

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب *تذکره آل* علامه

شماره ثبت کتاب

مؤلف

مترجم

۹۵۸۱

شماره قفسه ۱۵۰۶۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



مجلس شورای اسلامی

کتاب *تبرکات* علوم

شماره کتاب

مؤلف

مترجم

۹۵۸۱

شماره قفسه ۱۵۰۶۷

يا مغتر الشقاق والله خير
إذا شئت غيبتني عنك فطبع

بوارى هو عجمي
كل الامور

و كفف بوارى وهو فاني الفنى
و جعل كل النيران تمنع
إذا لم يطوق صبرا كمناسير
و لم يزل يسو الوان تقع

صغنا الطعان مننا فبلغوا
سلاحي لا من الوصل تمنع

صغنا لا يزال الشغب فيهم
للخاتون الذين ما جنى

در روز دوشنبه پنجم
 برآمدن در بطن و دیگر
 و عجب آنرا خفتند

شد ازین که حال
 و در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم

در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم

۱۵۰۶۲
 ۶۰۵۸۱



ان الله يلمك
 ان الله يلمك

تاریخ فتنه غیر خردمند
 از سیه منون از این باغ خضر

در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم

در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم

در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم

در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم

در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم

در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم
 و در روز دوشنبه پنجم

در روز دوشنبه پنجم



الحمد لله الذي
 جعل في كل شيء
 حكمة وعبرة
 لمن يتدبرها

ابراهيم بن محمد
 محمد بن احمد
 احمد بن محمد
 محمد بن احمد

[illegible]

كتاب شرايع الاسلام في سبيل الحلال والحرام صنفه
 الشيخ الامام العالم الفاضل الكامل المحقق المحدث
 العلامة نجم الملة والدين محمد بن محمد بن الاسلام والمسلمين
 ابو القاسم الحلبي طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه
 في جادى الاول سنة اثنين وستين وستمائة هـ

كتاب الطهارة كتاب الصلوة ^{الجملة} الصوم الزكوة الحج الخهاد الاموال المعسر والفقير
كتاب الخلاء الرهن الحجر الضمان الصلح المضاربة الميراث ودفعه العارية الى
الوكالة الثمن والصدقات الكفيل والحيث السبق والامانة الرضا وال
الطلاق الخلع الظهار الابراء للامان العتق النذر والكتابة والاستيلاء الا
المجاهة ايمان السيد الصبي والذباغة الاطعمه الغيب النفع الاضرار الاموال
المعسر القضاء الشهادات الخدم والنسب الخنايات الديار

لا نعلم من السبع من الذي لا يأكل ولا يطعم
 من الذي يأكل ولا يطعم ولا ينفق من الذي
 يأكل ولا يطعم ولا ينفق من الذي يأكل
 ولا يطعم ولا ينفق من الذي يأكل ولا
 يطعم ولا ينفق من الذي يأكل ولا يطعم
 ولا ينفق من الذي يأكل ولا يطعم ولا
 ينفق من الذي يأكل ولا يطعم ولا ينفق

صفا از کادو اساتید
صفا از کادو اساتید
صفا از کادو اساتید

عشر الغيرة للجماعة وقيل الدم كدم الطير والاعاف المسير والمروحي كذا يسيرة وينزع سبع لحق
الطير والقارة اذا انقضت او انقضت ولبول الصبي الذي لم يبلغ واختل الحبيب ووقع الكلب
وجرحه حيا في نزع خمس امدق الساج للجلال وينزع ثلاث لحق الحية والقارة وينزع دلو
الصغير وشبهه ولبول الصبي الذي لم ينفذ بالطعام وفيما الطير وفي البول والعذرة وفي الكلب
ثلاثون دلو والدم الحي ينزع بها ما جرت العادة باستعمالها **فروع ثلثة** **الاول** حكم صغير الحيوان
في النزع حكم كبير **الثاني** اختلاف اجناس نجاسة موجب لتضعف النزع وفي تضعف النقا
نزداد وحطه التضعف ان يكون بعض من حطها مقدر فلا يندفع بعضها عن حطها التي
اذ لم يقدر النجاسة ينزع نزع جميع ما فيها فان تعدد نزعها لم يظفر بالانزاع فاذا تعدد
احدا وصافها بالنجاسة قبل نزع حتى يزول التغير قبل نزع ماؤها اجمع فان تعدد نزعها نزع
عليها اربعة وهو **الاول** وان نجس ان يكون بين البز والبز اربعة خمس اذع اذا كانت الافضلية
او كانت البز في البز اربعة وان لم يكن كذلك فربع ولا يحكم نجاسة البز ان يعلم وصولها الى
البها واذا حكم نجاسة الماء لم يجز استعماله في الطهارة مطلقا ولا في الاكل والشرب الاعتدال
ولما اشبهه لانه نجس الطاهر وجب استناع منها فان لم يجد غير ما بها تيمم **الثالث**
في الصاف وهو كذا ما اعتصر من جسم او نزع به من جايه اطلاق الاسم وهو طاهر
لكن لا يزيل حدثا اجماعا واخشا على الظاهر ويجوز استعماله في ما عدا ذلك وفي كفة العبا
نجس قليله وكثيره ولم يجز استعماله في الاكل والشرب ولو نزع طاهره بالطلق اعتبر دفع
للحدث به اطلاق الاسم ونكرو الطهارة بما استحق بالشئ في الاثنية وبما استحق بالثالث
في غسل الاموات والماء المستعمل في غسل الاجاث نجس سواء تغير بالنجاسة ولم يتغير

عند الماء الاستنجاء فان طاهره لم يتغير بالنجاسة او لاقه نجاسة من خارج المستعمل
في الوضوء طاهر وطهره واستعمل في الحدث الاكرطاه وهو ربع بالحدث ثانيا فيه
تردد والاحوط **المع الثالث** في الاسان وهي كلها طاهرة عدا سؤ الكلب والحنز و
لهم الكافر في السج ترد واطهارة اظهر ومن عدا الخواج والعلامة من اصناف
المسلمين طاهر للبس والسؤ ويكره سؤ الجلال وما اكل الجيف اذا خلا موضع الالتقا
من عن النجاسة والحايض التي لا توين وسؤ البغال والحية والعلامة وما مات في
الوضوء والمقرب ونجس الماء بوجت الحيوان ذي النفس البالية دون ما لا ينزل وما
لا يدرك بالطرف من الدم لا نجس الماء وقيل نجسه وهو الاحوط **الحكم الثاني**
في الطهارة المائية وهي وضوء وغسل في الوضوء فصول **الاول** في الاحداث الموجبة للوضوء
وهي ستة خروج البول والغائط والريح من الموضع المعتاد واخراج الغائط ما دون
نقص في قول ولا يشبه لا ينقص ولو اتفق النزع في غير الموضع المعتاد نقص وكذا في خروج الحدث
من وجوه ثم صار معتادا والريح الغالب على السنين وفي معناه كل اذال العقلين عناه او جنى
او سكر او استنجا في القليلة لا ينقص الطهارة بغيره ولا يبيد ولا يخرج من السيلين عدا
الدماء الثلثة والخنانة ولا يقلل ظفر ولا خلق الشعر ولا سكر ولا قبل ولا بر ولا كس امله ولا
كل ما استند النار ولا يخرج من السيلين لان بخال الطهارة من النواقض **الثاني** في احكام
الخلق وهي ثلثة **الاول** في كيفية التقلى وجب فيه ستر العورة وسخت ستر اللين وجوز من السواكن
استقبال القبلة واستدبارها ويستوى في ذلك الصحاري والاثنية وجب الاستنجاء في
موضع قد يجرى على ذلك **الثاني** في الاستنجاء وجب غسل الخرج البول بالياد واليمنى غير مع
القعدة

منه في الحلق والاعاف المسير والمروحي كذا يسيرة وينزع سبع لحق
الطير والقارة اذا انقضت او انقضت ولبول الصبي الذي لم يبلغ واختل الحبيب ووقع الكلب
وجرحه حيا في نزع خمس امدق الساج للجلال وينزع ثلاث لحق الحية والقارة وينزع دلو
الصغير وشبهه ولبول الصبي الذي لم ينفذ بالطعام وفيما الطير وفي البول والعذرة وفي الكلب
ثلاثون دلو والدم الحي ينزع بها ما جرت العادة باستعمالها **فروع ثلثة** **الاول** حكم صغير الحيوان
في النزع حكم كبير **الثاني** اختلاف اجناس نجاسة موجب لتضعف النزع وفي تضعف النقا
نزداد وحطه التضعف ان يكون بعض من حطها مقدر فلا يندفع بعضها عن حطها التي
اذ لم يقدر النجاسة ينزع نزع جميع ما فيها فان تعدد نزعها لم يظفر بالانزاع فاذا تعدد
احدا وصافها بالنجاسة قبل نزع حتى يزول التغير قبل نزع ماؤها اجمع فان تعدد نزعها نزع
عليها اربعة وهو **الاول** وان نجس ان يكون بين البز والبز اربعة خمس اذع اذا كانت الافضلية
او كانت البز في البز اربعة وان لم يكن كذلك فربع ولا يحكم نجاسة البز ان يعلم وصولها الى
البها واذا حكم نجاسة الماء لم يجز استعماله في الطهارة مطلقا ولا في الاكل والشرب الاعتدال
ولما اشبهه لانه نجس الطاهر وجب استناع منها فان لم يجد غير ما بها تيمم **الثالث**
في الصاف وهو كذا ما اعتصر من جسم او نزع به من جايه اطلاق الاسم وهو طاهر
لكن لا يزيل حدثا اجماعا واخشا على الظاهر ويجوز استعماله في ما عدا ذلك وفي كفة العبا
نجس قليله وكثيره ولم يجز استعماله في الاكل والشرب ولو نزع طاهره بالطلق اعتبر دفع
للحدث به اطلاق الاسم ونكرو الطهارة بما استحق بالشئ في الاثنية وبما استحق بالثالث
في غسل الاموات والماء المستعمل في غسل الاجاث نجس سواء تغير بالنجاسة ولم يتغير

هذا هو الوجه الذي عليه غسل الرأس
وهو الوجه الذي عليه غسل الوجه
وهو الوجه الذي عليه غسل اليدين
وهو الوجه الذي عليه غسل القدمين

واقول انجز شيئا على الحشفة غسل خرج البعر الملبا ولا يجزي غيره العاطب بالماجن
ينزل العين والاشراقا عباد الرجة واذا امدى الخرج لم يجز الا الماء واذا لم يتعد كان خيرا
بين الماء والاحجار والماء افضل ولجميع اهل ولا يجزي اقل من ثلثة احجار وجب امر كل حجر
موضع الحاشية ويكفي معه اذالة العين دون الاش واذا لم يتبق الثلثة فلا بد من الزيادة حتى يفي
ولغنى مدونها اكلها وحيا ولا يكفي استعمال الحجر الواحد من تلك جهات ولا يستعمل الحجر
والاعيان الخسفة والمظفر والريث ولا الطغوم ولا صقيل رزق عن الجاستعلا سئل ذلك
اسئل **الثالث** في من الخلق وهي متغيات وكروهاث والمندوبات بغطية الاسوق التمنية
وتقديم الجبل الذي عند الدحل والاستبراء والدعاء عند استنجاء وهذا الفاعل بتقديم العنق
للمرجح والدعاء بعد وكروهاث الخلق في الساجع والسواجع تحت الاشجار والمرة وموطن
الغزال ومواضع اللعن واستقبال الشمس والقمر وضجه والريح بالليل والبول في الارض الصلبة
في ثقب الحيوان وفي الماء اجار او قنطرة او كوكب والثرثب والتوكلا واستنجاء باليمين
وفيها اتمام عليه اسم الله سبحانه وتعالى والكلام المذكور فيه الكبري او حاشية يفرغها **الثالث**
في كيفية الوضوء وفرضه خمسة **الاول** النية وهي اداة لتفعل بالقلب وكيفية ان يحوي الوجه
او الذنب والقرية وهي بغير نية كوضوء الحداث او استباحة شيء ما يشترط فيه الطهارة الاظهر انه لا
لاقتصر النية فقط طهارة الشيا وبغير ذلك ما يقصد به دفع الخبث ولغرض الوضوء التيمم اداة التردد او غير
ذلك كانت طهارة تجزية ووقت النية عند غسل الكفين وتصدق عند غسل الوجه وجب استدانة حكمها
الى الخارج **فقرح** اذا اجتمع لها بمختلفة توجب الوضوء في وضوء واحد بنية التيمم ولا يفتقر
للتيمم الحديث الذي يعلقه منه وكذا لو كان على افعال وقيل اذا نوى غسل النجاسة اجزء عن غيره ولو نوى

هذا هو الوجه الذي عليه غسل الرأس
وهو الوجه الذي عليه غسل الوجه
وهو الوجه الذي عليه غسل اليدين
وهو الوجه الذي عليه غسل القدمين

هذا هو الوجه الذي عليه غسل الرأس

هذا هو الوجه الذي عليه غسل الرأس
وهو الوجه الذي عليه غسل الوجه
وهو الوجه الذي عليه غسل اليدين
وهو الوجه الذي عليه غسل القدمين

عن لم يجز عند وليس بشي **الفرض الثاني** غسل الوجه وهو ما بين ميات الشعر مقدم الرأس الى
طرف الذقن طحا وما اشتمل عليه الابهام والوسطى عضا وما خرج عن ذلك فليس الوجه
ولا عرقه ولا اذنه ولا باطنه ولا من تحافت اصابعه العذرا وقصرت عنه بل يرجع كل ذلك سوى
الحلقة فيفضل وايضه ويجوز غسل من اعلى الوجه الى الذقن ولو غسل نكوبا لم يجز على
الظاهر ولا يجز غسل الاستر من اللحية ولا تغليها بل يفضل الطاهر ولو غسقت اللحية
لم يجز غسلها وكفى فاضا الماء على ظاهرها **الفرض الثالث** غسل اليدين والواجب غسل الذناب
واليمنين والابتداء بها ولو غسل نكوبا لم يجز تحت الداء باليمن ومن قطع بعض يديه
غسل ما بقي من اليمن فان قطعت من الذقن سقط غسلها ولو كان له ذراعان دون الذقن
او اصابه لينة او لحميات وجب غسل الجميع ولو كان فوق الذقن لم يجز غسله ولو كان له يد
ثانية وجب غسلها **الفرض الرابع** مسح الرأس والوجه من اليسار الى اليمين بالمدونة
مقدار بلك صاع عضا فيفضل المسح مقدم الرأس ويجوز ان يكون مبتدأ الوضوء ولا يجز
استيفاء اسجد له ولا جف على يديه اخذت لحيته واشفا عينيه فان لم يبق نداء
استأنف ولا افضل مسح الرأس مقبلا وكذا مسح على الاشبه ولو غسل موضع المسح لم يجز
المسح على الشو التحصين بالمقدم وعلى البشرة واجمع عليه شرا من غيره ومسح عليه لم يجز وكذلك
لو مسح على الثياب او غيرها ما يستمر موضع المسح **الفرض الخامس** مسح الرجلين ومسح القدمين
من غير اكلهما ولا كعبيه وهما القدمين ويجوز نكوبا وليس بين الرجلين ترتيب
واذا افطع مسح موضع المسح مسح على ما بقي ولو قلع من الكعبين مسح على القدمين ومسح على
بشرة القدمين لا يجز على جال من خفف وغيره الا تقية او اضرة واذا ذال السبيل الطهارة
للعنود ان يمسح القدمين والرجلين ومسح القدمين ومسح الرجلين ومسح القدمين ومسح الرجلين

هذا هو الوجه الذي عليه غسل الرأس

عاقول وقيل لا يغيب الحدث والاول لسطح **مسائل** فان **الاولى** الترتيب واجب في الوضوء
لوجوب التيمم واليدين بعدها وسبح الاثر الثالث والجليل اخيرا فلما اعيد الوضوء عدا كما
اوفى ان كان قد جف الوضوء وان كان البكرا ياقا اعاد على ما يحصل بعد الترتيب **الثانية**
الواجبة وهي ان يغسل كل عضو لا يجب ما تقدمه وقيل لا يغسل المتابعة بين الاعضاء
الاختلاف ومما عرفت الجفاف مع الاضطراب **الثالثة** الغرض في السلاسة واحدة والثانية
سنة والثالثة بدعة فليس في التكرار **الرابعة** تجزئ في الغسل ما ياتي به غسلا وان كان
سلا للدين ومن كان فيه خاتم او غير فليصل الماء المتلصق به وان كان واسعا احتج
لما تحركه **الخامسة** من كان على اعضا طاهرة جارية ان يكتفي بغيرها وان كان الماء عليها حتى
تصل البشرة وجب الاجزاء السبع عليها سواء كان ما تحتها طاهرا او نجسا واذا زال الغند
استأنف الطهارة على تردد فيه **السادسة** لا يجوز ان يتولى وضوء غيره مع الاختيار ويجوز
عند اضطراب **السابعة** لا يجوز للحدث من كفاية التلوث ويجوز ان يستمر بعد الكتابة
الثامنة من السلق ليس في كل وضوء وقيل من به الطين اذا خلد حديثه في الصلوة فانه
يظهر بغيره وبين الوضوء وضع الاناء الى اليمن والاعراف بها والتيمم والدعاء والقصر
وغسل اليدين قبل ادخالها الا اناء من حدث الغم او البول مرة ومن التاييد مرتين في الصلوة
ولا اشتياق والدعاء عندها وعند غسل الوجه وغسل اليدين وعند سب الاثر والجليلين
وان سبدا الجليلين طاهرا فاعيد وفي الثانية بطلانها والماء بالعرض وان لم يكن
الوضوء بدو ان يستعين بظلاله ولا يمنع من طهارة اعضائه **المادة احكام الوضوء**
من يقرب الحدث وشك الطهارة او يظنهما وشك في التاخر بظنه وكذا لو يقين ترك

Handwritten marginal notes in Arabic script, including various legal opinions and references to Islamic texts.

عضو في يده وبما بعده وان جف بالارستاف وان شك في شيء من افعال الطهارة وضوءه
حاله او يما شك فيه ثم يبايعه ولو يقين الطهارة وشك في الحدث او شك في شيء من
افعال الوضوء بعد ان اتم بدو من ترك غسل موضع الخوا والبول وصلى اعادة الصلوة على
كان واناسيا واجاهلا ومن جتبه وضوء بنية النسيب ثم صلى وذكر انه اخطأ بغيره احد
الطهارتين فان قصر على نية الغرة فالطهارة والصلوة صحيحتان وان اوجبا نية
الاستباحة اعادةها ولو صلى كل واحدة منها اعادة الاولى بناء على الاول ولو احدث غيب
طهارة منها ولم يعلم بغيرها اعادة الصلوة من ان اختلفت اعدا او لا وضوء واحد في
نوى بها ما في سنة وكذا الوضوء بطهارة ثم احدث وجدة الطهارة فغسل اخرى وذكر
انه اخطأ بغيره من الطهارتين ولو صلى الغرة وتيقن انه احدث غيب اخرى اطهرها
اعاد تلك فريض ثلاثا واثنين واربعيا وقيل بعد حسا والاول ايشة **واما الغسل**
فيه الواجب والندوب **فالواجب** ستة افعال غسل اللبنة والخص والاشواحة التي
تتقبب الكسيف والفتاس ومن الاموات من الناس بعد بدوهم وقبل تعيلمهم وغسل
الاموات وبيان ذلك في خمسة فصول **الاول** في اللبنة والظفر السب والحكم والغسل لما
لللبنة فامر ان لا تزال اذا علم ان الخارج مني فان حصل ما يشبهه وكان دافعا فانه الشوق
وفوق الجسد في وجوبه وجب الغسل ولو كان من بعض اركان الشهوة وفوق السب في وجوبه
ولو خرج عن الشهوة والدقيق مع اشتباهه لم يجب ذلك وجب على جسده او ثوبه ميتا وجب
الغسل اذا لم يشترك في الوضوء والماء فان جامع امرأة فلهما والفق للنساء ان يجب
الغسل وان كانت الحظوة ميتة وان جامع في الذكر ولم يزل وجب الغسل على الاخر ولو صلى

Handwritten marginal notes in Arabic script, including various legal opinions and references to Islamic texts.

فان شاء الله تعالى
والله اعلم بالصواب

الاحلال للنساء **انما يتعلق به** فاشياء **الاول** يحرم عليها كل ما يشترط فيه الطهارة
كالصلوة والصوم والطواف وسر كتابه القرآن وبكحل العينين وليس هاشبه ولو تطهرت
لم يرتفع حدتها **الثاني** لا يحرم من الصوم **الثالث** لا يجوز له البلوغ في الجسد وبكحل العينين **الرابع**
لا يجوز لها قراءة النبي من القرآن وبكحل العينين **الخامس** يحرم على زوجها وطئها حتى يظهر بوجوه الاستمتاع باعدا القبل وان دخل بها
عالم لا وجب عليه الكفارة وقيل لا يجب والاولى حوط والكفارة في اوله وباردة وبسطة نصفه
اخره وبعولته وبكحل العينين **السادس** وقت لا يختلف فيه الكفارة لم يكره وقيل يكره بالاولى واول
اختلفت في ذلك **السابع** طلاقها اذا كانت مدخرا لها ونحوها حرام **الثامن** اذا
طلقت وجب عليها النسل وكيفية غسل الجنابة لكن لا بد منه من الوضوء قبله او بعده
وقضاء الصوم دون الصلوة **الثاني** سعيان يومه في وقت كل صلاة ويجلس بعد ذلك زمان
صلاة فذكر الله تعالى وبكحل العينين **الثالث** في استحاضة وهو ينزل على النساء
واحكامها **الاول** دم الاستحاضة في الاغصان يرد بغيره يخرج بغيره وقد ينفق
مثل هذا الوصف حيضا اذا الصفه والكثرة في ايام الحيض حيض وفي ايام الطهر طهر وكل دم
تراء المدة اقل من ثلثه ولم يكن دم قرح لا يخرج منه دم استحاضة وكذا ما ينزل على العادة ويجاوز
العشرة او يزيد عن ايام النفاس او يكون مع الحمل على الاظهر او على الياس او قبل البلوغ واذ لقأت
الدم عشرة ايام وهو من حيض فقد انتج حيضا حلالا حتى ما يستدأ وما ذات عادة
مستقرة او صطرية والابتداء ترجع الى اعتبار الدم فاشابه دم الحيض لانهم حيض فاشابه

الاحكام

فان شاء الله تعالى
والله اعلم بالصواب

الاستحاضة فعل استحاضة بشرط ان يكون ما شابه دم الحيض لا ينقص عن ثلثه ولا يزيد عن عشرة فاقين
كان لونا واحدا ولم تحصل فيه شرطية التمييز رجعت الى عادة النساء ان تعقبن وقيل الى عادة
ذوات انسانها من لونها فان كان غسلا فحلت حيضها في كل شهر سبعة ايام او عشرة من
ثلثه من الاخر غيرهما وقيل عشرة وقيل ثلثه والاولى اظهر وذات العادة تجوز عداها حيا
وباسواها المستحاضة فان اجتمع لها مع العادة تمييز قبل حمل على العادة وقيل على التمييز قبل الحمل
والاولى اظهر وهذا **الاول** ثلاث اذا كانت عداها مستقرة عدة او وقت او ذات ذلك
العدة مستقرة على ذلك الوقت او خارجة تحيض بالعدة والوقت ان العادة يتقدم
ياخر سواء كانت بصفة الحيض ولم يكن **الثاني** ان بات قبل العادة وفي العادة فان تجاوز العشرة
فالحكم حيض وان تجاوزت العادة حيضا وكان ما تقدمها استحاضة وكذا لو رت في وقت
العادة وما بعدها ولو رت قبل العادة وفي العادة وما بعدها فان لم يتجاوز العشرة فالحكم حيض وان زاد
العشرة فالحكم استحاضة **الثالث** لو كانت عداها كل شهر مرة واحدة عداها
فانت في شهر مرتين بعد ايام العادة كان ذلك حيضا فلو جاء في كل مرة ازيد من العادة فكان حيضا اذ لم
يتجاوز العشرة فان تجاوزت تحيض بقدرها وكان الساقية استحاضة والاضطراب العادة ترجع الى التمييز
فتم على ذلك **الرابع** في الصلوة العدا في ثلثة ايام على الاظهر فان تعدت التمييز **السادس**
ثلاث ذكرت العدة ونسيت الوقت قبل حلول الزمان كله ما قبلها المستحاضة وتفضل
لحيضه كل وقت محل النقطاع الدم فيه وتقصي صوم عادتها **الثاني** ذكرت الوقت ونسيت العدة
فان ذكرت اول حيضها الحكيمة لثمة فان ذكرت اخر حيلة هاهنا لثمة وعملت في الزمان ما قبلها
الاستحاضة وتفضل لحيضه كل زمان تقضي فيه النقطاع وتقصي صوم عداها ايام تحيط بها ما لم

فان شاء الله تعالى
والله اعلم بالصواب

[illegible]

بغيره وإذا كان أوليا، بجلاؤنا، فالجبال والحق والروح الأولى المدة من كل أحد أحكامها
 يجوز أن ينسل الكافر المسلم إذا لم يخض مسل ولا مسلمة ذات دم فكذلك ينسل الكافر المسلم إذا لم
 مسلم ولا ذروهم وينسل الجرحا من دم وماء الشاب إذا لم تكن مسلمة وكذا المرأة والنسل الجبل
 ليس بمجرب إذا لم يداون ذلك صين وكذا المرأة وينسل الجرحة وكل خطه الشهادين وإن لم يكن مقتلا
 للتحقيق فيسليه عبد الفراج والحالة والشهد الذي قتل من دعا أباهم وماتت المرأة ينسل
 جد ذلك ولا كفن ويصل عليه وألكن وجب على القتل يوم الاختصاص في قتله لا ينسل بعده ذلك وإذا
 وجد بعض الميت فإن كان فيه الصديق وكان الصديق وحده غل أو غل وصل عليه ودفن فإن لم يكن
 عظم غل أو دفن فخمة ودفن وكذا السقط إذا كان له أربعة أشبه فضاء أو إن لم يكن فيه عظم اقتصر
 على دفنه في فخمة ودفنه وكذا السقط إذا لم يجد الفرج وأد الخضر اليه مسلم وكافر ولا دم من النساء
 دفن خير غل ولا دفنه الكافر وكذا المرأة ودعى أن ينسل من دمها ويدعوها وبأدالة النجاسة
 عن بدنه أو أن يقتل بقاء السد وماتت ثم حاشا لمن ثلأه وأقل ما يلقى في الماء من السد
 ما يقع عليه اسم وقيل بعد أربع دقائق وبعد عبا الكافر على الصفة وبما الفرج أخيرا كما
 ينسل من النجاسة وفيه وضو الميت ترد ذوالأشبه أنه لا يجب ولا يجوز الاقتصاص على أول من العتات
 المذكورة أعند الضرورة ولو عدم الكافر والسد غل الماء وقيل لا سقط العتات غوات ما يستحق
 يخرج فيها وفيه تردد ولا خوف من تنسله تأثر حله كالخوف والحذر من تأثر التمسك كاعتق السد
ومن الغسل أن يوضع على وجه مستقبل القبلة وأن ينسل تحت الظلال وأن يغسل الماء دفنة
 ويكره إدخاله في الكيف فلا بأس بالبركة وأن يغتسل قصده في فرع من غتته ويستريحه وتكون
 أحسنه وقتا وهو سلاسه بجعة السد أمام الغسل ويغسل وجهه بالسدر والمغسل يغسل يده

فيبدأ بشق راسه الايمن ويصل كل عضو منه ثلثة مرات في كل غسلة ويصح بطهنة الصلطين
 الاولين الا يكون الميت اما حاملا وان يكون الفاسل منه على الجانب الايمن ويصل الفاسل منه
 مع كل غسلة ثم يشق شارب بعد الفزع ويكره ان يجعل الميت بين جلده وان يتعدى وان يثقب
 الخفارة وان يرسل شعرا وان يسل عالا وان اضطر عنه غسل اهل الخلاء **الثالث** تكفينه
 وجبا ان يكون في ثلثة اقطار ميز وقيص وان يرد ويجري عند الضرورة قطعة ولا يجزئ التكفين في الجيب
 وجبا ان يصب مساجده بما يقرن الكافر الا ان يكون الميت محملا فلا يرد الكافر ولا يرد الفاضل في
 مقداره هم وافضل منه اربعة دراهم وكله ثلثة عشر درهما وثلث عند الضرورة يدفع بغير كافر
 ويجوز تطييب الكافر والذرية ومن هذا القسم ان يغسل الفاسل قبل تكفينه او يوضا وضو الفاضل
 وان زاد الفاضل حرة غير طهارة بالذهب وحرة فله في ثلثة اذرع ونصف في حرة
 شتر قريبا وليست طهارة على حقبة وليف باسترسل منها لغيره الفاسل يد بعد ان يغسل بين
 اليدين ثم من القطن وان خشي خروج شيء فلا يباس ان يجشي في دين وعامة يعم بالحق كالف
 راسه بالفا ويخرج طرفاها من تحت لحك ويلقيان على صدره ويراد المرأة على كفن الرجل فافاة
 لشبهها ونظا ويضع لها الايمن على اليمين فافاة وان كفن الكفن قطن او قماش على الجرة واللفافة
 القيص ذرية فكون الجرة في اللفافة والقيص باطنها ويكتب على الجرة والقيص والافاري
 للحرين من احمد وانه يشهد بالشهادتين وان ذكر لائمة عليهم السلام وعدهم الى اخرهم كان حسنا
 ويكون ذلك مرة للحرين عليهم السلام فان لم يجدوا الاصبغ وان فقدت الجرة جعل ارجلها فافاة اخرى
 وان نظا الكفن بخيوطا جل بالريق ويجعل احد يديه ان من سفل الفخذ فان لم يجد من السدة
 لم يجد من الخلاء والا فافان شحوط ويجعل احد راسه من جانب الايمن مع ترقية ليصعد ابعاده ولا يكره
 ان يكون من الجانب الايمن

فيبدأ بشق راسه الايمن ويصل كل عضو منه ثلثة مرات في كل غسلة ويصح بطهنة الصلطين
 الاولين الا يكون الميت اما حاملا وان يكون الفاسل منه على الجانب الايمن ويصل الفاسل منه
 مع كل غسلة ثم يشق شارب بعد الفزع ويكره ان يجعل الميت بين جلده وان يتعدى وان يثقب
 الخفارة وان يرسل شعرا وان يسل عالا وان اضطر عنه غسل اهل الخلاء **الثالث** تكفينه
 وجبا ان يكون في ثلثة اقطار ميز وقيص وان يرد ويجري عند الضرورة قطعة ولا يجزئ التكفين في الجيب
 وجبا ان يصب مساجده بما يقرن الكافر الا ان يكون الميت محملا فلا يرد الكافر ولا يرد الفاضل في
 مقداره هم وافضل منه اربعة دراهم وكله ثلثة عشر درهما وثلث عند الضرورة يدفع بغير كافر
 ويجوز تطييب الكافر والذرية ومن هذا القسم ان يغسل الفاسل قبل تكفينه او يوضا وضو الفاضل
 وان زاد الفاضل حرة غير طهارة بالذهب وحرة فله في ثلثة اذرع ونصف في حرة
 شتر قريبا وليست طهارة على حقبة وليف باسترسل منها لغيره الفاسل يد بعد ان يغسل بين
 اليدين ثم من القطن وان خشي خروج شيء فلا يباس ان يجشي في دين وعامة يعم بالحق كالف
 راسه بالفا ويخرج طرفاها من تحت لحك ويلقيان على صدره ويراد المرأة على كفن الرجل فافاة
 لشبهها ونظا ويضع لها الايمن على اليمين فافاة وان كفن الكفن قطن او قماش على الجرة واللفافة
 القيص ذرية فكون الجرة في اللفافة والقيص باطنها ويكتب على الجرة والقيص والافاري
 للحرين من احمد وانه يشهد بالشهادتين وان ذكر لائمة عليهم السلام وعدهم الى اخرهم كان حسنا
 ويكون ذلك مرة للحرين عليهم السلام فان لم يجدوا الاصبغ وان فقدت الجرة جعل ارجلها فافاة اخرى
 وان نظا الكفن بخيوطا جل بالريق ويجعل احد يديه ان من سفل الفخذ فان لم يجد من السدة
 لم يجد من الخلاء والا فافان شحوط ويجعل احد راسه من جانب الايمن مع ترقية ليصعد ابعاده ولا يكره
 ان يكون من الجانب الايمن

عن جسد الكافر بين اليدين والاراء ان يحق الكافر يرد ويجعل ما يفضل من مساجده على صدره وان يطوى
 جاسد الفخارة الكافر على الايمن والايمن على الايسر ويكره تكفينه في الكتان وان حمل للامكان الميتة الاحكام او
 يكره عليها بالسواد وان يجعله في سمعة او جرة من الكافر **سابع** لث **الاربع** اذا خرج من
 الميت نجاسة بعد تكفينه فان لاقت جدر غسلت بالماء وان لاقت كفنه فذلك الا ان يكون بعد طهنة
 في القبر فانها تخرج من سمعها او جرة منها مطلقا والا لولى **الثانية** كفن المرأة على زوجها
 وان كانت ذات الكبر لا يكره زيادة على العاجب ويؤخذ كفن الرجل من اصل ركة متدا على الدين
 والوصايا فان لم يكن له كفن دفن عريانا ولا يوجب على المسلمين ذلك الكفن بل يستحب وكذا ما يحتاج
 الميت اليه من كافر ورسول وغيره **الثالثة** اذا سقط عن الميت شيء من شعرا او جرة وجبا ان
 يطرح معه في كفنه **الرابع** في موارد ثمة الاخر وله مقدرات سنوية كلها ان يثقب المشع وذو
 الخنثارة والى الحدجا بنيتها وان تبع للخنثارة وبدأ بغيرها الا ان لم يدور من راسها الى جانبها
 ويجعل المؤمنون موت المؤمنين وان يقول المشاهد للخنثارة للحنثارة الذي جعل من السواد والمختار
 ان يضع للخنثارة وبدأ بغيرها الا ان لم يدور من راسها الى جانبها ويجعل من السواد والمختار
 وان تقطعت ثلثة زفات وان يرسل الى القبر سابقا وراسته والمرأة عرضا وان يرسل من شاربها
 حائلا في كنف راسه ويجعل الزاوية ويكره ان تولى ذلك الا قاصب كنف المرأة ويستحب ان يرعد عند
 القبر **من الدين** ووضع سنن **الفصل** ان يوضع في الاخرى مع القدره وبك البريق فيبدأ بالمشقلا
 او مستوراة وعاءا كالحاوية او غيرها مع تعذر الوصول الى البريق وان يصب على جانب الايمن استقبال
 القبلة الا ان يكون اسرا لم يميز سلا حاملا من مسلم فيستدبر بها **والسنة** ان يحفر القبر عند القامة
 او الى الترقوة ويجعل له الحدجا الى القبلة ويجعل عقد الايمان من قبل راسه ويجعل صدقته

يجب

فيبدأ بشق راسه الايمن ويصل كل عضو منه ثلثة مرات في كل غسلة ويصح بطهنة الصلطين

من ترخصين على العلم والفتنة ويدعونه ثم يخرج باللبس ويجوز من قبل على القبر ويصل إلى الجاهل
عليه التراب يظهر الكف فإلّا فإنه وإن اليد راجعون ويرفع القبر بعد أربع أصابع ويرفع ويص
عليه الماء من قبل رأسه ثم يدور عليه فان قصور الماء شيء القاء على خط القبر ويضع اليد على القبر
ويخرج على الميت ويضعها على بعد نصف الناس عنه أربع صوتة والتخيرة مستحبة وهي جائزة
قبل الدفن وبعد وكفى إن رآه صاحبها أو ذكره فنه القبر بالساج الأعداء ضرورة وأن هذا هو
على وجهه ويخصيص القبر ويحدها ودفن الميتين في قبر واحد وان يغفل الميت من بلد
الآخر إلى أحد المشاهدين يستند إلى القبر ويسمى **الطريق** في التوضيح وهو **سائل**
أربع **الأجزاء** لا يجوز نثر القبر ولا نقل المرقع بعد دفنهم ولا شق الثوب على غير ذلك **الكتاب**
الشهيد يرفع رأسه ويرفع عنه اللقمان أصابعهما الدم ولم يصبه ما على الأظهر ولا فرق
بين أن يقتل بجدي أو بغيره **الثالثة** حكم الصبي والمجنون إذا قتل شهيدا حكم البالغ العاقل
الرابعة إذا مات ولد للعامل قطع وأخرج وإن مات هو دونه شق جوفها وانزع وأخط
الموضع **والأقسام** السبعة فالتسوية فالشهر ثمانية وعشرون عمدا مستحق الموت وعلى
يوم الجمعة وقتها بين طلوع الفجر إلى زوال الشمس وكلما قرب من الزوال كان أفضل وجوز
يوم الخميس لمن خاف من الماء وقضاؤه يوم السبت وستة في شهر رمضان أصله سنة
وأصله النصف من سبع عشرة وتسع عشرة وأحدى وعشرين وثلاث وعشرين وأصله النصف
ونوى الصيدين وعرفه ليلة النصف من حبيب يوم السابع والعشرين منه وأصله النصف من
شعبان ويوم الغدير ويوم المباهلة وسبعة للفصل وهي على الأحرار وعلى زيارة النبي صلى الله عليه
والآلته عليهم السلام وعلى الفطنة صلوة الكسوف مع اختلاف الفرض إذا اذقضاها على الأظهر

سنة

ويصل إلى الميت المرحوم والأولاح ولا يحتاج أن يحجب بين يديه شيئا وكذا يصل إلى الجاهل
مفتوح جوارحه تصل إلى المومنين في السجدة حتى يخرج بعضهم عن سمت الكعبة بطلت صلوة
ذلك البعض وأهل كل إقليم يوجهون الميت إلى المكان الذي عليه **سنة** فأهل العراق إلى العراق وإلى
قبة الجوه وأهل الشام إلى الشام والمغرب إلى المغرب واليمن إلى اليمن وأهل العراق إلى اليمن وإلى
البحر إلى المكك الأيسر والمغرب إلى اليمن وإلى اليمن إلى المكك الأيمن ومن الشرس عندوها على
المعالج كالأين ويجب لهم التماس إلى الماء الأصلي منهم قبل **الاستقبال** في استقبال وجوب استقبال
في الصلوة مع العلم بحجة القبلة فإن جهلها أو غفل عن الأمارات البعيدة الظن فذا جهلها فخرج
غيره بخلاف جهلها قبل يصل إلى جهلها ويقوى عن ذلك أن يكون ذلك الجاهل في موضع نفسه عول
عليه ولما كان المظهر في الاستجداد فخرج كافر في الاستجداد ويقوى عن ذلك أن فاد الظن
عليه ويعول على قبلة البلاد لم يعلم أنها بيت على المظهر ومن ليس يمكن أن لا يجتهدا كما
يقول على غيره ومن فقد العلم والظن فإن كان الوقت وأصل الصلوة الواحدة إلى أربع جهات
كل جهة مرة وإن ضاع عن ذلك حتى من الجهات لم يتعد الوقت وإن ضاع إلا عن صلوة واحدة
صلاها إلى جهة شاء وليساقب على استقبال القبلة ولا يجوز له أن يصل شيئا من الفرائض على
الأحلة إلا عند الضرورة ويستقبل القبلة فإن لم يتمكن استقبال القبلة بما أمكنه من صلاة ونحو
إلى القبلة كل الخوف الدابة وإن لم يتمكن استقبال تكبير الأحرار ولم يتمكن من ذلك الجزاء الصلوة
ولكن كان لم يكن مستقبلا وكذا الضطر إلى الصلوة ما شاع ضيق الوقت ولو كان الكسوف بحيث
يمكن من ذلك الركوع والسجود وفرائض الصلوة هل يجوز له الفرض على الواحدة اختيارا قبل
نعم وقيل لا وهو كالأشياء **الثالث** ما يستقبل له وجب الاستقبال في فرائض الصلوات كالأشياء

الاستجداد

وعند البيع والميت عند خضاره ودفنه والصلوة عليه **واما النكاح** فالأفضل استقبال القبلة
 بها ويجوز ان يصلي على الجبهة يسفرا وحضرا ولا غير القبلة على كراهية فتاكة في الحضر ويستطاع
 الاستقبال في كل موضع لا يتكسر فيه كصلوة الطائرة وعند دفع الدابة الجارية والتمردية بحيث لا يمكن
 صرفها الى القبلة **البيع** في أحكام الخلل وهو سائل **الأول** لا يوجب الحج والعمرة من الإتيان
 فان تحول على يده مع وجوب البصيرة وجدها أو أفضله أو أعمد **الثاني** انما يصلي التيمم أو الغسل
 النظر والضيق الوقت ثم يمين خطاه فان كان نحوفا يسير فالصلوة باقية ولا أعاد في الوقت
 وقيل ان ما انما استدبر أعاد وإن خرج الوقت وأول أظهر فاما ان تبين الخلل وهو في الصلوة
 فانه يستأنف على كل حال ان يكون نحوفا يسير فانه يستقيم ولا أعاده **الثالث** اذا جهل الصلوة
 ثم دخل وقت أخرى فان تجدد عند ذلك استأنف الاجتهاد ولا يخرج على الأول **الفصل في البيت**
 في باب الصلاة **وفيه** سائل **الأول** لا يجوز للصلوة في جوف الميت ولو كان مما يؤكل لحمه من دابة
 لم يبيع وما لا يؤكل لحمه وهو طاهر في حياته ما بيع عليه النكاح اذا ذكر طاهرا ولا يستعمل في الصلوة
 فيستعمل استعماله في غيره الى الدراج قبل ثم وقيل لا وهو كالأظهر على كراهية **الثاني** الضرب والشو والرب
 والذين يمازجهم طاهرا سوا جرح من حي او ميت ويجوز الصلوة فيه ولو لم يمس الميت
 غسله من موضع الاتصال وكذا كل ما اتخذ الحيوة من الميت اذا كان طاهرا في حال الحيوة وما كان
 نجسا في حيوة فخرج ذلك منه نجس على الأظهر ولا تصح الصلوة في شيء من ذلك اذا كان مما يؤكل لحمه
 لحم ولو اخذن من ذلك اللحم الخالص وفي الغشوش منه نجس كالأدب والغالب روايات **الثالث**
 لا يجوز للصلوة في فراش النجاس فانما لا يؤكل اللحم وقيل لا يجوز في الأول أظهر وفي الثمالة **الأدب**
 روايات انما النجس **الرابع** لا يجوز لبس الحرير للرجال ولا الصلوة فيه الا في الحرب وعند الضرورة

كالدم

كالدم المانع من نزعه ويجوز للنساء مطلقا وفيما لا يتم الصلوة في سفرة كانت كذا والقلمنة
 ترد في الأظهر للأدوية ويجوز للنساء مطلقا وفيما لا يتم الكعب عليه واقتداء على الأصح ويجوز
 في ثوب مكشوف وإذا مزج بشئ مما يجوز الصلوة فيه حتى خرج عن كونها حجابا للبس والصلوة
 فيه سواء كان كثرة الخيول وأقل منه **الخامسة** الثوب الغصبي لا يجوز للصلوة فيه ولو كان
 صاحبه غير الغاصب وله جازت الصلوة به بحق الغصبة ولو كان مطلقا لجاز غير الغاصب على
 الظاهر **السادس** لا يجوز للصلوة فيما يستر خط القدم كالشمك ويجوز في المساق كالخف وال
 الجعرب ويستحب في الغل العريضة **السادسة** كل ما عدا ما ذكرناه تصح الصلوة فيه بشرط ان يكون ملكا
 او اذا وافته وان يكون طاهرا وقد بينا حكم الثوب النجس ويجوز للرجل ان يصلي في ثوب
 واحد ولا يجوز للمرأة الا في ثوبين دمع وخمار سائر جميع جسد ما عدا الوجه والكفين وظاهر
 القدمين على تردد في القدمين ويجوز ان يصلي الرجل عرايا اذا استقر قبله ودين على كراهية
 واذا لم يجد ثوبا سترها بما وجد ولو بغير ثوب النجس مع عدم ما يستر به يصلي عرايا قايما
 ان كان يامن ان يراه احد وان لم يامن صلى جالسا او قاعا بين يديه عن الخروج والنجس والامتناع
 والصبي يصلح ان يغير حمارا فان اعتقيت في انشاء الصلوة وجب عليها سترها فان
 افقرت لم يعمل كغير استأنفت وكذا الصبية اذا بلغت في انشاء الصلوة بما لا يطلها **الثامنة**
 تكون الصلوة في الثياب السود ما عدا العمامة والقف في ثوب واحد يفيق الرجال فان بقي ما تحتها
 ويكره ان يترفع في القيص وان شتم الصلوة وصلى في عمامة لا حذاء ولا في اللثام للرجل والفتاب
 للامانة وان شتم الحر حرم ذكر الصلوة في جوارب سود الا في ثوب وان بقيت غير رطبة وان بقيت جافة
 الحديد باذن في ثوب يستره صاحبه وان صلى المرأة في خطا له صوت ويكره الصلوة في ثوب فيه ثياب

استترت بغير الثوب وكبره

كتاب الصلوة والعلم بها يستدعي بيان اربعة اشياء كان **الاول** في المقدمات
وهي **سبع** **الاول** في اعداد الصلوة والمفروض منها تسعة صلوة اليوم والليله والجمعة والعيد والكسوف
والزلازل والايات والطواف في الاموات وما يلزم من ذلك من اوقات الصلوة وما عدا ذلك مستوفى صلوة
اليوم والليله **ثاني** **وهي** سبع ركعة في كل صلوة ركعتان في المغرب واثنتان في العشاء وكل واحد من العشاء
اربع ويسقط من الاربع في السفر ركعتان وفيما قلنا في السفر اربع وثلاثون ركعة على الاصح امام الظهر ثمان
وقبل العشاء ثمان وبعد المغرب اربع وعقب العشاء ركعتان من كل صلوة ركعتان ركعة واحدة عشرة
ركعة صلوة الليل ركعتان ركعة في الشفع والوتر ركعتان في الركعة السابعة والثلثا الظهر والعصر والوتر
على الاظهر والثلثا ركعتان تشهد وتسلم بعدها **الاف** **الاول** **وهي** ركعة فصل
باقى الصلوات في مواضعها **اما الثاني** في الحاقية والنظر في احوالها **اما الاول**
فان قيل في كل شهر من اوقات الصلوة في كل شهر من اوقات الصلوة في كل شهر من اوقات الصلوة
من احوالها ما ينه عن وقت مشترك وكذا اذا غربت الشمس دخل وقت المغرب وتختص من اوقات
ثلاث ركعات ثم ثلثا العشاء حتى ينصف الليل وتختص العشاء من اخر الوقت بمقدار اربع وثلاثين
طلوع الفجر ثلثا السجدة في الافق لطلوع الشمس وقت الصبح ويعلم الزوال بزيادة الظل بعد غروب
او بيل الشمس الى الجنب الا ان من يستقبل القبلة والغروب باستدار القوس وقيل في هذا الخبر الشبهة
وهذا شهر وقال اخرون ما بين الاعمال حتى يصير الظل كظل يومئذ في وقت الظهر والعصر من حين يكون الفراغ
من الظهر حتى يصير الظل مثله والمائة بين في الزوال والظل الاول وقيل في كل شخص وقيل في الجماعة
اقدام الظهر وقيل ان العصر هذا الحقتا وما زاد على ذلك حتى تغرب وقت لدفع الاعذار وكذا ان
غروب الشمس في الذهاب لعمرة المغرب والعشاء من فها لعمرة الفجر والظل من طلوع الفجر لطلوع العمة

عشرة ركعات اربع والعشرين
عدد ركعاتها

في كل شهر من اوقات الصلوة في كل شهر من اوقات الصلوة في كل شهر من اوقات الصلوة

في كل شهر من اوقات الصلوة في كل شهر من اوقات الصلوة في كل شهر من اوقات الصلوة

للمتار في الصبح وما زاد على ذلك حتى تطلع الشمس المعزوم وعندى ان ذلك كله للفضيلة ووقت
نوافل اليومية للظهر من حين الزوال الى ان يبلغ زيادة الفريدين وللظهر بعدة اقله وقيل ان ايام
وقت الاختيار اقله اقله مائة وقتها باسداد وقت الفريضة والا والاشهر فان يخرج وقد
ليس من السابعة ولو ركعة واحدة في الفريضة والا والاشهر فان يخرج وقد
بدا بالفريضة ولا يجوز تقديمها على الزوال الا يوم الجمعة ويزاد في نوافلها اربع ركعات اثنتان منها
للزوال وما قبل المغرب بعدها الذهاب لعمرة العربة فاذا بلغ ذلك لم يكن صلى النافلة اجماعا بالفريضة
واكعتان من كل صلوة بعد العشاء وميت وقتها باسداد وقت الفريضة وينبغي ان يحلها حاجة
لنوافل صلوة الليل بعد انصافه وكل وقت من الفجر كان افضل ولا يجوز تقديمها على الانصاف
الاسافر يصير حين او شباب عنده طوبى راسد وقضاؤها الفصل واطرها طلع الفجر وان
طلع ولم يكن تلبس بها اربع باربعين الفجر قبل الفريضة حتى تطلع العمة الشرقية فيستغل بالفريضة
وان كان تلبس اربع ثوبها خفيفة واطلع الفجر ووقت كعنى الفجر بعد طلوع الفجر الاول ويجوز ان
قبل ذلك ولا افضل اعادتها بعد وقت وقتهما حتى تطلع العمة ثم يصير الفريضة او يجوز ان
تقتضى الفريضة من كل وقت ما لم يتضييق وقت فريضة حاضرة وكذا يصلي بجمية الصلوات
المفروضة ويصلي الزوال ما لم يدخل وقت فريضة وكذا قضاؤها **اما احكامها فانه**
الاول اذا حصل احد الاعذار المانعة من الصلوة كالجنون والبله وغيره من الوقت قبل ان يفتأ
واذا الفريضة وجب عليه قضاؤها ويسقط القضاء اذا كان دون ذلك على الاظهر ولو كان المانع
فان ادرك الظهر او وقت من الفريضة زنده او اوجها ويكون بعد ما على الاظهر ولو حصل قضى ولو ادرك
قبل الغروب وقبل انصاف الليل احدى الفريضتين لمسه تلك الفريضة لا غير وان ادرك الظهر

في كل شهر من اوقات الصلوة في كل شهر من اوقات الصلوة في كل شهر من اوقات الصلوة

في هذا الخبر على الظن فان
قد علم اجسادنا على
موتنا وحوال الوقت

وحتى كانت قبل الغروب لزمه الغرضان **الثاني** الصبي المتطوع بوظيفة الوقت اذا بلغ بالاجل الثاني
والوقت اذا شاق على الاشياء وان بقي من الوقت دون الكعبة نحو على اقله ولا يقد فيه الغرض **الثالث**
اذا كان لا يطيق العمل بالوقت صلى الله عليه وسلم لا يكتفي فادخله قبل دخول الوقت استأنف وان كان وقت
دخوله وليس ولو قبل التسليم لم يعد على الاظهر ولو صلى قبل الوقت عابدا او جاهلا او ناسيا كانت
صلواته باطلة **الرابع** الغرض الرابع من سنة الصلوة وهو دخول في وضوءه وذلك ان عليه سابقه عليه بيته
مادام العزول مكانا او الاستأنف **الخامس** ذكره النعمان في السبائك عند طلع الشمس وعند غروبها وعند
قيامها وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر ولا بأس بالرجوع الى البيت كصلوة الزاوية والحاجة والغافل
الموتبة **السادس** ما يفوت من النوافل لئلا يستحب تعجيله ولو في النهار وما يفوت في النهار
ليستحبه تعجيله ولو ليلا ولا يستحب بها النهار **السابعة** الافضل لكل صلوة ان يؤتي بها في اول
وقتها الا الغروب والعشاء لمن افاض من العزات فان تأخيرها الى الزاوية اول ولو صار الى
ربع الليل والعشاء افضل تأخيرها حتى يسقط الشفق الا في السفر والتمتع في غير السفر والحصر
حتى ياتي بآذانها والمسحاة فخرج الظهر والغروب **الثامن** لو كان على الظهر فاشتغل
بالعصر فان ذكر وهو فيها على بيته وان لم يذكر حتى فرغ فان كان صلى في اول وقت الظهر عاد بعد
ان صلى الظهر على الاشياء فان كان في وقت الشكر او دخل وهو فيها اجزاه ولف الظهر **الثانية**
في القبلة **الثالث** في القبلة والمستقبل واجبه واحكام المثل **الرابع** القبلة وهي الكعبة لمن كان
في المسجد والمسلمين كان في الحرم والحرم لمن كان خارجا عن الحرم في حجة الكعبة والقبلة الثانية
فلو كانت الثانية على الحقيقة كما يصح من غير ما علمنا واراد صلى في غيرها استقبل بغير جديها
شا على الهيئة في الضيقة ولو صلى على غيرها اراد من بين يديه ما صلى اليه وقيل يتلى على ظهره

صلى

الموتبة سواء كان عن كثرة وضوء وصلوة للحاجة وصلوة الاستحاضة وختمه للمكان وهو غير
دخول الحرم والمسجد والحرام والكعبة والمذبة ومسجد النبي صلى الله عليه واله وسلم **سابع** الاصل
الاول ما يستحب العمل والمكان يقدم عليها وما يستحب الزمان يكون بعد دخوله
اذا اجتمعت احوال سنة لا يكتفي بنية القربة مالم يسو السبب وقيل اذا انضم اليها غسل واجب
كفاه نيته **والاول** وفي **الثالث** **والرابعة** قال بعض فقهاءنا بوجوب غسل من صلى في المكان
ليلا عامدا بعد ثلثة ايام وكذلك غسل المولود ولا يظهر الاحتياط **الركن الثالث**
في الطهارة الترابية والنظرة اطراف اربعة **الاول** ما يصح معه التيمم وهو ضروري
الثاني عدم الماء ويجوز عند الطلب فيضرب غلوة صعيد في كل جهة من جهاته اربع ان
كانت الارض صالحة وغلوة سهم ان كانت خربة فقل اقل الضرب حتى ياتي الوقت اخطا وخرج
تيممه وصلوة على اظهره ولا فرق بين عدم الماء اصلا ووجوده ما لا يكتفيه لطهارة
عدم الوصلة اليه فمن عدم الثمن فهو من عدم الماء وكذا ان وجد بين يديه في الماء
وان لم يكن مضر في الحال لزمه شراؤه ولو كان باصناف منه المعتاد وكذا القربة في الا
الحج للوقوف ولا فرق فجزا التيمم بين ان يغتسل او يمسح او يمسح او يمسح ما
وكذا لو خشى الخوض الشديد والميلين استعمال الماء جاز له التيمم وكذا لو كان معه ماء
الشرب وخطأ عطشا ان استعمله **الثاني** وما يجوز التيمم به وهو كل ما يقع عليه اسم
الارض ولا يجوز التيمم بالمعادن ولا بالزبد ولا بالنبات المنسحق كالاشنان والبقوق ويجوز
التيمم بغير المونة والمبصر وتلبس القبر والبراب المستعمل في التيمم ولا يصح التيمم بالتراب
القصيب ولا بالفضة ولا بالحلح ووجود التراب اذا خرج التراب من بين يديه فان لم يملكه

القرب والاختصاص وكذا النجاسة والرجل ويستحب ان يكون من رداء الارض وعملها ^{الرجل} وقيل
 ذلك يتم بالكل بغير رداء او في كفة التيمم ليدرجه او عرف فائده ومع فقد ذلك يتم
 بالرجل **الطريق الثاني** في كفة التيمم ولا يجزئ التيمم قبل دخول الوقت ويجمع تضيق وهو يجمع
 عنه فيه تردد ولا يحل المنع والواجب التيمم النية واستدامتها حكمها والالتزام بضم
 يروى على الارض ثم يجمع الوجهة بهما من قصاص الشعر للطرف اقله ثم يمسحها الكفين وقيل
 باستيعاب جميع الوجه والذراعين والاطراف ويجزئ في الضرورة واحدة بجذبه وقطع
 كفيه ولا بد فيها من الفصل من ضربتين وقيل في كل ضربتين وفي ارضية واحدة ^{الفصل}
 اظهر فان قطعت كفاه سقطت جميعها واقتصر على الوجهة ولو قطع بعضها جمع على باقيها
 جبا استيعاب وانضم الملح في التيمم فلو بقي منها الملح وسقطت ضرب الدين بعد ضربة اخرى
 ولو تيمم وعلى جبهته نجاسة جمع تيممه كالنظير بالماء وعلى نجاسة لكمة التيمم يرضى
 الوقت **الطريق الثالث** في احكامه وهي عشرة **الاول** من جلى تيممه لا يبعد سواء كان في
 سفر او حضر وقيل ان تعد النجاسة وخشي على نفسه من استعمال الماء تيمم ويجزئ ثم يعيد
 وفيمن سقطت حمام الجمعة عن الخروج سلك ذلك وكذا من كان على جبهته نجاسة ولم يكن معه
 ماء الا انتهى الى اظهر عدم الاعادة **الثاني** يجب عليه طلب الماء فان اخلا اطلق صلى في وجبه
 الماء في رحله او مع اصحابه نظره ولعاد الصلوة **الثالث** من عدم الماء وما تيمم به فله ان يرضى
 حينئذ من جلى يرضى بيمينه وقيل في الصلوة حتى يرفع العدة فان خرج الوقت قضى
 وقيل لا يسيط الا اذا وقطع **الرابع** في كفة التيمم **الخامس** اذا وجد الماء قبل دخوله في الصلوة تعذر
 ان يعيد بعد واغنى عن الصلوة كونه الاعادة وان وجد وهو في الصلوة قبل رجوعه الى ركع

الوقت

على

وقيل بغير ضرورة ولو لم يكن تكبيرة الاحرام حسيب وهو الاظهر **السادس** التيمم يستحب ان
 السطح الماء **السابع** اذا اجتمع شي في وقت وجب ومعه من الماء ما يكفي احدهم وان
 كان ملكا احدهم اختص به ولو كان ملكا لهم جميعا او املاك له او مع ملك يسع بئله **الثاني**
 الجنب اذا تيمم بكن من الصلوة احدث اعادة التيمم بكن من الصلوة من كان حذو اصغر او كبر **الثاني**
 اذا نكس من استعمال الماء انتقض تيممه ولم يقد بعد ذلك افتقر الى تجديد التيمم ولا يتحقق التيمم
 بخروج الوقت بالمحدث او بجود الماء **الثاني** من كان بعض اعضاءه مريضا لا يؤده على وجهه
 بالماء ولا يحد بانه التيمم ولا يتحقق الطهارة **الثاني** يجوز التيمم بغير الماء مع وجوبه
 خية الذئب ويجزئ له الدخول في غيرة ذلك من انواع الصلوة **الثاني** في الغبار
 والحكايا **الثاني** في الغبارات وهو عشرة انواع **الاول** **الثاني** البول والغائط بما لا يترك الجذ اذا كان
 للحيوان فليس له سواء كان جنبه حيا كالاسد او مريضا كالحمار ورجع بالانثى
 وقوله تردد وكذا في زحف الدجاج غير الخلال والاطراف الطهارة **الثاني** المني خمس من كل حيوان
 حكمه واحد وحرم من مرق لا يضر له تردد والطهارة اشبه **الاربعة** الميتة ولا يجزئ من الميتات
 الا ان لا نفس سالمة وكل ما يجزئ الموت فاقطع من جسده نجس حيا كان او ميتا وما كان منه
 لا تحل له الحياة كالعظم والشعر فهو طاهر الا ان يكون عينه نجسة كالكلب والخنزير والكافر
 على اظهره وجب غسل على من سقيت من الناس قبل تطهيره وبعد بده وكذا ان مشى
 قطعة منه فيها عظم وغسل اليد على من سقى الا عظم فيه او سقيت له نفس من غير الناس **الثاني**
 الدماء ولا يجزئ منها الا ما كان من حيوان له عرق لا يكون رخوا كدم السمك وشبهه **الثاني**
 الكلب والخنزير وهما نجسان عينا ولهما باول من نزلت بكيت على حيوان فاوله دعوى الحاجة

في الاضطرار
 في وقت
 في وقت
 في وقت

و توتی

مجلس اول
در بیان احوال و اسرار و صفات و کمالات حضرت امام علی علیه السلام

المقالة الأولى

والا فالم يكن من
الاشياء لما ذكرنا في
ما ذكرناه فانما هي
اسماء مستعارة على الاشياء
ولكنها في الواقع
خلق الله اربعا

في خمسة اشياء ان يحق قديم ما يكن وضع يده على كتفيه وان كانت يدها في الخطي بعد سبيل بكتيه
من غير لغتها الخفي كخفي سوي الطقة اذا لم يكن من الاشياء الحاضر وجبان في ذلك بعد
الغناء ليكون فارقا **الثاني** الطمانينة بعد ما يؤتي واجب الذكر العدم ولكن ايضا لا
يكن سقطت عنه كذا كان العدم في اصل الوجود **الثالث** رفع الارض منه فاجزأ ان يهيى للحيث قبل ان يمشي
منه افع منه ولو افترض ان تصاب الى ما يعبر وجب **الرابع** على التصالب وهو ان يستدل قايما
ويكون طويلا **الخامس** التسبيح في وقت الذكر ولو كان كثيرا او قليلا وفيه تردد وانما
للتسبيح تسبيح تام وهو بحال في العلم به ومن اوتى الله سبحانه في الصلوة واحدة من
وهو يجب كبر الرفع فيه تردد واظهر الذنب والمسنون في هذا القسم ان كبر الرفع قايما لغضا
يديه بالتكبر هاديا اذ فيه وسلامته بركم وان يضع يده على ركبتيه في جهات الاصابع ولو كان
باحد يده وضع الاخرى ويرد كتيبه الى الخلفه ويسوي ظهره ويؤتي عنقه من الخلفه وان
يقرأ ما لم يتسبح فان سبح تلك او حضا او سبعا فاذاد ان رفع ايام صوته بالذكاء وان
بعد ان تصاب سمع الله له جود ويؤمن بعد ويؤمن ان يركع ويده تحت شيايه **السادس** السجود وهو
واجب على كل ركعة سجودان وهما ركعتا في الصلوة بطلان الاخلال بهما من كل ركعة عمدا وسهو ولا يخل
بالخلل من واحد منهما **فصل في اجابات الدعوات** ستة **الاول** السجود على سبعة اعظم للعبادة والكلمات
والركبات وابها ما الرجلين **الثاني** وضع اليدين على الارض على السجود عليه ولو سجد على كونه العارضة لم
الثالث ان يحق السجود حتى يباري وجهه بوقته ان يكون على ايسر مقدار للثبته لا ان يركع
عنه ما ينحني عن ذلك اقصر على ما يمكن منه فان افترق الرفع ما يسجد عليه وجب وان سجد على ذلك كله
او ما ياء **الرابع** الذكوة وقيل ينقص التسبيح كما قلناه في الرفع **الخامس** الطمانينة كالم الضرورة **السادس**

الارض

السادس رفع الارض من السجدة الاولى حتى يستدل عليها وفي سجود الكبر للذكاء والرفع منه تردد واظهر
التصالب ويستحب فيه ان يركع للسجدة سابقا يديه الى الارض وان يكون من غير سجود وسعوا والموقف او
انحصر جانبا من يديه ويؤتي على التسبيح الواجب ما يستر ويؤمن من السجود وان يستدل سوكا
وان يستدل بقيت السجدة الثانية حلقا ويؤمن عند القيام ويؤمن على يديه سابقا في كتيبه ويكون كذا
بين السجودين **سابع** **الثاني** من يما ينحني من وجهه الى الارض كذا في الاصل يستدل للعبادة
حقيرة يقع السلام للعبادة على الارض فان اعتد سجدة على السجدة الجنبين فان كان هناك ما لم يستدل على
ذقه **الثاني** سجدة الفاتحة عشرة اربع واجبة وهو في سجود الفاتحة وسجدة الفاتحة وسجدة الفاتحة
الغير واحد عشر مسنونة وفي الارض والرد والرد على سبيل ويرمى بالوجه بمضمين فانه فان
الارض وهذا السجدة انشئت والسجود واجبة على الارض اربع الفاتحة وتسبيح السجود على الارض
وهو البراءة يستدل على طيبته في سجودات كبر ولا تشهد ولا تسليم ولا يشترط فيها الطهارة
والاستقبال القبلة على الارض ولو نسيها او بها فاجب **الثاني** سجدة الشكر يستحب ان عند سجدة
الغفران في السجدة عقيب الصلوة ويستحب فيها التفتيح **السابع** التسبيح وهو واجب كل اربعة
وفي الفاتحة والبارع مرتين ولو اخل بها او ابا حدها لم يبطل صلاته والواجب في كل واحد منهما
خمس اشياء الجلوس بقدر التشهد والشهادة ان والصلوة على الفاتحة على السلام وصورة تشهدان
لا الله الا الله والشهادة ان لا اله الا الله ثم ياتي بالصلوة على الفاتحة ومن احسن التشهد وجبا لا ياتي
يؤمن به من حق الوقت ثم يجلس على علم ما لم يحسن منه ومسنون هذا القسم ويجلس متوكفا
ان يجلس على ركعته لا يسر ويخرج وجلس جميعا فيصعد ظاهر قدمه لا يسر الى الارض وظاهر قدمه لا يسر
الى الارض وان يقول ما زاد على الواجب من سجدة **الثاني** التسليم وهو واجب على الارض والوجه

قرا ثم تسجد

الصلوة الآية ولما عرفت ان احداها ان يقول السلام على وعلى عباده الصلوة والآخر ان يقول
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبكل واحد منهما يخرج من الصلوة وما بينهما كان الثاني مستحبا واستحبنا
هذا القول لان سلم المدة لا القلة تسليمة واحدة ويخرج من الصلوة والاولى ما لا يوجب سجدة واحدة
كما ان الموضع ثم ان كان على يساره غير او في تسليمة اخرى الى يساره ويصلي وجهه الى القبلة اما السجدة
فصلوة خمسة **الاول** التي يجب بكبريات مضافة الى كبرية الافتتاح بان يكبر بكبرية ثم يكبر
اثنين ويصلي ثم يكبر اثنين ويوجه وهو بخير في السبع ايماء شاء اتمعه بعد ثمانية الصلوة فيكون
ابتداء الصلوة عن هذا **الثاني** القنوت وهو كل اية قبل الركوع وبعد الركعة ويستحب ان يدعوه
بالاداء لا بغيره ولا يمشي اياه اقله ثلث سجود وفي الجمعة ثمان في كل ركعة قبل الركوع وفي الثاني
بعد الركوع ولو نسيه بقضاء بعد الركوع **الثالث** شغل النظر حال قيامه الى موضع سجده وفي حال
القنوت الى اماكن كنيته وفي حال الركوع الى ما بين يديه وفي حال السجود الى اماكن كنيته وفي حال
تشهد السجدة **الرابع** شغل اليد ان يكون في حال قيامه على فخذه يمينه وكنتبه وفي حال
القنوت يمينه وفي حال الركوع على كنيته وفي حال السجود يمينه وفي حال التشهد
على فخذه **الخامس** التقبيل افضله تسبيل الكف على اليد ثم ياروي من الادعية والادعية تسير
خاتمة فواعظ الصلوة ثمان احدها يطهرها عدا وهو ركعتين بطلانها وسواء
فصلت عن الاعتقاد او خرج كالبول والغائط وما يشبهه من موجبات الغسل والبناء وباليض
وما يشبهه من موجبات الغسل وقيل ان حدث ما يجبر الغسل وهو نطقه وبخ ولبس عمد
والثاني لا يطهرها الا بعد اتموضع اليدين على الشمال وفيه تردد والاعتناء بالاداء والاداء
بغيره فمما عدا ما تقدم ذكره من الصلوة واليك اشياء من امور الدنيا والكل

والرب

والرب على قدامه الصلوة التي يكون احدها عظم وهو يريد الصلوة في صفة تلك المدة لكن
لا يتدبر العتلة وفي بعض الشعر الجبل تردد ولا يشبه الكراهية ويكره الاعتناء بها او شيئا من
الاشياء وبالقنوت والمبش وفي موضع السجود والتختم وان يصلي او يفرغ اصابعه او ياتوه
او بان يرفف وحده او يدافع البول والغائط والرج وان كان خفيفا استحب له ان يركع الصلوة
سادس اربع **الاول** اذا عطس الجبل في الصلوة يستحب له ان يجدها وكذا عطس غيره ولا يمسح **الثاني**
اذا سلم عليه بخزان يرد مثل قوله سلام عليكم ولا يقول وعليكم عيادة **الثالث** بخزان يدعوك
دعاء يتضمن تسبعا استجيدا او طلب بخي باح من امور الدنيا والاخرة قايما وقاعدا او كاهنا
وما جادا ولا يجوز ان يطلب شيئا منها ولم يعل بطلت صلوة **الرابع** يجوز للصلي ان يقطع
صلوة اذا خاف ان يفسد ما في رجليه او يقطع ما يشاء ذلك ولا يجوز قطع الصلوة لغيره اذا
الركن الثالث في صفة الصلوات وفيه فصول **الفصل الاول** في طلاق الجمعة والمنظر في الجمعة
ومن يجب عليه ولادائها الجمعة ركعتان كالصلاة يسقط عنها الظهر ويستحب فيها الحجر ويستحب
السجود ويخرج وقتها اذا صار ظلك في سلكه واخرج الوقت وهو فيها اتم حجة اما ما كان
او ما سواها ونفوت الجمعة بنفوت الوقت ثم لا يقص حجة ما تخطت ظهره ولو وجبت الجمعة فصلى
الظهر وجب عليه السجود وان ادركها او اعاد الظهر ولم يجز به بالاول فلو تعين ان الوقت يسع
لخطة ركعتين خفيفتين وجبت الجمعة وان تعين او غلب غايته ان الوقت لا يسع للركعتين
فانت الجمعة وصلى ظهره فاما لو لم يحضر الخطبة ولعل الصلوة فادرك مع الامام ركعة صلى حجة وكذا لو
ادرك الامام ركعة في الثانية على قول فله ركعة ثم مثل كل كان الامام ركعا او ركعتين لم يكن حجة
وصلى الظهر **الخاتمة** لا يشترط **الاول** السجود ان العادل ومن خصه فله ما يشاء

اما زمان

اشاء الصلوة لم يتصل بها ان تقدم للجماعة من ثم فهم الصلوة وكذا البعض للضعف ما اجل
 الصلوة من غيرها او حدث **الثاني** في العدد وهو خمسة الامام اجمعين وقيل سبعة والاول اثنى
 عشر **الثاني** في الخطبة او بعدها قبل غلب الصلوة فقط الجواب وان دخل في الصلوة
 ولو انكبر وجب الاقام ولعمري لا واحد **الثالث** في الخطبتان ويجوز لكل واحدة منهما
 الحمد لله والصلوة على النبي وآله عليهم السلام والوعظ وقراءة سورة خفيفة وقيل يجرى صلاة واحدة
 ما يتم بها فايدتها واحدة وساعة سجدة واحدة ويشي عليه ثم يوحى بقوله وقوله خفيفة
 من القرآن ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله ويشي عليه ويجعل على النبي وآله وعلى ائمة المسلمين ويستغفر
 للمؤمنين والمؤمنات ويجوز ايقاعها قبل ذلك الشرح اذا فرغ ذلك وقيل لا يجزى الا بعد
 الزوال والاول اظهر وجب ان يكون مقدمة على الصلوة فالجواب بالصلوة لم يجز للجمعة ويجب ان يكون
 للخطبة قايما وقتها اوله مع الفقرة وجب الفصل بين الخطبتين بجملة خفيفة وهي الطهارة شرط
 فيها فيه تروء ولا يشبه انها غير شرط وجب ان يرفع صوته بحيث يسمع العدد المستقر فاعادها
 تردد **الرابع** للجماعة فلا يجزى فرادى فالحاضر الامام الاصل وجب الحضور والتقدم فان عدل
 جاز ان يستنيب **الخامس** ان يكون هناك حجة اخرى ومنها دون اثنتي عشرة ايا ان اختلفت اطلت
 وان سبقت احداهما وتكررا اخرام بطلت المشايخ ولم يتحقق السابقة اعادة الخطبة **السادس**
 فيمن تجب عليه وايضا فيه شروط سبعة التكليف والذكورة والحرية والحضرة والملازمة من المعنى
 والحضور والبرح والاكبر هو ما لا يشبهه وبين الجمعة ان يكون من الذميين وكذا هو اذا تكلف الحضور
 وجب عليه الجمعة واستغدت لهم سوى من خرج عن التكليف والمادة وفي العبد تروء والحضرة
 لم تجز منه ولم يستغدت ان كانت واجبة عليه ويجب الجمعة على اهل البيوت كما يجب على اهل الديار استكمال

الشرط

الشرط وكذا على الساكنين بالخيم كالبادية اذا كانوا في طينين **سابع** من استغنى
 بضعة الجبب على طينين ولو هيا ياء مولا لم يجب الجمعة ولو اختلفت في يوم نفدت على الاظهر وكذا التكا
 والمدير **الثانية** من سقطت عنه الجمعة من اجل الخطبة او من اجلها واجب عليه اعادة حتى تمت
 الجمعة **الثالثة** في الخطبة بعدة الساعات **الرابعة** اذا نالت الساعات لغير الساعات للجمعة
 وكذا بعد طلوع الفجر **الخامسة** الاصل في الخطبة هل هو واجب فيه تردد وكذا تخم الكلي اثنان ما كان
 ليس بصل للجمعة **السادسة** متى في امام الجمعة كمال العقل والامان والسملة وطهارة العود والذكورة
 ان يكون عبدا او حرا ان يكون امرا او عبيدا فيرد ولا يشبه الجواز وكذا الاخي **السابعة** المسافر اذا فرغ
 الاقامة بالدمعة ايام فصاعدا وجب عليه الجمعة وكذا لو لم يوافقه وضوح عليه لثلاثين يوما من واحد
الثامنة اذا كان في اقليم للجمعة بدمعة وقيل ركوة والاول اثنى عشر **الثانية** في يوم الجمعة بعد الاذان
 فان باع او كان في البيع شيئا بالانظر اليه حراما بالانظر الى الاخر **الثالثة** اذا لم يكن الامام موجودا ولا كان
 بضعة الصلوة فامكن الاجتماع والخطبتان قبل استيذان صلى الله عليه وسلم وقيل لا يجزى والاول اظهر **الخامسة**
 اذا لم يتمكن للمسلم من الصحيح من الامام في الاصل فان امكنه الصحيح والحقان به قبل الركوع والافضل على
 المتابعة في الصحيحين ومنزى بها الاولى فان فرغ بها الثانية وقيل يتصل الصلوة وقيل يخيرها ويجوز
 للاختلاف عيم ثالثة وكذا لا يظهر **والسادس** في الخطبة **والسابعة** في الخطبة **والثامنة** في الخطبة
 الحاصل في الخطبة من عند انقضاء الزوال وتكرارها عند الزوال والاول اظهر **الخامسة**
 جاز في فصل من ذلك تقديمها وان صلى من الغرضين ست ركعات من الاقل فجاز وان سكر المصل
 الى المسجد الاظم بعد ان يجلس في ركعة ويصلي ركعة او ياتخذ من ثيابه وان يكون على ركعة وقيل
 بتطيلها اذا انقضت ايامه وان يدعو امام فمجدد وان يكون للخطيب ليليا من الخطبة في الصلاة في الاصل
 فيكون في ركعة

صح على انه ركعة كان احد الشرائع
 من حيث هي لو كانت البيع

او فاتها ويكفيها الكلام في انشا الخطبة فيها ويستحب له ان يستعمل ثانيا كان او فاتها ويكفي
 برؤية طين يكون معدا على عيني وان يسلم ولا فاد يخلص امام الخطبة واذا سبق الامام الى
 قراءة سورة طلع على الخطبة وكذا في الثانية وبعد السورة المتأخرون لم يمتحنوا نصف
 السورة الا في سورة التوحيد ويستحب للجمعة بالظهر في يوم الجمعة ومن يصلي ظهره في افضل
 ايقاع هذه السورة الا عظم واذا لم يكن امام الجمعة من فقد بجبهه جازان تقدم المأموم صلواته
 امامه ولو على بعد ركعتين وانما بعد تسليم الامام ظهره كان افضل **الفصل الثاني**
فصل في السجود والنظر فيها في سنتها وهي واجبة مع وجوب الامام بالشرط المبرور في
 الجمعة وتجب جماعة ولا يجزئ الخلف الا مع العذر فيكون حينئذ ان يصلي منفردا ولا خلاف
 الشرط سقط الوجوب اذا ثبتان بجماعة وفراى وقتها ما بين طلوع الشمس
 الزوال ولو فاستلم نقص فكيفيتها ان يذكر الامام ثم يقرأ الحمد وسورة والا فضل ان يقرأ الا
 ثم يكبر بعد القراءة على الاظهر ويقف للسجود حتى يتم خمسا ثم يكبر ويكبر فاذا سجد السجدة
 قام بغير تكبير فقرأ الحمد وسورة والا فضل ان يقرأ العاشية ثم يكبر اربعاً ويجتمع يقف ثم اربعاً
 ثم يكبر خمسة للركوع ويكبر فيكون الابد على السجدة تسماً حتى في الاولى واجبة في الثانية غير تكبير
 الاطراف في كثير من الركعتين **وسنن هذه الصلوة** الاجابة بها الا بك والصحيح على الاصح في كل
 العز في الصلوة ثلثا فانه لا اذا نهي النفس وان خرج الامام جازيا يابا يسلط سكتة ومقامه
 ذا كانه تعالى من يطعم قبل خروجه في الغطر وبعد عوده في الاصح وما يصح به ولو كان يكبر الغطر
 عقيب اربع صلوات ولها الغريب في الغطر وارجح صلوة العبد في الاصح عقيب خمس صلوات
 ولها الظاهر يوم العزبة الا بحداد عقيب عشر صلواته كبر الله الكبرية الثالثة ترد لا الله الا الله والله

لله

انما
 انما
 انما

والحديث على ما هذا والله الشكر على ما اكلنا وزيد في الاصح وقد ثاب من جهنم الانعام ويكره
 الخروج بالسلح فان تنقل قبل الصلوة او بعدها الا يستند النخيل على الله عليه السلام بالمدينة فانه يحل
 ركعتين قبل خروجه **سائل** عن الكبر اذا اريد هو واجب فيه تردد ولا شبه
 الاستحباب وبقدري الوجوب هل القنوت واجب الاظهر لا وبقدري وجوبه هل تعين في
 نظر الاظهر ان لا تعين وجوب **الثانية** اذا اتفق عدي جمعة فمن حال العبد كان الجواز في حق
 الجمعة على الامام ان يصلحهم ذلك في خطبته وقيل ان يخص بخص من كان نائبا عن البلد في
 السراة دفعا للشك المزمع وهذا **الثالثة** الخطبان في العديين بعد الصلوة وقد يهملها
 بدقة ولا يجب تمامها بل يستحب **الرابعة** لا يتقل المنبر من الجامع بل يعمل شبه المنبر من طين
 استحبابا **الخامسة** اذا طلعت الشمس حرم السجود حتى يصلي صلوة العبدان كان ممن يجب عليه وفي
 خروجه بعد الفجر وقبل طلوعها ترد ولا شبه الجواز **الفصل الثاني في صلاة الكسوف**
 والكلام في سببها وكيفيتها وحكمها اما **الاول** فيجب عند كسوف الشمس وخسوف القمر والارادة
 وهو يجب على اعدا ذلك من ربح مظلة وعيها من اخا وفي السماء قواهم وهو روى وقيل لا
 بل يستحب فيجب الحج المبرور والظلمة الشديدة حسب وقتها في الكسوف من حين
 ابتداء الخسوف ليلولة فان لم تنسح لها لم يجب وان لم يطل الكسوف وخسوفه الا اذا لم تكن
 في ذلك لم يلزم بالكسوف حتى يخرج الوقت لم يجب القضاء الا ان يكون الفحص قد اتم وكله
 وفيه الكسوف اجبا لقضاء دفع العلم والتقريب او النسيان يجب القضاء في الجميع **الثالثة**
 ضمان الحرم ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يكبر ثم يرفع فان كان لم يتم السورة فانه يركع فله ان كان
 في الحمد ثانيا ثم يقرأ سورة حتى تم خمسا على هذا التقريب ويجوز اثنتين ثم يقرأ الحمد وسورة

وكذا الرأى والا فانه
 ان قلنا بالوجوب وفي الرأى
 يجب

معتقدا ترتيبه الاول وفيه جهل وليس له ويستحب فيها الجماعة واطلاد الصلوة بمقدار زمان
 الكسوف وان عيبد الصلوة ان فرغ قبل الاجلاء وان يكون مقدار ركعة بمقدار زمان صلاة وان
 يقرأ السور الطويل مع سعة الوقت وان يركع عند كل ركعة من كل ركعة الا في القاس والعاشر فانه
 يقول سمعنا واطعنا وان اقتضت حركات **والله اعلم** **الاول** اذا حصل
 الكسوف في وقت فريضة حاضرة كان غير في الايات بايها شاء ما لم يضييق الحاضرة فيكون
 اولى وقبل الحاضرة اولى والا في **الثانية** اذا اتفق الكسوف في وقت فائتة الليل فالكسوف
 اولى واخرج وقت النافلة ثم يقضى النافلة **الثالثة** يجوز ان يصلي صلوة الكسوف على ظلمة بابه
 وما يشاء وقبل الجوزة ذلك الامم العشرة **الفصل الرابع في الصلوة على الاموات**
 وفيه اشياء **الاول** من صلى عليه وهو من كان مظهرا للشهادتين او قد اذله ستين من الحكم
 الاسلام وبما دعا لذلك ذلك والاشي والموت والعبد ويستحب الصلوة على من لم يبلغ ذلك اذا كان
 حيا فان وقع سقط لم يصلي عليه ولو جثته **الرج** في المصطفى واحسن الناس الصلوة واما ميراثه
 والابا اولى من الابن وكذا الولد اولى من الولد والام والام من الاب والام اولى من بنتها
 والرج اول الجدة من عصاتها وان فرها اذا كان اوليا جماعة فالذكر اولى من الانثى
 والمرا اولى من العبد وان تقدم الراي اذا استعملت فيه شرائط الامامة والا قدم غيره
 اذا تساوى الاوليا قدم الاقدم فالاول فالاسن فالاحب فالجدة ان تقدم احدا لا يادى الراي
 سواء كان بشرابط الامامة او لم يكن جدها ان يكون مكلفا واما ما الاصل اولى الصلوة من كل احد
 والمهاشي اولى من غيره اذا قدمه الراي وكان بشرابط الامامة ويجوز ان تقدم المرأة بالنساء ويكره
 ان يترفع منهن فيقفن في صفهن وكذا الرجال العزاة وغيرها من الامم يترام الصف ولو كان
 بايشه
 المومن

جميع ما ذكره في
 هذا

العزم واحدا واذا اقتدى النساء بالرجال وقف خلفه وان كان وراءه رجال وقف خلفهم
 وان كان فيهم حائض اقترنت عن صفهن استحبابا **الثالث** في كيفية الصلوة وهو خمس
 تكبيرات والذكر بينهما غير لازم ولو قلنا بوجوبه لم يجب ان يقف على التبعين وافضل ما يقال ما
 رواه محمد بن ميمون عن امام سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا صلى على
 ميت كبر وشهد ثم كبر وصلى على الانبياء ودعا لهم كبر ودعا للمؤمنين ثم كبر للبعث ودعا للثابت ثم كبر
 الخامسة وانصرف وان كان منافقا اقصر الصلوة على اربع تكبيرات وانصرف بالارابعة وتجيب
 فيها النية واستقبال القبلة وجعل يار الحيازة التي يمين الصلي وليس الطهارة من شرطها
 ولا يجوز التباعد عن الجبان كثيرا ولا يصلي على الميت الا بعد تنصيه وكفيته فان لم يكن له
 كفن حوله القبر وسرت عن ربه وصلى عليه بعد ذلك وسرت الصلوة ان تقف امامه عند
 وسط التجر وصد المرأة وان اتفقا جعل الرجل مقبلا على الامام والمراة وراءه ويجعل صديقه
 حاذيا لوسطه ليقف امامه وقت الفصيلة ولو كان طفلا جعل من وراء المرأة وان كانت
 الصبي متطهر او يرفع عليه ويرفع يديه في اول تكبيرة اجزاء وفي الثاني على الكف وتجب
 في الاربعة ان يدعوله ان كان مؤمنا وعمله ان كان منافقا ويدعاه المستضعفين ان كان
 كذلك وان جعله سالما صلى ان يشترع مع من يتولى وان كان طفلا سالما ان يجعله على
 بحال ابيه شافعا فانه اذا فرغ من الصلوة وقف بعد حق رفع الجبان وان يصلي على
 الجبان في الموضع المعتادة ولو صلى في المساجد جاز وذكر الصلوة على الجبانة الواحدة مرتين
سنة **الاول** من ادركت الامام في أثناء صلوة تابعة فاذا فرغ اتم ما بقى عليه ولا يكره
 دفعت الجبانة او دفعت اتم ولو على القبر **الثانية** اذا سبق للمومن تكبيرة او ما اذا استحباب

لما ذكره في
 هذا

اعادته مع الامام **عليه السلام** يجوز ان يجزى على القدر بما اقبلت من لم يصل عليه ثم لا يصل بعد ذلك **النية**
 الاوقات كلها صلوة الجفازة الا عند ضيق وقت فريضة حاضرة ولا خيف على المتيقن
 سعة الوقت وقدمت الصلوة عليه **النية** اذا صلى على جفازة بعض الصلوة ثم حضر آخرها كان
 بخير ان شاء الله صلوة عليها وان شاء الله ام الاول واستأنف للشافى **الفصل الخامس**
 في الصلوات المبركات وهي قيمان النوافل اليومية وقد ذكرنا ما عدا ذلك وهو ينقسم
 قسمين فمنها ما يختص وقتا بعينه وهذا القسم كثير غيرنا ذكره مجمعة وهي صلوات **الاول**
 صلوة الاستسقاء وهي تسجدة عند غروب الشمس الا انها وفوقها لا طار ولا غيرهما اكلية صلوة
 العيد غير ما جعله من اوضاع القنوت في العيد استعطاف الله سبحانه وسؤال الرحمة والبركات
 ويخبر من لا يدعي ما يتسركه ولا يطلع بها على اخبار اهل البيت عليهم السلام **وسننات هذه**
 الصلوات ان يصوم الناس ثلث ايام ويكون خروجهم يوم الثالث ويستحب ان يكون ذلك في الايام
 الاثنين ولانهم ليسوا بالجمعة وان يخرجوا معهم **الشيخ** الى الصحاح حفاة على كسنة وفوقها لا
 في المساجد وان يخرجوا معهم الشيخ والاطفال والعجائز ولا يجوز ادسيا وبرقها من الاطفا
 ولها اقسام فاذا رفع الامام من صلوة تحول داءه ثم استقبال القبلة بركبته واقفا جاسدا
 سجدة واحدة كذلك على من يسأله ذلك واستقبل الناس وجها مائة وهم يأتونه في كل ذلك
 ثم يخطب ويأخذ في قصص عامة فان تأخرت الاجابة كرهوا الخروج حتى يتركهم الصلوة كما يجوز هذه
 الصلوة عند قلة الاطمان فانها يجوز عند جفاف مياه العيون والآبار **الثانية** صلوة الاستسقاء
 صلوة الحاج و صلوة الشكر و صلوة الزواجات **ونماها** **الفصل السادس** في صلوات
الاول نافلة شهر رمضان والاشهر الزوايات استحباب الف ركعة في شهر رمضان زيادة على النما

النية

الربية ويصلح لكل ليلة عشر ركعة ما ياتى به العرب واثنى عشر ركعة بعد العشاء على الاظهر وفي كل
 ليلة من الشهر اربعة اثنى عشر ركعة في الترتيب المذكور وفي ليلة الاكفاد الثلثة كل ليلة مائة ركعة وفي
 اربعة عشر في ليلة الاكفاد على الماء حسب فبق عليه ثمانون يصلح في كل جمعة عشر ركعات يصلح في
 وفاطمة وحجف على السلم وفي اربعة جمعة عشر ركعة يصلح على السلم وفي عشرين ركعة على السلم
 يصلح في اربعة ركعات على السلم و صلوة ابي المؤمنين على السلم اربع ركعات يشهدون **الفصل السابع**
 قراءة كل ركعة للمؤمنين قوله هو الله حين مرة و صلوة فاطمة عليها السلام ركعتان بقراءة الاولى
 الحمد مرة وبالقراءة مرة وفي الثانية الحمد مرة وسورة التوحيد مائة مرة و صلوة حفص على السلم
 اربع ركعات بتسليتين بقراءة الاولى الحمد مرة واذا انزلت ثم يقول حمزة عشرة سبحان الله
 الحمد لله والاله الا الله والله اكبر ثم يركع ويقولها عشرة وهذا هو عمل ابي عبد الله عليه السلام وفي
 سجدة وبعد فعدة في سجدة ما ياتى وبعد الركنه فيكون في كل ركعة خمسين سجدة وفي
 بقراءة الثانية والحاديات وفي الثالث اذا جاء نصر الله وفي الرابعة قوله هو الله احد وتسبح
 ان يدعوه في سجدة بالاعاء المفضلين بها الثانية صلوة ليلى الفطر وهي ركعتان يقرأ في
 الاية الحمد مرة وقوله هو الله احد الف مرة وفي الثانية الحمد مرة وقوله هو الله احد مرة و صلوة يوم
 العذرة هو المائتان عشر ذى الحجة قبل الزوال ينصف ساعة و صلوة ليلة النصف من شعبان
 و صلوة ليلة المبعث ويوميه وتقصير هذه الصلوات وما يقال فيها وبعد ما ذكر
 في كتب العبادات **حاشية** كل النوافل يجوز ان يصلها الانسان قاعدا وقائما افضل
 وان جعل كل ركعتين من جلوس مقام ركعة كان افضل **الشيخ** **الراجح** في التوامع
 وفي فصول **الفصل الاول** في فضل التوامع في الصلوة وهو ما عدا عن عدل وهو ان يركع

او في
 او في
 او في

في كل ركعة
 في كل ركعة
 في كل ركعة

الامام احدها لا يخرج حاله من امام والمأموم ينع الشاهد ان كان يكون المأموم امرأة
 ولا ينفقه ولا امام اعلم من المأموم بما يعتد به كالابنية على تردد ويجوز ان ينفق على عيول
 ارض ويجوز ولو كان المأموم على نساء على ان كان جازيا ويجوز تباعد المأموم عن الامام بما
 يكون كثيرا في العادة اذا لم يكن بينهما صنف متصل اما اذا كانت الصنف فلا بأس بكونه
 ان ينفق المأموم خلف الامام الا اذا كانت الصلوة جهة ثم لا يسمع ولا يهتف ولا يقرع ويقل
 ان يقرع للصلاة في جهه ولا ولا يشبه ولو كان الامام من لا يفتدى به وجبت القراءة ويجب
 متابعة الامام ولو رفع المأموم لاسد عامدا استمر وان كان ناسيا اعاد وكذا في الجهر الى الجهر
 او الكرخ ويجوز ان ينفق المأموم قدام الامام ولا بد من نيته الا يتم والقصد الى امام معين ولو
 كان بين يديه شائن فتوى الا يتم بها او احدها ولم يمتنع لم ينفقه ولو جعل اثنا فقل
 كلهما كانت له صلواتها ولو قال كنت مأموما لم تفصلهما وكذا لو كان فيهما اربعة ويجوز
 ان ياتم الغرض من هذا اختلاف الغرضان والتمسك بالمغرض والتمسك بالمغرض المستقل اما ان
 يقل جليل او لا يجوز ان ينفق المأموم عن غير الامام ان كان رجلا خلفه كان حائجا او
 امرأة ولو كان الامام امرأة وقف النساء الجاهل بها وكذا اذا صلى العارضي بالعادة جلس وطبوا
 في منتهى ولا يبرأ الا كعتيد ما يستحب ان يعيد المنفرد بصلاته اذا وجد من جلى تلك الصلوة
 جماعة اما كان او مأموما وان يستحب حتى يركع الامام اذا اكل القراءة قبله وان يكون في الصف
 الاول اهل الفضل ويكره ان يكون الضيق منه ويكره ان ينفق المأموم وحده الا ان يتلى الصف
 وان يحل المأموم نافلة اذا اتممت الصلوة وقت القيام الى الصلوة اذا قال الحمد فقلت
 الصلوة على اهلها **الطرف الثاني** يعتبر الامام الايمان والعدالة والعقل وطهارة الوجه واللبس

فان كان المأموم من غير الامام
 وان كان المأموم من غير الامام
 وان كان المأموم من غير الامام
 وان كان المأموم من غير الامام

على الظاهر وان لا يكون قاعدا بتمام ولا امتيا من ليس كذلك ولا يشترط طهارة على كونه في شدة
 الذكورة اذا كان المأموم ذكرا او ذكرا او انثى ويجوز ان تامة المرأة بالنساء وكذا الخشوع والقيام
 رجلا ولا خشي ولو كان الامام ينفق في وقت لم يجز ان ينفق على الاظهر وكذا من يملك الحروف
 كالقتام وشبهه ولا يشترط ان يكون الامامة وصاحب للجدد والامانة والمغزى او لا ينفقه
 والمأثري او لم ينفقه اذا كان بشرائط الامانة واذا شاح الامة فمن هذه المأمومين فهو
 اولي فان اختلفوا قدم الاقرب فالأقرب فالأقرب فالأقرب ويستحب للامام ان يسمع
 من خلفه الشهادتين واذا مات الامام او غنى عليه استتيب من يتم الصلوة وكذا اذا غنى
 ضرره جاز ان يستتيب ولو غنى ذلك انما جاز ايضا ويكره ان ياتم حاضر بغيره وان يستتاب
 الشيخ وان ياتم احدهم ولا يرضى بالخروج بعد قوته ولا يغلف ولما من كره عبد المأموم
 ياتم الا في الجاهل واليتيم بالمطهر **الطرف الثالث** احكام الجماعة وفيه سائل **الاول**
 اذا ثبت ان الامام فاسق او كافا او على عجز طهارة بعد الصلوة لم تطر صلوة المومة وكان عالما بها
 ولو علم انشاء الصلوة قبل استانف وقيل سوى الافراد وهم وهو شبه **الثاني** اذا دخلوا
 ركع وخاف فوت الركوع كع ويجوز ان يمشي في ركوعه حتى يركع **الثالث** اذا اجمع خشي
 وامرأة وقف الخشوع خلف الامام والمرأة ومراة وجوبا على القول بحريم العادة والاعلى للذهب
 والابنة اذا وقف الامام في عرابه اخر فصل من يقابله ما فيه دون صلوة من الجاهل به
 اذا لم يشاهدوه ويجوز صلوة الصفوف الذين وراء الصف الاول لا يمشي احدون من يشاهدون
القائمة لا يجوز للمأموم مغادرة الامام لغير عذر ولو غوى لا يفر اجاز **السابعة** للجماعة جازية في
 السفينة الواحدة وفي سفن عدة سواء اتصلت السفن او انفصلت **السابعة** اذا اشيع المأموم

وان كان المأموم من غير الامام
 وان كان المأموم من غير الامام
 وان كان المأموم من غير الامام
 وان كان المأموم من غير الامام

في فائده فاحرم الامام قطعها واستأنف ان يخشي الغفلات ولا اثم ركعتين احببا باولئك كان فيضة نقل
 يتعد الى نقلها الا ان يقرأ اثم ركعتين ولو كان امام الاصل قطع واستأنف بعد **الثانية** اذا فاتهم الامام ثم
 صلى ما يدركه وجعله اول صلاة واثم ما بق عليه ولو ادركه في الرابعة دخل معه فاذا سلم قام خطبا ما بق عليه
 وقراءة الثانية للحمد وسورة وفي الركعتين الاخريتين بالحمد وان شاء رجع **باب** اذا ادرك الامام بعد
 ركعة من الركعتين كبر وجده فاذا سلم قام واستأنف تكبير رثانته وقيل جزي على التكبير الاول الاول
 اسبغ ولو ادركه بعد ركعة راس من الركعتين كبر وجده فاذا سلم قام فاستقبل ولا يحتاج الى شئنا
 تكبير **باب** جزي ان يركع الامام قبل الامام ويخضع لركعة وعرضا **باب** اذا وقف المشايخ في الصف
 الاخير فجاوبوا وجبان يتأخرون اذ لم يكن للرجال موقف امامتهم **باب** اذا استناب السبق
 فاذا انتهت صلاة الامام او ما اليهم ليسلموا ثم يقوم فياق ما بق عليه **باب** تعلق بالمساجد
 ليسحب لعماد المساجد مكشوفة غير مستقفة وان يكون الميضاة على ارجائها وان يكون المنارة مع
 الحائط لا في وسطها وان يقدم الداخل اليها رجل المعصية والمناجح وحملها اليسرى وان تعاهد له
 وان يدعى عند دخوله وعند خروجه ويجوز تقبيلها استهزاء بدين غيره ويستحب اعادته ويجوز
 استعماله في غيره ويستحب كسح المساجد والاسراج فيها ويحرم زخرفها او نقشها بالصق
 وبيع التما وان يرخس منها في الطريق او الاملاك ومن اخذ منها شيئا حيا ان يعيده اليها او الى
 آخره اذا امكن ان لا يعيده بل يملكه ولا يجوز ادخال الغناسة اليها ولا ازالة الغناسة عنها ولا اخراج
 الصبي منها وان فعل اعاده اليها ويكره تقبيلها وان فعلها لم يفسد بها ما يجب داخلته في الصلاة ويجوز
 طرية ما يجب ان يجنب السبع والثور والحمير فانها اذا احكام وتعرفت للصلاة فاداءة للصلاة
 وان شاد الشعر ونزع الصوت وعمل الصنابير والنظم ويكره دخول من في فيه دابة يصل الوتر والركعتين
 في ركعة

نقل

والمضاف قتل القتل فان فعل ستره بالتراب فكشفت العورة والى الحصا **باب** ثلاث **الاول**
 اذا نهضت الكنائس والبيع فان كان لا لها ذمة لم يجر العز لها وان كانت في ارض الحرب او
 بارادها اجاز استعمالها في المساجد **الثانية** الصلوة المكتوبة في المساجد افضل من المنزل **الثالثة**
 بالعكس **باب** الصلوة في الجامع مائة وفي مسجد القبيل خمس وعشرون وفي البيت بالحيث
 صلوة **الفصل الرابع** في صلوة الغريف والمطاردة صلوة للغريف مقصورة سفر والغريف اذا
 حلت جماعة فان حلت في ذي قمر بقصر وفي الايام الاخرى واذا حلت جماعة فالامام الميضاة
 انشاء صلوة واحدة وان لم يجرى وكانت الثانية له ندبا على القول بخلافه المقصود بالتقليل
 وان شاء يصح كاصلي رسول الله صلى الله عليه واله بذات الرقاع ثم يحتاج هذه الصلوة الى النظر
 في شروطها وكيفيتها واحكامها **باب** الشروع فان يكون المصنف في غير جهة القبلة وان يكون
 فيه قراة من ان يركع على المسلمين وان يكون في المسلمين كثره يمكن ان يقرن طائفتين كتحليل
 كل طائفة بقاء ومدة التحريم وان لا يحتاج الامام ان يقرقهم اكثر من ركعتين **باب** القيامة
 فان كانت الصلوة ثنائية صلى بالاولى ركعة وقام الى الثانية فينوي من خلفه انفراد واجبا
 يقوم ثم يستقبلون العدو وتاتي الفرقة اخرى فينوي من خلفه انفراد واجبا
 او انهم واذا جلس للتحليل طال ونهض من خلفه فاقوا وحلوا فاستشهد بهم وسلم
 للعاقة مثل اشياء انفراد العم وتوقع الامام للمام حتى يتم وامامة القائل بالقيام ان
 كانت لائنة فهو اختيار ان شاء صلى بالاولى ركعة والثانية ركعتين وان شاء بالعكس ويجوز
 ان يكون كل فرقة واحدا **باب** انصافها فيصعد سائر **الاول** كل من يجز الصلوة في حال
 متابعتها حكم له وفي حال الانفراد يكون الحكم ما قد تناه في باب السجدة **باب** اخذ السلاح

في هذه الصلوة ولو صفت ركعتين
 منه اليوم انصف هذه القوة

واجبة الصلوة ولو كان على السلاح نجاسته لم يجز على قوله والمجوز ان يشبه ولو كان ثقبلا منع شيئا
من واجبات الصلوة لم يجز **الثالث** اذا سئل امام سهران من جبا السجدين ثم دخلت الثانية فاذا
سلم وجعلهم جميعا على التمام **باب صلاة المطاردة** وتسمى صلاة المطاردة ان يتبع الملاح الى
المعاقبة والمسايق فصلى على صاحبها كما لو استقبل ما لم يكن وصلح العذر الى اي المعاقبات امكن واذا لم
يكن من التزول على ملكه او جدد على غيره من سجدة فان لم يتمكن الى ايامه وان خشي صلى بالنسج واستعطف
الركع والحيج يقول بركعة واحدة سبحان الله والحمد لله وكالا الله والاعلى والكر فروع **الاول** ان صلى على شيئا
فان لم صلى على الركع والحيج فبما بقي منها ولا يتأخر في قول ما لم يستدبر بالمسئلة اثناء صلوة ولو كان
صلى بعض صلواته ثم عرض له للمطاردة صلى صلاة خلفه ولا يتأخر **الثاني** من طهر مولا فخطبته عدقا
تقصير صلى مولا ثم اكتفى بطلان حيا له لم يجد وكذا لو قبل العدو وفصل مولا المسئلة خرفه ثم بان
هناك حائل منع العدو **الثالث** اذا حان من سيل ان يجا فان صلى صلاة شدة الخوف **تمت**
المخول والغزو يصلان جميعا الا كان ويومان الكرم او مجودا ولا يقصر واحد منهما عن صلوة الا في
سفر او خوف **الفصل الثاني** في صلوة المسافر **باب في الشروط والمقصر والمأخوذ** فتمت **الاول**
اعتبار المسافة وهي سير يومين او ثلثي يومين وسبيل الليل اربعة افراس وثلثي يومين الى الذي
طوله اربعة وعشرين فصاعدا تقولا على الشهر من الناس او ما جاز من الاصل ولو كانت المسافة
اربعة فراسخ او امداد العدو لم يوفقه فقد كل سير يومين وجب التقصير ولو تروى ديون لا تملك فخرج ذاهبا
وجائيا وما يلزم من التقصير وان كان ذلك من بينه ولو كان له طريقان واكبرهما مسافة فليكن
اكد قصر وان كان مكيلا الى الخصم **باب في المسافة** قصد المسافر في طريقه ما دون المسافة
بوجهة له ذات قصد اخر ولم يقصر وانما الجمع على مسافة التقصير فان عاد فقد مكثت المسافة وانما
بوجهة له ذات قصد اخر ولم يقصر وانما الجمع على مسافة التقصير فان عاد فقد مكثت المسافة وانما

فانما او شئت او كان يستقبل
المقبل يتكلم في الاسلام
ان مكثت فيه

فانما او شئت او كان يستقبل
المقبل يتكلم في الاسلام
ان مكثت فيه

فانما او شئت او كان يستقبل
المقبل يتكلم في الاسلام
ان مكثت فيه

فانما او شئت او كان يستقبل
المقبل يتكلم في الاسلام
ان مكثت فيه

تقصير وكذا الطلبة اية شربها او غيرها او انما يخرج ينقطع رقة ان يمشي واسانهم فان
كان على مسافة تقصر سفره وموضع تقصده وان كان دونها لم يمس له الرقة **باب في المسافة**
التي قطع السفر اقامة في اثنائه فان غلب على مسافة في طريقه ملك له فلا تسقط عنه سته اشهر اتم في
طريقه وفي ملكه وكذا لو غلب الاقامة في بعض المسافة ولو كان بينه وبين ملكه او ماله في الاقامة
فيه مسافة التقصير قصر في طريقه خاصة ولو كان له عذر بواحد اعتبر ما بينه وبين الاقامة
كان مسافة تقصر في طريقه وينقطع سفره بوطئه فيه ثم يمشي المسافة التي بين بوطئيه فانما
يكن مسافة اتم في طريقه لا انقطاع سفره وان كان مسافة تقصر في طريقه الثانية حتى يصل الى
قطعه والوطن الذي فيه هو كل موضع له فيه ملك فلا تسقط عنه سته اشهر فصاعدا سواليه
كانت او متفرقة **باب في المسافة** ان يكون السفر مائلا او جيا كان كحجة الاسلام او مندوبا كزيارة
الشي على الم او باسحا كالاستغاثة لاجل ولا كان بمصيبة لم يقصر كاتباع الملباير وصيد الدجور
لو كان الصيد للموت وفوت عياله قصر ولو كان للبقاء قيل يقصر في الصوم دون الصلوة وفيه رد
باب في المسافة الا يكون سفره اكثر من خمسة كالدعوة التي يلب القطار والكارى والملاح والقاتل
الذي يلب الكسوف والبرق وضابطان لا يقصر في ليلة ايام فلما قام احداهم عشر ثم انشأ سفره
قصر وقيل ان ذلك مختص بالكارى فيدخل في حلة الملاح والخبير والاولا ظهر ولما قام خمسة قيل يتم
وقيل يقصرهما اذا صلوا دون صورة يومين لا في الاقامة **باب في المسافة** كحجة الباز للتصريح
بجواز حطت البلد الذي يخرج منه او يجي عليه الاذان والخطبة التي تقصر في ذلك ولو غلب على السفر
لما وكذا في عدة يقصر حتى يبلغ سبع الا اذا كان من مصر وقيل يقصر عند الخروج من منزله ويتم عند
دخوله والاولا ظهر واذا غلب الاقامة في غير بلدين عشر اتم ودونها يقصر فان تروى عنه قصره

فانما او شئت او كان يستقبل
المقبل يتكلم في الاسلام
ان مكثت فيه

فانما او شئت او كان يستقبل
المقبل يتكلم في الاسلام
ان مكثت فيه

العرب وان كان بعد وجبت وان لم يكن من فطقة لم يقطع العرب وجبت الكفة عند تمام
 الخواص دام باقيا **الشرط الرابع** الا تكون عوارا فانه ليس العامل الكفة ولو كانت سائبة
في الفريضة فيقف بها على واحد **الاول** الفريضة في الابل شاة في كل خمس حتى تبلغ خمسا
 وعشرين فاذا زادت واحدة كانت فيها بنت مخاض فاذا زادت عشر كان فيها بنت لبون
 فاذا زادت عشر اخرى كان فيها حقة فاذا زادت خمس عشر كان فيها جذعة فاذا زادت
 خمس عشر اخرى كان فيها بنت لبون فاذا زادت خمس اخرى كان فيها حقة فاذا بلغت
 مائة واحدة وعشرين طرح ذلك فكان في كل حين حقة وفي كل اربعين بنت لبون ولو
 في عدة وفي كل واحد من الاربين كان لئلاك بالخيار في اخراج ايهما شاء وفي كل اثنين من البقر
 تبيع او تبيقة وفي كل اربعين منته **الثاني** في الابل من وجب عليه بنت مخاض وليست
 عند اخراجه من لبون ذكر ولم يكن عنده كان بخيرة اشياء ايهما شاء ومن وجب عليه بنت
 وليست عنده وعند اخراجه من لبون بنت مخاض او بنت لبون او بنت لبون كان ما عنده
 اخفض منها ليس في سها اثنين او عشرين دها والخيار في ذلك اليه لا الى العامل وعوار
 كانت القيمة السوقية مساوية لئلاك او اقصد عنه او لا يذ عليه ولحقنا في الانسان
 بان يدين درجة واحدة لم يتضاعف القيد المشي وجميع في التقاض القيمة السوقية على الابل
 وكذا ما فوق الخبز من الانسان وكذا ما عدا انسان **الاول** في انسان الفريضة بنت
 المخاض والوطحانة ودخلت في الثانية اي ايهما اخفض بمعنى حامل وبنت لبون هي
 لسانان ودخلت في الثالث اي ايهما كانت لبون ولحقها في الثالثة ودخلت في الرابعة
 فاستخت ان بطورها الفحل او يحول عليها ولجذعة في الوطحانة ودخلت في الخامسة وفي اعلى
 الانسان

في الفريضة
 في الابل شاة في كل خمس حتى تبلغ خمسا وعشرين فاذا زادت واحدة كانت فيها بنت مخاض فاذا زادت عشر كان فيها بنت لبون فاذا زادت عشر اخرى كان فيها حقة فاذا زادت خمس عشر كان فيها جذعة فاذا زادت خمس عشر اخرى كان فيها بنت لبون

في الفريضة
 في الابل شاة في كل خمس حتى تبلغ خمسا وعشرين فاذا زادت واحدة كانت فيها بنت مخاض فاذا زادت عشر كان فيها بنت لبون فاذا زادت عشر اخرى كان فيها حقة فاذا زادت خمس عشر كان فيها جذعة فاذا زادت خمس عشر اخرى كان فيها بنت لبون

الانسان المخرجة في الكفة والبيع هو الذي له وحده في البيع في الكفة لا يبيع فيه اذ قد اوتى
 في البيع والمسته في الفريضة في الكفة انسان ودخلت في الثالثة ويخرج من غير جبر
 بالقيمة السوقية من العين افضل وكذا في سائر الاجناس والشاة التي في فضة الكفة قبل اكلها
 للمذبح من الضان او النقي من الغنم وبقا ما يبي شاة والاول اظهر ولا يتخذ الفريضة ولا الغنم ولا الضان
 البقر ولا البقر الساعي في الفريضة فان وقعت الشاة قبل اكلها حتى ياتي السن التي يجب **اما الثاني**
 في ان الكفة تجزى العين كذا القيمة فاذا كان من ابطالها الى حقة فافضل فتعذر ذلك
 لمقتضى الضمان وكذا ان تكن من ابطالها الى الساعي او الى الامام ولو امر امره ان يضاهي
 للمذبح في اقلها قبل المخرجه وبعد المخرجه كان له النصف من قيمتها على الفريضة وعلى
 النصف من قيمتها للساعي ياخذ حقة من العين ويبيع الابل عليها كذا نصت عليها
 ولو كان عند صاحبها قبل اكلها فان اخبره بكذا في كل سنة من غيره بكذا في الكفة فيوما
 لم يخرج وجب عليه ذكر واحد ولو كان عند اكثر من صاحب كانت الفريضة في النصاب
 في اثنائه وكذلك كل سنة حتى ينصف المال من النصاب فلو كان عند ست وعشرون من الابل
 ينصف عليها احوال ويجعل عليه بنت مخاض وخمس شاة فان حو عليه ثلثة احوال وجب عليه بنت مخاض
 وتسع شاة والنصاب للجمع من الغنم والضان وكذا من البقر والجاموس وكذا من الابل العرب
 الخاق يبيع فيه الكفة والمال بالخيار في اخراج الفريضة من اي الصنفين شاء ولو قال ببيع الكفة
 لم يعل الى المولى او قد خرجت ما وجب على قبل سنة ولم يكن عليه بنت ولا شاة عليه
 شاة ان قبل او كان للمالك اقل منه فكذا في اخراج الكفة من ايهما شاء ولو كانت الست
 الواجبة في النصاب مريضة لم يبيع اخذها واخذ غيرها بالبيع ولو كان كله مريضا لم يملكه شاة حقة
 في الفريضة

في الفريضة
 في الابل شاة في كل خمس حتى تبلغ خمسا وعشرين فاذا زادت واحدة كانت فيها بنت مخاض فاذا زادت عشر كان فيها بنت لبون فاذا زادت عشر اخرى كان فيها حقة فاذا زادت خمس عشر كان فيها جذعة فاذا زادت خمس عشر اخرى كان فيها بنت لبون

في الفريضة
 في الابل شاة في كل خمس حتى تبلغ خمسا وعشرين فاذا زادت واحدة كانت فيها بنت مخاض فاذا زادت عشر كان فيها بنت لبون فاذا زادت عشر اخرى كان فيها حقة فاذا زادت خمس عشر كان فيها جذعة فاذا زادت خمس عشر اخرى كان فيها بنت لبون

في الفريضة
 في الابل شاة في كل خمس حتى تبلغ خمسا وعشرين فاذا زادت واحدة كانت فيها بنت مخاض فاذا زادت عشر كان فيها بنت لبون فاذا زادت عشر اخرى كان فيها حقة فاذا زادت خمس عشر كان فيها جذعة فاذا زادت خمس عشر اخرى كان فيها بنت لبون

حصه السلطان والذين كلهم على الاظهر **باب الميراث** فاما **الاول** كل شئ يحوز الوفاة
 او عدا في الميراث وبقاى الدولة والخراج فيه نصف العشر وان اجتمع فيه اربعة اقسام كان الحكم
 لاكثر فان قسما او الخدم نصف العشر ومن نصفه نصف العشر **الثاني** اذا كان له ثلث
 نذرية بلا سعة يدرك بعضها قبل بعض ضمن الجميع وكان حكمه حكم النذرة في الموضع الواحد
 فما ادركت ولم يصبها الخدمه ثم فخذ من الباقي قالوا اكثر وان سبق ما لا يبلغ نصيبا بترصنا
 في وجوب الزكاة باءا كل نصيبا سواء اطلع الجميع دفعه او ادرك دفعه او اجتمع لا يبلغ
الثاني اذا كان له ثلث طالع مرة واخر طالع مرتين قبل ان يمتلئ في المال لا يفي حكمه من شئ
 وفيه ضم وهو لا يشد **الرابع** كل غري اخذ الطبع من القرى والعين عن الزبيد على هذه الساعي
 وجب له نقص جميع النصاب **الخامس** اذا ملك المالك وعليه دين فله ان يقرضه ويمنع من
 على الواجب فكيفها ولو فرض الدين وفضل منه لم يجبا الزكاة لانها على حكم مال الميت وكما
 تم والمالك حي ثم مات وجبت الزكاة ولو كان دينه يستغرق تركته ولو صاقت التركة من
 الدين قبل بيع العاين من ايجاب الزكاة والديان قبل تقديم الزكاة لتعلقها بالدين وتعلق
 الدين بهما وهو لا يقرى **السادس** اذا ملك خلا قبل ان ينفذ صلح ثمة فالزكاة على الميراث
 فكذلك اذا اشتد على الوجه الذي يوجب فان ملك الثمرة بعد ذلك فالزكاة على المالك وكما لو
 اصابه زكوة قبل ان ينفذ صلح ثمة لا يبايى شيئا **الثاني** حكم ما يخرج من ما يتجب
 فيه الزكاة حكم الاثمان لا رتبة في النصاب وكيفية ما يخرج منه باعتبار السبق **القول**
في مال التجارة والبيع فيه في شرطه واحكامه **اما الاول** هو المال الذي ملك بعقد عاقبة
 وقصد ملكا كالتصايب عند التملك فلو انتقل اليه بربا او هبة لم يزكه وكذا لو ملكه للقبض وكذا

الزكاة على الميراث
 او عدا في الميراث

النصاب

العقارات

الارثية

لما اشتراه التجارة فهو في القبضة **اما النسخ** فثلاثة **الاول** التصايب فيعتبر وجوده في الميراث
 كانه من ممتلكات الميراث ولو لم يمسك التصايب ولو هو عليه مدة يطلب فيها مال الميراث
 ثم اذا كان حوله الميراث من حين الاتباع وحول الزيادة من حين ظهوره **الثاني** ان يطلب راس
 المال وزيادته فلا كان راس المال من ممتلكات قبضة ولو جازم تسحب وروى اذا نضر وهو على
 القسيمة خلاف ذلك لستة واجبا احتيايا **الثالث** للميراث لا بد من وجود ما يعتبر الزكاة من اولى
 الميراث اذ لو لم يصر له من الميراث او نوى بالقبض لا تقطع الميراث ولو كان يد نصيبا من حوله اشترى
 به سعة التجارة فلا كان حوله الميراث حوله الميراث لا يشد استيناف الميراث ولو كان راس المال
 دون النصاب استأنف عليه نصيبا فصاعدا **اما الحكم** فاما **الاول** نكح التجارة
 تتعلق بقبضة الشارع لا بقبضه ويقوم بالدين اذ لا بد لهم **فخرج** اذا كانت السليقة تبلغ النصاب
 لحد الفقير دون ان تخلقت بها الزكاة بحصول ما يتيسر ضاها **الثاني** اذا ملك احد
 النصاب الزكاة للتجارة سائر اربعين شاة او ثلثين بقية سقطت نكح التجارة وجبت نكح المال
 لا بقبضه الزكاة من وقت قبضه ان كان هذه وجبا وهذه احتيايا ويشكل في ذلك على الفقهاء
 نكح التجارة **الثالث** لو عارض اربعين مائة باربعين مائة للتجارة سقط وجوبها المالية والتجارة
 واستأنف للميراث فيها وقيل بل ثبت نكح المالك تمام الميراث دون التجارة لان اختلاف العين لا يفتح في
 العجوب مع تحقق النصاب المالك والاول **الرابع** اذا اختلف في مال التصايب الذي كانت الزكاة على
 عاينها المالك لا فائدة بملكه وزكاة البيع بينهما يضم حصه المالك للميراث ويخرج من الزكاة لان الميراث
 ضايب ولا يتجب فيه الزكاة لان يكون نصيبا او يخرج قبل ان يفيض الميراث في الزكاة وقاية
 لراس المال وقيل نعم لان استحقاق الفقهاء له اخرجهم عن كونه وقاية وهو **الخامس** الذي كان ضم

فلو كان الميراث من حين الاتباع
 فلو كان الميراث من حين ظهوره
 فلو كان الميراث من حين ظهوره

الزكاة على الميراث
 او عدا في الميراث

الزكاة على الميراث
 او عدا في الميراث

وابن السبيل وهو المتقطع وان كان غنيلا بلده وكذا الضيف ولا بد ان يكون سفرها سباحا فاما
مستقيم يسطر ويدفع اليه قد الكفاية الى بلده ولا يضر منه شيء عاده وقول **القسم الثاني**
في احوال الموقوف **القسم الاول** الامان فلا يعلق كافر ولا يصدق لغير الحق ومع عدم الامان
يجوز صرف القطعة خاصة الى المستضعف ويميل الزكاة اطفال المؤمنين دون اطفال غيرهم
ولو اعطى خالف ذلك اهل بيتك ثم استصر عاد **القسم الثاني** العدالة وقد اعبروا كثير في اعتبار
أحوال من حاشية الكبار كالغزو والناوينا الصغار وان دخلوا على حجة الفسق والاولا حظ
القسم الثالث ان لا يكون من يجب نفقته وعلى المالك كالأبوين وان علوا أو كالأولاد وان
سفلوا والزوج واليهام واليتيم ويجوز دفعها الى من عدا هذا من الانساب ولو عجزوا كما اخ
والهم ولو كان من يجب نفقته عاملا جازان يأخذ من الزكاة وكذا العازي والغام والمكاف
وابن السبيل لكن يأخذ هذا ما زاد عن نفقته الأصلية ما يحتاج اليه في سفره كالخولة
القسم الرابع ان لا يكون هاشما فلو كان ذلك لم يجر له زكاة مستكه غيره وتعمل له زكاة مستكه السب
ولو لم تكن الهاشمي من كفايت من الممنوع جازان يأخذ من الزكاة ولو من غيره هاشمي فليأخذ
قد الضرورة ويجوز للهاشمي ان يتنازل للمزيد من هاشمي وغيره والذين يحرم عليهم الصدقة
الواجبة من ولدها هم خاصة على الاظهر وهم لأن اولاد ابوطالب والعباس والحارث بن
القسم الثاني في التولية للاخراج وهم ثلثة المالك والامام والعاقل والمالك ان تولى
تفريق ما وجب عليه بنفسه وبين يديه والاولا حلال في ذلك الى الامام ويتأكد الاستحباب في
الاحوال الظاهرة كالحارثي والحارثي ولو طلبها الامام وجب صرفها اليه ولو فقهها المالك
والحال من قبل الاجزى وقبل اجزى وانما في الاول اسبه وعلى المفضل كالمالك في كفايته

الامام

الاخراج وجب على الامام ان ينصب عليه ليقض الصدقات وحبسها اليه عند المطالبة ولا
قال المالك اخبرني عن قوله ولا يكلف بيتة ولا بيتا ولا يجوز للساعي تفريقها الا باذن الامام
واذا اذن له جازان يأخذ نصيبه ثم يفرق الباقي واذا لم يكن الامام موجودا دفعت الى الفقيه
المؤمن من الامامية فانه يصير بها قضاها ولا يفضل قسمتها على الاوصاف واختصاص جماعة
من كل صنف ولو صرفها في صنف واحد جاز ولو خص بها ولو خصا واحدا من بعض
الاوصاف جاز ايضا ولا يفتقر الى تعيين بها الزكاة لوجوه ولا غيرها اهل البلدة مع وجوه الموقوف في
البلد وان لم يجر دفعها اليه فيكون فان حصل شيء من ذلك لم يضمن وكل ما كان في يد مال
غيره وطالبه فاشترى او اوصى اليه بشي فلم يجر فيه دفعه اليه باي وجه الى غيره ولو لم يجد الموقوف
جاءت نقلها الى بلد آخر واخصان عليه مع التلف لان يكون هناك قريبا ولو كان ماله في غير بلد
فلا يفضل صرفها الى بلد المال ولو دفع الموقوف بلد جاز ولو نقل الدارج الى بلد من وفي زكاة
القطعة لا يفضل ان يرد في بلد وان كان ماله في غيره ولاها بغير الذمة ولو عين زكاة القطر
من مال غائب عنه ضمن بنقله عن ذلك البلدة مع وجوه الموقوف فيه **القسم الرابع** في اللواحق
وفيه مسائل **الاولى** اذا قبض الامام والساعي الزكاة برئت ذمة المالك ولو تلفت بعد ذلك
الثانية اذا المجدد المالك لها مستحقا فالأفضل له عليها ولو تلفت بعد ذلك **الثالثة** اذا لم
المالك لها مستحقا فالأفضل له عليها ولو ادركها الفاقة او حو بها وجبا **الثالثة** المالك الذي
شترى من الزكاة اذا مات ولا ورث له فله فدية او باب الزكاة وقيل بل يرد له الامام والاولا ظهر
الرابعة اذا التمس الصدقة الكيل او فزنت كانت لأجرة على المالك وقيل يحسب من الزكاة
الاولا شبه **الخامسة** اذا جمع الفقير بين امواله زاد في تحقيق بها الزكاة كالفقير المالك في الزكاة

او كذا

جازان يصل عليه كل بضع **الثاني** أقل ما يصل الفقير ما يجزئ النصاب الأول عشرة قاريطا
 ستة دراهم وقيل ما يجزئ النصاب الثاني قارطان أو درهم والأول أكثر ولا حد لكثيرا إذا كان دفعة
 وتوفاقت العطية فبلغت بقية السنة حرم عليه ما زاد **السابعة** إذا قبض الأمام الزكوة دعا
 لصاحبها وجبا وقيل احتجابا وهو **الثاني** يكره أن يملك ما أخرجه في الصدقة احتجابا
 وطبقة كانت أو منفعة ولا بأس إذا عادت بمرات وما شابه **الثامنة** يجب أن يؤم نعم
 الصدقة أقرى موضع منها أو كسفه كاصول الأذان في الضم والخم الآل والقرى وكسب التسم
 ما أخذت لذلك أو صدقة أو جزية **القول** في وقت التسليم إذا أهلك الشاوي عشر يجب دفع الزكوة
 ولا يجوز التأخير إلا ما منع أو استطاع من له قبضها فإذا أخرها جاز تأخيرها إلى شهرين وإذا
 انشاها لم يكن سبب في دأب مدعاية ولا يحددها وإن كان أقرها إلى غير موضع أن لفت
 ولا يجوز تقديمها قبل وقت الجوب فإن أخرج ذلك دفع مثلها قرضا ولا يكون ذلك زكوة
 ولا يصدق عليها اسم التجمل وإذا جاء وقت الجوب احتسبها من الزكوة كالدين على الفقير
 بشرط لقاء الفاقص على صدقة لا استحقاق وقضاء الجوب في المال ولو كان النصاب يتم بالقرض
 لم يجب الزكوة سواء كانت عينه بأقيد أو ألقه على الأئمة ولو خرج للفقير عن الوصف استعبد
 وله أن يتنعم من إعادة العين بهذا القيمة عند القبض كالقبض ولو عذرت استعادتها عدم
 المالك الزكوة من رأس ولو كان المستحق على الصفات وحصلت بشرط الجوب جاز أن يستعبد
 ويعطى عوضها كالأهلام يتعين وجوب أن يعطى بها عن دفعها أيضا **فروع** لو دفع إليه
 شاة فماتت زيادة متصلة كالسنة لم يكن له استعادتها العين مع ارتفاع الفقر والمفقير ذلك
 القيمة وكذا لو كانت الزيادة منفصلة كالولد لو كان لزوج الشاة لم يجب عليه دفع الولد **الثاني**

لا قرام
 من حكمه وكرهه

لو قبضت في زرعها ولا شيء على الفقير والمجتر زرع الفقير حين القبض **الثالث** إذا استغنى
 بعين المال ثم حال للمطل جاز احتسابه عليه ولا يكلف المالك بأخذة وإعادة له ولا استغنى
 بغيره استعبد الفصح **القول** في الزينة والمداخية المدافع إن كان فاكها وإن كان ساعيا أو
 الأمام أو وكلاهما جاز أن يتولى الزينة لكل واحد من المالك والمدافع ولو لم يكن الطفل والمجنون
 يتولى الزينة فإن لم يكن يقبض منه كالأمام والساعي ويتعين عند الدفع ولو نوى بعد الدفع لم
 جواز حقه وحقيقتهما القصص في الغيبة والجوب والسبب وكونها زكوة ما أو فطرة ولا يفتقر إلى
 نية الجبر للذي يخرج منه **فروع** إذا كان مال في الغائب بأقيدته زكاة وإن كان الغائب
 نالده حرم وكذا لو قال أو فله ولو كان له ما كان متساويا من حاضر وغائب فأخرج زكوة وفواها عن
 أحدهما أجزأه فلو كان أن كان الغائب مالها وأخرج عن ماله الغائب إن كان سالما فإن
 نالها جاز نقلها إلى غيره ولو نوى عن مال يربو وصله لم يربو ولو لم يربو لم يربو المال
 ونوى الساعي أو الأمام عند التسليم فإن أخذها الساعي كذا جاز وإن استغنى عنها فلو لم يربو ولا جاز
 أشبه **السم** **الثانية** زكاة الفطرة **والكفا** **الأول** فمن يجب عليه فجب الفطرة بشرط كماله **الثاني**
 التكليف فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ولا على من أهله أو مال وهو حق عليه **الثاني** فلا يجب على
 المملوك ولو قيل يملك ولا على المدبر ولا على المولى ولا المكاتب المشروط ولا المطلق الذي لم يتعد
 منه شيء وجبت عليه بالعبودية ولو عاله المولى وجبت عليه دون المملوك **الثالث** الفناء لا يجب على
 الفقير وهو من لا يملك أحد النصاب الزكائية وقيل من يخلو له الزكوة وضابطه أن لا يملك قوت
 له ولعائلته وهو لا شبهة في استحباب الفقير إخراجها وأقل ذلك أن يربو ما على عياله ثم يصدق
 به مع الشروط يخرجها عن نفسه وعن جميع من يربو له وضابطه أن لا يملك من ذرية وعنده ما

ثم لا يستغنى عن المدافع
 ولا يفتقر إلى نية الجبر
 ولا يفتقر إلى نية الجبر
 ولا يفتقر إلى نية الجبر

فالتدبيرين في صوم الكفار اذا وجب وباعدا لا يجب فيه الكفارة سواء صوم الكفار
 والتدبيرين المعين والمندوب ولا يفسد الصوم **تفريع** من اكل ناسيا فسد صومه فافعل
 عامدا فسد صومه وعليه القضاء وفي وجوب الكفارة تردد والاشبه الوجوب ولو وجب
 حلقة او اكثر الكراهية تقع معه الاختيار لم يفسد صومه ولو خفف فانظر وجوب القضاء
 على تردد والكفارة **الثالثة** الكفارة في رمضان عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين
 الاطعام ستين مسكينا بخلاف ذلك وقيل بل في كل ترتيب وقيل يجب بالانظار بالحدوث
 كفارات وبالاحل كفاة والاول كثر **الرابعة** اذا انظر ما نافذ صومه على التيقن كان
 على القضاء وكفاة كبرى بخلافه وقيل كفاة بين والاول اظهر **الخامسة** الذنب على الله على
 رسوله وعلى الامة عليهم السلام حرام على الصيام وغيره وان تأكد على الصيام بكن لا يجب قضاءه وكفاة
 على الاشبه **السادسة** اذا تيسر حرام على الاظهر ولا يجب به كفاة ولا قضاء وقيل يجب ان
 والاول اشبه **السابعة** لا بأس بالحقنة بالجامد على الاصح وخيم بالماض ويجب به القضاء
 على الاظهر **الثامنة** من اجب وام ناول الفصل ثم انتهى ثم نام كذلك ثم انتهى وام ناول
 ناول حتى تطلع الفجر انتهى الكفارة على قول شهيد وفيه تردد **الثانية** يجب القضاء
 في الصوم الداجل المتعين بفساد اشياء فصل الفصل قبل اعادة الفرج مع العدة والاحطار
 اختلاذ الومن اجزان الفرج لم يطلع مع العدة على وفاته وكثر خطاها وتلك العلل بفساد الفرج
 بطلان عده والاحطار لظنه كذبه وكذا الاخطا بتقليد ذات الليل دخل ثم تبين فساد
 والاحطار بالظلمة الموحدة دخل الليل فلو غلب على ظنه لم يفسد وتعد الفرج ولو لم يدخله لم يفسد
 والحقنة بالماض ودخلت اذ لم يلق الفرج دون المتخصص بالعلية ومعاودة الفرج

انما
 هو

ثانيا حتى تطلع الفجر او الفصل من نظر الى من يحضر نظرها على بشعة فامتنع في القضاء
 فافعل وقيل لا يجب على الاشبه وكذا لو كان يتعمد لم يجب **فروع** لو تضمنت شيئا او اوضح في قوله
 خرفا او غير ذلك فخرج ففسد الحلقه لم يفسد صومه ولو فعل ذلك بشا فبطل على القضاء وفي الا
 وهو الاشبه **الثانية** ما يخرج من بقايا الاغذية من بين اسنانه عموما يتلأذه للصيام فان تلذه
 عمدا وجب عليه القضاء ولا يشبه القضاء والكفارة وفي السهو لا شيء عليه **الثالثة** لا يفسد الصوم
 ما يصل الى الجوف بغير الحلق عند الحقيقة بالماض قبل صب الدواء في الحلق حتى يصل الى الجوف فيفسد
 وفيه تردد **الرابعة** لا يفسد الصوم ببلع اللعنة والجانح ولو كان عمدا لم يفسد عن الفم وما يترك
 الفضلات من اسنانه اذا استعمل وتعد الحلق من غير قصد لم يفسد الصوم ولو تعدا يتلأذه ففسد
الخامسة ما له طعم كالغسل في يفسد الصوم وقيل لا يفسد وهو الاشبه **السادسة** اذا اطلع الفرج في
 في خطام المنيظ ولو لم تلذه فسد صومه وعليه القضاء والكفارة **السابعة** النزول برفقها ان
 وضأن اذا انظر على القضاء والكفارة **الثامنة** يخرج الجميع حتى يطلع الفجر بمقدار
 احتيازه والفساد بغيره حتى يوق الوقت فراجع فسد صومه وعليه الكفارة ولو فعل ذلك طارعا سخته
 فان كان مع المراجعة لم يكن عليه شيء وانما اهل اقل القضاء **للقارئين** تكرار الكفارة بكون الوجوب اذا
 كان في يومين من صوم يتعلق بها الكفارة وان كان في يوم واحد فليكره مطلقا وقيل ان يتخلله
 الكثير وقيل لا يكره وهو الاشبه سواء كان من جنس واحد او مختلفا **الخامسة** من فعل
 ما يجب به الكفارة ثم سقط فسد صومه بفساد وجب وشبهه فسد الكفارة وقيل لا وهو
 الاشبه **الثانية** من انقطع شهر رمضان عمدا لم يعد له شيء فان عاد كذلك غرض ثانيا
 فان عاد قبل **الثالثة عشر** من رمضان وجب عليه قضاء رمضان وحاصلها ان كره ان يكون على كفاة

ثلاثين وقيل نقص منها القضاء العادية بالتيقن وقيل يصل فذلك برؤية الخسة والاشبه
 ومن كان بحيث لا يحل له كالاية والمحقق صام ثم انقلب فان استراكتا شبا فهو على
 اتفق شهر رمضان او بعد اجزا وان كان قبل قضاء وقته اسال طلوع الفجر في
 وقت الاطاعة وبالنس وحده ذهاب الحرة من المشرق ويستحب تأخير الاطاعة حتى
 يصل المغرب لان تنازع نفسه او يكون من توقع الاطاعة **الثاني** في الشرط **في** قمتان
الاول ما باعتا وجب الصوم وهو سبعة البلوغ وكالالعقل فلا يجب على الصبي ولا المجنون
 الا ان يكمل قبل طلوع الفجر ولا بعد طلوعه لم يجب على الاظهر وكذا المعنى عليه وان نوى
 الصوم قبل الاغتاء والاكال على القضاء والاول اشبه والحق من الضمان برأى الزوال
 ولم يتناول وجب الصوم وان كان تناولها وكان برؤ بعد الزوال اسلم استحبابا واول القضاء
 والحام لم يجز مع العلم ويجز مع الجهل ولو حضر بلد او بلدان يعرف فيه الاقامة عشرة كانت
 حكمه حكم الرخصة الجارية عنده وفي حكم الاقامة كثر السفر كما كثر في الدار وما
 ما لم يحصل لهم الاقامة عشرة ايام والحق من الموضع والنفاس فلا يجب عليها ولا يجزئها وعدا
القضاء الثاني ما باعتا وجب القضاء وهو ثلثة شروط البلوغ وكالالعقل في
 الاسلام ولا يجب على الصبي القضاء الا اليوم الذي لم يقبل طلوع فجره وكذا المجنون ولا
 ان يجزئها لكن يجب القضاء اما اذ لم يجز مسلما ولو اسلم في اثناء اليوم اسلم استحبابا
 ويصوم ما يستقبله وجبا وقيل يصوم اذا اسلم قبل الزوال وان ترك نقص ولا اول شبه **الثاني**
 ما لحقه من الاحكام من فاته شهر رمضان او في منه لصغر وجنون او كفر في قضاء عليه وان
 ان فاته الاغتاء وقيل يقضي ما لم ينو قبل اغتائه ولا اول اطهر وجب القضاء عن المردود كانت

والا فانه اذا كان في
 القارة

نظر

الاول والثاني

فصل في كفارة الحائض والنساء وكل تارك له بعد وجوبه عليه اذا لم يقم بمقابلة غيره ويجوز الحائض
 في القضاء احتياطا للبراءة وقيل لا يجب التفرقة للفرق وقيل تاخير ستة وعشرين يوما للبراءة
 والاول شبهة وهذا الباب سائل **الاول** من فاته شهر رمضان او بعضه لم يحض فان مات من مرضه
 لم يقضه عنه وجبا واستحب وان استمر المرض الى رمضان اخر سقط قضاءه على الاظهر وكذا من كان
 من السالف يد من طعام وان لم يجزها واخره عانا على القضاء وقضاء وكفاة وان تركه بها فان
 قضاء وكفر عن كل يوم من السالف يد من طعام **الثاني** يجب على كل من يقضي ما فات للميت من
 واجب رمضان كان او غيره سواء مات برضا او غيره ولا يقضي الولي الا ما كان الميت من قضاء له
 الا ما مضت بالسفارة تقضى ولم مات سافرا على يد غيره الا ما كان له الذكوة ولو كان اكبرا نفي
 لم يجب عليه القضاء ولو كان له وليا او وليا استأوى من في السن تساوى في القضاء وفيه تردد
 وطرح القضاء بعض سقط وهو يتحقق من البراءة ما فات بها في قوله **الثاني** اذا لم يكن له وليا وكانت
 اتفق سقط القضاء وقيل يصح عنه كل يوم بمدين تركه ولو كان عليه شهران متتابعان صام **الثالث**
 من مات وصار من الميت من شهر القاضى لشهر رمضان لا يجزئ عليه الاظهار قبل الزوال والغير
 وغيره ويجزئ بعده ويجب بعد الكفارة وهي اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدين من طعام
 فان لم يمكنه صام ثلثة ايام **الخامسة** اذا استعمل الغنيبة وتر عليه ايام والسنة كل يتحقق
 الصلوة والصوم وقيل تقضى الصلوة حسب وجوبه كالاية **السادسة** اذا اصح يوم الثلثين
 من شهر رمضان صام او ثبت الرقبة في الماضية افطر وصلى العيدين وان كان بعد الزوال فقد
 فاته الصلوة **القول** في صوم الكفارات وهي اثنى عشر وينقسم اربعة اقسام **الاول** ما يجزئ
 الصوم مع غيره وهو كفارة القبول والعتق فان خصها بالثلثة يجب جميعا والحق بذلك ان افطر
 وقيل انه كفارة جميع

فان قيل كان في
 القارة

على وجه شهر رمضان على ما دل عليه رواية **الثاني** ما يجب الصوم فيه بعد الحج من غير وهو ستة
صوم كفارة قبل الخطاء والظهار واكفارة قضاء شهر رمضان بعد الزوال وكفارة البين
والافاقة من عورات على ما قبل الغروب وفي كفارة جزاء الصيد رد وقتريلها على الترتيب اظهر
والحق بعد كفارة شق الرجل فيه على زوجته او ولد وكفارة خذلان المرأة وجهها ونفثها
باسمها **الثالث** ما كره الصوم غير فيه بنية وبين غيره وهو خمسة صوم كفارة من انظر في
من شهر رمضان عامدا وكفارة تخلف النذر والعهد والاعكاف الواجب وكفارة خلق الكا
في حال الاحرام والحق بعد كفارة خذلان المرأة سوا اسمها في المصايب **الرابع** ما يجب من اكل
حالا او غير بنية وبين غيره وهو كفارة الواجب لبيت المقدس باذنه فكل الصوم يلزم فيه التتابع الا اذا
صوم النذر الجوع عن التتابع ولم يمتنع من بين او عهد وصوم القضاء وصوم جزاء
والسبقة في الجوع المحرم وكل ما يستحق فيه التتابع اذا افطره اثنائه لعدم جوعه فانه وان
افطره غير عن استئناف الاكل مع ما فيه من وجوب الصوم شهرين متتابعين فصام شهرين متتابعين
ولو رويما حتى ولو كان قبل ذلك استأنف ومن وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام خمسة عشر
يوما ثم افطر لم يطل صومه وبني عليه ولو كان قبل ذلك استأنف وفي صوم تلك الايام بالمدى
ان صام يوم التوبة وعوفه ثم افطرم الغرض ان له ان يفي بعد انقضاء الايام التشرع ولو كان اقل
ذلك استأنف وكذا الفصل بين الويين والثلاثين بافطار غير الصيام استأنف ايضا والحق بين
وجوب عليه صوم متتابع كغيره ان يتدنى فما لا يسلم فيه فن وجب عليه شهرين متتابعين
اي صوم شعبان اكان يصوم قبله ولو رويما ولا مشرك الا مع يوم من ذي القعدة وقصر وكذا الحكم
في ذي الحجة يوم من اخر قبل القائل في شهر الحرام يصوم شهرين منها ولو خروفا الصيام وايام

في شهر رمضان على ما دل عليه رواية الثاني ما يجب الصوم فيه بعد الحج من غير وهو ستة صوم كفارة قبل الخطاء والظهار واكفارة قضاء شهر رمضان بعد الزوال وكفارة البين والافاقة من عورات على ما قبل الغروب وفي كفارة جزاء الصيد رد وقتريلها على الترتيب اظهر والحق بعد كفارة شق الرجل فيه على زوجته او ولد وكفارة خذلان المرأة وجهها ونفثها باسمها الثالث ما كره الصوم غير فيه بنية وبين غيره وهو خمسة صوم كفارة من انظر في من شهر رمضان عامدا وكفارة تخلف النذر والعهد والاعكاف الواجب وكفارة خلق الكا في حال الاحرام والحق بعد كفارة خذلان المرأة سوا اسمها في المصايب الرابع ما يجب من اكل حالا او غير بنية وبين غيره وهو كفارة الواجب لبيت المقدس باذنه فكل الصوم يلزم فيه التتابع الا اذا صوم النذر الجوع عن التتابع ولم يمتنع من بين او عهد وصوم القضاء وصوم جزاء والسبقة في الجوع المحرم وكل ما يستحق فيه التتابع اذا افطره اثنائه لعدم جوعه فانه وان افطره غير عن استئناف الاكل مع ما فيه من وجوب الصوم شهرين متتابعين فصام شهرين متتابعين ولو رويما حتى ولو كان قبل ذلك استأنف ومن وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام خمسة عشر يوما ثم افطر لم يطل صومه وبني عليه ولو كان قبل ذلك استأنف وفي صوم تلك الايام بالمدى ان صام يوم التوبة وعوفه ثم افطرم الغرض ان له ان يفي بعد انقضاء الايام التشرع ولو كان اقل ذلك استأنف وكذا الفصل بين الويين والثلاثين بافطار غير الصيام استأنف ايضا والحق بين وجوب عليه صوم متتابع كغيره ان يتدنى فما لا يسلم فيه فن وجب عليه شهرين متتابعين اي صوم شعبان اكان يصوم قبله ولو رويما ولا مشرك الا مع يوم من ذي القعدة وقصر وكذا الحكم في ذي الحجة يوم من اخر قبل القائل في شهر الحرام يصوم شهرين منها ولو خروفا الصيام وايام

التشرع

التشرع على الايام **الثاني** من الصوم وكذا يقتصر وقتا لصيام ايام السنة فانه يختص بالشهر
وقد خص وقتا او اكثر منه اربعة عشر فصام ثلثة الايام من كل شهر او اربعين منه فاقتر
داول اربعاء في عشر الثاني ومن اخرها استحب له القضاء ويجوز تأخيرها من الصيف الى الشتاء
اختيارا وان عجزا استحب له ان تصدق عن كل يوم بدوم او تدمن طعام وصوم ايام البعس
وهو الثلثة عشر والرابع عشر والخامس عشر وصوم يوم العزير ويوم مولد النبي صلى الله عليه وسلم
ويوم سبعة ويوم دحر الارض وصوم غيره لم يثبت عنه من الله تعالى وحقق المأول وصوم
عاشوراء على وجه ثلثين ويوم المأله وصوم كل حيس وكل جمعة واول ذي الحجة وصوم
وشعبان ويصح ان يمسك ثانيا فان لم يكن صوما في سبعة مواضع المسافر اذا قدم اهله
او لم ياتهم فيه الا فامة عشرة فان اذ بعد الزوال وقبله وقد افطر وكذا المريض اذا برى و
تمسك الحائض والنفسا اذا اظهره اثنائه الشاهد والكافر اذا اسلم والصبي اذا بلغ والمجنون
اذا افاق وكذا الغنى عليه ولا يجب صوم النافذة بالذخرف فيه وله الا فطر اربع وقت شاء
ويكره بعد الزوال والكره اربعة صوم غير من يضعفه عن الدعاء ومع الشك في الهلال وصوم
في الشهر على ثلثة ايام بالمدينة للحاجة وصوم الضيف نافلة من عذر ان مضيفه بالمكنز
والا فطره لا يستحق الشوق وكذا يكره صوم الولد من عذر ان والده والصوم لمن دعي الى طعام
تسعة صوم عيدين وايام التشريق لمن كان بمكة على الا شهر وصوم يوم الثلثين من شعبان
بنية الفرج وصوم نذر العصية وصوم الميت وصوم الوصال ويحلف بغير صوم يوم
الذبح قبل عودان يصوم يومين مع ليلة بينهما اذن تصوم الليلة بغير اذن فبها اذ ذبحها او صم
لها وكذا المأول وصوم الواجب في اعداء استثنى **النظر الثالث** في الواجب وفيه سائر الايام

في شهر رمضان على ما دل عليه رواية الثاني ما يجب الصوم فيه بعد الحج من غير وهو ستة صوم كفارة قبل الخطاء والظهار واكفارة قضاء شهر رمضان بعد الزوال وكفارة البين والافاقة من عورات على ما قبل الغروب وفي كفارة جزاء الصيد رد وقتريلها على الترتيب اظهر والحق بعد كفارة شق الرجل فيه على زوجته او ولد وكفارة خذلان المرأة وجهها ونفثها باسمها الثالث ما كره الصوم غير فيه بنية وبين غيره وهو خمسة صوم كفارة من انظر في من شهر رمضان عامدا وكفارة تخلف النذر والعهد والاعكاف الواجب وكفارة خلق الكا في حال الاحرام والحق بعد كفارة خذلان المرأة سوا اسمها في المصايب الرابع ما يجب من اكل حالا او غير بنية وبين غيره وهو كفارة الواجب لبيت المقدس باذنه فكل الصوم يلزم فيه التتابع الا اذا صوم النذر الجوع عن التتابع ولم يمتنع من بين او عهد وصوم القضاء وصوم جزاء والسبقة في الجوع المحرم وكل ما يستحق فيه التتابع اذا افطره اثنائه لعدم جوعه فانه وان افطره غير عن استئناف الاكل مع ما فيه من وجوب الصوم شهرين متتابعين فصام شهرين متتابعين ولو رويما حتى ولو كان قبل ذلك استأنف ومن وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام خمسة عشر يوما ثم افطر لم يطل صومه وبني عليه ولو كان قبل ذلك استأنف وفي صوم تلك الايام بالمدى ان صام يوم التوبة وعوفه ثم افطرم الغرض ان له ان يفي بعد انقضاء الايام التشرع ولو كان اقل ذلك استأنف وكذا الفصل بين الويين والثلاثين بافطار غير الصيام استأنف ايضا والحق بين وجوب عليه صوم متتابع كغيره ان يتدنى فما لا يسلم فيه فن وجب عليه شهرين متتابعين اي صوم شعبان اكان يصوم قبله ولو رويما ولا مشرك الا مع يوم من ذي القعدة وقصر وكذا الحكم في ذي الحجة يوم من اخر قبل القائل في شهر الحرام يصوم شهرين منها ولو خروفا الصيام وايام

الحز الذي يجب معه الاطعام ما يخاف بالزيادة بالصوم ويخفى ذلك على ما يعلل من نفسه
 او بطنه الكثرة اكثر لعرف ولما صام مع محقق الضرر تكلف قضاء **الثانية** السابعة اذا اجتمعت
 فيه شرائط الضرر وجب ولو صام على ما هو فيه قضاء وان كان جاهلا لم يقض **الثالثة** الشرايط
 المستبرقة في قصر الصلوة معتبر في قصر الصوم ويرد على ذلك تبييت النية وقيل لا اعتبار بل يكفي توجبه
 قبل الاول وقيل لا اعتبار ايضا ويجب القصر ولو خرج قبل الغروب والاولى انه وكل فيجب قصر
 الصلوة فيه يجب قصر الصوم وبالعكس الا لصداقة التجارة على قول **الرابعة** الذين يلزمهم انام الصلوة
 سفر الزمان الصوم وهم الذين سفرهم كمن حضرهم بالمحصل احدهم فامة عشرة ايام في ذلك او غير
 ذلك انهم انام مطلقا عند الكفاية **الخامسة** لا يعطى المسافر حتى يتوارى عنه جدران بلد له
 يخفى عليه اذا نه ولا يعطى قبل ذلك ان كان عليه القضاء الكفاية **السادسة** العلم والكبر وفي
 المطامير ينظر وقت رمضان ويصدق من كل يوم بغير طعام ثم ان كان القضاء واجب
 ولا سقط وقيل ان يجوز الحج والشيخ سقط التكبير كما يسقط الصوم وان اطاعا فاشقه كقوله
 والاول اظهر **السابعة** لمعامل الغرب والرضع القليلة الذين يجوز لها الاطعام في رمضان
 وقضايا مع الصدقة عن كل يوم بغير طعام **الثامنة** من نام في رمضان فاستمر فيه فان
 كان نوع الصوم فلا قضاء عليه وان لم ينو فليله القضاء والجنون والمجنون عليه لا يجب الاطعام
 القضاء سواء عرضة لك الايام او بعض يوم سواء سبقته بها النية او لم تسبق وسواء عجز بها
 بطلانها او صالح على الاشياء **الثانية** من يسوغ له الاطعام في شهر رمضان كونه المقل من الطعام
 والشراب وكذا الجماع وقيل يحرم والاولى اشبه **كتاب الاعتكاف**
والاعتمر فيه وفاساده وحكمه الاعتكاف هو اللبس المتواصل للعبادة واجمع اركان

في هذا الباب
 من كتاب
 الاعتكاف

مكلف مسلم **وقرأط** ستة **الاول** النية وجب فيه نية القربة ثم ان كان مندوبا فله واجبا
 وان كان مندوبا فله الذنب واذا اضطر له يومان وجب الثالث على الاظهر وحذر من الرجوع
الثاني الصوم والرجوع الا في زمان يصح فيه الصوم من جهته فان اعتكف في اليومين لم يصح وكذا
 لم اعتكف في الخارجين من النساء **الثالث** لا يجب الاعتكاف الا لمنه من نذر اعتكافا مطلقا وجب
 عليه ان ياتي ثلثة وكذا اذا وجب عليه قضاء يومين من اعتكاف ثلثة لم يصح ذلك اليومين ابتداء
 اعتكافا من دونها وان كان بالخيار في الخوف فيه وفي الجمع فان اعتكف يومين وجب الثالث وكذا
 لم اعتكف ثلثة ثم اعتكف يومين بعدها وجب السادس وكذا لم اعتكف ثمانية وجب التاسع ولما
 دونه الاعتكاف قبل الصيدين يوم او يومين لم يصح ولو نذر اعتكافا في يومين لم يفي الا بهما في الجمع وقيل لا
 لا يجوز وجه من فقه الاعتكاف فله اعتكاف ذلك اليوم ولا يجب الثالث لهما فانه من الزيادة على
 الثلث لا يجب ان يصح ثلثة فاما اذا كان يشترط التتابع لفظا او معنى **الرابع** المكان فلا يصح الا
 في مسجد جامع وقيل لا يصح الا في الساجد اذ يصح مسجد مكة ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد الجامع بالكوفة
 ومسجد البصرة وقال رجل موضع مسجد المداين وصاحب المسجد جمع فيه خي او نحو جماعة فيهم
 من قال بغيره يستوي في ذلك الرجل والمراة **الخامس** اذن من له ولا يترك للمولى العبد والرجوع
 لزوجته واذا اذن له من له ولا يترك له المنع قبل الشروع وبعد ما لم ينص يومان او يكون قاضيا
 بنذر وشبهه **وقرأط** **الاول** الملوئ اذا اياه مولا جاز له الاعتكاف في ايامه وان لم ياذ
 له مولا **الثاني** اذا اعتكف اثنا عشر يوما لم يكن له الخيرة فيه الا ان يكون شرعا اذن للمولى **الثالث**
 استدانة اللبس في المسجد فخرج لغيره لاسباب الصحة بطل اعتكافه فخرج او كرها فان لم
 ثلثة بطل الاعتكاف وان مضى في صحة الجمع خرج منه وان نذر اعتكاف ايام بعينه ثم خرج

في هذا الباب
 من كتاب
 الاعتكاف

في هذا الباب
 من كتاب
 الاعتكاف

ولما حرم السلام أردتكم تاب لم يطلأ حمله على الأوج والخالف إذا استصر لا يبعد الحج لا
ان يغزى بركن سدوهل الجمع لكما بين من صاعدا وما الى اوج في رط وفي وجوب الحج قبل نعم
لوجزة إلى الحج وقيل كل عملاته ولا يذره ولا في واذ الجمعت الشرايط فخرج منكها اوج
ما شيا اوج في نفقة غيره اذ من الفرض ومن وجب على الحج فالتسبي افضل من الركب اذ لم
يضعفه ومع الضعف الركب افضل **سائل** اربع **الاول** اذا استقر الحج فذنه ثم مات
فحق عن اصل تركته فان كان عليه دين وصاقت الركب فحق على الدين واجرة المال المحصى **الثانية**
فحق الحج من ارب الا ما كان وقيل لا يجزى من بلد اليه قبل التاسع المالك من بلد ولا في حيث يمكن
فالأول شبه **الثاني** من عليه الحج كلام لا يجزى غيره ولا قطعا وكذا من وجب عليه يذره او ما زاد **الثالث**
لا يشترط وجوه الحج في الفذل كفي غلبتها بالسلامة ولا يجزى عنها الا بان فحجها ولما ذالك
في الواجب كيف كان وكذا كانت فروع رجبية وفي البانية لها المبادىء من دون ذنه **الرابع** في
ما يجب البذره واليهن والعهد **سؤال** **الثاني** **الاول** كالالعقل فلا ينعقد نذر الصبي ولا المجنون
الثاني الحرية فلا يجزى نذر العبد الا اذا نواه ولو اذن نذر في النذر فذره وجب وجاز ذك المبادىء ولو اذن
فكذلك في ذرايا العبد **سائل** **الثاني** **الاول** اذا نذر الحج مطلقا ففقه ما عدا ذره حتى يزول المانع ولو
تكرر اذنه مات فحق عن اصل تركته وكما تفتى عند قبل النذر فان بين الوقت فاحل مع القدره فحق
عنه وان سعه ان كان ذره حتى استلم حج عليه فحقاؤه عند ولو نذر الحج او افسده وهو مضمون قبل
يجوز ان يستيب وهو حرم **الثاني** اذا نذر الحج فان نذر حجك الاسلام فذا حلون نذر غيرك فاما نذر خلاف
اطلق قبل الحج ونذر النذر اذ عجزه الاسلام فان نذر حجك الاسلام فحق عن النذر وقيل لا يجزى
احدا من الاخرى وهو الاشبه **الثاني** اذا نذر حجك اشيا وجب ويقوم في فاضل العبد وان كان بطريقه فحق

وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ
مِّنْ أَمْرِطَاعِ الْيَتِيمِ

[illegible]

[Faint handwritten Arabic script]

الثاني عشر

عن الخليل وانشاء الاحرام بالحج نصيب الوقت عن الرخص ولو تجدد العزم وقد طافت بها
صحت حتى تاتي وانت بالسعي وبغيره للناسك وقصبت بعد طهرها ما بقي من طهرها واذا طهر
سقطت العزم للمفرد وصورة الافراد من المقات او من حيث يسوغ للاحرام بالحج
يصح الى عرفات فيقف بها ثم الى المشرف فيقف به ثم الى منى فيقف بها ثم يطوف بالبيت
ويصلي ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة فيطوف طواف النسيء ويصلي ركعتين وعليه عزمه
بعد الحج ولا يحل له ان ياتي حائض او اذى الحلق بغيره ومعه في غير شهر الحج ولو احرز بها من ذلك
ذلك ثم خرج الى ادى الحلق بغيره الاحرام الاول واقصر الى استبراء وهذا العصر والقرآن
فرض اهل مكة ومن غيره بها دون اثنى عشر ميلا من كل جانب فان عدلها في الاصل الى التمتع
اضطررا جاز وهل يجوز اختيارا قبل ثم وقبل لا وهو اكد ولو قبل بالمعز لم يلزم به ذلك
ومرر طرفة بالبيت وان نسي في شهر الحج وان سجد احرامه من سقانه او من حذيرة اهل ان
كان منزله من الميقات وادخل التارن وشروطه كالمفرد غير انه خير عنه مباح الذي
عند احرامه واذا ابيح له اشعارا يسوق من المدين شيئا من الجانب الايمن واليمين
صفحة يدية وان كان معه بدن دخل بها واسرها بمينا واما الاقلية في ساق في رتبة
المسوق في الاصل في غير الاشعار والتلبد للبدن وحقق البصر والعزم بالتلبد ولو قبل
التارن والمفرد مكة وادخل الطواف جاز لكن سجد وان اتيه عليه عند كل طواف ان لم يكن
قول وقيل لا يحل للمفرد دون السجدة والحق انه لا يحل الا بالتيك ان الاول يتجدد بالنية

صلوة الطواف ويتجوز المفرد اذا دخل مكة بعد ان التمتع ولا يجوز ذلك للتارن والمكي اذا بعد عن
اعلمه يرجح جهة الاسلام على ميقات اخر منه وجزا ولو اقام من فضة التمتع على سنة او سنتين لم يفسخ
وكان عليه المخرج الى الميقات اذا اراد حجة الاسلام ولو لم يتمكن من ذلك خرج الى خارج الحرم
فان سجد واحرم من موضعه فان دخل في التلبد منها خرج استقل فرضه الى التارن والافراد فان كان
لا يتمكن بكم وغيره من البلاد لم يرضها عليها عليه ولو تاريا كان له الحج باي الاربع شاركه
الحج من التارن والمفرد وجزا ولا تسقط التمتع استبراء ولا يجوز التلبد بين الحج والعمرة
واحد ولا احوال ولا احوال احدها على الاخر ولا ينجس ولا يحرز ولا يرضى ولا يفسد ولا
رضيه تركه **التمتع في المواقف والكلا في اقامتها واحكامها** والمواقف ستة
لاهل العراق العميق وفضل السبع وتلبد عمره واخر ذات عرق ولاهل المدينة مسجد الشجرة وعند
الغرد والمجعة ولاهل الشام المجعة ولاهل اليمن بيلم ولاهل الطائف فترن المنازل وميقات
من منزله اقرب من الميقات منزله وكل من حج على ميقات لزمه الاحرام منه ولو حج على طواف
لا انتهى به الى احد المواقف قبل عمره اذا غلب على طئه بميقات اقرب المواقف الى مكة فلكل
من حج في الحج والحج والعمرة يساويان في ذلك ويتجوز الصبيان من الحج **واقفا احكامها**
فصل في المواقف الاولى من احرم قبل هذه المواقف لم ينعقد احرامه الا بالافاضة بشرط ان يقع
الحج في شهر او ليس اراد العمرة للمفرد في وجب رخصته **الثانية** اذا احرم قبل الميقات
لم ينعقد احرامه ولا يكتفي بمرده فيه بالمعبد والاحرام من طواف ولو لم يحرز عن الميقات لما منع

الحج والعمرة

زالت الطائفة عاذا في المنيات فان تغذ جرد كذا حرام حيث زال ولو دخل كذا يخرج الى المنيات فان تغذ
خرج الى خارج الحرم ولو تغذ به من مكة وكذا ترك الاطعمة ناسيا او لم يرد اليه وكذا المتبر
بمكة اذا كان فرضه الفتح المأخوذ عاذا لم يصح له حتى يعود الى المنيات ولو تغذ به حرام
المأخوذ فله ان لا يحرم ولو تغذ به حتى اكل مناسك قبل يقضي ان كان واجبا **الركن الثاني في اجزاء الصلاة**
والواجب منها في الاجزاء والوقوف بعرفات والوقوف بالشعر ورؤا من الحرم والمذبح والمطهر في الواجب
والطواف بركعتيه والسعي وطواف النساء وركعتاه وسجدة امام الوجه الصدرة وركعتاه
يقع على باب داره وقيل في ذلك الكتاب ثمانية وعن يمينه وعن شماله وآية الكرسي كذلك وان غلب
بكمالات الفرج ولا ادعية للمأثرو وان يقول اذا جعل ركعة في الركاب باسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله وبالله وان كان فدا استرى على راحته دعاء الله المأثور **الفصل في اجزاء الصلاة**
فصل في اجزاء الصلاة والمقدسات كلها مستحبة وهي توفيق من الله من اول في المقدمة اذا اراد ان يصلي
عندها لا بد من الحج على الاشبه وان يتكلم بحديث ويتكلم في طهارة ويأخذ من شارب ويصل
الشعرين بحديث ويأخذ من طهارة ولو كان قد اطل على اجزاء ما لم يصح خمسة عشر يوما والمسل للركعة
وقيل ان لا يجزئ ما يتم له ولو اعقل واكمل وليس الا يجوز للصوم احده ولا البس عاذا غسل
استحبابا ويجوز له تغذ على المنيات اذا غاب عن الصلاة ولو وجب استحب له الا عاذا
المسل والعمارة ليريه وفي اول الليل لليلة ما لم يغفر ولو احره غيره غسل او صلاته ثم ذكرها
ما تركه وعاذا الا حرام وان يخرج عقيب فرضه الطهارة او فرضه فان لم يغفر حتى لا احره

واحكامه

الحج

ركعات واقبله وكما ان يقبل في الاطعمة والمذبح والاباء الكافرون وفي الثانية الحمد وقيل هو
احد فنه رواية اخرى وفيه ثمانية الاخر لم يبق له ان كان وقت فرضه عند الساعة المقتضية
للمسح والاكسية فقتل على واجب وذنب فالواجب ثلثة **الفصل الثاني في اجزاء الصلاة** وهي ان يصعد قبله الى
امواله فيخرج من حج او غيره متقربا ويضع من تتبع او قرآن او افراد وصفة من وجوب او
مذبح والمخرج من حج الاسلام او غيرها ولو نوى نوا وطعن بعينه محل على نية ولو دخل
بالنية عند او قبل الصلاة حرامه ولو احره بالحج والتمس وكان في شراجه كان غيرا بين الحج
اذا لم يتبع عليه احد ما وان كان في غير شراجه لم يتبع الفتح ولو قيل بالباطل ان في الاصل ولو
غيره بالنية كان اشبه ولو قال كذا حرام فلان وكان عالما بها اذا خرج فان كان جاهلا قبل
يتبع احياها ولو نوى بها اذا احره كان غيرا بين الحج والتمس اذا لم يزل به احدها **الفصل الثالث في اجزاء الصلاة**
فلا يتعد الا حرام تتبع او لم يزل بها الا اشار الاخر من مع عند قلبه بها والقارن بها
ان ساعدت حرام بها وان شأ ذلك واسعه على الاطعمة والاباء الكافرون في الاخرة حراما وصرفها
ان يقول ليبيك الله ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك وقيل يصحف الى ذلك ان الحمد والتمس
والملك لا شريك لك وقيل بل يقول ليبيك الله ليبيك ليبيك ان الحمد والتمس والملك لا
شريك لك ليبيك ولا اول اخر ولو عند نية الاخره وليس في نية لم يركب وقيل لا يحل للحج
معه لم يزل به ذلك حكمة اذا كان متمتعا او فريدا وكذا لو كان قارنا ولم يشعر ولم يولد
الفصل في اجزاء الصلاة بها واجبات ولا يجوز الا حرام ولا يجوز له في الصلوة وقيل

ان كان في الصلاة
فلا يتعد الا حرام تتبع او لم يزل بها الا اشار الاخر من مع عند قلبه بها والقارن بها

الاحرام في الجبر للنساء قيل نعم لم يزلن في الصلوة وقيل لا وهو لا يحرم ان يلبس
 الكثر من ثوبين وان تبدل ثياب احرامه فاذا اراد الطوارق فلا يصل ان يطوف فيها واذا اراد
 مع الانسان ثوبا الاحرام وكان معه ثوبا يلبس عليه فيجعل خفيه على كعبه **واما الحكم في الايام**
 لا يجوز لمن احرم ان ينشئ احراما اخر حتى يكمل افعال احرامه فان احرم من ثوبا ودخل مكة واخرم
 بالبحر قبل النصير ناسيا لم يكن عليه شيء وقيل عليه دم وحمله على الاستحباب اظهر وان فعل ذلك
 فاما ما قيل بطلت عمره وصار تحت سنه وقيل اني احرامه الاول وكان الثاني باطلا والا
 هو المروي **الثاني** لو نوى الا فرأهم دخل مكة وان يطوف ويسعى ويصير ويصلي فاعتبر به
 بالويلب فان اولى اعتد احرامه وقيل لا اعتبار بالنسبة وانما هو بالصد **الثالث** اذا احرم
 الولي بالصبي حرمه من ثوب ومن لم يلج على الحرم وجنبه بالجنبه ولو فعل الصبي لم يجز به
 الصفان ولو فعل ذلك الولي في اهل مكة لم يجز الصبي عنه يتولاه الولي من تلبسه وطواف رعي
 وغير ذلك يجب على الولي الهدى من اهل ارض اروي اذا كان الصبي مميزا جازما **القسم**
 عن الهدى ولو لم يزد على الصيام صام الولي عنه مع الحج عن الهدى **الرابع** اذا انطلق
 في احرامه ان يجلبس حبه ثم يصير محلل وهل يسقط الهدى قبل ثم وقيل لا وهو الاشبه
 وقاعدة الاستبراء المحلل عند الانحصار وقيل يجوز التحلل من غير شرط والاول اظهر
الخامس اذ قلل المحصر لا يسقط الحج عنه في المقابل ان كان وليا ويسقط ان كان
 ندبا **السادس** رفع الصوت بالنسبة للرجال ومكراها عند نومه واستيقاظه وعند
 سماعه

الاحكام وروى الاقسام فان كان حائضا الى يوم عرفة عند الزوال وان كان حائضا فالى يوم عرفة
 عند الزوال وان كان مترا بنية فاذا شاهدت مكة وان كان بعرفة فمعه فمكة وان كان حائضا
 في قطع النسبة عند دخول الحرم وشاهدت الكعبة وقيل ان كان من حرج من مكة للاحرام فاذا
 شاهدت الكعبة وان كان من احرم من خارج فاذا حصل الحرم والكل جائز ويرفع صوته بما
 النسبة اذا خرج على طريق المدينة فاذا غاب **الحكمة** البلية ان كان راجعا في الحرم ويجب
 التلطف بها بعزم عليه ولا يشرط التحلل حيث حبه وان لم يكن حجة فصرفه وان لم يكن في ثياب
 واضلته البصير فاذا احرم بالحج من مكة رفع صوته بالنسبة اذا اشرق على الابط ويحكي ذلك
 ترك الاحرام وهو محرمات ومكرهات فالمرحون عشر من شيا صيدا البر اصطيادا واحكاما
 ولو صان محل واسارة وعلا ولا غلافا ورفعا وان كان ربيته حرا على التحلل والحرم وكذا
 بغيره وروى الجراحي عن الصيد البري ولا يحرم صيد البحر وهو يبيض ويفرح في الماء **الثاني**
 وطيا وعند نفسه ولغيره ونهاية العقد وقامة ولو لم يحل ولا باس فيه بعد الاحلال
 ونفيلا ونظرا كنهه وكذا الاستئناس **الثاني** اذا اختلف الزوجان في العقد فادعى احدهما
 نومه في الاحرام وانكر الآخر فالقول قول مزدي في الاحلال ترجيح لاياب الصحة لكن ان كان
 المنكر المرأة كان لها نصف المحرم واعترافة ما يقع من الوطى ولو قبل لها المحرم وكله كان حائضا
الثاني اذا وكل في حال احرامه فاقع فان كان قبل الاحلال الموكل بطل وان كان بعده
 صح ويجوز له اربعة المطلقة الرجعية وسواء كان في حال الاحرام والطيب على العمى ما شاء

الكعبة ولزني الطعام ولو اضطرر الى اكل ما فيه طبيا وليس الطيب تبض على نفعه وقيل انها تحرم
 المسك والعنبر والزعفران والعود والكافور والورس وقد قصير بعض على اربع المسك
 والعنبر والزعفران والورس ولا ذل اظهر ولكن الخط للرجال في السخاخن ولا
 الجواز اضطررا ولا خيارا اما الغلا فبأنه لما فيه اجزاء ويجوز لبس السراويل للرجل اذا
 لم يتجدا زادا وكذا البطيان لا زادا لكن لا يبرز على نفسه ولا كغسل بالسواد على قول
 وجا فيه طب وبتري في ذلك الرجل والماء وكذا النظرة في المرأة على لا شعر وليس للرجل
 يتظر القدم فان اضطر جاز وقيل يشتمها وهو مشرك والعرق وهو الكذب والجدل
 وهو قول لا فائدة وبلى والله وقيل هو اثم الجسد حتى القتل ويجوز نقله من مكان الى اخر
 ويجوز انما القبراء والطاهر وطهره ليس لما لا يبرئ ويجوز للشيء وليس المرأة لطيفة للزينة وما
 تمتد لشيء من على الاول ولا باس باكان معاذ الماكن طهر عليها اظهار لزوجها
 استمالا من فيه طب محرم بعد الاحرام وقبله اذا كان في خفي حتى الى الاحرام وكذا لما بين
 احكاما بعد الاحرام ويجوز مع الاضطرار وازالة الشعر عن البدن قليلة وكثيره ومع الضرر
 لا امر ونظية الرأس وفي معناه الارشاس ولو غطى برأسه الفم العظام او اجنبا وجدد الناحية
 احتجابا ويجوز ذلك للمرأة لكن عليها ان تغطي وجهها ولو استتارت فاما على راسها
 الى طرفيها جاز في تظليل الوجه عليه سائر ولو اضطر لم يجرم ولو ازال عليها اطارا
 اخضر العليل وللمرأة يجوز التظليل واخراج الدم لا عند الضرر وقيل يكون وكذا

في حال الجلبد المضي الى ادمه وكذا في السراكن والكراهية اظهر وقص الاطراف وقطع الخيل والشي
 الا ان يثبت في ملكه فتجوز قطع شجر الفاكهة ولا اذخر والتخل ويغوى الى الاعلى رواية وتفصيل الحرم
 لومان بالكافور وليس السلاخ لغيرة الضرورة وقيل يكون وهو شبه **والكراهية في الاحرام**
 في الثياب المصبوغة بالسواد والعصفر وشبهه ويتأكد في السواد والدم عليها وفي الثياب
 الرخوة وان كانت طاهرة وليس الثياب للقليل واستعمال الخيطة للزينة وكذا اللهاة ولو قبل الاحرام
 اذا تأنى والثياب المراء على تردد وجعل الحام وبذلك الجلبد فيه وتلبس من ثيابه في حال
 الرياحين **كل من دخل مكة** وجب ان يكون محرا الا من يكون دخلا بعد احرام قبل
 شعرا ومن ينكر كالحطاب والحشاش وقيل من خطا القنال جاز ان يدخل محلا كما دخل
 النبي عليه السلام عام الفع وعليه المعفو واحرام المرأة كاحرام الرجل لا في ما استثناه ولو
 حضرت للميقات جاز لها ان تخرجه منه ولو كانت حائضا لكن لا تصل صلوة الاحرام ولو كانت
 لاحرام فاما لا يجوز رجوع الى الميقات وان شئت لاحرام ولو منعها ما منع احرامت من صحتها
 ولو دخلت مكة خرجت الى ادف لللل ولو منعها ما منع احرامت من مكة **والقول في الوقتين**
وقت احرام وكيفيته ولو احق بالقدم فيستحب التمتع ان يخرج الى عرفات يوم الترويض
 ان يصلي الظهرين الا للضرورة كالشيخ العجمي من يخشى الزحار وان يقضي الى مكة فيستحب
 ما يليك طلوع الفجر من يوم عرفه لكن لا يجوز وادى محلا لا بعد طلوع الشمس ويكون
 بل الفجر لا ضرورة كالمرض والخائف ولا ما لم يجب له الا فانه يحل الى طلوع الشمس

الاحرام شأن كونه وبينه كذا يكون
 وحاشا له ان يكون

والاحرام

ان يصلي الظهرين
 ما يليك طلوع الفجر
 بل الفجر لا ضرورة

بالمرسوم عند الخرج وان يقبل الوقوف **واما الكعبة** فتقبل على واجب وتذبح والوجه النية
والكرن بها الى الغرب ولو وقف بمكة او غيره او في الجاهلية او في ذلك الموضع ولو
فاض قبل الغروب جاهلا او ناسيا فلا شيء عليه وان كان عامدا لم يجز ببدنة فان لم يقدر
صام ثمانية عشر يوما ولو عاد قبل الغروب لم يلزمه شيء **واما احكامها** في الوقوف بعرفات
وكذا من تركه على فلاح له من تركه ناسيا تداركه ما دام وقته باقيا ولو فات الوقوف بجزرا
بالوقوف بالشعر **الثانية** وقت الاختيار يعرف من زوال الشمس الى الغروب من تركه على
حجة ووقت الاضطرار الى طلوع الفجر من يوم **الحزب** من نسي الوقوف بعرفة رجع فوقف
الى طلوع الفجر اذا عرف انه يدرك الشعر قبل طلوع الشمس فلو غلب على ظنه الغزاة قصر على
ادراك الشعر قبل طلوع الشمس وقدم حجة وكذا لو نسي الوقوف بعرفة ولم يذكر الا بعد الوقوف
بالشعر قبل طلوع الشمس **الثالثة** اذا وقف بعرفات قبل الغروب ولم يبق له ادراك الشعر الى قبل الزوال
صح حجه **الرابعة** اذا التفتق لما الوقوف بعرفات عتارا فوقف ليلته لم يدرك الشعر حتى تطلع فجر
الحج وقبل بدركه ولو قبل الزوال وهو حرس **والسابعة** الوقوف في مسيرة الجبل في المسح والركن
الملتق عن اهل البيت عليهم السلام او غيره من الادعياء وان يدعوا لنفسه ولو ادعى
لغيره من غير خيانتة وان يقف على السهل وان تجمع رجله ويبدأ الخلل به بنفسه
ان يدعوا ناسيا او يكون الوقوف على الجبل والركب وقاعد **القول في وقوفه**
والقول في عتارته انما العترة فيقول اذا بلغ الكعبة

فصل في وقوفه
فصل في عتارته

بين الطريقين الاصرار حتى يرتفع وزد في عملي وسلم الى ديني وتقبل مناسكي وان يورث المغرب
والعشاء الى المزة ولعله قلو صا ربح الليل وان سغفنا نغصلي في الطريق وان تجمع بين المغرب
والعشاء باذان واحد وان امنين من غير فواقل منها ويورث نوافل المغرب الى بعد العشاء اما
الكعبة فالوجه البند والوقوف بالشعر وحده ما بين المازنين الى الجياض والى وادي محسر ولا
يقف بفيل الشعر بخروج الزحام الا ارتفاع الجبل ولو نوى الوقوف ثم نام او اجن او اغشى عليه
صح وقوفه وقيل لا ولا دل اسبه وان يكون الوقوف بعد طلوع الفجر فلو فاض قبله عتارا
بعدا كان به ليلته ولو قليلا لم يطل حجه اذا كان وقف بعرفات وحده بناء وفجر الا فاض
قبل الفجر للهول ومن تخاف على نفسه من غير حرج ان ولو فاض ناسيا لم يكن عليه شيء ويجب
لما الوقوف بعد ان يصلي الفجر وان يدعو بالدعاء المرسوم او ينضم للمدنية والشاه عليه
علي النبي وآله عليهم السلام وان يطأ الحجر من الشعر بطله وقيل يجب الصعود على قرح
الله عليه سائر من الروي ومنى الوقوف بالشعر ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس للصبر الى
زوال الشمس **القال** من لم يقف بالشعر ليلته ولا بعد الفجر عتارا بطل حجه ولو ترك في ناسيا
لم يطل ان كان وقف بعرفة ولو تركها جميعا بطل حجه عتارا او ناسيا **الثالث** من لم يقف بعرفات
بعرفات وادرك الشعر قبل طلوع الشمس صح حجه ولو فات بطل ولو وقف بعرفات حيا ولم يدار
الشعر الى قبل الزوال **الرابع** من فاته الحج فليل بمن مزده فترقبه ان كان واجبا على
التي وجبت شعرا او قليلا او افوا **والسنة** من فاته الحج سقطت عنه افاله ويجب الا فاته

فصل في وقوفه
فصل في عتارته

بنا الى انقضاء ايام السنين ثم ياتي بافعال الغيرة التي يتجلى بها **الحق** اذا ورد للشعر **تجلى**
 القطار المضي منه وهو سبعون حساة ولو اخذ من غيره جاز كان من المهر عند المسجد وقيل
 عند المسجد **طرا** وهو الحليف وتجب فيه شرطان ان يكون ما بين حجره وبين حجره من الحروف
 وتجب ان يكون رشاوة يزداد في كل سنة نقطة بقطرة وكذا ان يكون صليبه او كسرة وتجب ان
 عند الامام فانه قبل طلوع الشمس قبل ما كان لا يجوز وادي عمر لا بعد طلوعها والامام يتأخر
 حتى قطع والشي برادي عمر وهو يقول اللهم سلم عهدي واجعل توبتي واجب دعوتي واخلفني في
 بقي عهدي ولتكن التي فيه رجع فلي عجبها **بالقول في قول من قال ما بين يديها** استقبل
 الدنيا بالمرموم وسماكة يابون الخمر في حرم العفة ثم الحج **الاول** فيها الواجب في السنة
 والعدد وهو سبع والثاها بالاسمي موبيا واجبات الحج بها فله فلو رقت على شي ولقد رقت في الحج
 جاز ولو حضرت منها حرة غير من حيوان او انسان لم يجز وكذا الوشك لم يعلو صلت الجرم ام لا
 لو طرما على الجرم من غير ربي الحج **والثاني** فيه سدا الطهارة والدعا عند ارادة الرمي وان يكون
 بينه وبين الجرم عشرة اذرع الى خمسة عشر ذراعا وان يرميها خذفا والدعاء مع كل حصاة وان يكون
 ماشيا ولو رى الكلب الجار في حرم الله فبها ويستبد برقبته وفي غيرها يستقبلها ويستقبل
 القبلة **والثالث** وهو **الدفع** فاستقبل على اطراف **الاول** في الحج وهو واجب على المتع ولا يجزى
 غيره من اركان من رضى او شغلا ولو منع الكي يجب عليه الهدى ولو كان المتع مملوكا باذنه
 كان موكلا بخيارين ان يهدي عنه وان مايرم بالصوم ولو ادرك الملوك احد الموقوفين سقطت
 التبعة **سبعة** وهو **الذبح** فاذم **الاول**

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

الذبح مع العذرة ومع العذرة الصوم والنية شرط في الذبح ويجوز ان يذبح مع الذبح
 لا يجزى واحد في الواجب الا من واحد وقيل يجزى مع الصلوة وعن خمسة وعن سبعة اذا كان اهل
 خزان واحد لا ولا شبهة بخبر ذلك في الذبح ولا يجب مع ثياب الخيل في الهدى بل يتصدق
 ويؤكل الخيل من غير صاحبها من غير خمر ولا يجوز اخراج شيء مما ذبح عن شيء بل يخرج الى مصر في آفة
 فخير يوم القرفة على الخيل ولو لم يذبحه لم يذبحه في بقية ذى الحجة **والثاني** فضا **الاول**
 لا اذن الجبس يجب ان يكون من السم لا بل البقرة والبقرة **الثاني** السن لا يجزى من الابل التي هو
 الذبح لخصه وحفل في السوا من البقر المعز والسنه وحفل في الثانية ويجزى من الضان الخدي
الثاني ان يكون ما خلا يجزى البقر من الابل العجايب من غيرها ولا التي انكحها الداخل ولا المملوكة الا
 ولا الخصى من الغنم ولا المملوكة التي ليس على كليلها ثم ولو اشترىها على محرم لم يخرج
 كذلك لم يخرج ولو خرجت سبعة اجزاء وكذا لو اشترىها على ثمانية خرجت مبروزة ولو اشترىها
 اثنا عشر مائة ناضجة لم يخرج والمسحب ان تكون سبعة نظري سواد ونكر في سواد وهي في
 ان يكون لها اكل شيء فيه وقيل ان تكون هذه المواضع منها سودا وان تكون بالعين به وفضل
 من البدن والبقرة الاثاث ومن الضان والمغز للذكر ان وان تحل الابل فائمة قد ربطت بين
 والركبة ويطعن من الجباب الكاين وان يدعوا عند الذبح ويترك يده مع اليد **الثاني**
 وفضل من ان يذبح الذبح اذا احسن **الثالث** في الذبح ومن فقه الذبح وجد منه قبل الذبح
 عند من شره طول ذى الحجة وقيل يتقبل فوضه الى الصوم وهو لا يشبهه اذا ذبحها صام غشت

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

الذبح في كل سنة
 الذبح في كل سنة
 الذبح في كل سنة

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

انما ثلثة في الحج تسابعات يوم قبل التروية ويوم عرفه ولزم بين قبل قصر على التروية
 وعرفة فلو كان يوم التروية يوم التروية بعد التروية ويجوز تعدد يومين اول في الحج
 بعد ان يتلبس بالعمرة ويجوز قصرها طول في الحج ولو صام يومين واظهر الثالث لم يجزه واستأ
 الا ان يكون ذلك هو العيد فياتي بالثالث بعد التروية لا يصح صوم هذه الثلثة الا في ذي الحجة
 بعد التلبس بالعمرة ولو خرج ذوالحجة ولم يصحها تعين الهدى ولو صامها ثم وجد الهدى ولو وصل التلبس
 بالعمرة لم يجز عليه الهدى وكان لا يلحق على الصوم ولو رجع الى الهدى كان افضل وصوم
 السبعة بعد وصوله الى اهلها ولا يشرط فيها التروية على الاصح فان اقام مكة انظر قد وصل
 اهله بالعمرة على قصر ولو كان من وجب عليه الصوم ولم يصح ان يصوم عنه والى التامة
 اقام دون السبعة وقبل بوجوب تعاضل الجميع وهو لا شبهة ومن وجب عليه بكثرة في تديا وفاراد
 لم يجز له ان عليه شيء ولو عين الهدى تها من وجب عليها اخرج من اصل تركته **الركن**
في هذا لا يخرج هدى القرآن عن ملك سابقه ولا ابداله والقصر فيه وان اسعق او قلده
 لكن متى سابقه فلا بد من حرمه متى ان كان لا يخرج الحج وان كان للعمرة فعناء للعمرة بالعمرة
 ولو هلك لم يجز اقامه بدله لانه ليس بمضمون ولو كان مضمونا كالكفارات وجب اقامته
 ولو عجز عن الهدى السابق عن الوصول جاز ان يجزأ ويذبح ويقيم ما يدل على انه هدى ولو اصاب
 كغيره زجره ولا اضل ان يصديق ثمنه او يقيم بدله ولا يثنين هدى السابق للصدقة لا
 بالذرة ولو سرق من غير تعويظ لم يضمن ولو ضل قد نجا الواجب عن صاحبه اجزأ عنه ولو ضل

انما ثلثة في الحج تسابعات يوم قبل التروية ويوم عرفه ولزم بين قبل قصر على التروية وعرفة فلو كان يوم التروية يوم التروية بعد التروية ويجوز تعدد يومين اول في الحج بعد ان يتلبس بالعمرة ويجوز قصرها طول في الحج ولو صام يومين واظهر الثالث لم يجزه واستأ الا ان يكون ذلك هو العيد فياتي بالثالث بعد التروية لا يصح صوم هذه الثلثة الا في ذي الحجة بعد التلبس بالعمرة ولو خرج ذوالحجة ولم يصحها تعين الهدى ولو صامها ثم وجد الهدى ولو وصل التلبس بالعمرة لم يجز عليه الهدى وكان لا يلحق على الصوم ولو رجع الى الهدى كان افضل وصوم السبعة بعد وصوله الى اهلها ولا يشرط فيها التروية على الاصح فان اقام مكة انظر قد وصل اهله بالعمرة على قصر ولو كان من وجب عليه الصوم ولم يصح ان يصوم عنه والى التامة اقام دون السبعة وقبل بوجوب تعاضل الجميع وهو لا شبهة ومن وجب عليه بكثرة في تديا وفاراد لم يجز له ان عليه شيء ولو عين الهدى تها من وجب عليها اخرج من اصل تركته **الركن** في هذا لا يخرج هدى القرآن عن ملك سابقه ولا ابداله والقصر فيه وان اسعق او قلده لكن متى سابقه فلا بد من حرمه متى ان كان لا يخرج الحج وان كان للعمرة فعناء للعمرة بالعمرة ولو هلك لم يجز اقامه بدله لانه ليس بمضمون ولو كان مضمونا كالكفارات وجب اقامته ولو عجز عن الهدى السابق عن الوصول جاز ان يجزأ ويذبح ويقيم ما يدل على انه هدى ولو اصاب كغيره زجره ولا اضل ان يصديق ثمنه او يقيم بدله ولا يثنين هدى السابق للصدقة لا بالذرة ولو سرق من غير تعويظ لم يضمن ولو ضل قد نجا الواجب عن صاحبه اجزأ عنه ولو ضل

ركن

فأقامه بدله ثم وجد ذبح الاول ولو يجب ذبح الاخير ذبح الاول ان يكون منذ ولا يجوز ذبح
 الهدى العرضية وشرب لبنه العرضية بولده وكل هدى واجب كالكفارات لا يجوز ان يعطى
 للجار منها شيئا ولا اخذ ثمن من جلدها ولا اكل ثمن من لحمها فان اكل صدق ثمن ما اكل
 ومن قد اكل من جردته فان عينه ضا حجب وان اطلق يجرها بكه لا يجب ان ياكل من مكة
 السباق وان يجرى ثلثة ويصدق بثلثة هدى التمتع وكذا الاضحية **للمناجى** لا يضربها
 في اربعة ايام لمعا يوم التروية في الاضحية ولا يابس باذخا لم يركب ان يخرج به من
 مكة ولا يابس باخراج الاضحية غيره ويجزئ الهدى الواجب عن الاضحية والجمع بينهما افضل
 ومن لم يجد الاضحية صدق ثمنها فان اختلفت في اثمانها جمع الاعلى والاوسط ولا يركب
 ويصدق بثلث الجميع ويجب ان تكون التضحية بالثبوتية وتكره بغيره ويكره ان ياحد
 شيئا من جلده الاضحية وان يعطى الجار ولا اضل ان يصدق بها **الثالث للحلق** **والنحر**
 فاذا فرغ من الذبح فحز ان سألن رأسه وان شاهره للحلق افضل وما كذا في حق
 الضرورة ومن لم يجد شعره وقيل لا يجزئ الا الحلق ولا الاظهر وليس على الشاحق ويعين في
 حلقه القصير فحز من منه ولو شل الاضحية ويجب تقديم القصير على زيادة البيت لظهور
 الحج والسعي فلو قدم ذلك على القصير عالج الجرح وبناء ولو كان ناسيا لم يكن عليه شيء وعليها
 الطوائف على الاظهر ويجب ان يخلو متى فلو دخل رجع فخلو فان لم يكن حلق او قصره
 لمكانه وبعث شعره ليدفن بها ولو لم يكن عليه شيء ومن ليس على رأسه شعر اجزأ

انما ثلثة في الحج تسابعات يوم قبل التروية ويوم عرفه ولزم بين قبل قصر على التروية وعرفة فلو كان يوم التروية يوم التروية بعد التروية ويجوز تعدد يومين اول في الحج بعد ان يتلبس بالعمرة ويجوز قصرها طول في الحج ولو صام يومين واظهر الثالث لم يجزه واستأ الا ان يكون ذلك هو العيد فياتي بالثالث بعد التروية لا يصح صوم هذه الثلثة الا في ذي الحجة بعد التلبس بالعمرة ولو خرج ذوالحجة ولم يصحها تعين الهدى ولو صامها ثم وجد الهدى ولو وصل التلبس بالعمرة لم يجز عليه الهدى وكان لا يلحق على الصوم ولو رجع الى الهدى كان افضل وصوم السبعة بعد وصوله الى اهلها ولا يشرط فيها التروية على الاصح فان اقام مكة انظر قد وصل اهله بالعمرة على قصر ولو كان من وجب عليه الصوم ولم يصح ان يصوم عنه والى التامة اقام دون السبعة وقبل بوجوب تعاضل الجميع وهو لا شبهة ومن وجب عليه بكثرة في تديا وفاراد لم يجز له ان عليه شيء ولو عين الهدى تها من وجب عليها اخرج من اصل تركته **الركن** في هذا لا يخرج هدى القرآن عن ملك سابقه ولا ابداله والقصر فيه وان اسعق او قلده لكن متى سابقه فلا بد من حرمه متى ان كان لا يخرج الحج وان كان للعمرة فعناء للعمرة بالعمرة ولو هلك لم يجز اقامه بدله لانه ليس بمضمون ولو كان مضمونا كالكفارات وجب اقامته ولو عجز عن الهدى السابق عن الوصول جاز ان يجزأ ويذبح ويقيم ما يدل على انه هدى ولو اصاب كغيره زجره ولا اضل ان يصديق ثمنه او يقيم بدله ولا يثنين هدى السابق للصدقة لا بالذرة ولو سرق من غير تعويظ لم يضمن ولو ضل قد نجا الواجب عن صاحبه اجزأ عنه ولو ضل

انما ثلثة في الحج تسابعات يوم قبل التروية ويوم عرفه ولزم بين قبل قصر على التروية وعرفة فلو كان يوم التروية يوم التروية بعد التروية ويجوز تعدد يومين اول في الحج بعد ان يتلبس بالعمرة ويجوز قصرها طول في الحج ولو صام يومين واظهر الثالث لم يجزه واستأ الا ان يكون ذلك هو العيد فياتي بالثالث بعد التروية لا يصح صوم هذه الثلثة الا في ذي الحجة بعد التلبس بالعمرة ولو خرج ذوالحجة ولم يصحها تعين الهدى ولو صامها ثم وجد الهدى ولو وصل التلبس بالعمرة لم يجز عليه الهدى وكان لا يلحق على الصوم ولو رجع الى الهدى كان افضل وصوم السبعة بعد وصوله الى اهلها ولا يشرط فيها التروية على الاصح فان اقام مكة انظر قد وصل اهله بالعمرة على قصر ولو كان من وجب عليه الصوم ولم يصح ان يصوم عنه والى التامة اقام دون السبعة وقبل بوجوب تعاضل الجميع وهو لا شبهة ومن وجب عليه بكثرة في تديا وفاراد لم يجز له ان عليه شيء ولو عين الهدى تها من وجب عليها اخرج من اصل تركته **الركن** في هذا لا يخرج هدى القرآن عن ملك سابقه ولا ابداله والقصر فيه وان اسعق او قلده لكن متى سابقه فلا بد من حرمه متى ان كان لا يخرج الحج وان كان للعمرة فعناء للعمرة بالعمرة ولو هلك لم يجز اقامه بدله لانه ليس بمضمون ولو كان مضمونا كالكفارات وجب اقامته ولو عجز عن الهدى السابق عن الوصول جاز ان يجزأ ويذبح ويقيم ما يدل على انه هدى ولو اصاب كغيره زجره ولا اضل ان يصديق ثمنه او يقيم بدله ولا يثنين هدى السابق للصدقة لا بالذرة ولو سرق من غير تعويظ لم يضمن ولو ضل قد نجا الواجب عن صاحبه اجزأ عنه ولو ضل

[illegible]

والتسعة عليه السلام
وذكر انه لم يطهر اعداء
الفرقة

والسحق حتى يف بالمؤمنين ويقضى سناسك يوم النحر ولا يجوز التعجيل إلا للمريض والمرأة التي حياضها
 لم تحض والشح المداخر ونحوه القديم القارن والمفرد على كراهية إختلاف الأصحاب في منع الصلوة
 الحرف في الحوض الثامنة من قدم طوان النساء على التي ساهيا اجزا ولو كان حائضا لم يخرج
 النساء من كذا يجوز الطوان وعلى الطائف تطاول ومنه من خص ذلك بطوان العرة نظرا
 إلى يخرج من طرية الرأس العاشر من ندان بطون على أربع قبل نجس عليه طوانا وقيل لا تغسل ^{البدن}
 وربما قيل لا أول إذا كان الناذل امرأة انقضت على مود الفل الحادية عشر لا بأس أن يرد
 الرجل على غيره في هذا الطوان لأنه كالأداة ولو كان جميعا على الأحكام المتقدمة الثانية
 عمره طوان النساء واجب في الحج والعمرة المفردة دون المنع بها وهو لازم للرجال والنساء
 والصبيان والخصيان القبول في السعي وقد ما من عشر كل ما سجد وبه الطارة ولو سجد
 الحجر والشرب من زمزم ^{في مكة} واجب على الحبد من ما يجاس الدول للمقابل للحجر وان خرج من حيا
 الحاذي للحجر ^{أنه لا بد} أن يصعد الصفا ويستقبل الزكن العراقي ويحمد الله ويثنى عليه وإن يطيل أو
 على الصفا ويكبر الله سبحانه ويحمد سبحانه ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك ولا الحمد
 له ولا شريك له وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم لا بد من السجود بالأمور والآثار
 فيها ربه الله والمداواة بالصفا والختم بالمرودة وان يسعى سعي الحجة فيها به شروط وعقد
 آخر والمخرب أربعة ان يكون ماشيا ولو كان راكبا جاز والمشي طرية وهو قوله ما بين المنار
 وقيل الصفا بين ما يمشي ان أو راكبا ولو مشى الحرة لم يجمع الغفرى فمردول موضعها والكد

السابعة لا يجوز تزويج
طواف النساء على الحي
لمتنع ولا غيره مع

م
لوقا وبقا المصنفه
سنة ١٢٠٠

في سعيه ما يشاء ولا يابس ان يجلس في خلاء السعي **الرابعة** **ويخرج** بهذا الباب مسائل
الاول السعي ركن من تركه عايد باطل حجه ولو كان ناسيا وجب عليه الاتيان فان خرج عاديا في
 جهنم فان سجد عليه سابعه **المادة** لا يجوز الزيادة على سبع ولو زاد عايد باطل ولا يطل بالزيادة
 سوا ذلك يفتق عدد الاثواط وشك فيما به بدا فان كان في المروج على الصفا فقد صح سعيه
 لانه مباديه وان كان على المروة اعاد وسلك الحكم مع انعكاس الفرض **الثالثة** من لم يحصل
 علاج سعيه اعاد ومن سمن النقصه في جهازه ولو كان متقعا بالعمى وظن انه تام فاحل ذلك
 النساء ثم ذكر ان سحر كان عليه دم بقره على رجليه ويتم النقصان وكذا اجل لوطر اظفاره
 او نقص شعره **الرابعة** لو دخل وقت فريضة وهو في السعي قطع وصلى ثم اتمه وكذا لو قطع طاعة
 له او غيره **الخامسة** لا يجوز تقديم السعي على المطران كالايجوز تقديم طران الشاء وعلى السعي في
 قدس طران ثم اعاد السعي ولو ذكر في اثناء السعي نقصا من طران قطع السعي وان طران تمام
القول في الاحكام المتعلقة بسعي بعد العزود اذا قضى الحاج سناسكه بكم من طران الزيادة والسعي
 وطران الشاء فالواجب العزود الى متى لم يمت بها ويجب عليه ان يمت لليلتين الحادى عشر والثاني
 عشر فلما كان غير هاتين كان عليه كل ليلة شاة الا ان يمت بكنة شي لا بالعبادة او يخرج من سعي
 بعد نصف الليل وقبل شريط ان لا يدخل كالا بعد طلوع الفجر وقبل اوابات البالي الثلاث
 لونه ثلاث شاة وهو حلال على من عزب الشمس في الليل الثالث وهو في ارض لم تنق العصب
 والشاء ويجب ان يرمى كل يوم من ايام الترميز الى الارض الثلاث كل حجرة سبع حباتا

زيادة على انقضاء شروط الرمي الترتيب بهذا الاصل ثم الوسطى ثم جرة العقبة ولو راها سكر مستمرا
 على الوسطى وجرة العقبة وقت الرمي امكن طلوع الشمس الى غروبها ولا يجوز ان يرمى ليلا
 الا بعد ذلك الحائض والمرضى والرباة والعبيد ومن حصل له رمي اربع حصيات ثم رمى على
 الحجرة الاخرى حصل الترتيب ولو رمى في يوم قضاء من عذر ما يبدا بالفايت ويعقب بالمحاضر
 ويجب ان يكون ما يرميه لا تسعة عشرة ما يرميه ليوم عند الزوال ولو رمى رمي الحاجر حتى دخل
 مكة رجع رمى وان خرج من مكة لم يكن عليه شيء اذا انقضى زمان الرمي فان عاد في القابل يرمى
 وان اصاب في جوارحه يجوز ان يرمى عن العذر وكذا المريض ويجب ان يتم الانسان سعيه
 الشريفة وان يرمى الحجرة الاولى عن يساره ويقف ويصبر وكذا الثاني ويرى الثالث مستدبرا
 الشبله ما لا يملكه ولا يقف عندها والتكبير يوجب وقيل واجب الله اكبر لا الا الا
 والله اكبر الله اكبر على هادانا والمحمد لله على ما اولانا ورزقنا من بهيمة الانعام ونحجز النقر في
 الاول وهو اليوم الثاني عشر من ذي الحجة لمن اجنب البتة والصيد في احرابه والنذر الثاني
 وهو اليوم الثالث عشر من نقر في الاول ونحجز لا بعد الزوال وفي الثاني يجوز قبله وسحب الا
 ان يخطب ويعلم الناس في ذلك ومن تعفى مناسكه بكنة جازا ان يصرف خيف شاة ومن عفى
 عليه من المناسك طراد وجري **المادة** من اجبت ما يوجب حلا او تعذرا او قضا صا حلا
 اللامع صين عليه في المظلم والمشرى حتى يخرج ولو احدث في الحرم قول يا تعفى جنايته
المادة ان ينعى احد من سكنى ديرة مكة وقيل حرمه لا اهل **الثالثة** يجوز ان يرفع احد

هذا هو الوجه الثاني في وجوبه
فانما هو الوجه الثاني في وجوبه
فانما هو الوجه الثاني في وجوبه

سواء عرف الكعبة وقيل بكونه وهو الاشبه **الوجه الاول** لاجل النظر المحرم فليدرك ان ذكره وعرفه منه
ثم ان شاء صدق بها ولا ضمان عليه وان شاء جعلها في يد المالك **الوجه الثاني** لاجل التماسه في التماسه
عليه الصلوة والسلام بغيره ولا ضمان عليه من الجنا والحق ويجب العود الى مكانه حتى يتأكد ان
البيت ويجب المم ذلك صلوة من وكان سجدة الجنب والكد استجابا لعمدة المارة التي في وسط
مرفقها الى جهة القبلة يمين يمين فاعلم ان يمينها رها كذلك ويجب الشخص من يمين
في الأخير وان يستقي فيه واقفا على ما كان في من السنة ان يدخل الكعبة ويكفي حتى الصلوة
وان يغسل ويصعد عند دخولها وان يصلي بين الاطرافين على الترخا لغير ركعتين
في الأولى الحمد وسبح الحمد وفي الثانية عدد آياتها ويصلي في ركنها البيت ثم يدعو بالدعاء الذي
يستعمله في مكانه ويكفي في الباقي ثم يطوف بالبيت اربعاً ثم يستلم الأركان والمسجد
تخرج من القواعد الحجاب ثم ياتي ركنه فيشرب من ماء حجاج ثم يخرج ويصعد ويصعد حوضه من
الحجابين ويخرج من القبله ويدعو ويترى بدوهم ثم يقصد به اجتهاداً لا
ويكون الحج على الأهل الجلالة ويجب لمن حج ان يغير على العود والطوان افضل للجوار
الصلوة والقيام بالعكس ويكفي الجواردة بكه ويجب التزول بالمعرب على طريق المدينة
ركعتين به **باب ثلث الاصل** للهدى فيه حرمة من عابث الى غير ولا مثل صله ولا
تجوز ولا يابن بعيد الا ما يبعد من الحزين وهذا على الكراهية الموكلة **الثاني**
زياد النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحاج استجاباً باموك **الثالث** يستحب ان تقرأ فاتحة الكتاب

من عند الرخصة كناية عليه السلام بالبيع **خاتمة** يجب الجواردة بها والصل عند دخولها
الصلوة بين القبرين للمبرور والرضه وان يصوم الانسان بالمدينة ثلاثة ايام للحاجة وان يصلي ليلة
لا يبعث عند سطوانه ابى لباية وفي الحديث عنده لا سطوانه التي على مقام الرسول صلى الله عليه وآله
ان ياتي للمسجد المذكور فيجب الاخرى وسجد الفتح وسجد الفتح وقبول الهدى باحد وجهي
ويصعد على السلام ويكفي في النور في المسجد وذلك الكراهية في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الكتاب الثاني في اللوحين وفيه فاصد **الاول** في الاخصار والصد الصد البعد والاصحار
بالصد وهو ان يمس من صد يخل من كل اجر منه اذا لم يكن الطريق غير موضع الصد وكان له
فصل ففقهه ويترى ان كان له صد غيره ولو كان اطل مع نيل النعم والخصي الغزاة لم يخلل فيه
حي يفتقر الى غيره في بعضه في الغزاة واحياناً كان الحج واجباً ولا بد من الاجل لا بعد الذي
للمخلل وكذا البحث في المغر اذا منع عن الوصول الى مكة ولو كان سائر قبل يغير الى هذا المخلل
وبل كجداً سائر وهو الاشبه ولا بد من الهدى للمخلل فلو خرج عنه وعن نفسه على احراره ولو دخل المخلل
فيعتق الصد بالمنع من الموقفين وكذا بالمنع من الوصول الى مكة ولا يفتقر بالمنع من العود الى غير
لجواردة الثلاث والمسيب بل يحكم لخصه الحج ويستحب في الزم **فروع الاول** اذا حجب بدين فان كان
قارداً عليه لم يخلل وان خرج لخلل وكذا الوجهين **الثاني** اذا خاضقاً ان الحج لا يخلل بالمهدي
خلل بمنزلة ولا يهدى الضمان ان كان واجباً **الثالث** اذا غلب على ظنه ان كان الصد وقيل انما
سائر ان يخلل لكن لا يخلل البقاء على احراره فاذا انكشف لم ولو اتفق الغزاة احل بغيره **الرابع** لو

المصاهرة ككلمة في فودان
در قمار وشتان و قد هم
استوار و در و مودان
مها و در قنبر

حجب بصد كائن عليه بدنه ودم الخلل والنجس قابل ولو انك شئت العذوة في وقت يستعجل استيفان القضاء
 وجب وهو يخرج بقتل نسمة على ان يذبح النجس العذوة باقية ولو لم يكن تحلل بقتل نسمة في فاسده وقضاء في
 القابل **المحذوف** لو لم يذبح العذوة ولا بالعتال الخبيث ما عذب على الظن الثلاثة والوجوب ولو طلب
 بالالتحجب بالذبح ولو قيل بوجوبه اذا كان غير نجس كان حسنا والحصر هو الذي منع المرفوض عن
 الوصول الى مكة او عن الموقفين فهذا يثبت ما ساقه ولو لم يبق بوجوب هذا او غيره ولا يحل حتى تبلغ
 الهدى محل وان كان حالها او مكانا كان معتمرا فاذا بلغ قصر وحل الا من الشاة خاصة
 نجح في القابل ان كان واحيا او طيان عند طيوان الشاة ان كان نظرا ولو بان ان هذا
 يذبح لمرسل تحلل وكان عليه نجح هدى في القابل ولو بعث هديهم زال العارض من باب
 فان ادرك احد الموقفين في وقت فقد ادرك الحج والتمتع بجمع وعليه في القابل قضاء الواجب
 ويجب قضاء الذب والمعتز للخل بقتل عمرته عند زوال العذوة وقيل في الشهر الداخل والظاهر
 اذا لم يخلل الحج في القابل الا فان قيل بانه باكان واحيا وان كان ذابح باشاء من
 انواعه وان كان الاثنيان قبل اخراجه منه افضل وروى ان باعث الهدى نظرا بواءا حيا
 وقيل الذبح واخره ثم يجنب بجنونه الحرم فاذا كان وقت الموعدة احل لكن هذا لا يليق ولو ادى
 بالخرجه على الحرم كذا احتج بال**المقصود الثاني** في احكام الصيد الصيد هو الحيوان المنعم وقيل
 ان يكون حلالا والنظر فيه يتدعى فضلا **الاول** الصيد قمان **والاول** لا يقتل بكثرة
 كصيد البحر وهو ما يفيض ويخرج في الماء وشبهه الذباج للحيوان وكذا النعم ولو رخصت ولا

كذا في مثل السباع باثنية كانت اوطاة ولا الايد فان على قاتلها ان يذبح على رطله فيها
 ضعف وكذا الكفارة فيما تزد من وحش وامني ومن لم يحل القتر وما يحرم ولو قيل بانه لا يحل
 حسنا ولا بأس بقتل الاقني والعقرب والغارة ويرى الحيلة والغراب ريبا ولا بأس بقتل البعوض
 وفي الميرون زهد الوجه المنع ولا كفارة في قتل خطا وفي قتل عاصدة ولو كيف من طعام
 يخرج رطل القاري والديامي واخر اجناس من مكة على رواية ولا يخرج قبلها ولا يخرج اكلها **الثاني**
 ما يتعلق به الكفارة وهو ضربان **الاول** الكفارة بدل على الخصوص وهو كل الماشي والنعم
 اثناسية خمسة **الاول** الغنائة وفي قتلها بدنه ومع الجحر بقرم البدن ويقتل منها على البر ويقتل
 به لكل مسكين مدان ولا يلزم على شين ولو عجز صام عن كل دين يوما ولو عجز صام ثمانية عشر
 يوما وفي فرائض النعام ما لا بد منه مثل ما في النعام والاخرى من صغير الدابة وهو شاة
الثاني بقر الوحش وحمار الجحر وفي قتل كل واحد منهما بقر اهلية ومع الجحر بقر اهلية
 ويقتل ثمنها على البر ويقتل به لكل مسكين مدان ولا يلزم ما زاد على اثنين ومع الجحر
 عن كل دين يوما وان عجز صام تسعة ايام **الثالث** في قتل الظبي شاة ومع الجحر بقر الشاة
 ويقتل ثمنها على البر ويقتل به لكل مسكين مدان ولا يلزم ما زاد عن عشر وان عجز صام
 عن كل دين يوما فان عجز صام ثلاثة ايام وفي الثعلب والاربع شاة وهو المرمي وقيل
 ما في الظبي ولا بد من الاقسام الثلاثة في التحريم وقيل على الرتبة وهو لا يظهر **الرابع** في
 كسر جن النعام اذا تمركبها القرح كما كان من الدابة لكل واحدة واحد وقيل التحريم انزاله

ما زاد من

يجوز الاكل في اثناء ما بعد البض فما شاع فهو هدي ومع الجوع كل بض شاة ومع الجوع اطعم
 عشرة مساكين وان عجز صام ثلاثة ايام **الحاكم في كرم** النظار البض في كرم الفرج من صغار النعم
 ومثل عن البض ما مضى من النعم وقيل التحرك ارسال لحواله النعم في اثناء منها بعد البض فما
 شاع فهو هدي فان كان كرم من النعم **الثاني** في ايدى اهل النعم وهو حنة اقسامه
الاول الحرام وهو ما لم يطعم بعد وجب الاكل وكل مطوق في حنة شاة على الحرم وعلى المحل
 في الحرم وهم في فريضة الحرم محل والمحل في الحرم نصف درهم ولو كان محلا في الحرم اصبحت الامانة
 وفي صحنه اذا تحرك الفرج حل وقيل التحرك على الحرم درهم وعلى المحل ربع درهم ولو كان محلا في
 الحرم درهم وربع ويستوى الاهل وحام الحرم في القيمة اذا قل في الحرم كان يشري بقية الحرم على
 الحانة **الثاني** في كل واحد من القطع المحكي والدراج حل قد عظم وسمى **الثاني** في كل
 واحد من التين والصف والبروم حدي **البروم** في كل واحد من المصنوع والقصير والقصير
 من طعام **الثاني** في كل الجاهل ولا طهر كرم من طعام وكذا في القصد بقية من حنة وفي كل
 كرم من كرم درهم شاة وان لم يكن كرم من مثله بان كان على طريقه فلا اثم ولا كفارة وكل
 الاثم يندب فيه حتى قبل فريضة وكذا القول في البض وقيل في البض ولا فرق والكر كرم شاة وهو
 كرم **ثاني** خمسة **الاول** اذا قل صيدا مسكنا للكرور ولا يعرف هذا بصحيح ولو فداه بملك
 وفداه بملك كرم بملك ولا اثم وكذا الاثم **الثاني** اذا قل صيدا مسكنا للكرور ولا يعرف هذا بصحيح ولو فداه بملك
 وبملك لا اثم بملك ولا اثم **الثاني** اذا قل صيدا مسكنا للكرور ولا يعرف هذا بصحيح ولو فداه بملك

الجهد ثوابه العشر وهو
 والعشر من ثمنه شاة
 في النعم ولو فداه بملك
 كرم لا اثم

ما خصنا **الثاني** اذا اصاب صيدا الملائكة حنة لحياتهم ما اذى لاهلها والصغير صغير ولو عاين
 كرم عليه من اذاه لم يجب الضرب ولو عاين ارضه ولو كان ارضه ما فداه دون الاخر ولو اذى
 شيئا لم يذى الا بغيره وهو ما بين يديه لا يحصى **الثالث** اذا قل صيدا مسكنا للكرور ولا يعرف هذا بصحيح ولو فداه بملك
 لم يذى **الحاصل الثاني** في جميعات النعم وهي اثنان مائة الاف واليد والشيب **المال الثاني** في كل
 مثل الصيد موجب القدية فان اكل كرمه فداه بملك او بغيره ما قل وعين قيمة ما اكل وهو البض ولو
 روى صيدا فاصابه ولم يرضه فداه بملك او بغيره ما قل وعين قيمة ما اكل وهو البض ولو
 ارضه فداه بملك ولو لم يعلم ارضه ما قل وعين قيمة ما اكل وهو البض ولو ارضه ما قل وعين قيمة ما اكل وهو البض
 كان قيمة وفي كرم ارضه بملك او بغيره ما قل وعين قيمة ما اكل وهو البض ولو ارضه ما قل وعين قيمة ما اكل وهو البض
 صيد من كل واحد منهم بملك او بغيره ما قل وعين قيمة ما اكل وهو البض ولو ارضه ما قل وعين قيمة ما اكل وهو البض
 ومن شرب لبن طين في الحرم لزمه دم وقيمة اللبن ولو روى الصيد وهو حلال فاصابه وهو حرام لم يذى
 وكذا الرجل في بلسه ما عطل القل ثم احرم نفسه **الحج الثاني** البعد ومن كان مع صيد فاحرم ذلك كله
 عنه وجب ارساله لولا ان قيل ارسال لزمه ضانته ولو كان الصيد ما ساعه لم يزل ملكه ولو اسك الحرم
 صيدا قد كرمه من كل ما فداه بملك او بغيره ما قل وعين قيمة ما اكل وهو البض ولو ارضه ما قل وعين قيمة ما اكل وهو البض
 في الحرم بضاعف ولو كان احد ما حرام بضاعف العدة في حنة ولو اسك الحرم في المحل فذبحه
 ضمن الحرم خاصة ولو قل من صيد من موضع فبذبحه فداه بملك او بغيره ما قل وعين قيمة ما اكل وهو البض
 وان خرج الحرم صيدا كان عليه ويجرم على المحل ولا كذا البض **الحج الثاني** البعد ومن كان مع صيد فاحرم ذلك كله

الجهد ثوابه العشر وهو
 والعشر من ثمنه شاة
 في النعم ولو فداه بملك
 كرم لا اثم

اي ارضه بملك او بغيره ما قل وعين قيمة ما اكل وهو البض
 بملك الحرم لزمه الاضطرار

في بلد فيه نرد ولا شبه انه يملك ولو اضطر الحرم الى اكل الصيد اكله وفلا ولو كان عند ميتة
 اكل الصيدان المكتبة الغذاء ولا اكل الميتة واذا كان الصيد يملكها فذلك له صاحبه وان لم يكن
 يملكها تصدق به بكل يلزم الحرم من هذا ويذبح او يحرق بكم ان كان معترا او يعني ان كان حاكما
 وصدق كل من وجب عليه شاة في كفارة الصيد يخرج عنها كان عليه طعام عشرة مساكين فان
 يخرج صام ثلاثة ايام في الحج **الفصل الثاني** في باقي المحظورات وهي سبعة **الاول** الاستمتاع بالنساء
 من جماع زوجة في الفرج قبل او بعد اداء ما بالجماع من سجدة وعليه ثلثه وثلثه من الحج من
 قابل سواء كانت حجة التي افند ما فرضا او بعد ذلك والجماع اثم وهو محرر ولو كانت
 امرأة من حرمه مطاعة لم يحصل ذلك وعليها ان يضربا او يلعنا ذلك المكان حتى يتقيا
 للناس سدا واجبا على ذلك الطريق ومعنى الا يلقيا الا ومعها نالك ولو اكرها كان
 ما ضا وكان عليه كفارة ان ولا يجزئ عنها شيئا سوى الكفارة وان جامع بعد الوقوف بالمسبح ولو
 قبل ان يطوف طواف النساء او طاف منه ثلاثة اشواطها دون او جامع في غير التبع فيسلك
 كان حجه صحيحا وعليه بدنة لا غير **الثاني** اذا حج في التابل سبب الافساد فافسد لزمه الزهر او الا
 وفي الاستناب بدنة وهل يفسد بالحج وجب القضاء مثل نعم وقيل لا وهو شبه ولو جامع ميتة
 محلا وهي محرمة باذنه تجزئ عنها الكفارة بدنة او حرة او شاة وان كان ميتا فاشاء او صيا
 ثلاثة ايام ولو جامع الحرم قبل الطواف الزيادة لزمه بدنة فان حجه فبذرة او شاة واذا طاف
 الحرم من طواف النساء خمسة اشواط لم يلزمه الكفارة وجب على طوافه وقيل يكفي في ذلك

بحارة النصف ولا يؤمرى واذا عقد الحرم للحرم على امرأة ودخل بها الحرم فعلى كل من اكله افادة
 وكذا لو كان العاقد محلا على رواية ثمانية ومن جامع في حرام الحرم قبل السعي فسدت عمرته وعليه
 بدنة وقضاؤها ولا افضل ان يكون في الحرم والدخول ولو نظر الى غير اهله فاسى كان عليه بدنة ان كان
 موطئا وان كان متوطئا فمفره وان سعى فاشاء ولو نظر الى امراته لم يكن عليه شيء ولو سعى ولو كان ميتا
 كان عليه بدنة ولو سعى فمفره لم يكن عليه شيء ولو سعى فاشاء كان عليه شاة ولو لم يكن ولو نظر الى امراته كان
 عليه شاة ولو كان ميتا كان عليه بدنة وكذا الراس من ملاءمة ولا سمع على من يجمع من غير نظر
 له يلزمه شيء **الثالث** لو حج تقوى فاشاء من اجرة كان عليه بدنة للافساد ودم للأجساد وكذا
 قضا واحد في التابل **الفصل الثاني** في الطب من تطيب كان عليه دم شاة سواء استعمل صفياء
 اطلاقا استدا او استدامة او يحرق او في الطعام ولا باس بخلاف الكعبة ولو كان فيه زعفران
 وكذا العزك كالأترج والسماع والرياحين كالورد والبنفسج **الثالث** التيمم في كل ظرف من طعام
 وفي اطرافه يدب وجب في مجلس واحد دم ولو كان كل واحد منها في مجلس لزمه وان ولو انشأ
 طهره فاداه لزم المفق شاة **الرابع** المحظورات حرام على الحرم فلو لم يكن عليه دم ولو اضطر الى لبس
 سبي لم يكره البرد حاز وعليه شاة **الخامس** حلق الرأس وفيه شاة او طعام عشرة مساكين لكن
 من قبل سنة لكل منهم بدان او صيام ثلاثة ايام ولو من لحية او راسه فرفع منها شيء اطمع كغيره
 من طعام ولو فعل ذلك في حضرة الصلوة لم يلزمه شيء ولو تيمم احدا بطعام ثلاثة مساكين و
 لزمه الزم شاة وفي التظليل سائر الشاة وكذا الوضوء في شرب او طيبه يطيب ببقعة او ارس

فاسى

المعامل

فيلتصق السباقي في الاسلام **منه** اذا اسر الزوج لم ينفخ النكاح ولو اسرق الفسخ لتجبد الملك
ولو كان الا سيوطا او امل ان يفسخ النكاح لتحق الرق بالبي وكذا الواسر الزوجان ولو كان ملكا
م ينفخ لانه لم يحدث رق ولو قيل غير الغانم في الفسخ كان حسنا ولو بيعت امرأة **صحيح** اهلا لها
اطلاق اسير في يدها هل الشرك فاطلق لرحب اعاده المولا ولو اعتقت بعوض جازا لم يكن قد
استولاه اسلم **نحو** بمحا الطرف **مسلمان** **الار** في اذا اسلم الحر في دار الحرب جسد **صحيح** فيه **صحيح**
ما ينقل كالذهب ولا تسعة دون ما ينقل كالارضين والعقار فانها للمسلمين ولو بيعت **صحيح** ولله **صحيح**
ولو كان منهم حل ولو بيعت ام الحمل كانت رقادة ولو اهانته وكذا الركات الحرة **صحيح** حكمه **صحيح**
بعضها ولو اعتق سلم عبدا او دنيا بالبدن لم يحرر بدو الحرب فاسر المسلمون جان اسرا فادبيل
لا تغلق ولا المسايه ولو كان المعتق ذميا اسرق **صحيح** اجماع **صحيح** اذا اسلم عبد الحرب في دار الحرب قبل
مولا ذلك نفسه بشرط ان يخرج قبله ولو خرج بعد كان على رقه ومنهم من لم يخرجه **صحيح** ولا ولا **صحيح**
الطريق الخامس في احكام العتية والنظر في الاقسام والاحكام الارض العنونه وكيفية العتية
اما الاول فالعتية هي العائدة المكتوبة واكتب برأس الكاراج التجارات لغيره لو كانتا من دار
الحرب لا تغلق عليهما بالنعم الاخير وهي اقسام ثلاثة لا ينقل كالذهب والفضة ولا تسعة ولا ينقل
كالارض والعقار واهوي كالساكنة لا اطفال **صحيح** لا الاول ينقسم الى اربع تملكه المسلم وذلك يدخل في
العتية وهذا القسم يخص به الغانمون بعد الخمس والجمعا يك ولا يجوز لغيره في شيء منه الا بعد
العتية ولا خصاص وضيل يجوز له ناول الا بد منه كعتي الدابة واكل الطعام والى ذلك كله **صحيح**

فيل

الخبوة ما لا خلاف للاساليب عليهم الاموال والعبد فلا يباح قبل الفسقة ولا عرف بعد الفسقة فلا
 الفسقة من بيت المال وفي رواية تعاد الى اربابها بالقيمة والوجه اعادتها على المالك ورجع العام
 على الامام مع تفريق الفائدين **الكيفية** في احكام اهل الذمة والنظر في امور **الاول** من تولد
 من الجبهة ويولد من يقر على دينه وهم اليهود والنصارى ومن لم يثبت كتابا بدينهم الحرس ولا
 يتصل من غيرهم الا اسلامه والفرق الثلاث اذ الزواجر لا يطاق الذم اذ هو اسوأ من الكفر اذ هو اشد

۱۵۸

الأول في الجرية الشافعية لا يفعلوا ما في الآيات مثل الغزو على حرب المسلمين ولا
المركبين ويخرجون عن الذمة بخلاف هذهين الشرطين **الثالث** أن لا يتعدوا المسلمين
فإنه لو تعدوا لم يكن لهم

1/2

ببناءهم واللويا صبايهم والرفق لا تملحوا بغير ما راعى الميراثين والتجسس لمعترفان فلو شيا
وكان تركه شرطاً في الهدنة كان نقضاً وإن لم يكن شرطاً كان على عهدهم وعملهم
تقتضي جبايتهم من جداً وتغير ولو سوا البقي قبل الساب ولو سوا البقي ما دون شرطه ولا فإلم
شط عليه **الكف الرابع** ان لا يظهروا بالبلد كبريتاً بالبحر والزنا واكليم المختبر وكاح
المحارب ولو تظاهروا بذلك نقض العهد وقيل لا يقتض بل يفعل معهم ما يوجب شرع الأسلا
من جداً وتغير **المادة** ان لا يجدوا كنيست ولا نصر بولاً قوساً ولا يطولوا بنا ويعزروا
خالقوا ولو كان تركه شرطاً في العهد انتقض **المادة** ان يحرقوا على أحكام المسلمين
سأله إذا خرج في الذمة في دار الإسلام كان للدارم ردهم إلى أمهم وهل لهم
واستأقهم ومغادرتهم قتلهم وفيه تردد **المادة** إذا أسلم بعد خرق الذمة قبل المحاكمة
سقط الجميع عدا البقية والحد واستعادة الخذة ولو أسلم بعد الاسترقاق أو المغاواة
لم يرتفع ذلك عنه **المادة** إذا مات الأمام وقد ضرب له قرو من الجزية يتركها بعينها أو
استطاع الدوام وجب على القائم بعده أيضاً ذلك وإن طلق الأول كان الثاني قبيحاً
صالحاً ويكونان يبدأ الذي بالسلم ويختار من يضطر إلى أحسن الطرق **المادة** في حكم
الأنبياء والنظر في الكنائس والمساكن والمساكن لا يجوز استيطان البيع والكنائس في بلاد
الإسلام ولو استيجرت وجب الزلها أسوأ كان البلد ما استجدت المسلمون أوفى غنوة
أو صلحاً على ان يكون الأرض للمسلمين ولا بأس ما كان قبل النفع وما استجدت وفي بعض

صلحاً على ان يكون الأرض لهم وإذا انقضت كنيستهم ما حرموا منها ما جاء إذا عاهدوا أو قبل
والساكن فكل ما استجد الذي لا يجوز ان يعاقب به على المسلمين من مجاورين ولا يجرى ما وانه
على الأئمة ويعتبر البناء من مسلم على علوة كيف كان ولو انهم لم يخبروا يعاقب به على المسلم
على المساواة فيها دون والساكن في الجوز ان يدخلوا المسجد للجزء ما جاء أو لا غير من
المسجد عندنا ولو ادعى لهم نصيباً لا ذن لا استيطان ولا احتياز ولا أسبار ولا يجوز لهم
استيطان الحجاز على قول من يروى وقيل المراد به مكة والمدنية وفي الاحتياز رتبة تزود من اجاز
حد ثلاثة أيام ولا خيرة العرب وقيل المراد بها مكة والمدنية والبس ومخالفها وقيل هي
من عدل إلى نصف عبادان طولا من حجارة وبها ولاها إلى اطراف الشام **عصا الثاني** في المهادنة
هي المعاقبة على ترك الحرب مدة معينة وهي جائزة إذا انقضت مصلحة للمسلمين أو العدا
المغاواة أو لما يحصل به الاستظهار أو لرجاء الدخول في الإسلام مع الترخيص وفيه ارتفاع
ذلك وكان في المسلمين قوة على إخمادهم لو جرح مجوز الهدنة أربعة أشهر ولا يجوز أكثر من سنة
على قول من يروى وهل يجوز أكثر من أربعة قيل لا لقوله نعم فافضل الميراثين حيث وجد هو
وقيل نعم لقوله تعالى وإن جحى إليهم فاجحى لها والوجه مراعاة الأصح ولا يصح إلى مجوزة
لا مطلقاً إلا ان شرط الأمام بنفسه الخيار في النقص متى شاء ولو وقعت الهدنة على كذا
يجوز فعله للرجاء الوفاء مثل الظاهر بالماكر وأما من يجاهر من الشاة لولاها جرت
محقق إسلامها لم تعد لكن يعاد على رجحان أسلم إليها من مهادنة إذا كان
نعم كما يروى

المسجد
والصالحين
والأئمة
والعلماء
والأجناد
والأحرار

فإنه من شرط الهدنة
أن يكون المسلمون
أقرب من المجوس
والنصارى

والمسلمون
أقرب من المجوس
والنصارى
فإنه من شرط الهدنة
أن يكون المسلمون
أقرب من المجوس
والنصارى

فإنه من شرط الهدنة
أن يكون المسلمون
أقرب من المجوس
والنصارى

هذا هو الحق لا يخفى على من فهمه
والله اعلم بالصواب

سأحاكمه لو كان محام بعد ولا فائدة **تدفع** إذا قدمت عليه فارتدت لم تره لاننا لم نكلم المسلمة
الثاني انهم يزعمون وطالب المهر فانت بعد المطالبة دفع اليه مهرها ولو كانت قبل المطالبة
لم يدفع اليه وفيه مردود ولو قدمت فطلعت ما بناه الركن المطالبة ولو سلم في العدة الرجعية
لمن سألها ما اعاده الرجال من أس عليه الفتنة بكثرة العترة وما نزل ذلك من اسباب التوبة
حاجا ما عادته ولا سخراسه ولو شرط في الحد ما اعاده الرجال مطلقا قبل طلاق الصلح لانها
تتبادل من بين اثنتي عشرة سنة من كل من لا يؤمن وكل من يجب رد كجب حكمه وانما جعلت فيه
ولا يبرئ الحدثة على العموم ولا لاهل المدة والصدق **الثاني** ما من من يقره بمقامه **الثاني**
هذا الطرف سأل **الثاني** في انتقال من دين الى دين لا ينقل اهل عليه لا ينقل منه الاسلام والفر
انما الانتقال الى دين بقراهة كالمهودى ينقل الى الضرائفة او المجوسية قبل قبيل لان الكفر
لمدة واحدة وقبل الفلانة ومن يتبع غير الاسلام دينا فكن سبيل منه فان عاد الى دينه قبل
قبيل وقبله وهو لا شبهة ولو اصر قبل اهل بلك اطفاله قبل استنصاح الحاكم **الثاني**
اذا فعل اهل الذمة ما هو سائق في شرعهم وليس ببايع في الاسلام لم يعمروا وان تجاهروا
ببعل بغير ما ينصبه للجنانية بوجوب شرع الاسلام وان فعلوا ما ليس ببايع في شرعهم كاللواط
والزنا فالحكم فيه كما في المسلم وان شاء الحاكم دفعه الى اهل الجلمة ليعمروا الحد في بعض شرعهم
الثاني اذا اشترى الكافر حصصا لم يجمع البيع وقبله وترفع يده ولا ذل انب باعظام الكفا
العزير ومثل ذلك كتب احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في كراهية وهو شبه **الثاني**

هذا هو الحق لا يخفى على من فهمه
والله اعلم بالصواب

الصنيع نعم العباد

هذا هو الحق لا يخفى على من فهمه
والله اعلم بالصواب

لواحي الذي بناه كنيسته او غيره من غيرها لا يخفى على من فهمه وكذا الواحي بصرت في كتابه النور
لا يخفى على من فهمه الواحي للراغب والفتن حاز كالجور الصدقة عليهم **الثاني** يكون للمسلم الجرم
زعم الكنائس والبيع من باعوا وعبر ذلك **الثاني** الرقي في مال اهل البغي خبيث فمال من خرج
على ايام عاقل اذا ذنب عليه الامام عوا او خصوصا اوس نصبة الامام والتأخير عنه كين واذا فاش
من فتننا سقط عن الباقين الموصية لاهل الام على النقيض والفرار في تحريمه كالفرار في
حرب الشركين ويجب عصابه تحريمه عوا او يسلو او من كان من اهل البغي لم يمتد بيع اليها
حازها لجان على جرمه وانشاع يد يرم وقيل ليرم من يمكن له فنية بالقصد بجاء بغيره
كلهم فلا يبيع لهم ويدخل على من لا يبيع لهم ما يور **سائل** لا يجوز بي ذل البغاة
ولا تلك ما ايدم اجماعا **الثاني** لا يجوز ذلك في من اموالهم التي لم يجزها العسكر لو كانت ما ينقل
كالباب ولا لالات الا ينقل كالعمارات تحقن الاسلام المستحقين الدم والمال وهل يوجب
لجوار العسكر ما ينقل ويجوز في مال ذلنا من العدة وقيل نعم على يده وعلى عليه السلام وهو
لا يظن **الثاني** ما جوار العسكر لعمالة خاصة للرجال هم وللعارسهم وان ولدوا العزيرين او
ناله **خاتمة** من منع الزكوة لا يستحقه فليس يرد ويجوز قتاله حتى يدفع من بيت الامام العا
وجبه له واذا فاعل الذي مع اهل البغي حرق الدين ولا الام ان يستعين باهل الذمة في قتال
اهل البغي ولو اختلف البايع على العادل في حال الحرب فتمت ومن ابي منهم ما يجب
قتل او يعضم بدله الحرب فمع الظفر قيام عليه الحد **الثاني** لا يجوز للمعروف والعص من **الثاني**

لا يخفى

الصنيع نعم العباد

الصنيع نعم العباد

الصنيع نعم العباد

الصنيع نعم العباد

الصنيع نعم العباد

الصنيع نعم العباد

الصنيع نعم العباد

الصنيع نعم العباد

Handwritten text in Arabic script, likely a marginal note or a small section of the main text, located in the bottom right corner of the page.

[illegible]

وہو

انما يتبعها لم ينفردوا بالحق بل يتبعون الحق من غير ان يكونوا هم الحق بل الحق هو الذي لا يتغير ولا يتبدل
 والحق هو الذي لا يتغير ولا يتبدل والحق هو الذي لا يتغير ولا يتبدل والحق هو الذي لا يتغير ولا يتبدل
 والحق هو الذي لا يتغير ولا يتبدل والحق هو الذي لا يتغير ولا يتبدل والحق هو الذي لا يتغير ولا يتبدل

علم لما شرط ولو قيل المشتري بالبيع بالعدا لكان ذلك مباحا وكان مضمونا عليه **باب البيع**
 فبعض ما يتعلق بالبيع فبعضه وهو المبلغ والعقل والاختيار فلا يصح بيع العبيد ولا المذمومين
 ولا ما لا يملكه ولا ما لا يملكه على الاخر وكذا العجز والمغنى عليه والسكران وغيره
 المهر ولو رجع كل منهما باطل بعد رفال عدله عند المهر ولو رجع المهر ولو رجع المهر ولو رجع المهر
 بنسبة اذن اذن لم يصح فان اذن له جاز ولو ارجع اذ كان يبيع لنفسه من ماله قبل الاخذ
 والجزا ان اشبه وان يكون البائع بالمالا ومن اذن من المالك كالأب والجد والابن والعم
 والحكم وامنه ولو رجع ماله غير وقع على احواله الا ان كان له على الاخر ولا يفي بكونه مع العلم
 ولا مع جهله العقد فان لم يكن له من المشتري مخرج المشتري على البائع باءدع اليه
 وما اعتد به من نفعه او عرض عن اجرة او اذا لم يكن عالما انه غير البائع او اذن البائع ان كان
 اذن له وان لم يكن كذلك لم يرجع بالاعتد به ورجع بالعلم بالقبض وكذا لو رجع ما
 يملك ولا يملك مضمون فبعضه ملك وكان فيما يملك موقوف او يعطى الثمن بان يقره جميعا ثم يقر
 احدهما ويرجع على البائع بغيره من الثمن اذا لم يجد المالك ولو اراد المشتري الرجوع لم يرجع
 فكذا لو رجع ما يملك ولا يملك المالك كالعبد مع الحر والشاة مع الخنزير والحمار مع
 الابل والجد للاب يقره ما دام الولد غير رشيد وينقطع ولا يثبت بغيره البائع والرشيد
 ويجوز له ان يتولى طرفي العقد مجزأين ببيع من ولد وعن نفسه من ولده وعن ولده من
 نفسه والوكيل يقره على الموكل ادام للموكل حتى يجازي المصروف وهو مجزأ ان يقره في
 غيره

باب البيع
 في البيع
 في البيع

باب البيع

العقد قبل ثم وقبل الا يقره ان اعاد الموكل جاز وهو اشبه بان اقره قبل اعلانه وقف على الاحاقه ولو
 لا يقره فلا يقره والارءى في طرفي العقد كالموكل وقيل يجوز ان يقره على نفسه وان
 يقره اذ كان ماليا والمالك والمسلم ولا يقره الا على الجور عليه نصرا او سفرا او سلبا او سلبا
 وان يكون المشتري مثلا اذا اشاع ماله او يقره ولو كان كافرا رجع على جبه من مسلم ولا يقره
 اشبه ببيع اياه بالمسلم هل يصح فيه تردد ولا يشبه بالارءى السبل بالعتق **باب ما يتعلق بالبيع**
 وقد ذكرنا بعضا في الباب الاول وتريد هنا شروط **الاول** ان يكون مولا كالا يبيع مع الحر
 ولا يقره فيه كخفافس والغرائب والضيقات المنقصة عن الانسان كشره وقطره ووطأه
 عدل ليس ولا يقره المسلم فيه قبل جازة كالكلاء والميراث والوجوه قبل اصطباؤها
 ولا ارض المأخوذة عنه وقيل يجوز بيعها سابقا لا يقره في بيع يثبت ماله تردد والمروى المنع
 الما بالبرق في ملك من المستطير والاضطرار جازة وسلبا في الارض من المعادن من المالك
 سلبا **الثاني** ان يكون طلقا لا يقره مع الوقف ماله يرد بقاءه الى خزانة الاختلاف
 اربابا ويكون البيع اعم على الاخر ولا يقره ام الولد بالميت او في ثمن رقبته مع اعيانها ولاها
 وفي اشتراط موت المالك تردد كاجاز الرهن الا ان لا يمنع خبايا العبد من بيعه ولا من عقده
 كانت الخبايا اذ حطت على تردد **الثالث** ان يكون مولا على تسليمه فلا يصح بيع الابن من
 وصح مضمنا الى ابيع بعد ولده ينظر به لم يملك الرجوع على البائع وكان الثمن متايبا للقيمة ورجع
 مع اجرة العادة بعد حكم المالك والطاير والميراث كالمأخوذة في المياه المضمونة ولو رجع ما

باب البيع
 في البيع
 في البيع

باب البيع
 في البيع
 في البيع

باب البيع
 في البيع
 في البيع

فصل في البيع فيه تردد في قول الجواز مع ثبوت الخيار للمشتري كان فرياً **البيع** ان يكون
 معلوم القدر والجنس فالوصف فلا يباع بحكم احدهما المستفاد ولو شاء المشتري فقلت كان مقبولا
 عليه فبقية يوم فقبضه ونقل الى علي التيم من يوم قبضه الى يوم قبضه وان قبض قبل ان يرد فله ان يرد ففعل
 كان لقيمة الزيادة وان لم يكن عينا وان يكون المبيع مملوكا فلا يجوز بيعه بالكان او بوزن او بعد جزاها
 ولو كان شاهدا كما لا يخفى ولا كمالا يجوز بيعه باتباع جز من معلوم بالنسبة سواء كانت
 اجزا متساوية او متفاوتة ولا يجوز ابتاع شي مقداره فام لم يكن متساوي الاجزا كما لا يخفى
 الثوب والحرير من الارض او عبد من عبدك او من عبدك او شاة من قطع وكذا الرباع قطعاً
 واشقي منه شاة او شاة اخرى مثلاً لا يجزئ بجزء ذلك في المتساوي الاجزا كما لا يخفى من كثر وكذا
 يجوز لو كان من اصل الجوز لو كان من شجرة جوزية القدر وماذا تعدى عداً يجب عده جازان يعتبر
 كمالاً ويؤخذ بحسابه ويجوز بيعه وان لم يمتحاً ولو سحاً كان احوط لشاوت العرض وتعدى اذ ركه
 بالمساحة وبكفي مشاهدة المبيع من وضعه ولو غاب وقت لا يبيع الا ان يقضى منه جرت الناف
 تبعية المبيع فيها وان اخجل التغير كفي الشاة على الاول ويجب ان يحيا ان ثبت التغير في خلفا
 فيه فالقول قول المبيع مع مبيد على تردد فان الملائمة الظن والرجح فلا بد من اختياره بالذات
 او بالثبوت من اوجه من دون ذلك بالوصف كما يشي الامم الاعيان المرآة وهل يصح شراؤه
 غير الخيار ولا وصفه على الاصل الصحة فيه تردد في الجواز في الخبرين الرد والامر
 ان يخرج مبياً ويتعين الارض مع احداث حدث فيه ويتأخر في ذلك لا يبيع والمجهر وكذا ما

فصل في البيع فيه تردد في قول الجواز مع ثبوت الخيار للمشتري كان فرياً
 معلوم القدر والجنس فالوصف فلا يباع بحكم احدهما المستفاد ولو شاء المشتري فقلت كان مقبولا
 عليه فبقية يوم فقبضه ونقل الى علي التيم من يوم قبضه الى يوم قبضه وان قبض قبل ان يرد فله ان يرد ففعل
 كان لقيمة الزيادة وان لم يكن عينا وان يكون المبيع مملوكا فلا يجوز بيعه بالكان او بوزن او بعد جزاها
 ولو كان شاهداً كما لا يخفى ولا كمالاً يجوز بيعه باتباع جز من معلوم بالنسبة سواء كانت
 اجزا متساوية او متفاوتة ولا يجوز ابتاع شي مقداره فام لم يكن متساوي الاجزا كما لا يخفى
 الثوب والحرير من الارض او عبد من عبدك او من عبدك او شاة من قطع وكذا الرباع قطعاً
 واشقي منه شاة او شاة اخرى مثلاً لا يجزئ بجزء ذلك في المتساوي الاجزا كما لا يخفى من كثر وكذا
 يجوز لو كان من اصل الجوز لو كان من شجرة جوزية القدر وماذا تعدى عداً يجب عده جازان يعتبر
 كمالاً ويؤخذ بحسابه ويجوز بيعه وان لم يمتحاً ولو سحاً كان احوط لشاوت العرض وتعدى اذ ركه
 بالمساحة وبكفي مشاهدة المبيع من وضعه ولو غاب وقت لا يبيع الا ان يقضى منه جرت الناف
 تبعية المبيع فيها وان اخجل التغير كفي الشاة على الاول ويجب ان يحيا ان ثبت التغير في خلفا
 فيه فالقول قول المبيع مع مبيد على تردد فان الملائمة الظن والرجح فلا بد من اختياره بالذات
 او بالثبوت من اوجه من دون ذلك بالوصف كما يشي الامم الاعيان المرآة وهل يصح شراؤه
 غير الخيار ولا وصفه على الاصل الصحة فيه تردد في الجواز في الخبرين الرد والامر
 ان يخرج مبياً ويتعين الارض مع احداث حدث فيه ويتأخر في ذلك لا يبيع والمجهر وكذا ما

الخيار الى افساده كالجوز والطبخ والبعض فان شراها ببيع حلاله في بطونه وثبت للمشتري الا
 لا خيار مع العيب دون الرد وان لم يكن كسروه فيه رجع بالعن كله ولا يجوز بيعه ملكاً لا حرام ولو
 كان مملوكاً لم يرد وان ضم اليه العيب وعقبه على الاصح وكذا اللب في الضرع ولو ضم اليه العيب
 وكذا الجوز ولا ضمان ولا اضرار في الشرا على الاعام ولو ضم اليه عيب وكذا ما في بطونه وكذا اذا
 وكذا ما يقع الخلل **مسألة** لا يبيع المبيد طاهر ويجوز بيعه في ارضه وان لم يثبت وقد اخطأ **الثانية**
 يجوز ان يرد بالضرورة كالحمل الزيادة والقبضه ولا يجوز وضع ما يرد الا بالراجح ولا يجوز بيعه
 مع الظرف من غير وضع **والا** **اداب** فيجب ان يثبت ان يرد في البايع وان يرد البايع في البايع
 في الاضافه وان قيل بل ان استقاله وان يثبت الشاهدين ويكره ان يرد في البايع وان يرد
 لنفسه ناصراً ويكره ان يرد البايع ما يبيع وفي المشتري لا يثبت له البيع على البيع
 موضع يرد فيه العيب والرجح على المومن الا مع الضرورة وعلى من يبيع الا حياضاً والشرا بيمين
 طالع الفجر الطالع المبين والادخل الى السوق او لا يبيع الا حياضاً والشرا بيمين
 والقبضه كمالاً او الوزن اذا لم يجسه ولا يخطا من الثمن بعد العقد والزيادة في السلعة
 وقت النفاذ وحول المومن في شراؤه عليه الا حياضاً والشرا بيمين
 اشبه **ويجب** بذلك **مسألة** لا يبيع المبيد طاهر ويجوز بيعه في ارضه وان لم يثبت وقد اخطأ **الثانية**
 ولا يكره ان يرد البايع ما يبيع وفي المشتري لا يثبت له البيع على البيع
 مع القعدة وقبل لا يقطع الا بالاستا طاهر ولا شبه وكذا حكم الفسخ وهو ان يرد الزيادة من السلعة

فصل في البيع فيه تردد في قول الجواز مع ثبوت الخيار للمشتري كان فرياً
 معلوم القدر والجنس فالوصف فلا يباع بحكم احدهما المستفاد ولو شاء المشتري فقلت كان مقبولا
 عليه فبقية يوم فقبضه ونقل الى علي التيم من يوم قبضه الى يوم قبضه وان قبض قبل ان يرد فله ان يرد ففعل
 كان لقيمة الزيادة وان لم يكن عينا وان يكون المبيع مملوكا فلا يجوز بيعه بالكان او بوزن او بعد جزاها
 ولو كان شاهداً كما لا يخفى ولا كمالاً يجوز بيعه باتباع جز من معلوم بالنسبة سواء كانت
 اجزا متساوية او متفاوتة ولا يجوز ابتاع شي مقداره فام لم يكن متساوي الاجزا كما لا يخفى
 الثوب والحرير من الارض او عبد من عبدك او من عبدك او شاة من قطع وكذا الرباع قطعاً
 واشقي منه شاة او شاة اخرى مثلاً لا يجزئ بجزء ذلك في المتساوي الاجزا كما لا يخفى من كثر وكذا
 يجوز لو كان من اصل الجوز لو كان من شجرة جوزية القدر وماذا تعدى عداً يجب عده جازان يعتبر
 كمالاً ويؤخذ بحسابه ويجوز بيعه وان لم يمتحاً ولو سحاً كان احوط لشاوت العرض وتعدى اذ ركه
 بالمساحة وبكفي مشاهدة المبيع من وضعه ولو غاب وقت لا يبيع الا ان يقضى منه جرت الناف
 تبعية المبيع فيها وان اخجل التغير كفي الشاة على الاول ويجب ان يحيا ان ثبت التغير في خلفا
 فيه فالقول قول المبيع مع مبيد على تردد فان الملائمة الظن والرجح فلا بد من اختياره بالذات
 او بالثبوت من اوجه من دون ذلك بالوصف كما يشي الامم الاعيان المرآة وهل يصح شراؤه
 غير الخيار ولا وصفه على الاصل الصحة فيه تردد في الجواز في الخبرين الرد والامر
 ان يخرج مبياً ويتعين الارض مع احداث حدث فيه ويتأخر في ذلك لا يبيع والمجهر وكذا ما

السبيل الثاني لا يحكم كونه وفيل حرام ولا أول شبهة ما يكون في الحفظ والشعر والقر والذهب
والنمن وقيل في الملح شرط ان يتفقها للزيادة في الثمن وان لا يوجد بائع ولا بائع شرط آخر
ان يتفقها في العدة لئلا يام وفي الخصم أربعين ويجوز المحرك على البيع ولا يبر عليه وقيل
يسر ولا ولا يظهر **الفصل الثاني** في الخيار والظرف في قسائه واحكامه اما ان يختص
الأول خيار المجلس فاذا حصل الاجاب بغير البيع ولكن من المتبايعين خيار البيع اذا
في المجلس ولو ضرب بينهما حال لم يطل وكذا لو اكرها على التعرّف ولم تكن من الخيار ويسقط
بشرط سقوط في العقد وبغيره فكل منهما صحيح ولو خطب بائعا بما اياه او احدهما ورضا
الآخر ولو لم يرض احدهما سقط خياره دون صاحبه ولو خيره فمك في الساكن بان وكذا
الآخر وقيل في بيعه ولا أول شبهة ولو كان العاقد واحدا عن اثنين كالأب والجد كان
للخيار انسابا لم ينشط سقوطه او يبرئ من بعضها بعد العقد ويشارك المجلس الذي عقد فيه
على قول **الثاني** خيار الحيوان والشرط فيه كذا لئلا يام للبشرى فلو لم يرض البائع على
الآخر ويسقط بشرط سقوط في العقد وبما التزم به بعد ويصرف فيه سواء كان بغيره الا اذا
كالبيع او لم يكن كالقبض قبل القبض والوصية **الثالث** خيار الشرط وهو يجب بشرط ان لا
لكن يجب ان يكون من مضرطة ولا يجوز ان ينشأ بالمخيل الزيادة والنقصان كعدم الخيار
ولو شرط كذا لم يطل البيع وكل منهما ان شرط الخيار لنفسه ولا جني فله ان لا يجني ويجوز ان
الموارة بشرط ان يرد البايع فيها الثمن اذا شاء ويرجع المبيع **الرابع** من اشترى

وله

ولم يكن من اهل الخبرة وظرفه ثمين عن المحرك العاقد بالثمن ان به كان له فسخ العقد اذا شاء
ولا يسقط فذلك الخيار بالصف اذا لم يخرج عن الملك او يمنع بائع من بيعه كاستيلا في
الآلة والعق ولا ثبت به ارض **الخامس** من باع ولم يرض الثمن ولا يملك المبيع ولا شرط
اخيرا الثمن فالبيع لازم لئلا يام فان جاء المشتري بالثمن والا كان البائع اوفى
ولو لم يكن كان من مال البايع في المدة وبعدا على الآلة وان اشترى ما يفسد من
فان جاء بالثمن قبل الليل ولا فلاميع له خيار العيب باق في بابا الله تعالى **والسادس**
في مثل على سائل **الأول** خيار الجلب كذا في ثمن العقد وعدا البيع وخيار الشرط
في كل عقد عدا النكاح والوقف وكذا الاموال والطلاق والعق الا على رواية شاذة
الثاني الصفح يسقط خيار الشرط كما يسقط خيار المدة ولو كان الخيار لهما
الآخر يسقط خياره ولو اذن احدهما وصرّف الآخر سقط خيارهما **الثالث** اذا مات
الخيار اشغل الى الورثة من اى نوع الخيار ولو جرح تام وليه قاه ولو زال العقد لم ينقص
الولي لم يكن الميت مملوكا دفنا ثبت الخيار ولو لا **الرابعة** المبيع يملك بالعقد وقيل به
ويانقضا الخيار ولا أول شرط فلو كان المشتري ولو فسخ العقد رجع على البايع بالثمن
ولم يرجع البايع بالمال **الخامسة** اذا تلف المبيع قبل قبضه فهو من مال بائعه وان تلف بعد
وبعد انقضا الخيار فهو من مال المشتري وان كان في زمن الخيار من غير شرط وكان الخيار
للبائع والتلف من الشيء وان كان الخيار للمشتري والتلف من البايع **رابع** خيار الشرط

وله

انما هو خيار من اهل الخبرة
حيث ان شرطه غير متمم
لذلك لم يرد الشرط كذا في

في البيع فان قال بغيره قبل بطل ولا اري هذا سائلا لوقال واذا علقا ايضا او اياها كالمهر فخله
 واذا استقر على المهر والمهر هو الذي يورثها من الارض ولو باع ارضا ومنها خل او غيرها
 الحكم كذلك ولذا لو كان فيها ريع سوا كانت له اصول تتلفا ولم يكن لكن يجب بقبضه في الا
 حتى يتحدد ولو باع بخلافه ابرغها فهو للبايع لان اسم الخل لا يشاء له ولقولنا على السلام
 باع بخلافه ابرغها للبايع الا ان يشترط المشرى ويجب على المشرى بقبضه نظر الى العرف وكذا
 اشترى ثمرة كان للمشرى بقبضه على الاصول نظر الى العادة ولو باع الخل ولم يكن مؤثرا فهو للمشرى
 على اقله من الاشجار ولو اشترى الخل بغير السبع فالثمره للمنافذ سوا كانت مؤثرة او لم يكن وسواء
 بقبضه او بوضعه لاجاره والنكاح او بغير عوض كالحصه وشبهها والا ياريجصل ولو سقطت
 نفسها فابرها للراعي وهو معتبر في الاثان ولا يغيره في قول الخل من انواع الشجر ايضا لا
 موضع الرافق ولو باع شجرة او ثمره للبايع على كل حال وفي جميع ذلك بقبضه المهر حتى يتبع او ان
 اخذها وليس للمشرى ان يملكها اذا كانت قد ظهرت سوا كانت ثمرة في كل حال كالفطن والظفر ولو لم
 يكن الا ان يشترط المشرى وكذا ان كان المقصود من الشجر وريده فهو للبايع تنفع او لم تنفع
لو ادع اذا باع المؤثر بغيره كان للمؤثر للبايع والاخر للمشرى وكذا لو باع المؤثر لغيره بغير المؤثر
لاخر الثاني بقبضه المهر على الاصول يرجع فيها الى العادة في تلك الثمرة فما كان يخرج من
 يتقرر على بغيره وكان لا يخرج في غير العادة الا طبعا فكذلك **الثالث** يجوز سقي المهر والا
 فان استمتع احدهما اجبر الممتع فان كان السقي بغير احدهما رغبنا اصله المتبايع لكن لا يبر

والا غير فخل

عن

في البيع فان قال بغيره قبل بطل ولا اري هذا سائلا لوقال واذا علقا ايضا او اياها كالمهر فخله

عن قدر الحاجة فان اختلف اجمع فيه الى اهل المذنب **الرابع** الاشجار الخلوقة في الارض
 للعاد يخل في بيع الارض لا خامس اجزاها وفيه تردد **النظر الثاني** في التسليم للاق
 العقد يتقضى تسليم المبيع والشرفان استغنا اجبرا وان امتنع احدهما اجبر الممتع وقيل اجبر البايع
 والا ولا شبهه سوا كان الثمن عينا او مونا ولو اشترط البايع تأخير التسليم الى مدة معينة جازك الوط
 المشرى تأخير الثمن وكذا لو اشترط البايع سكنى الدار او ركوب الدابة مدة معينة كان ايضا جازا
 والعقب هو القليلة سوا كان المبيع لا يفعل كالعقار او ما يفصل كاللوب والجوهر والدابة وقيل انما
 يخل القبض بالبداء الكيل فيما كماله ولا اشغال به في الحيوان وكذا دل شبهه واذا تلف المبيع قبل
 تسليم المشرى كان من اهل البايع وكذا ان نقص قيمة بحد فيه كان للمشرى الرد وفي الار
 تردد **سئل** بهذا الباب سائل **الاول** اذا حصل السبع نازكا لنتائج او ثمة الخل او الثمرة
 كان ذلك للمشرى فان تلف الاصل سقط الثمن عن المشرى ولا الثاء ولو تلف الثامن غير مؤثر
 لم يلزم البايع ذلك **الثانية** اذا اخلط السبع بغيره في يد البايع اخلط لا يميز فان دفع السبع
 الى المشرى وان امتنع البايع قيل بقبضه السبع لغيره التسليم وغدا ان المشرى بالخيار ان شاء فسخ او
 شاء كان شركا للبايع كما اذا اخلط بعد القبض **الثالثة** لو باع جديا تلف بعضهما فان كان الم
 يسطر من الثمن كان للمشرى فسخ العقد ولذا ارضى لخصه للمؤثر من الثمن كبعض عبدين او خلة
 فبما لم يؤثر وان لم يكن اوسط من الثمن كان للمشرى الرد واخذ بغيره الثمن كما اذا قطعت يد
 العبد **الرابعة** يجب تسليم المبيع بغيره ولو كان فيه متاع وجب مثلا وريعه قد اُخذت حيا والذلول

ويجوز

تأويل العادة وهو من الارض

للزراع عروق فيكون النخل والذرة او كان في الارض حجارة يدفنه او غير ذلك وجب على البائع ان
 يبيّن له الارض وكذا لو كان فيها كابة او شيء لا يخرج الا بغير شيء من الابنية وجب اخراجه وصلا
 ما يستند **الفاسدة** لو باع شيئا فخص به من يد البائع فان امكن استعادته في الزمان البعيد
 للمشتري النسخ والا كان لذلك فلا يلزم البائع اجرة المدة على الاظهر فالرخصة البائع عن التسليم
 ثم سلم بعد مدة كان ذلك اجرة **ولم يكن** بمخلع مالم يضمن وفيه مسائل **الاولى** من استاعنا
 ولم يضمنه ثم اراد بيعه غيره فذلك ان كان مما ياكل او يوزن وقيل اذا كان فاعلم المخرجه والاولى شبه
 وفي رواية يخص المخرجه من بيعه بزوج فالما الترتيب فلا يلزم له ان يبيعه بغيره كالميراث والصدقة
 للموتى والمخلع جائز وان لم يضمنه **الثانية** لو كان له على غيره طعام من سلم عليه مثل ذلك فخرجه
 ان ياكل لنفسه من الاخر فعلى ما قلناه يكون وعلى ما قالوا يخرج ماله فبعضه عوضا عن ما قبل ان يقضه
 صاحبه وكذا لو دفع اليه كالا وقال استر به طعاما فان قال افضدني ثم افضدته فله ان يرضى به الشرط
 القضي لا يخرجه ان يرضى به في القبض وفيه ردود لو اراد ان يرضى به فخرج الشرط ولا يقين
 له بالقبض **الثالثة** لو كان المالك قد رضى او المالك قد رضى فله ان يرضى به فخرج الشرط ولا يقين
 للمبيع ثم ادعى انضامه فان لم يجد كيلة ولا وزنه فالقول قولنا وصل البيع بمينه اذا لم يكن للبائع
 منه وان كان حظه فالقول قول البائع مع يمينه واليمين على المشتري **الرابعة** اذا استأجر في طعام
 بالبراء ثم طأ به بالدينه لم يجز دفعه ولو طأ به بيمينه قبل المخرجه لم يجز لان بيع الطعام على من هو عليه
 قبل قبضه وعلى طأه بيمينه ولو كان قد ضامها فاحدا العوض بغير العرق وان كان غصبها لم

دفع القيمة بغير العرق ولا شبهه حواظا لنية الغاصب بالمخلع حيث كان والقيمة الحاضرة عند
 المالك **المسألة السادسة** لو اشترى عبدا بعين وقبض احداهما ثم باع ما قبضه وثبتا العبد الاخرى في يده
 بطل البيع الاول ولا يصيل على عاده ما بيع ثانيا بل يلزم البائع قيمته لصاحبه **النظر الرابع** في اختلاف
 المتبايعين اذا عين المتبايعان نقدا وجب ولو اطلقا انصرف الى ان هذا البلد فان كان فيه نقد
 غالب والا كان البيع باطلا وكذا الوزن فان اختلفا فتمسكوا بال **الاولى** في اختلافهما في هذا الشأن
 فالقول قول البائع مع يمينه ان كان المبيع باقيا وقول المشتري مع يمينه ان كان ناقضا **الثانية** اذا
 في اخيه الممنوع وتجيلا وفي فدية لا جمل وفي اخيه الممنوع من البائع على الذم كذا يضمن عنه فالتبيل
 قول البائع مع يمينه **الثالثة** لو اختلفا في المبيع فقال البائع ببيعك ثوبا فقال بل ثوبين فالقول قول البائع
 ايضا فالقول ببيعك هذا الثوب فقال بل هذا نصفه او غيرا من فيهما فان وبطل دعواه او لو
 ورثه المشتري كان القول قول ورثه البائع في المبيع ورثه المشتري في الثمن **المسألة السابعة** اذا
 قال ببيعك عبدا فقال بل بخر او بخر فقال بل بخر او قال فخرت قبل التفريق وانكره الاخر فالقول قول
 من يدعي الصحة مع يمينه وعلى الاخر البينة **النظر الخامس** في الشرط وضابطه باليمن موديا
 حماله المبيع او الثمن ولا يخالف الكتاب والسنة ويجوز ان يشرط ما هو سابق داخل تحت قدومه
 كضمان الثوب وضابطه ولا يجوز ان يشرط ما لا يدخل في مضمونه كبيع الزرع على ان يجعله سبلا لا يزرع
 على ان يجعله سبلا ولا يزرع الا بغيره ولا يشرط بيمينه ويجوز ان يشرط المالك بشرط ان يقيمه ما يريد به او يكاتبه
 ولو شرط ان يشرط ان لا يقيمه الا بغيره او يشرط ان يبيع ويطلق الشرط ولو شرط في البيع

انسان بعض الثمن او كل اجماع البيع والشرط **فصل** اذا شرط العتق في بيع المملوك فان اعتقه فعلى
 البيع وان امتنع كان للبايع خيار الفسخ وان مات العبد قبل عتقه كان البايع بالخيار ايضا **فصل**
الساكن في الارض من احكام العتق والصبر لا يصح بيعها الا مع المعرفة بكليتها او جزءا فان لم يعلمها
 او جزءا منها شيئا عام لم ينعقد بيعها لم يجز وكذا لو قال بعتك كل قنينة منها بدينهم او بعتك كل
 قنينة بدينهم ولو قال بعتك قنينة منها او قنينة من شلح وسبع ما يكفي فيه المشاهدة جاز ان كان
 بعتك هذه الارض وهذه الساحة او جزءا منها شيئا عام ولو قال بعتك كل ذراع بدينهم اجمع
 العلم بدينهم جاز ولو قال بعتك عشرة اذرع منها رعين للوضع جاز ولو اجمعت جاز في البيع وحصول
 التفاوت في اجزاء يختلفان الضربة ولو باع ارضا على انها رعين عشرين كانت اقل بالمسرى بالخيار
 بين فسخ البيع واخذها بحسبها من الثمن وقبل بل بكل الثمن فلا ولا شبهة ولو زاد كان الخيار
 للبايع بين الفسخ والا حارة بالثمن وكذا كل الامساك اجزاء ولو فسخ شيئا من اجزائه ثبت الخيار
 للمشتري بين الرد واخذ ما جرت منه من الثمن ولو جمع بين شيئين مختلفين في عقد واحد من واحد
 وسلف او اجارة وسبع او تكاح واجارة صح وتبطل الموضع على قيمة المبيع واجارة المثل وهو المثل وكذا
 يجوز بيع السر بظرفه ولو قال بعتك هذا السمن بظرفه كل رطل بدينهم كان جائزا **فصل**
 في احكام العيوب من اشترى مطلقا او بشرط الصحة انقص سلامة المبيع من العيوب فان ظهر في عيب
 ما يوجب العقد للمشتري خاصة بالخيار بين فسخ العقد واخذ الارش ويبطل الرد بالذوق من العيوب
 وباعلم بالعيوب قبل العقد وباعطاه بعد العقد وكذا الارش ويبطل الرد باجادة فيه جاز ان كان العيب

هذا هو البيع
 بالقرابة

العرب سرا كان قبل العلم بالعيوب وبعده ويجوز بيعه بغير العلم به **فصل** في عيوب الارش ولو كان
 الحادث قبل القبض لم ينفع الرد واذا اراد بيع العيب فالأولى اعلام المشتري بالعيوب او المشتري من
 العيوب فخصه ولو اجل جاز واذا اشاع شيئا صفة وعلم بيب في احداهما لم يجز رد العيب سرا
 وله رد ما هو خارج الارش وكذا الراشع اشان شيئا كان له ارضه او امساك مع الارش وليس له
 رد نصيبه دون صاحبه واذا وطى الاثم علم بيبها لم يكن له رد ما فان كان العيب جازا
 رد ما ويرد معها نصف عشر قيمتها المكان الرطوي ولا ترد مع الرطوي غير عيب الجبل **فصل**
 في انقضاء العيوب والضا بطلان كل ما كان في اصل الخلقة فزاد او نقص فهو عيب فالزيادة
 كالا صبيغ الزائدة والقضبان كقوان غصون ونضان الصناعات كخرج المراج عن مجراه
 الطبعي ستر كان كالارض او عارضا ولو لم يجرى يوم وكل ما شرط المشتري على البايع ما يسوغ فاعل
 به ثبت بالخيار وان لم يكن فواته عيبا كما شرط المبيوع في الشعر والاسنان والرجل في
 الواجب وهو **فصل** في القصرية تدل على ثبوت الخيار بين الرد والامساك ويرد معها
 مثل ثمنها او قيمته مع القدر وقبل بركة ثلاثة ايام من طعام واختير ثلاثا ايام وثبت القصرية
 في الشاة قطعا وفي الناقة والبقره على بركة ولو ضرى اتم ثبت للخيار مع اطلاق العقد
 وكذا الضرى البايع اياها ولو لم يثبت ضربة الشاة وصار ذلك عادة قبل انقضاء ثلاثة ايام
 سقط الخيار ولو لم يثبت بعد ذلك لم يسقط **فصل** في الثوبه ليست عيبا نعم لو شرط البكارة فكان
 شيئا كان له الرد ان ثبت انها كانت شيئا وان اجل ذلك لم يكن له الرد لان ذلك قد يذهب بالخيار

عقدت كونه
 باعته

القصرية كونه
 باعته

هذا هو البيع
 بالقرابة

الثالث الا ان الحادث عند المشتري لا يرد به العبد الا لو ان عند البائع كان للمشتري
 ربه **الرابع** اذا اشترى العبد لا يخفى في سنة اشترى وشهلا يخفى كان ذلك عيبا لا يكره
 الا لعارض غير طبيعي **الخامس** من اشترى رشا او بزا فوجد فيه نقلا فان كان ما جرت
 العادة به لم يكن له رد ولا ارض وكذا ان كان كثيرا وعلم به **السادس** تخير الوجه ووصل الشعر
 وما شابهه تدليس ثبت به لخياره دون الارض وقبل لا يثبت به خيار ولا لاسب **القول في**
 لو ان هذا النخل فبذيل **الاول** اذا قال البائع بعث بالبراق واكر للمتابع فالقول قوله
 مع تبنيها فاما ان كان للمتابع عيبه **الثاني** اذا قال المشتري هذا العيب كان عند البائع فليرده
 واكر البائع فالقول قوله مع تبنيها فاما ان كان للمشتري عيبه ولا شاهد حاله **الثالث** من
 البيع صحيحا ومعييا وينظر في سنة القيمة من القيمة فيرض من العن ينسبها فان اختلف
 الخبير في التعويم عمل على الاوسط **الرابع** اذا علم بالعيب ولم يرد لم يخل خياره ولو نظر الى
 ان يصرح باسقاطه وفتح العقد بالعيب سواء كان غرضه حاضرا او غائبا **الخامس** اذا حدث
 العيب بعد العقد وقبل القبض كان للمشتري رده وفي الارض يرد ولو قبض بعينه حدث
 في الباقي حدث كان الحكم كذلك فيما لم يقبض وايجد في الخيار بعد القبض وقبل انقضاء
 الخيار لا يمنع الرد في الثلاثة **السادس** روى ابو همام عن الرضا عليه السلام قال يرد المملوك من
 احداث السنة من الحزن والبوص والجذام وفي رواية على من اسباط عنه علم احداث السنة الحزن
 والجذام والبوص والعفن يرد الى تمام السنة من يوم اشترى وفي معناه رواية محمد بن علي **فصل**
 في بيع العتق

هذا هو الوجه في بيع العتق
 وهو ان يرد العتق الى تمام السنة
 من يوم اشترى وفي معناه رواية محمد بن علي
 في بيع العتق

هذا

هذا الحكم ثبت مع عدم الاحداث فلا يحدث ما يغير عينه او يغير ثبوت الارض وسقط الرد
الفصل الثاني في المراجعة والتولية والمواضعة والكلام في العارية والحكم اما العارية فان
 يخبر بارسالها فيقول بعينها واجري بحجاء يبيع كذا ولا بد ان يكون راس المعلوم او قدر الربح
 معلوما ولا بد من ذكر الصنف والوزن ان اختلف واذا كان البائع لم يحدث فيه حدا ولا
 غيره فالعارية على العن ان يقول اشترى بكذا ارض او ثمنه على وهو على ان كان على
 فيه ما يتقضى الزيادة قال راس المذكور عتقت فيه بكذا وان كان على فيه عليه باجره صحيح ان يقول
 تقوم على وهو على ولو اشترى ثمن ربحه بارسه عتقت قد لا ارض واخبر بالباقى بان
 يقول راس الى فيه كذا واوجبى العبد فعليه السيد لخياره ان يضم العتقة الى ثمنه ولو جنى
 عليه فاخذ راس الخبائث لم يضعها من العن وكذا لو حصل منه فائدة كشاح الدابة وثمره
 الشجر ويكره منه الربح الى المال **والفصل** في تبنيها **الاول** من باع غيره متاعا جازا ان
 يشترى منه بزيادة ويقبضه حالا ومردا لا بعد قبضه ويكره قبل قبضه اذا كان ما يكاله
 يوزن على الاخطر ولو كان شرط في حال البيع ان يبعده لم يخبر وان كان ذلك من ضدهما و
 لم يشترط لم يخطا **الثاني** روت هذا فلما باع غلامه سلقه ثم اشترى له منه بزيادة جازا ان يخبر
 الثاني ان لم يكن شرط اعادته ولو شرط لم يخبر لانه خيانة **الثاني** لو باع ماله بزيادة فان راس
 الماقل كان المشتري بالخيار بين الرد واخذ العن وقيل ما اخذه باستقار الزيادة ولو قال
 اشترىه باكثر لم يقبل منه ولو اقام بيعة ولا يوجب على المتابع من الا ان يدعى عليه العتق

هذا هو الوجه في بيع العتق

وهو ان يرد العتق الى تمام السنة

من يوم اشترى وفي معناه رواية محمد بن علي

في بيع العتق

في كل واحد من هذه النسخ

الثالث اذا حط الباع بعض الثمن جاز للشري ان يخير بالاصل وقيل ان كان قبل الرد
العقد صح طبقا للبشر واخبارنا في وان كان بعد الرد كانت منه عينة واحدة وجاز
الاخبار باصل الثمن **الرابعة** من اشترى متعة لم يخرج منها من اجرة ثمنها واختلفوا
فوقها او بطل الثمن عليها بالسوية واجبا رجا لا بعد ان يخرج بذلك وكذا لو اشترى دابة
فولدت ولدا منها استقر فعن الولد **الخامسة** اذا وقع على الدلالة ما عاود مع عليه ولم يخرج
ولم يوجبه البيع لم يخرج للدلالة مع ما عاود لا بعد الاخبار بالصورة ولا يجب على التاجر الوفاء
بالدلالة ولا بد لاجل جرة المثل سواء كان التاجر داما والذات ابتداء **سادسة** التولية في
ان يعطى للمتع براس مال من غير زيادة فيقول وليك وبعتك واشاكليس ولا يخط
الدلالة على المثل **سابعة** المواضعة فاحلها على من الوضع فاذا قال بعتك بانه ووضعه
من كل عشرة فالنفس ستون وكذا لو قال مواضعة العشرة ولو قال من كل احد عشر كان الثمن
احدا وتسعين الاجزاء من احد عشر جزءا من درهم **الفصل الثاني** في الربا وهو شئ في البيع
مع حصين للقيمة والكيل بالوزن وفي العرض مع اشتراط النفع الثاني ساقى واما الاول
فيفق بانه على اسر **الاول** في بيان الجنس وضابط كل شئ يتاها له وضابط
كل خطه يمتلها والا رزيلة يجوز بيع المتخاضع وزنا بوزن نقد ولا يجوز بيع زيادة ولا يجوز
اسلاف احدهما في الاخر على الاخر ولا يخطر المتعاضد قبل الترتيب الا في الضرر ولو كان
للجنان جاز القائل والتفاضل بعد وفي النسبة مردود لا حوط المسع والمخططة والتعويض

في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ

في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ
في كل واحد من هذه النسخ

واحد في الربا على الاخر لئلا دام الطعام لها مرة الفل اجنبا وان اختلفت اصنافه
كذا في الكرم على اهل من جنس بجرم التفاضل فيه كالخطة يد فيها والشعر موقفة او فم
المعول من التمر والتمر وكذا ما يعل من العنب وما يعل من جنس بجزء منه بجوابه وبكل منها بيطر
ان يكون في الثمن زيادة على عبائه والتميم مختلف يجب اختلاف اسم الحيوان فلا يقر بطلان
جنس لدخولها تحت مطلق البقر ولم الضان والمزجنس لدخولها تحت مطلق النعم والا بطل
عرايا ومقتات جنس واحد والحمام جنس واحد ويعبر في كل الخفض باسم منه فهو جنس على
اقراره كالخفا في فالورشان وكذا السمك والوحش من كل جنس مخالف لاهلية ولا لثبات
تتبع الختان في الخناس والاختلاف لا يجوز التفاضل بين ما يخرج من اللبن ومنه كونه
مثلا جليبه ومخضيه او بطنه او دهنه ما يخرج من السمك من كل جنس وكذا ايضا
السكك من النسيج والياقوت من البرجنس آخر والمخلول متبع باصله من جنس العنب
مخالفا لمخلول ليس ويجوز التفاضل منها نقدا وفي النسبة مردود **الثاني** اعتبار الكيل في
فلا ربا الا في كيل او موزون وفي المساوات فيها نزول جريم الربويات فلو باع كالاكيل فيه
لا وزن متفاضلا جاز ولو كان معدودا كالنوب بالثوب والياب واليصة بالبضين والبض
نقدا وفي النسبة مردود والمسع الحوط ولا ربا في الما لعدم اشتراط الكيل بالوزن في محبة وشئت في
الطين الموزون كالا رضى على الا نسبة والاعتبار بعادة الشرع فباعث ان الكيل او موزون في
عصر النبي عليه السلام بن عليه واجل الحال فيه رجع الى عادة البلد ولو اختلفت البلدان فيه كان

الكلام من

صنف

في كل واحد من هذه النسخ

لكل بلدهم نفسه وقيل لجانب القدر يروى تحت الختم عمدا والمراعى في المساواة وقت الاستماع
 فلما راجعوا لم يأتوا بغير ما راجعوا وكانوا راجعوا بغير ما راجعوا وكذا الوراجع حفظه لم يأتوا بغير ما راجعوا
 المائدة وقيل للمبع نظر إلى الحق النقصان عند الجفاف أو إلى الإضافات أجزاها ما به جولة
 في الطب بالبرزخ ودعا آخر هو وزن كالحظنة والدين فيبيع احدهما بالآخر وثالثا
 وفي الكيل نزود والآخر هو تعدلها بالوزن **الثاني** مع العيب بالزيب جازي وقيل **الثاني**
 لعل الطب بالبرزخ والاول اسبه وكذا البحث في كل طب مع ما به **الثالث** يجوز مع الادوية
 بعضها بعضا مثلا مثل وكذا الاختيار والمطلوب وان تحول مقدار ما في كل واحد من
 اعتمادا على تناول الامم **فيها** سائل **الاول** لا ربا بين الزوال وولد ويجوز لكل منها
 الفصل من صاحبه ولا بين المولى ومولوك ولا بين الرجل وزوجه ولا بين السلم واهل الحر
 وثبت بين السلم والذي على الامم **الثاني** لا يجوز بيع لحم جحران من جنس كلهم الغنم والثنا
 ويجوز بيع جنس كلهم البقر والشاة لكن بشرط ان يكون اللحم حاضرا **الثالث** يجوز بيع دجاجة فيها
 بيضة بدجاجة ربيع شاة في ضرعها لبن بناء في ضرعها لبن او خالصة او لبن ولو كان من
 لبن جنسها **الرابع** القصة يمتزج احد الطرفين ولبيس بها فيضع فيها فيه الربا ولو احتاجا
 الرطب جاز **الخامس** يجوز بيع كوكب من الخيط يملوك في احداهما عتيد البين ودقاة وكذا
 لو كان في احداهما زوان او سوسون براب لانه ما جرت العادة بكونه **السادس** يجوز بيع حجر
 وديار وديار او درهمين ويصرف كل واحد منها الى غير جنسه وكذا الوجيل بدل الدنيا

فانما هو
 فانه هو
 فانه هو

او الدرهم شيء من المتاع وكذا من نرددهم بدين ما داموا ودرهمين ودرهم وقد يخص من
 الربا بان يبيع احد السبايين سلعة من صاحبه بجنس غيرها ثم تشرى الاخرى بالدين ويحفظا
 المساواة وكذا الروحية سلعة ثم وهبها لآخر او افرضه صاحبه ثم افرضه هو وبنها بالكذا الويتا
 ووهبها لرافة كل من غير شرط **الثالث** هو مع الايمان بالامان ولا شرط في جنسها
 فلا يملك على الربيات القاض في المجلس فلا امر فاقبل القاض بطل الصرف على الاستمر
 لو فرض البعض صح فيما مضى حسب فلو رافا المجلس مصطفيين لم يبطل ولو وكل احدهما في العقد
 عنه ففرض الوكيل قبل ففرضها صح ولو فرض بعد التفرق بطل ولو اشترى منه درهم ثم ابتاع بها
 فانه قبل قبض الدرهم لم يصح الثاني ولو اشترى بطل العقدان ولو كان له عليه درهم فاشترى
 بمادته يصح وان لم يتقاضا وكذا الركان له ما يشرى بجاه درهم لان القدين من ثمن درهم
 واحد ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد ولو تقاضا ويجوز في الجنين ويتوى في وجوب
 التماثل المبيع والمكسر وحيد الجوهر وروية واذا كان في القصة غير مجهول لم يصح الا بالذهب
 او بجنس غير القصة وكذا الذهب ولو علم جازي بغير جنس مع زيادة ثبيل الغنم ولا يابا
 ثراب معدن القصة بالفضة حيا طامع بالذهب وكذا معدن الذهب ولو جبا في صفقة واحدة
 بها بالذهب والفضة ما يجوز بيع حجر الرصاص والفضة بالذهب والفضة وان كان
 ليس بفضة او ذهب لان الغالب غيرها ويجوز اخراج الدرهم المعصوم مع جهالة المشتري
 كانت معلومة الصرف بين الناس وان كانت مجزولة الصرف لم يجز انما الا بعدا بالخط

فانه هو
 فانه هو
 فانه هو

سابع عشر الدراهم والدنانير يقيضان فلو اشترى شيئا بدرهم او دنانير لم يخرج دفع
غيرهما ولو اشترى الاوصاف **الثانية** اذا اشترى دراهم بثلاثمائة مئة فوجد ما يباع بالية مئة
حينئذ الدراهم كان البيع باطلا ولذا لو اشترى ثوبا ثمانين صوقا ولو كان البعض من غير الجنس
باطلا فيجب ولما ورد الكل استغنى عن البعض ولا يحد منه من الثمن وليس له بعد له عدم
تناول العقد لو كان الجنس واحدا وبغيره غير الجنس او اضراب السكة كان له رد الجميع او
اسكه وليس له رد العيب وحده ولا ابدال الا ان العقد لم يتناول **الثانية** اذا اشترى دراهم
في الدنانير وبها وجد ما يباع بالبعض فقبل التعريف كان له المطالبة بالبدل وان كان بعد
التعريف بطل الصرف ولو كان البعض بطل فيه صح في الباقي وان لم يخرج بالعيب من الجنسية
كان مخيرا بين الرد ولا سكاك بالثمن من غير اشرار ولا المطالبة بالبدل قبل التفريق قطعا
وفيما بعد التفريق نزول **الرابعة** اذا اشترى دنانير او دراهم فزاد لا يكون الا حطاطا
فملاك الزيادة في بدلها مع ما كانت المشتري في الدنانير **الخامسة** روى جواز
دراهم بدرهم مع اشرارها فحاشا وهل يردى الحكم الا شبه **السادسة** الا وان المصروعة من
الذهب والفضة كان كل واحد منهما معلقا جازعا فحينئذ يرد الزيادة وبغير الجنس وان
زاد وان لم يعلم وان كان مخلصا لم تبع بالذهب ولا بالفضة وسعت بهما او غيرها ولم يكن وكا
احدهما اغلب سعت بالاقل وان ساءوا بغيره **السابعة** المراكب الجارية ان علم ما فيها سعت
جنس تخليصه بشرط ان يزيد الثمن عما فيها او تذهب الزيادة من غير شرط او غير حسبها مطلقا وان
سواء شرط الزيادة

ولم يكن ترعا الا مع الضرر سعت بغير جنس حليتها وان سعت بجنس الحلية قبل تحصيل معاينتها
من الساع وتباع بزيادة عما فيها فباعتها الضرر **الثامنة** لو باع ثوبا بعشرين درهما من
صنف العشرين بالدنانير لم يبع جنسا **الثانية** لو باع مائة درهم بدنانير لا دراهم يبع للجملة وكذلك
لو كان ذلك ثلثا لارائة ولو قدر ثمنه الدرهم من الدنانير جاز لا يرفع للجملة **العاشر** لو
ختمت دراهم بفضة دنانير كان له ان يرد الدنانير للمزني صحيح الا ان يريد بذلك نصف
المقال عرفا وكذا الحكم في غير الصرف وزياد الباعة ببيع بالذهب والفضة معا او بعض غيرهما
ثم يصدق بطلان اربابه لا يثبت **الفصل الثامن** في بيع النار والطرقي ثمة التحلل والتعريف
والخضرة والورق التحلل فلا يجوز بيع ثمة قبل ظهورها اما في جواربها كذلك عاين فضا
تردد والمرى الجواز ويجوز بعد ظهورها وبصلاحها اما عاين بشرط القطع وبغير منفردة
ونقمة ولا يجوز بيعها قبل بدو صلاحها اما الا ان ضمن اليها بالجزء او بشرط القطع او عاين
او لو سعت عاين دون الشرط بالثلاثة قبل بيعها وقبل تراعي السلامة والا لاول اطرو ولو سعت
مع اصولها جاز مطلقا وبصلاحها ان تضمنت بجزء او ببيع سلعان من عليها العاهة و
اذا ادرك بعض من البنان جازع ثمة يبيع واذا ادرك ثمة بنان لم يجمع البنان الاخر ولو
ضمن اليه وفيه تردد **الاشجار** فلا يجوز بيعها حتى يبدو صلاحها وحده ان يصدق الحب ولا بشرط
زيادة عن ذلك على الاشبه وهل يجوز بيعها سقيين فضا عاين قبل ظهورها قبل ثمة والا لاول المانع
للجملة وكذا الوضع اليها شيئا قبل انعقادها واذا انعقد جاز بيعه اصوله ومنقودا سوار كان بارز الخ

وإذا اشترى دراهم بثلاثمائة مئة فوجد ما يباع بالية مئة حينئذ الدراهم كان البيع باطلا ولذا لو اشترى ثوبا ثمانين صوقا ولو كان البعض من غير الجنس باطلا فيجب ولما ورد الكل استغنى عن البعض ولا يحد منه من الثمن وليس له بعد له عدم تناول العقد لو كان الجنس واحدا وبغيره غير الجنس او اضراب السكة كان له رد الجميع او اسكه وليس له رد العيب وحده ولا ابدال الا ان العقد لم يتناول الثانية اذا اشترى دراهم في الدنانير وبها وجد ما يباع بالبعض فقبل التعريف كان له المطالبة بالبدل وان كان بعد التعريف بطل الصرف ولو كان البعض بطل فيه صح في الباقي وان لم يخرج بالعيب من الجنسية كان مخيرا بين الرد ولا سكاك بالثمن من غير اشرار ولا المطالبة بالبدل قبل التفريق قطعا وفيما بعد التفريق نزول الرابعة اذا اشترى دنانير او دراهم فزاد لا يكون الا حطاطا فملاك الزيادة في بدلها مع ما كانت المشتري في الدنانير الخامسة روى جواز دراهم بدرهم مع اشرارها فحاشا وهل يردى الحكم الا شبه السادسة الا وان المصروعة من الذهب والفضة كان كل واحد منهما معلقا جازعا فحينئذ يرد الزيادة وبغير الجنس وان زاد وان لم يعلم وان كان مخلصا لم تبع بالذهب ولا بالفضة وسعت بهما او غيرها ولم يكن وكا احدهما اغلب سعت بالاقل وان ساءوا بغيره السابعة المراكب الجارية ان علم ما فيها سعت جنس تخليصه بشرط ان يزيد الثمن عما فيها او تذهب الزيادة من غير شرط او غير حسبها مطلقا وان سواء شرط الزيادة

والشمس والسماء اوقى من جناح اليم لا حاره كالخز في القبر لا سفل وكذا البور اوقى من لا
جناح اليه كالقبر لا على الخبز والبالا لا بالحضر والخرطان والعدس وكذا السيل سواك
بارز كالشعير يستمر كالخط منفرد اربع اصولا ما رخص **الاول** الخضر فلا يجوز معها
قبل طورها ويجوز بعد انقضاءها القصور واحدة ولعقبات وكذا ما يقطع فيختلف كالرطوبة
والقبر اجرة وخرات وكذا الخبز طحا والزيت ويجوز بيعها منفردة ومع اصولها ولواحق
الاصول بعد انقضاء الثمن لم يدخل في البيع الا بالشرط ووجب على المشتري اقباضها الى
اوان يلوها وايجد بعد الانتهاء للمشتري **واما الواحق** فمثل **الاول** يجوز ان يتيقن
من ثمرات الاقلام منها وان يتيقن حصة ساعة او ارضا معلومة ولو خاضت الثمرة
سقط من البيع **الثاني** اذا باع ابدأ أصلا فاصيب من فضة كان من مال باعه وكذا
لو اقبل البائع وان اصاب البعض اخذ السليم بحصته من الثمن ولو اقبل المشتري كان المشتري
بين فسخ البيع ومطالبة المالك ولو كان بعد القبض وهو الخلف لم يرجع على البائع بشئ على الا
ولو اقبل المشتري في ثلث البائع استقر العقد وكان الاقلام كالقبض وكذا الوارث جارية و
اعتق قبل القبض **الثالث** يجوز بيع الثمن في اصولها كالامان والعوض فلا يجوز بيعها وهي
المراينة ومن يبيع بالهوى جاز في الفحل بخر ولو كان على الارض وهو لآخر وهل يجوز ذلك في
غيره من الفحل من بحر الفلوكه فيل لانه لا يورث من الرأيا وكذا لا يجوز بيع السبل بحبسها
وهو الحاقه ومن يبيع السبل بحبس حصة كمن كان ولو كان يرضعها على الارض وهو

لاظهر **الرابع** يجوز بيع العرايا بشرط انما والعصية هي الخلة تكون في دار انسان وقال اهل اللغة او
في بستانه وهو حسن وهل يجوز بيعها من غيرها الاخر ولا يجوز بيع ما زاد على الواحد نعم ولو كان
في كل دار واحدة جاز ولا يشترط في هذا البزق ان يضمن قبل التفريق بل يشرط التحليل حتى لا
يجوز اسلاف احدها في الاخر ولا يجب ان يملك في الحرس من ثمرة ما عند الجاني ومنها عملا
بظاهر الخبر ولا عبرة في غير التحليل **فصل** في لو قال بعك هذه البصرة من التمر والعند بهذه البصرة
من حبها سواء اشترى لم يصح ولو ساء باعنا لا اعتبارا لان يكون عارضا بتدويرها وقت الا
وقيل يجوز وان لم يعلف فان ساء باعنا لا اعتبارا ولا يطل ولو كانا من حبس جازان ساء
وان ساء وقتا ولم يتا عا بان يذل صاحب الزيادة او وقع صاحب النقص ولا يفتح البيع والا
انه لا يفتح على نقد بل يجب ان وقت الاستيعاب **فصل** في بيع الزرع **فصل** في بيع الزرع **فصل** في بيع الزرع
قطعة ولا تركه والمطالبة باجره ارضه وكذا لو اشترى تحلا بشرط القطع **الرابع** يجوز ان يبيع
استيعاب من التمر بزيادة عما استيعا ارضه قبل قبضه وبعده **الرابع** اذا كان بين اثنين تحلل
شجر فقبض احدهما بجهة صاحبه بشي معلوم كان جازا **فصل** في بيع الزرع اذا لم يكن انسان بشي من التحلل
او غير ذلك والزرع انما جاز ان ياكل من غير فساد ولا يجوز ان ياحذمه **فصل**
فصل في بيع الميراث والمقتضى من بيع تلك واحكام الاستيعاب ولو اختلف **فصل** في بيع الزرع
سواء استوفى الحارث وذرايعه بشي من الرق في اعيانه وان يملك الميراث من الرق في اعيانه
المحررة ويملك المقتضى من دار الحرب ولا يملك من دار الاسلام فلو بلغ ما قرى بالرق قبل لا يثبت
الميراث

میتاغ فی لیکن او وزن

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

تحصل بلوغ سبع وقيل كفى استغاره عن الرضاع والاول ظهور **السادس** من اولد جارية ثم ظهر
 انها استحوذت على المالك وعلى الواطى غير متبنا ان كانت بكرا و نصف العرقان كانت متبنا وقيل يجب
 مهر لها والاول مري والولد حر وعلى ابيه قيمته يوم ولد ورجع على البائع باعترافه من قيمة الولد
 هل يرجع بالغتر من مهر و جرة فيقول نعم لان البائع ابا جرة غير عرض وقيل لا لمصلحة عرض متا ملية **الثاني**
 ابو جرة من ذل الحرب بغير ادن الامام يجوز تملكه في حال الغيبة وعلى الامة وليستوى في ذلك ابي المصطفى
 وان كان فيه نكاح للامام او كانت للامام **الثامن** اذا وقع المأذون بالانكاح في غير وقتها
 بالباقي فاشترى اياه ودفع اليه المأذون فاختلف مولاة وورثة الامام ومولى الاب وكل يقول
 اشترى مالى قيل يرد الى مولى البقرة فانه يملك اقام البيت على رواية ابن ابي عمير وهو ضعيف وقيل
 يرد الى مولى المأذون مالم يكن هناك غيره وهو شبه **التاسعة** اذا اشترى عبدا في الذمة ودفعه الى
 عبدين يقال اخذ احدهما فان اقر واحد قيل يكون الثالث بينهما ويخرج نصف العرق فان وجد
 احدهما فلا كان للزوج ولها وهو ما على الخصا وجوز فيها والوسيل الثالث مضمون بيمينه والقطا
 بالمعد الثابت في الذمة كان حسنا او الراسي عبدا من عبدين لم يصح العقد وفيه قول وهو
العاشر اذا وطى احد الركين مملوكه ثمة ما سقط المذم مع ايشته ويثبت مع اشعاعا لكن لا يثبت
 منه عقد مضى الواطى ولا تفرك عليه نكاح على الاصح ولو ثبت ثبوت عليه حصل النكاح
 وانعقد الولد حرا وعلى ابيه قيمته يوم ولد **الحادي عشر** المملوك المأذون لها اذا اشاع
 كل واحد منها صاحبه من مولاة حكم بعقد السابق فان انقضا في وقت واحد بطل العقدان

من قوله اذا اشاع كل واحد منها صاحبه من مولاة حكم بعقد السابق فان انقضا في وقت واحد بطل العقدان

وفي رواية تخرج منها في رواية يذرع الطريق ويحكم للاول **الثاني** من اشترى
 جارية سرق من ارض الصلح مكان لا يرد لها على البائع واستعادة العرق ولوات اخذ من ارضه
 ولولم يخلف وانما استعيت في ثمنها وقيل يكون بطلان النكاح ولو قبل تسليم المالك ولا يتبع
 اسمه **الفصل العاشر** في السلف والمطرفة يدعى مقاصد **الاول** السلم وهو بيع مال
 الى اجل معلوم بالاجزاء في حكمه ويعقد بالقبض المثل والسلف ما ادى معنى ذلك وبلقظ البيع
 الشراء وهل يعقد البيع بقبض السلم كان بقول السلف البكر هذا الدنيا في هذا الكتاب الآ
 ثم اعتبارا بقصد المتعاقدين ويجوز اسلاف الاعراض في الاعراض اذا اختلفا في الايمان
 اسلاف الايمان في الاعراض ولا يجوز اسلاف الايمان في الايمان ولو اختلفا **الثاني** في شرائط
 هي ستة **الاول** الثاني ذكر الجنس والوصف والضابطان كل ما يختلف لاجل العرق تذكر
 ولا يطلب في الوصف الغاية بل يفسر على ما يناسبه ولا يلزم ويجوز اسراط المديد والردى ولو شرط ان يكون
 لم يصح كقوله وكذا الوتر الا ردى ولو قبل هذا بالجواز كان حلالا مكان الخاص ولا
 تكون العبارة الدالة على الوصف معلومة بين المتعاقدين ظاهرة في اللغة حتى يمكن استعلاء
 عند اختلافها واذا كان الشيء ما لا يضبط بالوصف لم يصح السلم فيه كاللحم وسبويه والجزء
 الجوز ورد وقيل يجوز مع المشاهدة وهو خروج عن السلم ولا يجوز في السيل الجوز ويجوز في غيره
 قبل ثبوتها في الجواهر والاولى لتقدر ضبطها وتفاوت الايمان مع اختلاف اوصافها
 كافي العقار ولا ارضين ويجوز السلم في الخضرة والفراة وكذلك ما يتسبب الارض وفي البضغ

6

البرية في خبرها
خبره يا شمس ما كسى
جاء في هذا

بعد انقطاع كان بالخيار بين الفسخ والصبر ولو قضى البعض كان للمبايع في الباقي وله الفسخ في الجميع
الثامنة اذا وقع للصاحب الدين عرض على ان يخاصمه في سائر ما احتسب يتبين انهم الفسخ **المائة**
 يجوز بيع الدين بعد حكمه على الذي هو عليه وفي غيره فان باع بغيره حاله ايضا وان اشترط عليه
 قبل بيع الدين ان يبيع بدين وقيل بدين وهو لا شبهة **المائة بعشر** اذا اسلف في شي ورطط مع السلف شيئا
 معلوما ولو اسلم في غم ورطط الصراف بغيره فبطل بيعه وقيل لا وهو شبهة ولو شرط ان يكون الثمن
 غير كرامة معينة والعلل من فراج بعضهم بعض **المقصد الرابع** في الاذنية فح في حق للمعاذ في
 غيرها ولا يجوز الاذنية عن الفسخ ولا نقصان وبطلان الاذنية كذلك ان شرطت البيع الاذنية
 العبد في بعضه سلا او غيره **فبيع** ثلاثة **الاول** لا يثبت الاذنية الا بالتمسك بالبيع **الثاني** لا يثبت
 اجرة الكلال بالتأجيل لئلا يتحقق **الثالث** اذا تأجيل ارجع كل عوض الى مالكه فان كان موصوفا
 اخذ وان كان مفقودا فبطلان كان مملوكا ولا يفتيه وفيه وجه آخر **المقصد الخامس** في الفسخ في
 والطر في امر ثلاثة **الاول** في حصة من ماله على العبد كقولنا افرضك اعدا بقرى معناه ان
 تصرف فيه او اشترى به او علقه عوضه على قبل وهو اللفظ الدال على الرضا بالاجاب ولا يخصص
 عبارة وفي الفسخ اجري من موهنة كالحراج نظرا ولا نقصا على روافد الفسخ فلو شرط الفسخ
 ولم ينفذ للملك لم يبرح المرفوض بزيادة في العبد او الصفة جاز ولو شرط الصالح عوضا للملك فليس
 والجواب **الثاني** ما يقع امره وهو كل ان يسطر بصفه فذكره يجوز اراض الذهب والفضة
 وزوايا الحنطة والسعير كبلاد ورواها الخبز ورواها وعدا انظر الى المقارن وكذا ما ياتي في امر اذ يثبت

هذا هو المقصد من قوله
 بعد انقطاع كان بالخيار
 بين الفسخ والصبر
 ولو قضى البعض كان
 للمبايع في الباقي
 وله الفسخ في الجميع

ان يبيع بدين
 حاضر مع
 وان كان موصوفا
 اخذ وان كان مفقودا
 فبطلان كان مملوكا
 ولا يفتيه وفيه وجه
 آخر

اذا قام له وادفع ان كان
 يبيع بدين كان موصوفا
 اخذ وان كان مفقودا
 فبطلان كان مملوكا
 ولا يفتيه وفيه وجه
 آخر

فلا بد من الحنطة والسعير والذهب والفضة وليس كذلك ثبت في الذمة قيمة وقت التسليم ولا قبل
 ثبت مسئلة ايضا كان حشا فنجوز اراض الخوازي وهل يجوز اراض الدوالي قبل الاذنية على القول بغيره
 العتمة فبقي الجواز **الثالث** احكامه وهي مسائل **الاول** الفرض عليك البض لا بالنظر في رفع
 فلا يكون شرطه وهل الفرض استباحة قبل ان يملك المرفوض وقيل لا وهو الاشبه لان فائدة المالك
 السط **الثانية** لو شرط التأجيل في الفرض لم يلزمه ذلك والواجب الدال لم يتأجل وفيه رواية معتبرة
 على الاحتياط لا فرق ان يكون به او لا وفي سبيع وغير ذلك ولو اقره بزيادة فبطلت الزيادة وكذا
 ثم يصح تأجيل باسقاط بعضه **الثالث** من كان عليه دين فباع صاحبه غيبة سقطت حجب ان يرضى
 وان يرضى ذلك عند وفاته ويصح به ليحصل المدين الى اولى وارثه ثبت موه ولو لم يعرفه فان اجتمع في
 مع المالك يصدق به عنده على قول **الرابعة** الذي لا يتبين ملكا لصاحبه لا يقضه فلو جعله رضوا
 قبل قبضه **المقالة** الذي اذا باع مملوكا لم يملكه المالك ولو شرطت رجا بوضع المثل لا السلم عن حله
 وان كان السابح مسلما **المقالة** اذا كان لاشين مال في ذم ثم ساء ما باه في الذم مكل لا يحصل لها راتب
 منها **السابعة** اذا باع الذي باه من ماله المدين ان يدفع الى المشرى الثمن ما بذله على رواية **المقصد**
 الماوس في دين المملوك لا يجوز للمالك ان تصرف في نفسه باجارة ولا استدانة ولا غيره ذلك من التعق
 ولا باقية يده جميع ولا هبة الا باذن سيده ولو لم يملكه وكذا الوارد للمالك ان يشري لنفسه وفيه تردد
 ملك وعلى المنة المتابعة مع سقوط التحليل في حقه فان اذن له المالك في الاستدانة كان المدين لا يملك
 ان استبقا او باعه وان اعتقه قبل استرق في ذمة العبد وقيل بل يكون باقيا في ذمة المولى وهو شبهة والراجح

التسليم
 فان شرط

غير

ولو ان المولى كان الدين في تركته ولو كان له عزم الصد كاحدهم واذا اذن في التجارة
 اقتص على موضع الاذن ولو اذن لم يرد ولو اذن في الاستيعاق انصرف الى التجره ولو
 لا النسبة كان العن في المولى ولو تعلق العن وجب على المولى عهده واذا اذن في التجارة لم يكن له
 اذا المالك للماد ومات انصرف في الال غير الى صرح الاذن ولو اذن في التجارة دون الاستيعاق
 فاستبان وتبين المال كان لا راي لذه الصد وقيل يستحق في بيعه ولا يلزم اذ في التجارة ولا
 واستدان فذلك كان لا راي لذه سيم به دون المولى **فصل في** اذا اقرض واستقر غير اذن كان با
 ويستأد العيين وان تلتسبب مع جاذ العن واسير **الفصل الثاني** اذا اقرض اذ اخذ المولى وتلف
 يد كان المقرض بالخيار بين مطالبة المولى وبين استماع المالك اذا العن واسير **فصل في** اجرة الكيا
 ووزن المتاع على البائع واجرة ناقذ العن ووزن على البائع واجرة بائع الامتعة على البائع ومشرعا
 على المشتري ولو بيع لم يستحق اجرة ولو اجار المالك واذا باع واستقر فاجرة بائع على الامر ببيع واجرة
 البئر على الامر بالبئر ولا ينزلهما الواحد واذا اهلك المتاع في يد الدال لم يقضه ولو قرضه
 اختلعا في الترتيب كان القول قول الدال مع مبدءه بالتمتع ولا يثبت الترتيب
 اختلعا في القيمة **كتاب الفقه** والنظر فيه يستدعي صفرا **الفصل الاول** في الرهن وهو
 الدين المرهون ويغير الى الايجاب والقول بالاجاب كل لفظ دل على الارحام كقولهم **فصل في**
 هذا رهن عندك وما ادى هذا المعنى ويجوز عن النطق كفت الاشارة ولو كتب بيد المالك
 هذه وعرف ذلك من قصد جاز القول هو الرضا بذلك **الفصل الثاني** في اركان الرهن

انما هو الرهن
 انما هو الرهن
 انما هو الرهن

وهل الرهن شرط فيه ميثاق وقيل نعم وهو لا يصح ولو قضيه من غير اذن الراهن لم يقعد وكذا لو
 بالعقد ثمن او ادى عليه اذن قبل القبض وليس استدلة القبض شرط لدفع اذن الراهن او
 فيه لم يخرج عن الرهانة ولو رهن ما هو في يد المرحون لزم ولو كان غنصا للمرحون القبض ولو
 رهن ما هو غائب لم يقعد رهنه حتى يحضر المرحون او العايم تمامه عند الرهن ويقضه ولا فرق
 الراهن بالاقراض حتى عليه اذ لم يعلم كذبه ولو رجع لم يقبل رجوعه وتسمع دعواه لو ادى **فصل في**
 على الايجاب ويوجب البين على المرحون على الاشبه ولا يجوز تسليم المتاع الا برضا شركه سوار كان
 ما ينقل او لا ينقل على الاشبه **الفصل الثاني** في شرائط الرهن ومن شرط ان يكون غنيا مملوكا يمكن
 ويصح سوار كان شاعرا او سقرا او رهن دينه لم يقعد وكذا لو رهن منقعه ككنى الدار خذ
 الصبد في رهن الدين بتردد والوجه ان رهن رقبته ابطال لمتدبره اما الرهن برهن خذ متاع
 بناء الدين يقبل بهج النفا الى الرواية المضممة لروايع خذ متاعه وقيل لا يقعد ببيع المنفعة منفردة
 وهو شبه ولو رهن بالملك لم يقض وقف على اجارة المالك وكذا لو رهن بالملك والا يملك معنى
 في ملكه ووقف في حصه الشركه على اجارته ولو رهن المسلم اخر المبيع ولو كان عند ذي ولو رهنه
 الذي عند مسلم المبيع ايضا ولو رهنه على يد ذي على الاشبه ولو رهن ارض الخراج لم يصح لانه
 تبين لو احدث بهج رهن باجاس من اشبه ولا ت وجز ولو رهن بالاصح اقباضه كالطير في الحراء
 والسكنى الم المبيع رهنه وكذا الركان ما يصح اقباضه ولم يسلم وكذا لو رهن عند الكافر لم يصح
 وقيل يصح ويوضع على يد مسلم وهو ادى ولو رهن وفاء المبيع ويصح الرهن في زان الحيا سوا

لو اذن في حصه من
 قبل قبضه وكذا انه

انما هو الرهن
 انما هو الرهن
 انما هو الرهن

وفيما قلنا في الحكم متعلق بالرهان المجزئ للرهان الضرف في الرهن باستخدام ولا سكن
 اجازة ولو باع او وهب وقف على اجازة المرحون وفي صحة العتق مع الاجازة ترد والوجه الجواز وكذا
 المرحون وفي عتق اجازة الرهن ترد والوجه المنع لعدم الملك لم يسبق الاذن ولو وطى الرهن
 فاجلها صار تام ولد ولا يبطل الرهن وهل يتابع في الا اتمام الرهن جازا وقبل ثم لان حق المرحون
 اسبق والا فلا شبه ولو وطى الرهن باذن المرحون لم يخرج عن الرهن بالوطى ولو اذن له في بيعها
 فباع بطل الرهن ولا يجب جعل الشئ رهنا ولو اذن الرهن المرحون في البيع قبل الاجل لم يخرج المرحون
 الضرف في البيع الا بعد جلوده ولو كان بعد جلوده صح واما قبل الاجل فعقد لا واما كان المرحون
 البيع ان كان وكذا لا يقع امر الى الحكم كالميزان البيع فان استع كان رهنا ولو اذن فيه عليه
فصل في احكام عقول بالرهان الرهن لان من جهة الرهن ليس له ان يملكه الا مع اقباض
 الدين اذ لا يرا منه وصرح المرحون باستطاعتهم من الارضان وبعد ذلك متى ما انتهى يد المرحون
 ولا يجب تسليم الامع المطالبة ولو شرط ان يرد ان يكون الرهن سيعلم بيع ولو عتبه ثم رهنه صح ولم
 يزل الصانع وكذا لو كان في يده بيع فاسترد ولو سقط عنه الصانع صح والحاصل من الرهن من فاق
 فهو للرهن ولو جلت البيعة او الدابة لم يملكه بعد لان كان الحمل رهنا كما حصل على الام
 ولو كان في يده رهان بين يدين متعاقبين ثم ادى احدهما المخراسا الذي يخصه بدين الاخر
 كذا لو كان لدينان واحد رهان لم يخرج ان يحمده رهنا بجمعا لا ان يتقدم الى دين متاخر
 اذ ارض من مال غيره باذنه يقتضيه ان يتقدم لغاؤه ولو باع بالدين من مثله كان للطالب باسج
 بيمينته

وهو جاز
 ان يرد

رهن

رهن العقل هو يدخل الفقة وان لم يرد كذلك ان رهن الارض لم يدخل الزرع ولا الشجر ولا القل
 لو قال بغير هذا دخل وفيه تردد الم صريح وكذا ما ثبت في الارض بعد رهنها سواء ائتمه ام سجنه
 او الرهن او اجنى اذ لم يكن العزم من الشجر المرحون وهو خير الرهن على الارض لا وقبل ثم
 شبهه لاشبهه ولو رهن الرهن باليد والكلية ان كان الحن يجل قبل جدد الثاني صح وان كان سنا
 تاجر لم يزم من هذا خلافا للرهن بحيث لا يميز قبل بطل والوجه انه لا يبطل وكذا الجوز في رهن الحنظلة
 خنجر والخلة وما لم يرد اجنى للرهن عمدا اعتقت الجناية بقرينة وكان حق المجنى عليه اولى وان سجن
 فان ائتمه المرحون في رهنا وان سجنه كان الجوز عليه بقرينة الجناية والباقي رهن وان استوجب الجناية
 فقتله المجنى عليه اولى بين المرحون ولو جنى على ماله عمدا اقتص منه والمخرج عن الوهامة ولو كانت
 سنا لم يرد الرهن كما كانت خطا لم يكن له عليه شيء وبقي رهنا ولو كانت الجناية على من يرهنا المالك
 ما ثبت للمرحون من الرضا وان رهنه في الخطا ان استوجب الجناية بيمينه او الطلاق اياها الجناية
 يسوع ولو ائتم الرهن سلف الرهن جنى يكون رهنا ولو ائتم المرحون لكن لو كان وكذا لا يحصل له
 العير لان العقد لم يتا لها ولو رهن بغيره ايضا اخر ابطال الرهن ولو عا خلافا الى ذلك الرهن ولو
 من سلم الم بيع فلما ائتم في يده خلافا لم يرد وكذا لو رهنه من اقره وليس كذلك لو خصه بغيره
 رهنه بيمينته فاختصه بغيره فان كان للملك والرهن بائنه وكذا لو رهنه جازا فزعه واذا رهنه
 عبدا لم يرد بين عليه كانت حصة كل واحد منهما فاما اذا كانت حصة طلقا وان ثبت حصة
الثالث في النزاع الواقع فيه وفيه مسائل **الاول** اذا رهن شاعا وشاع الشريك للمرحون في

الاقتضاك
 الرضائية واخر لان

الخصم
 في رهنه
 مع حقه
 مصداق

اشترط الحكم وانه ان كان لا جرم فيها لم يجز الشك ولا اساس عليه من شأ قطعا لا هنا رقة
الثانية اذا مات المرحوم استلحق الرهانة الى الوارث فان استغ الرهاس من استيانه كان ذلك
فان اشاع على ابن فلا اساس عليه الحكم **الثالثة** اذا مات في الرهن الرهنه قيمه يوم قبضه وقيل يوم
وقيل على التيم فان اختلفا في القيمة كان القول قول الراهن وقيل قول المرحوم وهو لا شبه
الرابعة لو اختلفا فيما على الرهن كان القول قول الراهن وقيل القول قول المرحوم الم يفتقر وعلا
ثم الرهن ولا دل اشهر **الخامسة** لو اختلفا في مبلغ قال احداهما هو وقيمة وقال المسك هو ومن القول
قول المسك وقيل قول المسك فلا دل شبه **السادسة** اذا اذن للمرحوم للراهن في البيع وجعهم اختلفا
قال حيث قبل البيع وقال الراهن بعده كان القول قول المرحوم ترجيح الجانب الرهنه والادعيه
السابعة اذا اختلفا فيما باع به الرهن مع البند الغالب في البلد ويحكم الميسر ولو طلب كل واحد منهما
الغنى الغالب لانه الذي يتقصد لا يطلق ولو كان للبلد فترادى في البائع باسمها بالحق **الثامنة** اذا اذن
رهانه شي فانكر الراهن وفكر ان الرهن غيره وليس هناك شبهة بطلت رهانه ما ينكر المرحوم وحلف
على الآخر وجزمه عن الرهن **التاسعة** لو كان له دينان احدهما برهن ودفع الديالا واختلفا في القول
الدافع لانه يصير قيمته لو اختلفا في رد الرهن فالقول قول الراهن مع منته اذا لم يكن بينه **كتاب**
الغسل الغسل هو التيم الذي ذهب خيايا الى ريقه فله غسله والغسل هو الذي جعل مناسا الى
الغسل في املا ولا يحسن الجهر على الا يبرط اربعة **الاول** ان يكون دينه ناسية عند الحكم **الثاني**
ان يكون امرا او اصرع عن دينه ويجب من حله امرا **الثالث** ان يكون حالة **الرابع**

وتجوز ان يرد
الحاكم على الغالب
صحيح

ان يلحق

ان يلحق الغرام او بعضهم المجر عليه ولو طوت امارات الغسل لم يتبرع الحاكم بالجهر وكذا الوصال هو الجهر واذا
جهر عليه فعلق به منع الغرض لعل حق الغرام واخصاص كل غير معين ماله وقسمه امرا الدين غير **القول**
في منع الغرض ويمنع من الغرض احتياط الغرام فلو غرض كان باطلا سواء كان بعوض كالبيع ولا جارة
او جرح من كالعقود والعهدة الملوقة بين سابع وشارك للمقر لا الغرام وكذا الواقعين دفع الى المقر
وفيه تردد لسؤال حق الغرام باعيان ماله ولو قال هذا المال مضاربة لغايب قبل قبضه لم يمتنع
بمنه ويعرف في ذلك حال حاضر صفة دفع اليه وان كان يقيم بين الغرام ولو اشترى بخيار الغسل
لخياره ان كان له اجازة البيع وشبهه ليس باسناد الغرض ولو كان اخفى فغضف ومن كان للغرام مضمة
ولو اقرضت ان كان لا يجد الجهر او اقرضت في دونه لم يشارك الغرام وكان ثابتا في دونه ولو اقرضت مالا
بعد الجهر من ضرب صاحب المال مع الغرام ولو اقرضت مطلقا جعل السليم يشارك المقر لا الغرام
لا يستحق بملأه ولا فضل الدين للمقر ولا الجهر ويحل للمقر في اخصاص الغريم معين
الدوسن وجد منهم عين مال كان لا اخذها ولو لم يكن سواها وله ان يضرب مع الغرام بدنية سواء كان
وقا او لم يكن على الاظهر ان الملت فغرامه سواء في المنة الا ان يترك بخياره عليه فيخرج حينها صاحب
العين اخذها وهل الخيار في ذلك على الغرض وقيل نعم ولو قبل بالتراس حاز ولو وجد بعض البيع
اخذ الموجود بحسنه من الثمن وضرب بالباقي مع الغرام وكذا ان وجد معينا يعيب فدا سجن ارش
ضرب بارش النقصان اما الرعاياتي من قبل ابدنه او جناية من المالك كان مخيرا بين اخذه بالعين و
تركه ولو حصل منه ما متصل كالولد والدين كان اليه المهرى وكان لا اخذ الاصل بالعين ولو كان

في منع الغرض

مقتلا كاسن او الطول قراوت لذلك فحينئذ قيل لاخذة لان هذا التام يتبع الاصل وفيه تردد وكذا لو
 ما عجل خلاوة من قبل باعها وبلغت بعد البئس المراسي حيا فترفع واحدا وبقية فاحضنها وصا
 مخافه لم يكن لاخذة لانه ليس من حال ولو باعته بخلافه لا فاطم واخذ النخل قبل ان ياتي لم يجرها الطل
 وكذا لو باعته حاله فحلت ثم مات واخذ البايع لم يجرها النخل ولو باع شيئا ففلس المشتري كان
 لا شريك المطالبة بالسفوف ويكون البايع اسوة مع الغرماء في الثمن ولو فلس المشتري كان للبائع
 والبيع عليه ضمانها وكذا لو بذل الغرماء الاجرة ولو اشترى ارضا ففلس المشتري فيها او اشترى ثوبا ففلس
 صاحبه لا ارض حتى يباع وليس له ان لا الغرماء ولا الابنية وهل له ان يملك مع بدل الارض قبل ان يبيع
 المسح ثم يباعان ويكون له ما قبل الارض وان امتنع بقيت الارض وبعث الغرماء ولا ابنية مسفوفة
 ولو اشترى ربا فخطبته لم يطل حتى يباع من العين وكذا لو خطبته بدونه لانه رضى بدون حرمه
 خطبته باهوا جو قبل يطل حتى يبيع من العين ويضرب بالقيمة مع الغرماء ولو اشترى الفحل او الضرع البنية او غيرها
 الدقيق لم يطل حتى يباع من العين وكان للغرماء ما زاد بالعمل ولو صبح الثوب كان شريكا للبايع
 ببقية القصب اذا لم ينقص قيمة الثوب به وكذا لو عمل الخنفس فيه لا ينفسه كان شريكا بحد العمل ولو
 في متاع ثم فلس المسلم البئس ان وجد راسه له اخذه ولا ضرب مع الغرماء بالقيمة وقيل للمخيارين
 بالعين او ببقية المتاع وهو قوي ولو اؤلفا بخارية وفلس حاز لصاحبها المتراعيها وبها ولو طالب
 بتمهيدها ربحها فيمن رقبته دون ولدها واذا جنى على خطا فعلق من الغرماء بالذمة وان كان
 كان بالخيار بين القصاص واخذ الذمة ان بذلت له ولا جنى عليه فيقول الذمة لا يحل ان يكتسب

لا جنة

حسب
 خذوا

غير واجب نعم لو كان له الدار فباعه وجب ان يجرها وكذا لو كان له ملك ولو كانت ام ولد فاداه ففلس
 شاهد بال مال فان خلفا حتى وان امتنع هل يخلط الغرماء في مال الوصي وربيها بالجار لان في
 العين اثبات حق الغرماء واذا مات المملوك لم يخلط له اذ فيه رواية اخرى مخرجة وبسط المعسر
 يجوز الذرية ولا يجرها وفي رواية اخرى مقتضى **القول** في حصة الاستحباب احصاء كل متاع في ماله فيكون
 الرعية وحسن الغرماء تعرضا للزيادة وان يبدل شيئا بالشيء فله بعد بالروس لا ينزل والمرحون به
 وان يورث على منادى يرضى به الغرماء والمفلس دفن الله فان قاسر طعن الحاكم واذا لم يوجد من
 يتبرع بالبيع ولا يملك الاجرة من بيت المال وجب اخذها من مال المفلس ان البيع واجب عليه
 يجوز تسليم مال المفلس لبيع قضب العين وان قاسر قاضيا معا ولو افضت الصلحة باخذ التمسك قبل
 في وقت لم يخطا ولا يحل رد بغيره لانه وضع ضرره ولا يجبر المفلس على بيع داره التي يكسبها وبيع
 منها ما يخل من حاجته وكذا امته التي يخدمه ولو باع الحاكم او امته مال المفلس ثم طلب بزيادة لم يجر
 العقد فلو فلس من المشتري النسخ لم يجب عليه الاجابة لكن يتوجب ويجري عليه نفقة ونفقة من يجب عليه
 نفقة وكسوة ويبيع في ذلك عادة امسا الى يوم قسمه ما يرضى هو وعياله اشقة ذلك اليوم ولو مات فلم
 كنه على حقوق الغرماء ويقتصر على الواجب منه **مسائل** ثلاث **الاول** اذا تم الحكم بالمفلس ثم ظهر
 عريم نفسه ما وسار حكم الغرماء **الثانية** اذا كان عليه ديون حاله وموجله تمت اسواله على الحال التي
الثالثة اذا جنى عبد المفلس كان للجاني عليه ما يبيع ولو اراد مولاه فذكر كان للغرماء ببقية رقبته
 النظر في حصة الجوز حبس المعسر مع ظهور اعساره وقبيل ذلك بواقعة الغريم او قيام البنية فان شا

في حصة الجوز حبس المعسر مع ظهور اعساره وقبيل ذلك بواقعة الغريم او قيام البنية فان شا

وكان له الظاهر بالتسليم فان اتفق الحاكم الجاني بين جسي حتى يوفي فبين مع امواله ودينها من غير
 وان لم يكن لها الظاهر وادعى الاعسار فان وجد البينة قضى بما اراد من عدمها وكان لا يصلح الالزام
 فصل الذمعي بالاجس حتى ثبت اغساره واذا شهدت البينة بملف امواله قضى بما اراد من غير ان يكلف البينة
 ان يكون البينة مطلقا على الجاني امره ان لو شهدت بالاعسار مطلقا لم يقبل حتى يكون مطلقا على امره
 بالصحة الموكدة والفرع اخلافا دفعا للاختلال الخفي وان لم يعلم له اصل الال وادعى الاعسار قبلت
 دعواه ولا يكلف البينة والفرع مطالبة باليمين واذا قسم المال بين الغراحيين خلافا له لم يقبل
 عنه من الجرح والادام يستقر الحكم الحاكم الا ان يرفل بلا دار لرفل البينة **كتاب الجرح**
 الجرح هو المنع والجرح شرعا هو المنع من التصرف في الماله والنظر في هذا الباب يستدعي فصلين
الاول في موجباته وهي ستة الصغر والجور والرق والمرض والفلس والسفه والصغر في علمه
 لم يحصل له صفات البلوغ والرشد ويعلم ببلوغه بالابنات للشر الحسني على العادة سواء كان مسلما
 او كافرا يخرج المي الذي يكون منه الولد من الموضع المعقدا وكيف كان وتترك في هذين الذم
 ولا نأث والابن وهو بايع خمس عشرة سنة الذكر وفي اخرى اذا بلغ عشر او كان بصيرا او بايع
 اشبار جازت وصيته واقض منه واقضت عليه الحدود الكاملة ولا تثنى تسع الماهل والخص
 بلوغا في حق النساء قد يكونان وليلا على بن البالغ **تفريع** الخفي المشكل ان خرج من غير
 العتق من حكم بلوغه وان خرج من احدهما الحكم ولو خاص من فرج الاناث وامن من فرج الذ
 حكم ببلوغه **الوصف الثاني** الرشد هو ان يكون مصلحا الماله من غير العدا الفية تردودا

الجرح هو المنع
 الجرح شرعا هو المنع
 الجرح هو المنع

جميع الكفان كان الجرح باقيا ويكفي الرشد ولو طعن في السن ويعلم رشفه باختيار
 لا يمين من الصفات لتعلم قوته على الكفاية في المبيعات وتخطئه من الخلق بكذا الجرح الصبي
 ورشفها ان تحضر من السن ولو ان تعق بالاعتقال مثلا ولا يستلزم ان كانت من اهل
 تلكا او بايضا هي من الحركات المناسبة لها وينت الرشد شهادة الرجال في الرجال وبنات
 الرجال والنساء في النساء دفعا للمسمة لا تضار **والثاني** السفه هو الذي يصرف امواله
 غير لا عرض الصحيح فلو باع والحال هذه لم يصح بيعه وكذا الوهب او اقربا لم يصح طلاق
 وطوار وخلفه واقراره بالنسب وما يوجب النصاص اذا التقى للجرحية الماله عن الاملا
 ولا يجوز تسليم عرض الخلع اليه ولو كره الجاني في بيع او هبة جاز لان النول يلبس هلية التصرف
 فلو ان لا الولي في المكاح جاز ولو باع فاجاز الولي فالجرح الجوان لا من من الاخذاع المالك
 ممنوع من التصرف الا باذن المولى والمريض ممنوع من الوصية باذنه والذم الجاعلا
 الجرح الوصية وفي مفسر التبرعات المخرجة الزائدة عن الثلث خلاف بيتا والوجه المنع **الفصل**
الثاني في احكام الجرح وفيه مسائل **الاولى** لا يثبت حجر المفلس الا بحكم الحاكم وهل ثبت في
 رطله سنة فيه تردود والوجه انه لا يثبت وكذا لا يرفل الا بحكم **الثانية** اذا جرح عليه فبايعه انسان
 كل بيع باطلا فان كان العيين موقودا استعاد البائع وان تلف وقضيه باذن صاحبه
 تالفا وان فك حجر ولو اوعده ودينه فالتلفا فقيه تردود والوجه انه لا يضمن **الثالثة** لو فك حجر ثم
 عاد سدد الجرح عليه ولو ازال حجر ولو عاد عاد الجرح هكذا دأب **الرابعة** الولاية في الما الطفل الجرح

الا اعتبار
 الرشد

الجرح هو المنع
 الجرح شرعا هو المنع
 الجرح هو المنع

لاب ولجند للاب فان لم يكونا فالمرح فان لم يكن فلما اكراه السفيه والمنفس فالولا في اهما
الحاكم لا غير **الفصل الثاني** اذا احرر محبته واجبه لم ينع ما يحتاج اليه في الايمان بالغرض وان احرره
نظرا فان استوت فتمت سفره وحضره ينع وكذا ان امكنه كسب ما يحتاج اليه ولو لم يكن كذلك
حلله الولي **الفصل الثالث** او اختلفا في عقدت بينه ولو حبس كره بالقوم وفيه تردد **الفصل الرابع** في
للصالح جازان ينفو ولو وجب له دين لم يحل **الفصل الخامس** في جبر الصبي قبل بلوغه وهل يصح بيعه
الا شبهة لا يصح **كتاب الضمان** وهو عقد شرع للمتعبد بالاداء
والعقد المالم قد يكون من علمية المضمون عنه مال وقد لا يكون فضا لانه اقسام **الفصل الاول**
في ضمان المال من ليس عليه المضمون عنه مال وهو المسمى بالضمان بغير مطلق وفيه بحث ثلاثة
الاول في الضمان ولا بد ان يكون مكلفا جازيا لا تصرف فلا يصح ضمان الصبي ولا المجنون
ضمن المملوك لم يصح الا باذن مولاه وثبت ما ضمنه في ذمته لاني كسب الا ان يشترط في الضمان اذ
مولاه وكذا لو شرط ان يكون الضمان من مال معين ولا يشترط علمه بالمضمون له ولا المضمون عنه
وقيل بشرط ولا ولا شبهة لكن لا بد ان يمتاز المضمون عنه عند الضمان ما يصح معه القصد
الى الضمان عنه ويشترط ايضا المضمون له ولا عبرة بغيره ايضا المضمون عنه لان الضمان كالنضاد
لوا كره بعد الضمان لم يطل على الاصح ومع تحقق الضمان يتقل المال الى ذمة الضامن ويثبت
المضمون عنه ويعلق للطالب ولو ابر المضمون له المضمون عنه لم يبر الضامن على قولي **الفصل الثاني**
لنا ويشترط فيه الملاءة او العلم بالا عسارا المضمون ثم بان اعسانه كان للمضمون دفع الضمان

والعود

والعود على المضمون عنه والضمان لا يوجب جازيا لهما في الحاضر **الفصل الثاني** في رد اظهر المالك
لما لا يقتضيه جازيا في سوط مطالب المضمون عنه ولا يطالب بالضامن الا بعد اجل
ولو ان الضامن حل ما ضمن تركه ولو كان الدين موقفا الى اجل فضا الى ازيد من ذلك الا
جاءه الرجوع الضامن على المضمون عنه باذنه ان ضمن ما ذنه ولو ادى غيره اذنه ولا يرجع اذا ضمن
غيره اذنه ولو ادى ما ذنه ويصدق الضمان بكفاية الضامن بضمته الى المضمون له لا يخرج **الفصل الثالث**
في حكم المضمون وهو كل ما ثبت في الذمة سواء كان شرا كالبيع بعد القبض وانقضاء الحيا
او عرضا لا يجازان كالشئ في ذمة الخيا بعد قبض الشئ ولو كان قبله ابيع ضمان من البيا
وكذا البيع بل ذمته ليس يؤول الى اللزوم كمال الحيا قبل اشرط وكل سبق والرواية على تردد
وهل يصح ضمان مال الكتابة قبل الالاء ليس بل ذمه ولا يؤول الى اللزوم ولو ثبت بالجوار كان حصة
في ذمة العبد كالرضي عنه لا غير مال الكتابة ويصح ضمان الفقهاء الاضمية والحاضرة للزوج لا
شعراها في ذمة الزوج ومن التسوية وفي ضمان الاعيان المضمون كالغصب والمقبوض البيع
الناشد رد ولا شبهة الجواز ولو ضمن باهوالا كالمقاربة والوقوع يصح لالحالب مضمون
في الاصل ولو ضمن ضمان ثم ضمن عنه اخر هكذا الى عدة ضمانا كان جازيا ولا يشترط العلم بكفاية
المال فلو ضمن ما في ذمته جميع على الاشبه ويلزم ما يقدم البيهانه كان ثابتا في ذمته وقت الضمان لا
ما يوجد في كتاب ولا يقر به المضمون عنه ولا يختلف عليه المضمون له بولي يمين اما ضمن ما شهد
به عليه لم يصح لانه لا يعلم بثبوته في الذمة وقت الضمان **الفصل الثالث** في اللواحق وهي ما يؤول **الاول**

اذا ضمن عند البيع لغيره في كل موضع ثبت بطلان البيع من راس المربط به الفسخ بالتأجيل
 او لم يفسخ قبل القبض لم يلزم الضامن ورجع على البايع وكذا الرضخ للشري يعيب سابق الماو
 طالب بالارش رجوع على الضامن لان استحسانه ثابت عند العقد وفيه تردد **الثانية** اذا خرج
 البيع محتاجا رجوع على الضامن المار خرج بغيره رجوع على الضامن بما قبل القبض وكان في البايع
 فان خرج رجوعا بالمال على البايع خاصة **الثالثة** اذا ضمن ضامن للشري وذكر المحدث من بناء
 او ضمن لم يبيع لانه ضمان لم يجب وقيل كذلك لانه البائع والوجه الجواب لانه لا يضمن بنفس العقد
الرابعة اذا كان له على جليلين اقل فضمن كل واحد منهما اعلى صاحبه بخلاف ما كان كل واحد
 على صاحبه ولو قضى احدهما ما يضمنه يرى ويقي على الآخر ما ضمنه عنه ولو لم يدر المخرج احد
 ما ضمنه وعن شركة **الخامسة** اذا ضمن للمضون له من الضامن بعض المال او اياه من بعضه
 لم يرجع على المضون الا ما اداء ولو دفع عن ضامن الى الضامن رجوعا في الاثر من **السادسة** اذا
 عنه وبنوا بائنه يذوق الضامن قد قضى عليه ولو قال ودفع الى المضون لغيره فمضى
 ولو دفع المضون عنه للمضون لغيره ان الضامن يرى الضامن والمضون منه **السابعة** اذا
 باذن المضون عنه ثم دفع ضمن وانكر المضون لا يضمن كان القول قوله مع يمينه فان شهد
 المضون عنه للضامن قبلت شهادته مع اثناء التهمة على القول اشكال المال ولو لم يكن مقبولا
 فحلف المضون لكان له المطالبة بالضامن مرة ثانية ورجع الضامن على المضون عنه اذا
 اولا ولم يهد المضون عنه رجوع الضامن با اداء احيلا **الثامنة** اذا ضمن المريض في مرضه

هذا هو الوجه في الرجوع على الضامن
 في كل موضع ثبت بطلان البيع
 من راس المربط به الفسخ بالتأجيل
 او لم يفسخ قبل القبض لم يلزم
 الضامن ورجع على البايع وكذا
 الرضخ للشري يعيب سابق الماو
 طالب بالارش رجوع على الضامن
 لان استحسانه ثابت عند العقد
 وفيه تردد **الثانية** اذا خرج
 البيع محتاجا رجوع على الضامن
 المار خرج بغيره رجوع على
 الضامن بما قبل القبض وكان في
 البايع فان خرج رجوعا بالمال
 على البايع خاصة **الثالثة** اذا
 ضمن ضامن للشري وذكر المحدث
 من بناء او ضمن لم يبيع لانه
 ضمان لم يجب وقيل كذلك لانه
 البائع والوجه الجواب لانه لا
 يضمن بنفس العقد **الرابعة** اذا
 كان له على جليلين اقل فضمن
 كل واحد منهما اعلى صاحبه بخلاف
 ما كان كل واحد على صاحبه
 ولو قضى احدهما ما يضمنه يرى
 ويقي على الآخر ما ضمنه عنه
 ولو لم يدر المخرج احد ما ضمنه
 وعن شركة **الخامسة** اذا ضمن
 للمضون له من الضامن بعض المال
 او اياه من بعضه لم يرجع على
 المضون الا ما اداء ولو دفع عن
 ضامن الى الضامن رجوعا في الاثر
 من **السادسة** اذا عنه وبنوا بائنه
 يذوق الضامن قد قضى عليه ولو
 قال ودفع الى المضون لغيره فمضى
 ولو دفع المضون عنه للمضون لغيره
 ان الضامن يرى الضامن والمضون
 منه **السابعة** اذا باذن المضون
 عنه ثم دفع ضمن وانكر المضون لا
 يضمن كان القول قوله مع يمينه
 فان شهد المضون عنه للضامن قبلت
 شهادته مع اثناء التهمة على القول
 اشكال المال ولو لم يكن مقبولا
 فحلف المضون لكان له المطالبة
 بالضامن مرة ثانية ورجع الضامن
 على المضون عنه اذا اولا ولم يهد
 المضون عنه رجوع الضامن با اداء
 احيلا **الثامنة** اذا ضمن المريض
 في مرضه

هذا هو الوجه في الرجوع على الضامن

مات فيه فخرج اضمنه من ثلث تركته على الصحيح **الثانية** اذا كان الدين موقفا فضمنه حاله اجمع
 كذا لو كان الى ثمنين فضمنه الى شهر لان الفسخ لا يرجع على الاصل وفيه تردد **الثالثة**
 في الحولاء والكلام في العقد وفي شروطه واحكامه **الاول** فالحولاء العقد شرع لتحويل المال من ق
 الى دة مشغولة بمثلها وبشروطها رضا المكيل والمحال عليه والمحال ومع تحفظها يجوز المال الى المحال
 عليه المكيل وان لم يمس المكيل على الاظهر ويصح ان يكيل على من ليس عليه دين لكن يكون ذلك
 بالرضا ان شبه واذا احال على المكي المكيل المكيل لكن لو قبل لزم وليس له الرجوع ولو اقر المكيل
 الحولاء اجمالا لم يان ففرق وقت الحولاء كان لا يفسخ والعقد على المكيل واذا احال بما عليه ثم
 احال المحال عليه بذلك الدين صح وكذا الوترية الحولاء واذا ضمن المكيل الدين بعد الحولاء فان
 كان بمسألة المحال عليه وان يرجع لم يرجع وبمسألة المحال عليه وبشروط المال ان يكون معلوما ثانيا
 في الدين سواء كان له من كل الطعام او لاسل كالعبد والمزب وبشروط اوى المالكين حبا او
 نقصا من الشاغل على المحال عليه لا الجبان يدفع الا مثل ما عليه وفيه تردد ولو احال عليه
 وادى ثم طالب با اداء فادى المكيل ان كان له عليه مال وانكر المحال عليه فالقول قوله مع يمينه و
 رجوع على المكيل وقسم الحولاء بالكتابة بعد حلول النكاح وهل يصح قبله قبل الا اربعة السيدات
 فلا يضمن با اداء وان كان له على اجني دين فاحال عليه بالكتابة صح لا يوجب تسليم **والا** احكام
الاول اذا اقال احدك عليه فقبض وقال المكيل فصدت الوكالة وقال المكيل اني اقال
 با عليك فالقول قول المكيل لانه اعترف بلوط وفيه تردد ولو لم يقبض واختلفا اقال وانكر

حلف

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

مشار الا اول قوله حسن
هذا الثوب على ان نحن نضرب
ومشار الثاني قوله هذا الثوب
هذا الثوب على ان لا نقول

الرابعة لا يجوز الشريك في الحائط الصرف فيه من لا ينفذ ولا يدخل حصة الا اذن شريك ولو اتخذ
لم يخرج شريكه على المشاركة في عارته وكذلك لو كانت الشريكتان في مال واحد ولو كانا في مال واحد
ولا العلوق على بناء الجدار الذي على العلوق ولو كان شريكه وجب عليه اعادته وكذلك لو هدم
شريكه وجب عليه اعادته وكذلك لو هدم ما دونه بشرط اعادته **المادة** اذا سارع صاحب السفل
العلوق في جدران البيت فالقول من صاحب البيت مع يمينه ولو كان في جدران العروق فالقول
صاحبها مع يمينه ولو سارع في السقف قبل ان حلفا حتى يهلكها او يهلك صاحب العلوق قبل ان يبيع
بينهما **المادة** اذا خرجت اخصيان شجرة الى ملك الجار وجب عطفها ان لم يكن ولا تقطعت
من جذعها وان اسرع صاحبها قطعها الجار ولا يتوقف على اذن الحاكم ولو صلح على ابقاءها
لم يصح على تركها **المادة** على كل من طعن على الحائط جازع تقدير الزيادة وله ان ينهاها **المادة** اذا كان
لا انسان يوثق السفل في الاخر بيمينه العليا وتدابيرها الذي يرضى بها صاحب العلوق مع يمينه
ولو كان تحت الدرع من غير ان كان في دعواها سوا دول ولا يعاى الضمين **المادة** متى باع ملكه الى العلوق
بينما اخرج عنه صاحب السفل **المادة** اذا سارع ارباب الدار وقاضها لهما حتى للمرابيع مع يمينه
فيلها سوا في الدعوى فلا ولا أقوى بالرشا عانها وفي يد احدها كثر فضا سوا وكذلك لو سارع احد
ولا احدها عليه شيئا لو تداعيا جلا واحدها عليه حتى كان الرجوع لدعوى وكذا لو تداعيا غرة على
بت احدها وبها على اخره الا ان كان الرجوع لدعوى صاحب البيت واسد المرقى **المادة**
الشركة والظرفي فضل **الاول** في اقسامها الشركة اجتناع حقوق المالك في الشيء الواحد على سبيل

شائع

الشائع ثم الشريك من يكون عينا وقد يكون شفع وقد يكون ارضا وقد يكون حارة ولا يشق الجارة خصوصا
كل واحد على حدة مع لواءها غير اوافر فاما ما دونه تحت الشركة وكل البين مرجع احدهما بالآخر حيث لا ينفذ
تحقق فيها الشركة انما كان المخرج او اثنان او ثلث في المالكين المتساين في الجفن والصنف سواء كان
انما او عرضا المالكين الشريك في الشئ والعبء فلا يتحقق فيه المخرج بل لا يحصل الا اذن واحد
العقود المتأخرة لا يشاع ولا اشتباك ولو اذاد الشركة في مال كل واحد منها خاصة ما في يد
ما في يد الآخر ولا تضع الشركة لاولا على كل واحد ولا تسامع واحد باخره ووضع اليها شيئا
امور خاص اجزا تحت الشركة في ذلك الشيء ولا بالجزء ولا شريك المعاقبة وانما تضع بالاجزاء المتسا
الشريكان في الربح والخسارة مع سواهم ولو كان لاحدهما زيادة كان لمن الربح بقدر راسه وكذلك
من الخسارة ولو شرط احدهما زيادة في الربح مع تساوي المالكين او التساوي في الربح والخسارة مع
المالكين فيسبب على الشركة اعنى الشرط والصرف الموقوف عليه ويجوز لكل واحد بيع ماله لكل واحد
اجزا مثل كل واحد يضع ما سبيل عمله في المرفق نصيب الشركة والشرط لا يملك الا هذا اذا عمل في المال اما
لو كان العامل احدهما شرطت الزيادة للآخر لا يصح ويكون بالعراض اشبه واذا اشرك المالك بالجزء واحد
الشركاء في الصرف فيه الا اذن الباقي فان حصل الاذن لاحد منهم صرف هو دون الباقيين وقصر
من الصرف على الاذن فان اطلق للاذن صرف كيف شاء وان عين لم في حصة لم يخرج الاخذ في حصة
او فرع من التجارة لم يمتد الى سواها ولو اذن كل واحد من الشريكين لصاحبها بملء الصنف ولو
انفرد او شرط الاحتجاج بجزء لا انفرد ولو تعدى المصنف احد الجفن ولكل واحد من الشركاء الرجوع

هذا هو المذهب في الشركة
الشركة هي اجتماع عدة اشخاص
على وجه المشاركة في مال
واحد او عدة اموال على
وجه المشاركة في الربح
والخسارة مع سواهم
والشرط في الشركة
ان يكون الشركاء
اكثر من اثنين
وان يكون المال
مشاركة في الربح
والخسارة مع سواهم
والشرط في الشركة
ان يكون الشركاء
اكثر من اثنين
وان يكون المال
مشاركة في الربح
والخسارة مع سواهم

هذا هو المذهب في الشركة
الشركة هي اجتماع عدة اشخاص
على وجه المشاركة في مال
واحد او عدة اموال على
وجه المشاركة في الربح
والخسارة مع سواهم
والشرط في الشركة
ان يكون الشركاء
اكثر من اثنين
وان يكون المال
مشاركة في الربح
والخسارة مع سواهم

هذا هو المذهب في الشركة
الشركة هي اجتماع عدة اشخاص
على وجه المشاركة في مال
واحد او عدة اموال على
وجه المشاركة في الربح
والخسارة مع سواهم
والشرط في الشركة
ان يكون الشركاء
اكثر من اثنين
وان يكون المال
مشاركة في الربح
والخسارة مع سواهم

الغلاف وسوا كان وجوده الشارعية بالاداء ولو كان في شيء اصله كان في شيء اخر اذ
قبل يندل من مقتضى النصف في راس المال وفيه ترد واذ اذن له في النصف تولى باطلاق
الموتاه المالك من عرض القاش والشر والطي والجوار وقض العن وابدا عه الصند وقا
من جرت باسجاره كالذلال والبركة والحال عملا بالعرف ولو استاجر للاول ضمن الاجرة ولو
الاجرة منسمة حتى اجرة يتفق في السفر كالنفقة من اصل المال على الاظهر لو كان لنفسه مال غير
ما القرض فالوجه التفسير ولو انش صاحب المال مسافرا ان اشترى مال منه فقتعه عوده من خاصه
استماع المصوب والرد باحب واخذ الارش كل ذلك مع العنصر ويتفق إطلاق الاذن البيع وقد
تضمن المثل من نقد البلد ولو خالف لم يضمن الا مع اجازة المالك وكذا يجب ان يشترى بعين المال
ولو اشترى في الذمة لم يضمن الا مع الاذن ولو اشترى في الذمة لا يضمن ولم يذكر الماسحاق العن بغيره
ولو امر بالسفر الى جهة فافر لغيرها او امره بالبيع شي معين فاشترى غير ضمن ولو ربح والحال
كان الربح بينهما يجب الشرط وموت كل واحد منها سبب المضاربة لا يخاف في المعنى وكالـ **الثاني**
في القراض بين شرط ان يكون عينا وان يكون حراما او نهائيا وفي القراض بالنقد ترد ولا
يصح بالعن ولا بالورق والغرض لو كان العن اقل او اكثر ولا بالعرض ولو دفع الى الصيعة
بخصه فاصطاد كان للصيد وعليه اجرة الا انه يرضى القراض بالمال للمشاء ولا بد ان يكون معلوم
التمتع ولا يكون للمساهمة وقبل يرضى مع الجهالة ويكون القول قول العامل مع الشائع في قدر
ولو حضر بالين وقال فابصرك يا هاشم لم ينفذ بذلك قراضا واذا اخذ من مال القراض

هذا هو مقتضى النصف في راس المال وفيه ترد واذ اذن له في النصف تولى باطلاق الموتاه المالك من عرض القاش والشر والطي والجوار وقض العن وابدا عه الصند وقا من جرت باسجاره كالذلال والبركة والحال عملا بالعرف ولو استاجر للاول ضمن الاجرة ولو الاجرة منسمة حتى اجرة يتفق في السفر كالنفقة من اصل المال على الاظهر لو كان لنفسه مال غير ما القرض فالوجه التفسير ولو انش صاحب المال مسافرا ان اشترى مال منه فقتعه عوده من خاصه استماع المصوب والرد باحب واخذ الارش كل ذلك مع العنصر ويتفق إطلاق الاذن البيع وقد تضمن المثل من نقد البلد ولو خالف لم يضمن الا مع اجازة المالك وكذا يجب ان يشترى بعين المال ولو اشترى في الذمة لم يضمن الا مع الاذن ولو اشترى في الذمة لا يضمن ولم يذكر الماسحاق العن بغيره ولو امر بالسفر الى جهة فافر لغيرها او امره بالبيع شي معين فاشترى غير ضمن ولو ربح والحال كان الربح بينهما يجب الشرط وموت كل واحد منها سبب المضاربة لا يخاف في المعنى وكالـ الثاني في القراض بين شرط ان يكون عينا وان يكون حراما او نهائيا وفي القراض بالنقد ترد ولا يصح بالعن ولا بالورق والغرض لو كان العن اقل او اكثر ولا بالعرض ولو دفع الى الصيعة بخصه فاصطاد كان للصيد وعليه اجرة الا انه يرضى القراض بالمال للمشاء ولا بد ان يكون معلوم التمتع ولا يكون للمساهمة وقبل يرضى مع الجهالة ويكون القول قول العامل مع الشائع في قدر ولو حضر بالين وقال فابصرك يا هاشم لم ينفذ بذلك قراضا واذا اخذ من مال القراض

عنه ولو كان في يد غاصب مال وقاض عليه لم يجل الضمان فاذا اشترى به ودفع المال
الباع برك للنفق ويند بائنه ولو كان له من ثمن ان يجعله مضاربة لا بعد قبضه وكذا الرادف
في قبضة من الغريم لم يجد العقد **الربيع** لو قال هذو السلعة فاذا انقضت ثمنها فراض لم يرض لان
ليس مملوك عند العقد ولو ات رب المال وبالان شاع فافتره الوارث لم يرض لان الاول جليل ولا
يصح ابتداء القرض بالعروض ولو اختلفنا في قدر راس المال فالقول قول العامل مع بينه لان اختلاف
في القرض ولو اختلفنا في العامل في القرض بالغير دون المالك خلط لا ينعرض لان النصف غير مشروع
الثالث في الربح ويلزم للخصه بالشرط دون الاجرة على الاصح ولا بد ان يكون الربح شيئا فلو قال
قراضا والربح في قدره يكون ان يجعل جناعة نظرا الى المعنى وفيه ترد وكذا الرد ولو قال والربح
المال اخذ بالغير لم يرضى بان جعل جناعة ولو قال والربح كذلك كان قراضا ولو شرط اخذها شيئا عينا والباقي
منه اعيد الوتق يحصل الزيادة فلا يضمن الشركة ولو اخذ على النصف صح وكذا لو قال على ان
الربح ينسب ونفسي الربح بينهما ضمن ولو قال على ان كل النصف صح ولو قال على ان النصف من النصف
صح لانه لم يعين للعامل حصته ولو شرط للعامل حصته معها صح عمل العلام او لم يعل ولو شرط للابن مكان
عالم صح وان لم يكن عالم لا يرضى فيه وجه آخر ولو قال لك نصف ربحي ولو قال ربع نصفه ولو قال لا
لكا نصف الربح صح وكانا فيه سوا ولو شرط احداهما صح ايضا وان كانا عليها سوا ولو اختلفا في نصيب
العامل فالقول قول المالك مع بينته ولو دفع قراضا في موزن الموت وشرط ربحا لم يملك العامل حصته ولو قال
العامل يرضى كذا ربح لم يرضى جوعه وكذا لو ادعى العلفا لو قال لم خربت او قال لم يلف الربح لم يرضى

جوعه من غير ان يكون له من ثمنه ولو ادعى العلفا لو قال لم خربت او قال لم يلف الربح لم يرضى

فمن الخزان وهو عثره على بعض كان حصته العشر المأخوذة ديناراً وتسعاً فوضع ذلك من رأس المال
المادة عشر لا يجوز للمزارع ان يشترط جارية بطنها وان اذن له المالك وقيل يجوز مع الا
 ان لا يولد له ولد من قبلها **المادة الحادية عشر** اذا مات وفي يده اسرار مزارعة فان علم كل احد منهم بعينه
 احدى وان جعل كالميراث وان جعل كونه مزارعة فمضى به ميراثاً **المادة الثانية عشر** **المادة الثالثة عشر**
انما المزارعة هي حادثة على الارض مضمونة بحاصلها وعبارتها ان يقول مالك انا ازرع هذه
 الارض او سلمتها اليك واجري مجراها مدة معلومة بمقتضى عينة من حاصلها او بمقتضى الماشيخ
 الا بالقبيل فلا يطل بعت احد المتعاقدين والكلام ان في شرطها في احكامها ما لا يشترط فلا
الاول ان يكون الثمن اسماً غيباً تارة وبأقضية وتارة بطلان شرط واحد منهم وكذا لو اختلف
 كل واحد منهما في الزرع دون صاحبه كان بشرط احدهما الغريب فلا خلاف ان لا يزرع
 لكل واحد ولا خلاف ان يزرع في غيرها ولو شرط احدهما ان لا يزرع الا في مكان ما لم يصح له ان يزرع
 في غيره فلا بد ان لا يزرع الا في مكان ما لم يصح له ان يزرع في غيره فلا بد ان لا يزرع الا في مكان ما لم يصح له ان يزرع في غيره
 وقيل بطلان ذلك ولا شبهة فيكون اجازة الارض للزراعة بالخط والسعي يخرج منها والمع
 وان يخرجها بالكنز الساخرها بالان يحدث فيها حدثاً او يخرجها بغيره **المادة الرابعة عشر**
 واذا شرط من مائة الى ايام او لاشهر صح ولو افسر على تعيين الزرع من غير ذكر المدة وجهاً
 احدها يصح لان لكل زرع ابتدائي في الغادة كالقراض ولا خلاف في بطلان بيعه ولا زرع
 في غير تعيين المدة دفعا للغير لان المدة لزوم غير مضبوط وهو اشبه ولو مضت المدة والزرع

في المزارعة ان يزرع في الارض المأخوذة
 في المزارعة ان يزرع في الارض المأخوذة
 في المزارعة ان يزرع في الارض المأخوذة

كان للمالك ان يملكه على ان يزرعه او كان سبب الزرع كالقسط او من قبل المزارع ان يزرعه كالميراث
 او بغيره لا يبره وان اشترط على المزارع ان يزرع في الارض المأخوذة في المزارعة
 المدة الزائدة ولو شرط في العقد ان يزرع في الارض المأخوذة في المزارعة
 فمضى المدة ولو شرط في العقد ان يزرع في الارض المأخوذة في المزارعة
الثالث ان يكون الارض ما يمكن الاشباع بها ان يكون لها مال من خزانة المزارع او يزرع في الارض
 ولو اشترط في انما المدة فلا زرع للمزارع لعدم الاشباع هذا اذا زرع عليها او اشترط في انما المدة
 اجرة اسلف ويرجع ما قبل المدة للتحقق فاذ اطلق المزارعة زرع ما شاء وان عين الزرع لم يملك
 ولو زرع ما هو اضر للمالك هذه كان لاكتفاء المزارع بالمال الذي يزرع في الارض ولو كان اضر
 كما لو زرع في الارض عليها او اجرها للزراعة ولا يلزمها مع علم المزارع لم يجز بيع الميراث الذي يزرع في الارض
 مطلقاً ولو لم يشرط في المزارعة لم يصح ان كان الاشباع بما يبره الزرع وكذا لو شرط المزارعة وكانت في المدة
 القوي غالباً ولو اشترط المزارعة لا يجزى عنه الميراث لعدم الاشباع ولو شرط في ذلك المزارع ان يزرع
 في الميراث في الارض كان حراً وان كان قبله لا يمكن موقوف الزرع جازاً ولو كان لا يجزى عنها
 فمضى الميراث في الارض كان حراً ولو شرط المزارعة والغرض من تعيين مقدار كل واحد منها انما هو
 فيما وكذا لو اشترط المزارع ان يزرع في الارض المأخوذة في المزارعة او اشترط في انما المدة فمضى
 بعد المدة غالباً فيلزم على المالك ان يزرع في الارض المأخوذة في المزارعة او اشترط في انما المدة فمضى
 اشبه **المادة السادسة عشر** فيبطل على ما قبل **الاول** اذا كان من احدها الارض حب ومن الآخر البذر والعمل
 العمل صح بلوط المزارعة وكذا لو كان من احدها الارض والبذر ومن الآخر العمل وكان من الآخر
 الارض والعمل من الآخر البذر نظر الى الاطلاق ولو كان بلوط الاجارة فلم يصح لها الارض المأخوذة

في المزارعة ان يزرع في الارض المأخوذة
 في المزارعة ان يزرع في الارض المأخوذة
 في المزارعة ان يزرع في الارض المأخوذة

هذا هو الحق في الدنيا
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

بالعلم معقول في الدنيا ومعين من غير حاجات **الثاني** اذا شاع في اللغة القول قول منكر الدنيا
مع يمينه وكذا الاختلاف في قدر الحصنة والقول قول صاحب البذر فان اقام كل واحد منهما يمينه
قد ثبت بناء العالم وقيل يرجع الى العروة وثلا على شبه **الثالث** لو اختلفا فقال الزارع اعرضها
واكر المالك فادى الحصنة الاخرى ولا يمينه فالقول قول صاحب الأرض ويثبت له الجزء المثل مع
يمين الزارع وقيل لا يسجل العروة وثلا على شبه ولا يمينه فالقول قول صاحب الأرض وان اخذه لانه ما دون
المالك فثبتت يمينه بحكم وكان لا الالة والمطالبة باجره المثل وارث الأرض ان عابت وطهر
الرابع للمزارع ان يشارك غيره وان يزارع عليه غيره ولا يوقف على اذن المالك لكن لو شرط المالك للمزارع
بنفسه لم يلزم المشاركة الا بانه **الخامس** خراج الأرض وموتها على صاحبها الا ان شرط على
المزارع **السادس** كل من وضع يمينه في بطلان المزارعة يجب له صاحب الأرض اجرة المثل **السابع** يجوز
صاحب الأرض ان يزرع على المزارع والمزارع بالخيار في القبول والرد فان قبل كان
ذلك شرطاً بالسلامة فلا يملك المزارع باذنه ساوياً وارضية لم يكن عليه شيء **والثامن** المسافة
على اصولها ثمانية حصن من نحرها والطرز في البسدي حصن الا في العقد وجبة الايجاب ان
ساقك او علمتك او سلمت اليك او اشبهه وهي لازمة كالأجران تقع قبل ظهور الثمرة وتصل
بعد ظهورها فيه ترد ولا طر الحوازم بطلان بقي للعامل عمل وان قل ما يتركه به الثمرة ولا يطل
بمرت المساق ولا يثبت العامل على الاشبه **الثاني** ما ياتي في علمه وهو كل اصل ثابت لم يمتنع
مع بقائه فضع المسافة على التحمل والكرم ونجر الفركه وبقا لثمره لما كان له وبقى شيعه بها كما
والخاء تردود المساق على ودي لا يخرج عن ثابت لم يصح اقتضاه على موضع الوفاق بالوسا فأكبر
وودي غير من ان لا يخل من ثمرها بالبصع ولو لم يخل منها وان نصرت اللغة المشرطة عن ذلك بالبيان

هذا هو الحق في الدنيا
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

في السراة والدين بالود والفرقة
الاسم ذو صفة
فقدان كل شيء

الركاب

او كان الاحتمال على السوا لم يصح **الثالث** المدة وبعضها شرط ان يكون مقدرة بزمان لا يحتمل الزيادة
والنقصان وان يكون ما يحصل فيها الثمرة غالباً **الرابع** العمل والمطالقة المسافة تقتضي قيام العالم
بأفيه زيادة الثمرة من الرق وباصلاح الاجاجين وازالة الخشيش المضرب لا حصوله وتصل من الخشيش
والسقي والبيع والعمل بالناسخ وبعدد الثمرة والمطالقة واصلاح موضع الشئين وشغل الثمرة
اليه وحفظها وقيام صاحب الأصل ببناء الجدران وعلى ما يثق به من دواب او دابة واداء
الثمرة ولكن التسليم وقيل يلزم ذلك للعالم وهو حسن لان بيمين التسليم ولو شرط شيان ذلك
على العالم صح بعد ان يكون معلوماً ولو شرط العامل على رب الاصول عمل العالم بطلت المسافة
لان الغاية لا تسحق الا بالعمل ولو ابقى العامل شيان عمل في مناهل الحصن الغاية وشرط
للباق على رب الاصول جاز بطلان بطلان المالك جاز للزراعة الى الابد بالشرط ان
يعمل العالم كحاصل العالم لغيره وفيه ترد واجوز ان شبهه بذلك الشرط عليه اجره الا اوجز او شرط
خروج اجره منها **الخامس** في الغاية ولا بد ان يكون للعامل جز ومناشاة اقلوا اخصر
فكر حصنة بطلت المسافة وكذا الشرط احدهم الا نفراد بالثمرة لم يقع المسافة وكذا الشرط
لنفسه شيان منها وازاديهما وكذا الوعد لنفسه رطالا والعامل فضل اعكس وكذا الوجهل
تخلات يمينها ولا اخر اعداها ويجوز ان يترك كل نوع حصنة بخالفها حصنة من الثمرة الا اخصر
اذا كان العامل عالماً بتدراك كل نوع ولو شرط مع الحصنة من الناحية من الاصل الثابت لم يصح
لان مقتضى المسافة جعل الحصنة من الغاية وفيه ترد ولو ساقاه بالصف ان سقى بالناسخ
في الشئان سقى بالساق بطلت المسافة لان الحصنة لم يمين وفيه ترد ويكره ان يشرط رب
الأرض على العالم الحصنة شيان ذهباً ومقتضى ذلك يجب الوفاء بالشرط ولو كانت الثمرة لم يلزم

هذا هو الحق في الدنيا
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

بجسده فالتامة
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

السادس في حكمها وهي سائر **الفصل** كل مريض تطل فيه المسافة فله أجره المشي والتمتع لصاحب
 الأرض **الثاني** إذا استأجر أجرا للعل حصته منها فإن كان يبيع بدو صلاحها كان زوايا كان يبيع
 وقبل بدو الصلاح بشرط القطع صح أن استأجر بالتمتع و لو استأجر بيعها قبل لا يصح
 لتعد التسليم والوجه الجواز **الثالث** إذا قال يا فتى على هذا البستان بكذا على أن استأجر
 على أن لا يخرج بكذا قبل يطل والجواز شبه **الرابع** لو كانت الأصول لاشين فقال الواحد يا فتى
 على أن لا يخرج حصته فلا ان الضيق من حصته الآخر الذي صح بشرط أن يكون عالما بحد
 كل واحد منها ولو كان جاهلا بطلت المسافة ليجعل **الخامس** إذا أجرة العاقل لم تطل
 فإن بذل العاقل عن مبادلة ودفع اليه الحاكم من بيت المال استأجر عنه فلا خيار وان تعد ذلك
 كان له التمتع لتعد العاقل ولو لم يفتح وتعد الوصول إلى الحاكم كان لأن يشهد له بستانه
 ويرجع عليه على تردد ولو لم يشهد لم يرجع **السادس** إذا ادعى أن العالم جاني أو سرق أو تلف
 أو فطر مفسدا فأنكر القبول فزاد مع يمينه وتعد يمينه الحيانة هل يرفع يده أو يستأجر من يكون
 مع من أصل التهمة الوجهان يرفع يده عن حصته من الزرع والمالك يرفع يده عما عداه ولو
 المالك إليه امتيا كانت أجرته على المالك خاصة **السابع** إذا ساقه على أصول فبانت مستحق بطلت
 المسافة والتمتع للمتنقح وللعاقل الأجرة على المساقى لا على المتنقح ولو اقترن التمتع وتلفت كما
 للمالك الرجوع على الغاصب بدو الجميع ويرجع الغاصب على العالم ما حصل له وللعاقل
 الغاصب أجره عليه ويرجع على كل واحد منها ما حصل له وقيل لما الرجوع على العالم بالجميع
 شأ لأن يدين عاديه فلا ولا شبهة لا يتعد برآن يكون العالم **الثامن** ليس للعالم أن يستأجر
 غيره لأن المسافة إنما تصح على أصل ملكه المساقى **الثاسع** خراج الأرض على المالك إلا

إذا أجرة العاقل لم تطل
 ولو كان جاهلا بطلت المسافة

بشرط على العالم وبطلت **العاشر** إذا تملك بالظن ويجب الأجرة فيها كل واحد منها إذا بلغ قصده
 قصدا **الحاشية** إذا وقع الرضا إلى رجل ليقوم به على أن العرض منها كانت للغارسة باطلا والتمتع
 لصاحبه ولصاحب الأرض الزالة ولا الأجرة لغوات ما حصل إلا أن يبيعه وعليه ربح النصيب
 بالقطع ولو دفع التهمة ليكون العرض للمرجح الغارسة وكذا دفع الغارسة للأجرة لم يجز صاحب
 الأرض على التبعة **كتاب الودعة** والمظن في امرئ ثلاثة **الفصل** العقد وهو استئانة
 في الحفظ وينقر إلى الجواب وقبول ويتبع بكل عبارة ولت على معناه ويكون الفعل المذلل على القبول
 ولو طرح الودعة عنه لم يلزمه حفظها إذا لم يتبناها وكذا الزاكرة على قبضتها لم تروى ودعة ولا
 يقصدها الواهمل ولذا استوع وجب عليه الحفظ ولا يلزمه ذلكها لو تلفت من غير تدبير أو اختد
 منه قهر أو لم تكن من الدفع وجب ولو لم يفعل ضمن ولا يحل الضم للكثير بالدفع كالجرم وحده
 المال ولو أكرها فطرب باليمين ظالمها جاز الخلف مودتها ما يخرج به عن الكذب وهي عندنا
 من طرفة بطلت يمين كل واحد منها ويجوزونه ويكون المانة وحفظ الودعة باجرت المعادة
 كالشرب في الصدوق والدائبة في الأصطبل والشاة في المراح وما يجري مجرى ذلك ويلزمه حتى
 الدائبة وعلمنا ارم بذلك أول ما يرم وهو أن يبيعها مستقلة وبغلاها ابتداء العادة ولا يجوز آخرها
 من سائر ذلك لأن الغرض منه كعدد الثمن من سقيها أو علمها في منزله أو شبه ذلك من الاعتداء
 ولو قال المالك لا تعلمها ولا تستأجرها فخر القبول بل يجب حبسها أو علمها ثم لو أخل بذلك والحال
 أنهم ولم يضمن لأن المالك استأجر الضمان بغيره كالوازم بالغاء إلى في الحجر ولو عين له موضع الاحتياط
 أنصر عليه فلو شاعها ضمن إلا إلى آخره أو شاعها على قول ولا يجوز نقلها إلى ما دونه ولو كان جرحا
 الأسع الحرف مع ابتناء حافيه ولو قال لا تعلمها من هذا الخرف من بالمثل كيف كان إلا أن يجاز

حد لثان وكذا البطار مثل ان يحلف على الحاق او يعضد فيقتل ويخرب الدابة ولو شاط وجب عليه
 اما لو تلف في يد الصانع لاسبية من غير تخطيط ولا عمد لم يحلف على الاصح وكذا الملاح والمكاري لا يعضد
 الا ان يلف من تخطيط على الشراة من سائر اجزى الميمنة في جوارحه كانت تعينه على المشاجرة
 ان يسطر على الاجرة **السابعة** اذا اجر ملكا لا فاسد كان ذلك لا للمولاه في سفيه وكذا الوارث منه باذ
 مولاه **الثاني** صاحب الحمام لا يعضد الا اذا وقع في حلقه او وقع في فيه **الثالث** اذا استظا الاجرة بعد
 تحته في الذبح وهو لا يعضد المعين بسط لان الاموال لا يعضد الا ما هو في الذبح **الرابع** اذا اجر
 عبد لم اعتمد بطل الاجارة ويستوفى المسقة التي تارها العقد ولا يرجع العبد على المولى باجره مثل
 علمه من الحق ولو اجر المولى جسيما لم يعلم بلوغه منها بطلت في المتفق وصحت في المختلف ولو اتفق البلوغ فيه
 وهل يصح البيع بعد بلوغه قبل بلوغه فيه **الخامس** اذا اجير المولى لعضد فملك لم يعضد صغيرا
 كان او كبيرا اجره **السادس** اذا دفع سبعة الى غيره ليعمل فيها علفا فان كان من عادته ان يستأجر
 لذلك العمل كالمسال والنصار فلا اجر مثل علمه وان لم يكن عادة وكان العمل مالا اجرة فله المظالمية **الاجرة**
 بنيت وان لم يكن مالا اجرة بالعادة لم يكتفى الى مدعيها **السابع** كل استوفى عليه توفية المسقة فعلى المخرج
 في الحياطة والملاذ في الكتابة ويحفل المشاح في اجارة المدا لان الاستماع يتم بها **الرابع** في الشايع وفيه
 سبل **الاول** اذا ارعاف اصل الاجارة فالعقل قول المالك عليه وكذا الرضاة في قدر المشاجرة
 لو اختلفا في رد العين المستأجرة الما لو اختلفا في قدر الاجرة فالقول قول المستأجر **الثاني** اذا ادعى الصانع
 او الملاح او المكاري هلاك المشاح وادعى المالك حرقا بنيت ومع صدقها لم يرضه القنان وقيل القول قول
 مع البين لا يخفى انما هو اسو الرضاة وكذا الوادعي المالك القريط فاسكروا **الخامس** لو وقع الحياطة في
 المالك امرك بقطعه تبعدا فالقول قول المالك مع يمينه وقيل القول قول الحياطة والاول اسبه ولو اراد الحياطة

اذا اراد المالك ان يعضد
 على العبد او على الدابة
 او على غيره من المملوك
 او على غيره من المملوك
 او على غيره من المملوك
 او على غيره من المملوك

قتلوا من اذ كان ذلك اذ كانت الحياطة من الثوب او من المالك ولا اجرة للمال على الجراؤن فيه **المال**
كاتبه وهي تستدعي بغير **الاول** في العقد وهي استمانية في القصر
 ولا بد في حقه من الحياطة والى على العقد كقولك وكذا او استأجرتك او استأجرتك ذلك وارقال وكذا في فقال
 نعم او اشار اريد على الاجابة كفي في الحياطة واما العبد فبيع باللفظ كقولك قبلت او وصيت او اشاء به وقد
 يكون باللفظ كما اذا قال وكذا في البيع فباع ولو اخرج العبد عن الحياطة لم يرد في العقد فان
 الغائب يملك بالعقل في اخر من شرط ان يقع تحت طاعة او وقت تحدد لم يقع نعم لو كان
 الكال من شرط اخر القصر جاز ولو كان في شرط بعد اصرالى وصية لم يقع الغرض ولو كان مطلقا لم يقع على
 قول والوجه الجواز وهو محذور من طاعة المالك ان يترك نفسه مع حضور المولى ومع غيبته ولا بد من
 ان يترك بطلان بغير العزل ولو لم يعلم بغيره بالعزل وقيل ان عقد بطلان فانه يترك بالعزل والاول
 والاول انه ولو تصرف المولى قبل الاعلام مضمون تصرفه على المولى فهو وكذا في استيفاء القصاص ثم عزله فاما
 قبل العلم بالعزل ومع الاقتصار موقوف بطلان الركا بالثبوت واليمين ولا خلاف ان كل واحد منها يستل
 وكذا لو كان على المولى فيما يمنع الحجر من القصر فيه ولا يستل الركا بالثبوت وان نظاما ويستل
 تلف ما تلفت الركا لم يكرهت العبد للمولى في بغيره دون المولى بطلانها وكذا القول للمولى
 تلفت الركا لانه والعابرة عن العزل ان يقول عزلك او ازلت يائسك او نحت او بطلت او نضت واجر
 مجرى ذلك واطلاق الركا لضمي الاستماع من المثل بعد البلد كالأوان شياع الضيق دون المعيب ولو
 خالف لم يصح ووقف على اجارة المالك وراى المولى من فانكر المالك لادان في ذلك القدر فالقول قول
 المالك وهو بعيد فان صدق المولى والمشرى على الثمن دفع المولى الى المشرى السعة فتلقت في دين

قوله

القول الذي عليه الحق لا يستحق اللطائف لم يثبت الى قوله لا يمكن ان يكون له قول في ذلك

القول الذي عليه الحق لا يستحق اللطائف لم يثبت الى قوله لا يمكن ان يكون له قول في ذلك
على الوكيل الذي ان لا يدعي عليه العلم بذلك ادعى ان الموكل ابراه **السادس** قيل ان الموكل لو كان لا يعلم
فيه ولو عزى قيل في الجميع الم يكن اقام بما اصرح في المنازعة **السادس** ولو كان بعض من غير فاقبل
بالنقص وصرف الغرم وانكر الموكل فالقول قول الموكل وفيه رد ما لا يرد مع سائر ما عليه او يقضي فيها ولو
من غير ان يقر الموكل بالنقص وصرف الغرم وانكر الموكل فالقول قول الموكل لان الدعي هنا على الوكيل
حيث لم يبيع ولم يعلم الغرم فكان يدعي بوجوب الضمان وهذا لا يدعي على غيره وفي الفرق نظر ولو ظهر
في البيع عيب رده على الوكيل دون الموكل لانه لم يثبت وصول الغرم اليه ولو قيل بوجوب البيع على الموكل كان
الوقف والعتق والشرائط والوقف والعتق والشرائط والوقف
الوقف عتق من يملكه الاصل والطلاق السعة والوقف الصريح فيه وقت لا قبل احرمت وصدقت فلا
يحل على الوقف الا مع الغرض لا مع البيع الا انما عني الوقف ولو نوى بذلك الوقف من وجه الغرض
ثم لو اقرانه صدق ذلك لم عليه بظاهر الا ان رده ولو اوجب وسبب قيل بغيره وقفا وان خرج لقوله عليه
حين لا يصل وسبب الغرم وقيل لا يكون وقفا الا مع الغرض لا ليس ذلك عرفا مستلزما لحيث نرى من الاطلاق
وهذا السبب لا يلزم الا بالقباض وانما كان لان الايجاز الرجوع فيه اذا وقع في زمان الصحة ما لا روق
في مرض الموت فان ايجاز الوصية ولا اعتبار بثلث كالموت والمجاعة في البيع وقيل بمعنى من اصل المنة
ولا يلازمه ولو وقف وذهب وادعى في اي لم يخرج الوصية فان خرج ذلك من الثلث صح وان عجز
بدي لا دلالة لا حتى يستوفي ثلث الثلث ثم يطل ان لا يذوق وهكذا الواجب بوضايا ولو جعل المبتدئ
يسم على الجميع بالمخصص ولو اعتبر ذلك بالصفة كان حشا اذا وقف شاء كان صوابا طيبا الموجود
في الوقف الممنوعه نظر الى العرف حكمه الرابع **الشرائط** في الشرائط وهي اربعة احكام **الاول** في شرائط
الوقف وهي اربع ان يكون عاقل متعاقل متين جاعل بآثارها ويصح او اضاعها فلا يصح وقف بالعين كالموت
وكذا القول وقت ثرا او اضاعها او دارا لم يبين ويصح وقف العاقل بغير اعيان ولا ثواب فلا لان المباحة
منه بغيره

الوكيل

القول الذي عليه الحق لا يستحق اللطائف لم يثبت الى قوله لا يمكن ان يكون له قول في ذلك

القول الذي عليه الحق لا يستحق اللطائف لم يثبت الى قوله لا يمكن ان يكون له قول في ذلك

القول الذي عليه الحق لا يستحق اللطائف لم يثبت الى قوله لا يمكن ان يكون له قول في ذلك

القول الذي عليه الحق لا يستحق اللطائف لم يثبت الى قوله لا يمكن ان يكون له قول في ذلك
على الوكيل الذي ان لا يدعي عليه العلم بذلك ادعى ان الموكل ابراه **السادس** قيل ان الموكل لو كان لا يعلم
فيه ولو عزى قيل في الجميع الم يكن اقام بما اصرح في المنازعة **السادس** ولو كان بعض من غير فاقبل
بالنقص وصرف الغرم وانكر الموكل فالقول قول الموكل وفيه رد ما لا يرد مع سائر ما عليه او يقضي فيها ولو
من غير ان يقر الموكل بالنقص وصرف الغرم وانكر الموكل فالقول قول الموكل لان الدعي هنا على الوكيل
حيث لم يبيع ولم يعلم الغرم فكان يدعي بوجوب الضمان وهذا لا يدعي على غيره وفي الفرق نظر ولو ظهر
في البيع عيب رده على الوكيل دون الموكل لانه لم يثبت وصول الغرم اليه ولو قيل بوجوب البيع على الموكل كان
الوقف والعتق والشرائط والوقف والعتق والشرائط والوقف
الوقف عتق من يملكه الاصل والطلاق السعة والوقف الصريح فيه وقت لا قبل احرمت وصدقت فلا
يحل على الوقف الا مع الغرض لا مع البيع الا انما عني الوقف ولو نوى بذلك الوقف من وجه الغرض
ثم لو اقرانه صدق ذلك لم عليه بظاهر الا ان رده ولو اوجب وسبب قيل بغيره وقفا وان خرج لقوله عليه
حين لا يصل وسبب الغرم وقيل لا يكون وقفا الا مع الغرض لا ليس ذلك عرفا مستلزما لحيث نرى من الاطلاق
وهذا السبب لا يلزم الا بالقباض وانما كان لان الايجاز الرجوع فيه اذا وقع في زمان الصحة ما لا روق
في مرض الموت فان ايجاز الوصية ولا اعتبار بثلث كالموت والمجاعة في البيع وقيل بمعنى من اصل المنة
ولا يلازمه ولو وقف وذهب وادعى في اي لم يخرج الوصية فان خرج ذلك من الثلث صح وان عجز
بدي لا دلالة لا حتى يستوفي ثلث الثلث ثم يطل ان لا يذوق وهكذا الواجب بوضايا ولو جعل المبتدئ
يسم على الجميع بالمخصص ولو اعتبر ذلك بالصفة كان حشا اذا وقف شاء كان صوابا طيبا الموجود
في الوقف الممنوعه نظر الى العرف حكمه الرابع **الشرائط** في الشرائط وهي اربعة احكام **الاول** في شرائط
الوقف وهي اربع ان يكون عاقل متعاقل متين جاعل بآثارها ويصح او اضاعها فلا يصح وقف بالعين كالموت
وكذا القول وقت ثرا او اضاعها او دارا لم يبين ويصح وقف العاقل بغير اعيان ولا ثواب فلا لان المباحة
منه بغيره

القول الذي عليه الحق لا يستحق اللطائف لم يثبت الى قوله لا يمكن ان يكون له قول في ذلك

وضابط كل اصح الانقاع به منقعة خطية بين يديه وكذا اصح وقف الكتب والنفوس كان الانقاع
ولا اصح وقف الكتب لانه لا يمكن له ان لا يوقف الا في لغة المسلمين وهل اصح وقف الدراهم والدرهم
لا وهو لا لانه لا يقع لها الا الضرب منها وقيل اصح لانه قد يرضى لها منع بغيرها ولو وقف على
بكتلة اصح وقفه ولو اجازت المال وقيل اصح لانها الوقف المستأف وهو حسن ويصح وقف المشا
وقصد وقصد في البيع **القسم الثاني** في شرائط الواقف فيعبر فيه بالبارع وكل العقل اجواز القصر
وفي وقف من لم يختر ارثه والمرى جواز صدقة ولا في البيع فترقت رفع الحجر على البائع والرسد
وذكر ان جعل الواقف النظر لنفسه فيغير فان لم يعين الناظر كان النظر الى الورق عليهم بار على الو
المالك **القسم الثاني** في شرائط الوقف عليه ويعبر في الموقوف عليه بشرط الا ان يكون موجبا من جعل
بلك وان يكون متينا وان الوقف عليه محرمانا ولو وقف على معدوم ابدل اصح كمن وقف على من يولد
لا وعلى من لم يولد الا الوقف على نفع المرحوم فانه اصح ولو اراد المعدوم ان يعيد على المرحوم وقيل اصح
وقيل اصح على المرحوم والا يابى اسمه وكذا الوقف على من لا يملك ثم على من يملك فيه التردد والمفعول اصح ولا
يصح على المالك ولا يضر فيه الوقف الى ماله لانه مضمون بها لوقفه ويصح الوقف على الصالح كما قالنا
والمساعدان الوقف في الحسنة على المسلمين لكن موصوف الى بعض صلحهم والوقف المسلم على الحربى ولو كان
رجا يوقف على الذي ولو كان اجنبيا ولو وقف على البيع والمكائس لم اصح وكذا الوقف على معونة الرأ
او لطم الطريق او سائر الخمر وكذا على كسب اسمي لان بالزونية والنجس لا يراعى فيه ولو وقف الكافر
حازوا المسلم او اوقف على الفسقة او يضر في الفسقة المسلمين دون غيرهم ولو وقف الكافر على كذا اضر في
فقر بخلافه ولو وقف على المسلمين اضر في الفسقة الى اشد اشد ولو وقف على المؤمنين اضر في الايمان
وقيل الى جنتي الكبار ولا يابى اسمه ولو وقف على الشيعة مضافا لاسميه الجبار ودينه غير من وقف
الزيدية وهو كذا اذا وقف الموقوف عليه نسبة دخل فيها كل من انطلقت عليه فلو وقف على الامامية
كان الاثنى عشرية ولو وقف على الزيدية كان الفاطمية الاثنى عشرية على وكذا الوقف باسمه الى اب كات

هذا هو الوجه في وقف الكتب والنفوس
ولا اصح وقف الدراهم والدرهم
لا وهو لا لانه لا يقع لها الا الضرب منها
وقيل اصح لانه قد يرضى لها منع بغيرها
ولو وقف على بكتلة اصح وقفه
ولو اجازت المال وقيل اصح لانها الوقف
المستأف وهو حسن ويصح وقف المشا
وقصد وقصد في البيع
القسم الثاني في شرائط الواقف
فيعبر فيه بالبارع وكل العقل اجواز
القصر وفي وقف من لم يختر ارثه
والمرى جواز صدقة ولا في البيع
فترقت رفع الحجر على البائع
والرسد وذكر ان جعل الواقف
النظر لنفسه فيغير فان لم يعين
الناظر كان النظر الى الورق
عليهم بار على الو المالك
القسم الثاني في شرائط الوقف
عليه ويعبر في الموقوف عليه
بشرط الا ان يكون موجبا من جعل
بلك وان يكون متينا وان الوقف
عليه محرمانا ولو وقف على معدوم
ابدل اصح كمن وقف على من يولد
لا وعلى من لم يولد الا الوقف
على نفع المرحوم فانه اصح
ولو اراد المعدوم ان يعيد على
المرحوم وقيل اصح وقيل اصح
على المرحوم والا يابى اسمه
وكذا الوقف على من لا يملك
ثم على من يملك فيه التردد
والمفعول اصح ولا يصح على
المالك ولا يضر فيه الوقف
الى ماله لانه مضمون بها
لوقفه ويصح الوقف على
الصالح كما قالنا والمساعدان
الوقف في الحسنة على المسلمين
لكن موصوف الى بعض صلحهم
والوقف المسلم على الحربى
ولو كان رجا يوقف على الذي
ولو كان اجنبيا ولو وقف على
البيع والمكائس لم اصح
وكذا الوقف على معونة الرأ
او لطم الطريق او سائر الخمر
وكذا على كسب اسمي لان
بالزونية والنجس لا يراعى فيه
ولو وقف الكافر حازوا المسلم
او اوقف على الفسقة او يضر
في الفسقة المسلمين دون غيرهم
ولو وقف الكافر على كذا اضر
في فقر بخلافه ولو وقف على
المسلمين اضر في الفسقة الى
اشد اشد ولو وقف على المؤمنين
اضر في الايمان وقيل الى جنتي
الكبار ولا يابى اسمه ولو وقف
على الشيعة مضافا لاسميه
الجبار ودينه غير من وقف
الزيدية وهو كذا اذا وقف
الموقوف عليه نسبة دخل فيها
كل من انطلقت عليه فلو وقف
على الامامية كان الاثنى عشرية
ولو وقف على الزيدية كان
الفاطمية الاثنى عشرية على
وكذا الوقف باسمه الى اب كات

استب اليه بالارواح والاشيا من قولين اشت الى هما من قولين في طالب والحزن والعباس والى حب والى
فقط في الجاهل بالطلب لا في الذكر والاشيا من قولين في طالب والحزن والعباس والى حب والى
لا اصاب ولو وقف الجاهل اصح الى العرف وقيل لمن يلى والى العرف فداها وحسن وقيل الى العرف والى
من كل جانب وهو مطرح ولو وقف على مصلحة يطل بها اضر في جبهه البر ولو وقف على جبهه البر
وطان صرف في الفقر والمساكين واكثر مصلحة يترب بها الا انما جازته ولو وقف على جبهه بر وقيل
الى اضر جبهه بر وقيل اصح لانه يضر لوف كذا بل هو المذهب ولو وقف على اضر جاز ان الوقف
فصحا بالحق المستقر وقيل اصح لانه شرط فيه القربة لا على احد الا يرب وقيل اصح على ذبي الزمان
وكذا يابى اسمه وكذا اصح على المرب في الخمر في قد اشترى المنة ولو وقف ولم يذكر المنة بطل الوقف
وكذا الوقف على غير معين كان يرب على احد هذين او على احد المشردين او الفاسقين فالكل باطل
واذا وقف على اكله او اخره او فقه قربة افضى الاطلاق اشركا الذكر ولا ان ولا ولا لا اعيد
والساوى في المسئلة ان بشرط تيقنا الاختصاص او تفضيلا ولو وقف على اخره او اعانه او اصبها
واذا وقف على اقراب الناس اليه فكله اوان والاراد ان سفلوا فلا يكون لاحد ذوى القربى حتى يكون
الذكر من ثم لا احدا وكذا اخره وان سفلوا لا اعام كذا خال على تيقنا الارث لكن سفلوا وبن في الاصل
الا ان معين التفصيل **القسم الرابع** في شرائط الوقف على اربعة الدوام والتجيز والافاض واخر اجبر فيه
فالقرينة بطل وكذا الوقف على صفة وقيل وكذا الوقف على صفة وقيل وكذا الوقف على صفة وقيل
الى بطون يتفرع غالبا او يطل في عتبة ولا يكره ايصنع به بعد الا تراض ولو فعل اذ قيل بطل الوقف وقيل
بحسب اجرا وحسن يتفرع المسنون وهو لا اسمه فاذا اضر في اصر الى ذرية الواقف وقيل الى ذرية الموقوف عليهم
وكذا ولا يلزم ولو قال وقف اذا جاء راس اسمي او ان ذرية واقف لم اصح والنفق شرط في صحة الوقف
فيجب ان كان سيرا او ولو وقف على كذا لا اضر كان مضمون قبضا عنهم وكذا الجهد الاب في الوقف
الوقف التفت ولو وقف على نفسه اصح وكذا الوقف على نفسه على غيره وقيل بطل في حق نفسه ويصح في حق

استب اليه بالارواح والاشيا من قولين
اشت الى هما من قولين في طالب والحزن
والعباس والى حب والى
فقط في الجاهل بالطلب لا في الذكر
والاشيا من قولين في طالب والحزن
والعباس والى حب والى
لا اصاب ولو وقف الجاهل اصح الى العرف
وقيل لمن يلى والى العرف فداها وحسن
وقيل الى العرف والى
من كل جانب وهو مطرح
ولو وقف على مصلحة يطل بها اضر في
جبهه البر ولو وقف على جبهه البر
وطان صرف في الفقر والمساكين
واكثر مصلحة يترب بها الا انما جازته
ولو وقف على جبهه بر وقيل
الى اضر جبهه بر وقيل اصح لانه يضر
لوف كذا بل هو المذهب
ولو وقف على اضر جاز ان الوقف
فصحا بالحق المستقر
وقيل اصح لانه شرط فيه القربة
لا على احد الا يرب
وقيل اصح على ذبي الزمان
وكذا يابى اسمه
وكذا اصح على المرب في الخمر
في قد اشترى المنة
ولو وقف ولم يذكر المنة
بطل الوقف
وكذا الوقف على غير معين
كان يرب على احد هذين
او على احد المشردين
او الفاسقين فالكل باطل
واذا وقف على اكله
او اخره او فقه قربة
افضى الاطلاق اشركا
الذكر ولا ان ولا ولا لا اعيد
والساوى في المسئلة
ان بشرط تيقنا الاختصاص
او تفضيلا ولو وقف
على اخره او اعانه
او اصبها واذا وقف
على اقراب الناس اليه
فكله اوان والاراد
ان سفلوا فلا يكون
لاحد ذوى القربى حتى
يكون الذكر من ثم
لا احدا وكذا اخره
وان سفلوا لا اعام
كذا خال على تيقنا
الارث لكن سفلوا
وبن في الاصل
الا ان معين
التفصيل القسم الرابع
في شرائط الوقف
على اربعة الدوام
والتجيز والافاض
واخر اجبر فيه
فالقرينة بطل
وكذا الوقف على صفة
وقيل وكذا الوقف
على صفة وقيل
وكذا الوقف على صفة
وقيل الى بطون
يتفرع غالبا او يطل
في عتبة ولا يكره
ايصنع به بعد الا
تراض ولو فعل اذ
قيل بطل الوقف
وقيل بحسب اجرا
وحسن يتفرع
المسنون وهو لا
اسميه فاذا اضر
في اصر الى ذرية
الواقف وقيل الى
ذرية الموقوف
عليهم وكذا ولا
يلزم ولو قال وقف
اذا جاء راس اسمي
او ان ذرية واقف
لم اصح والنفق
شرط في صحة
الوقف فيجب ان
كان سيرا او
ولو وقف على
كذا لا اضر كان
مضمون قبضا
عنهم وكذا
الجهد الاب في
الوقف التفت
ولو وقف على
نفسه اصح
وكذا الوقف
على نفسه على
غيره وقيل
بطل في حق
نفسه ويصح
في حق

[illegible]

عمر بن الخطاب رضي الله عنه
يا ابا بكر اني قد علمت انك خير
فانزلوا من هذا البيت

هذه الدار لك ولعقد كان عوي ولم يشتمل الى المعبر في كماله لكونه للعقب واذا عين السكنى من لزمت بالنقص
والبحر من الرجوع فيها الا بعد انقضاء رهاها كذا الوجه ان المال لم يرجع وان مات المعبر ويشتمل ما كان الى ورثة
حتى يمت المال ولو فرغنا المعبر ثم مات المعبر لم يرجع الى المال ولو اطلق المدة ولم يصحبها كان الرجوع
حتى شار وكما يصح وقفه بجمع اعمارهم من دار ومولود وانما لا يطيل البيع بل يجب ان يوفى للمعبر اسرطه واطلا
السكنى تنقض ان يمكن نفسه واهله والاولاد والخدم ان يمكن غيره فلا ان يشرط فذلك والخدم ان يجر
كلا يجوز ان يمكن غيره ولا ان السكنى واذا انقضت فمضى سبيل سدا وعلا في فسخه اليك المجدد
فذكر ولم يخرج غير ذلك اذ العين باقية الوحيش شي على رجل ولم يعين وقامات الحابس كان ميراثا
لذا العين مدة وانقضت كان ميراثا للورثة الحابس **كتاب الميراث** والفرق في الحقيقة
الحقيقة العقد المعقود بتلك العين من غير عوض تلك العين القدر وقد جبر عنها بالخطأ والعقبة هي
بشرط الاجاب والقبول والقبض والايجاب كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر كقولنا وهبنا لك
صحة العقد انما يتلوه كمال العقل جاز في الضرر ولو هب في الذمة فان العين من عليه الحق اصبحت على الاثر
لا يخاف اسرطه بالقبض وان كانت له وصفت الى الابد والشرط في ابقاء الضرر على الاصح واسم الله
المقبض ولو ان وجهه والا فاقض حكم عليه ما زاد ولو كانت في ذم الواهب ولو لم يبعد ذلك لم يمتد ولو
ات الواهب بعد العقد وقبل القبض كانت ميراثا وليس شرط في صحة القبض ان الواهب فلو قبض للمهر من
غيره ان لم يشتمل الى المهر وبالدور هو في ذم المهر وبجمع ولم يشتمل الى الواهب في القبض ولا ان يمتد
وان يمكن منه القبض ويجوز ان لا يمتد بعض الاحكام وكذا اذا هب الاب والجد والاولاد الصغار فلهذا
ان قبض الولى قبض ولو هب غير الاب والجد سوا كان له الوفاة لم يمكن ان يكون من قبض عنه ولو
فذلك الولى والجد المهر وبالدور جارية وقبضه كقبضه في البيع ولو هب ابن شافقته لا وقضاها لكل
واحد منهما اوجب فان قبل احدهما وقبض واستع الاخر فصحته الهبة للواحد ولا يجوز تقبض بعض الورثة على
بعض في العطية على كراهته واذا قبضت الهبة فان كانت للاولاد لم يمكن للواهب الرجوع اجماعا وكذا

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة وعبرة فمن أراد أن
يعرف الله تعالى فليقرأ كتابه
القرآن الكريم فإنه خير ما
يكون له زاداً ونوراً

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة وعبرة فمن أراد أن
يعرف الله تعالى فليقرأ كتابه
القرآن الكريم فإنه خير ما
يكون له زاداً ونوراً

الحكمة والعظمة والابدية
الغاية مسترورة
ع

ان كان زكاهن اذ كان الصبر
او كان زكاهن اذ كان الصبر
او كان زكاهن اذ كان الصبر

ان كان فاحش غير هاروفه خلاف وان كان اجنبيا فله الرجوع اذ لم يمت العين باقية فان لم يمت فلا يرجع
وكذا ان عوق عنها اذ كان العوق بغير اهل يلمز بالفرق قبل ان يفرق بالفرق وهو الاشهر ويحب
العتبة لفرقهم وكذلك في الولد والولد والنسب بين الاولاد في العتبة يكون الرجوع فباقي الرجوع لفرق
والرجوع لفرقته وقبل ان يفرق في الرجوع والاول اشبه **الثاني** في حكم العتبات وهو مسائل **الاول** لو
فاحش ثم باع من اخر فان كان الموهوب رجلا لم يصح البيع ولذا ان كان اجنبيا وقصص له ان كان اجنبيا
يعتق قبل جملته لا يبيع الا بملكه قبل جملته لان لا يرجع ولا الاول اشبه ولو كانت للعتبة فاستدحج البيع على
الاخر لان هذا القول يخص اهل الموهوب وهو معتق بتمامه وكذا في الرجوع وهو معتق بتمامه **الثاني**
اذا ربح البع من العتق ثم اقصى حكمه مال للملك من خزانة البع لاس جين العتق وليس له ان يبيع
يحكم باسمه بالمرت مع البعول وان باخر **الثالث** لو قال وهت ولم اقبضه كان العقل قوله والعقل الخلفه
ادعى الاقباض وكذا لو قال هبته ولكنه لم انكر البعض النكاح ان يخرج من وجه **الرابع** اذا ربح في العتق
عاب لم يرجع بالارش وان ردت زيادة فله الرجوع وان كانت مستصفا للفرق والاول فان كانت مستصفا
كانت للموهوب وان كانت حاصلة وقت العتق كانت للراغب **الخامس** اذا وهب واطلق لم يكن العتبة
بالنكاح فان انا لم يكن للراغب الرجوع فان شرط النكاح صح اطلاق اربعين ولا يرجع لم يدفع اليها شرط
ومع الاشرط من غير نكاح لم يدفع انا ولو كان سيرا ولم يكن للراغب مع قبضه الرجوع ولا الجبر للموهوب على
المسؤول لم يكن بالجبر ولو كانت له حال هذه او عاب لم يضمن الموهوب لان ذلك حدث في ملكه وفيه نكاح
السادس اذا صبح الموهوب للراغب فان قلنا الصبح يمنع من الرجوع فلا يرجع للراغب وان قلنا لا يمنع
اذا كان الموهوب اجنبيا كان شركا بعت الصبح **الثاني** اذا وهب في مرض الموت وصححت العتبة وانما
في مرض الموت لم يجرى الوفاء بعت من الملك على الاخر **كتاب البيع والربا** وفائدة
بعت الغرر على الاستدلال والقتال بملكه انما ارسته اتصاله هو ماله صحيحه مندها من علمه لاسيما
في فضل رجف او حافه فلم يعلف البع ان الملكية لتفرع عن الرهان وتعلن صاحبه لخلل الحافه
يجوز ان يبيع

ان كان زكاهن اذ كان الصبر
او كان زكاهن اذ كان الصبر
او كان زكاهن اذ كان الصبر

ان كان زكاهن اذ كان الصبر
او كان زكاهن اذ كان الصبر
او كان زكاهن اذ كان الصبر

والربح والفضل يضمن هذا الباب جدي فصول **الاول** في الاصل للعتبة فيه فالسابق هو الذي
يملكه من العتق والمالك يملكه قبل اذ يفرق والمالك يملكه قبل اذ يفرق والمالك يملكه قبل اذ يفرق
ما بين الذين يملكه والسبق يكون اليه المصلحة من العتق العتق وهو الخطر والمصلحة الذي يدخل
من المزايا ان سبق اخذ وان سبق لم يفرق من العتق الذي السابق والمصلحة التي تفرق والمصلحة التي
سبق من المزايا انما اخرج السابق وانما اخرج السابق وانما اخرج السابق وانما اخرج السابق
وجوبه يادى على ما خرج من العتق ويوصف السهم للمحابي والمحابي والمحابي والمحابي
والحاضر والمحابي انما على الاصل ثم صاب الغرض والمحابي صاب احد جانبيه والمحابي
التي تفرق من المزايا التي تفرق من العتق وانما اخرج السابق وانما اخرج السابق وانما اخرج السابق
ثم يادى على الاصل ثم صاب الغرض والمحابي صاب احد جانبيه والمحابي
هي ان يادى على الاصل ثم صاب الغرض والمحابي صاب احد جانبيه والمحابي
فما بين من يفرق في الجواز على الاصل والمحابي وقوله على من رده الشرع ويصل تحت الفضل السهم منه
والنكاح والمحابي والسبق من المزايا التي تفرق من العتق وانما اخرج السابق وانما اخرج السابق
لنكاحه والسبق من المزايا التي تفرق من العتق وانما اخرج السابق وانما اخرج السابق
الربا وهو يفرق من المزايا التي تفرق من العتق وانما اخرج السابق وانما اخرج السابق
على السابق هو ان يفرق من المزايا التي تفرق من العتق وانما اخرج السابق وانما اخرج السابق
اسماء طرقت له او حاصه عند اوله لم يدخل فيها عتلا ولو لم يزل الامام من بيت المال جاز لان فيه مصلحة
واصوله السابق للمحل باعده جاز ايضا وكذا الوكيل من سبق من قبله السابق عملا باطلاق الاذن في ايرها
ويفرق السابق في شرطه من قبله السابق ابتداء وانما اخرج السابق وانما اخرج السابق
ما به السابق في احوال السابق فان كان احد جانبيه سابقين فصوره من الاخر لم يخر
اسمه او لعله لم يخرجه المخرجه من شرط السابق في الموقف من ثم ولا طر لا يفرق على السابق وما لا

ان كان زكاهن اذ كان الصبر
او كان زكاهن اذ كان الصبر
او كان زكاهن اذ كان الصبر

للعدل رجعت الى رتبة الاولى ولو قال اعطى فلانا كذا ولم يبين الوجه وجب صرفه اليه بضعه مائتا
ودراهم في سبيل الله صرفه الى انفسه حرم ومن لم يخص بالعدل ولا دلالة له وجب الوصية لذى القرابة
وارثا كان او غير وارثا وجب للارث رب ترك على مراتب الارث في القيد مع وجود الارث **المخالف**
في الارض او يعتبر في الوصي العقل فلا سلام وهل يعتبر العقل او لا نعم لان الناس لا يامثلون وقل
لان السلم لمحل الامانة كافي في الارض لا يستلزم ولا يحل الاية بابعة لاحكام الوصي فتتبع مقتضيه اما
لواجي الى العدل فمنع بمقتضى الوصي ان يكون العقل بطلا في وصية لان الوصي ان كان باعيا ر
صاحبه فمحقق عندنا والحقيقة بمنزلة الحاكم ويجب مكانه ولا يجوز الوصية الى المالك الا بالان
سوكه ولا تصح الوصية الى الصبي منقرا وضع منقرا الى البالغ لكن لا يصح في الايد بوضع ولو اوصى الي
اشبه واحد اخر بصفة في الكبر من وادعى بلع الصغير عند البلوغ لا يجوز للمبالغ التفرقة ولو اوصى
الصبي او بالغ فاسد العقل كان للعامل ان يقر او بالوصية ولم يدخل الحاكم لان البت صيا والوصية
البالغ ثم بالغ الصبي لم يكن له رفض شي مما ابرم الا ان يكون على النقص الوصية والغير الوصية الى
الكافر ولو كان رجلا لم يجوز ان يرثي اليه من غير الوصية الى الملة اذا جمعت الشرايط ولا اوصى
الى اثنين فان اطلق او شرط اجتماعهما لم يجز لحدتهما ان يترفع صاحبه شي من القصر ولو شرع
صاحب الوصية لم يزد بكل واحد منهما من صاحبه الا لا بد منه مثل كسرة النيم واكثر ولا يجوز على الا
فان تقاسر لاجل الاستدلال بها ولو اذنت له المال بينهما لم يجز واوصى احدهما واخرج ضم اليه الحاكم
من بغيره اا الوات اوصى لم يرض الحاكم الى الاخر فانه لا اثر له لانه لا يملك الجمع وجوده في رتبة
نزدك ولو شرط له الاخراج فلا اثر وكان صرف كل واحد منهما اخصا ولو اوصى وان ستم المال
ويصرف لكل واحد منهما فليجوز ان يقره قبل النية والوصي اليان بر الوصية اذ اتم الوصي
بشرط ان يبلغه المرد ولو اوصى قبل الرد او بعده ولم يبلغه لم يكن للرد اثر وكانت الوصية لازمة للوصي ولو

سبحان الله
الحمد لله
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله

فان قيل قول الاب لان الظاهر انه وكل المتعين اليه وعليه ان يعلم اليه اني تزاجها وان لم يكن
كان العقد باطلا **الاجابة** يشترط في النكاح اتمام الزوجين عقدهما بالاشارة او الصيغة او
التمتع فلو تزوجوا بغير هذه الاشكال لم يصح العقد **الاشارة** لو ادعى زوجة امرأة وادعى
اختيار زوجته مقام كل واحد منهما فثبت ان كان دخل بالمعدية كان الترجيح لبيتهما الا ان
مصدقهما يظهر فلو كانا من اهل بيت واحد لم يثبت ان ادعى الزوجين يكون الترجيح لبيتهما
اذا ادعى على امرأة فادعى اخر زوجتها لم يثبت ان ادعى الزوجين يكون الترجيح لبيتهما
بل لو كان الزوجان في ابيهما فان اشترى المولود فالعقد باطل وان اشترى نفسه ابنا او ملك
اباها بعد ان يبيعها فان ملك العقد باطل لانها باقية ولو تزوج بعضه واشترى
زوجته بطل النكاح بينهما وان اشترى اباهما بالعتق بطل النكاح بينهما **الفصل الثاني**
في اول باب العقد وفيه فصلان **الاول** في تغيير المولى والولاية في عقد النكاح لغير الاب والجد والاب
وان علا المولى والوصي للمعاكم وهل يشترط في ولاية الجد بناء على ان يخل ثم يصير الى مولاة لا
يخل من ضعف الولاية لا يشترط في ولاية الاب والجد والاب على الصغيرة وان ذهبت
بغيرها او غيرهما لاختيارها بعد بلوغها على امور الروايتين وكذا الزوج الاول والجد الصغير في العقد
والاختيار مع بلوغه ورشد على الامر وهل يثبت ولايتها على البكر الرشيقة فيه روايات اظهرها
الولاية عنها او يثبت الولاية لنفسها في الدائم والمستقطع ولو تزوجها احد هما لم ينقض عقده الا برضاها
الا انها من اذن لها في الدائم دون المستقطع ومنهم من عكس ومنهم من ساقط امرها معها في العقد
وفي رواية اخرى ادعى على امرتها في الولاية حتى لا يجوز لها ان يزوجها احداهما بعد الماذا اجمعت
المولى وجرى لا يزوجهما من كل مع رغبة فان تزوجها ان تزوج نفسها ولو تزوجها اجماعا ولا ولاية لها
البيعت مع البلوغ والرشد ولا على البكر الرشيقة وثبت ولايتها على الجميع مع المجنون واختار واحد
من

والا فان كان الزوجان في ابيهما فان اشترى المولود فالعقد باطل وان اشترى نفسه ابنا او ملك اباها بعد ان يبيعها فان ملك العقد باطل لانها باقية ولو تزوج بعضه واشترى زوجته بطل النكاح بينهما

مع الا فاقه المولى ان تزوج مملوكة صغيرة او كسرة عاتلة او مجنونة ولا خيار لها بعد وكذا الحكم في العبد
وليس لها كولاية في النكاح على من ابا يبيع ولا على البكر الرشيقة ولا يثبت على من لم يبلغ غير رشدا ولا يثبت
شأنه اذا كان النكاح صلاحا ولا ولاية للوصي وان رض الموصى على النكاح على الاخر ولا يثبت
ان تزوج من يبلغ فاسد العقد اذا كان به ضرورة الى النكاح والمجور عليه للبيد من لا يجوز ان يزوج
غيره فخطب ولو وقع كان العقد فاسدا وان اضطر الى النكاح جاز للمعاكم ان ياذن لغيره من الزوجين
او يطلق ولها ان يرفع الماذن لطلال هذه صح العقد فان رادى للمعز مثل بطل الزايد **الاشارة**
في المولى وفيه سبيل **الاشارة** اذا وكلت البكر الرشيقة في العقد مطلقا لم يكن لان تزوجها من
نفسه لا يخلو ولا يثبت كنه في تزوجها قبل البلوغ ولو اذنت عارضا لم يخل وان يكون موجبا كالمهر
اشبه المولى زوجها بالبكر ابن ابنة الاخر والاب من سكر كان جازبا **الاشارة** اذا تزوجها الذي يزوج
مصر للمحلل اليه ان يفتن فيه تردد ولا يخل ان لها الاعتراض **الاشارة** عبارة المولى معتبرة في العقد
مع البلوغ والرشد بخلافها ان تزوج نفسها وان يكون وكيلة لغيرها لغيرها او غيرها **الاشارة** عقد النكاح
يفت على الجارية على الاخر فالزوج الصبيته غير اجماعا جازبا فان كان او بعدا لم ينقض الا مع
ارباحها بعد العقد ولو كان اخا او بنتا من البكر يكون معا عند عرض عليها وكلمة السب
الطلق ولو كانت مملوكة وقف على اجارة المالك وكذا لو كانت صغيرة فاجازت الاب والجد **الاشارة**
اذا كان المولى كافرا فلا ولاية له ولو كان الاب كذا لم يثبت الولاية للجد خاصة وكذا الزوج الاب اذا
عليه ولو رادى المانع عادت الولاية ولو اختار الاب زوجا لم يلحق اخر فمن من عقد صح بطل الماخذ
فان تعاقدت على اخذ المهر ولو اذنت في حاله او اذنت في حاله يثبت عقد المهر دون الاب **الاشارة**
اذا تزوج المولى المجنون والمفتن صح ولا يخلو وكذا الزوج الطلاق من العقد العيب والتجبة
الفسخ ولو تزوجها بملوك لم يكن لها الفلأ اذا باعت وكذا الطفل وفضل المبلغ في القدر لان نكاح الالة

تغير المولى
والنكاح باطل

واذا تزوج الاجنبية
وقد علمت ان
العقد باطل

اذا باعت

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

مجلس اول در روز پنجشنبه ۱۳۰۴
مجلس دوم در روز شنبه ۱۳۰۴

رضعة او نضع بها او نضع في الصاع المذكرة فيكون ذلك ان يكون الرضعة كاملة وان يكون
الضاعت متواليات وان نضع من الثدي في حجة فقد يراد الرضعة الى العرف وقيل ان يروي
الصبي ويصير من ثلث الرضعة الى الثدي فيم لم يظلمه وعاد فان كان اعطى او كفى رضة فان كان
لا يلبس للرضع كما تنفس او لا تنفس الى ملاصق او لا تنفس الى الثدي على آخر كان الكل رضعة
واحدة ولو نزع قبل استحالة الرضعة لم يجر في العدد ولا بد من قول الرضعات بمعنى ان الرضعة
الواحدة تنفرد بالكلها فان نضع من واحد بعض العدد ثم نضع اخرى او نضع بطول كل واحد
عليه نساء لم ينش للموت لم يكن من واحد خمس عشر رضعة ولا يصح لصاحب اللبن مع
الرضعات با او لا يوجب جدا الرضعة اما لا بد من ان تضع عدد من الرضعة قول شهيد حقيقا
لمس الرضعة ولو خرج حلقا او وصل الجرح في حقة وما شاكله لم ينش وكذا الجرح ما كان
جنا وكذا الجرح ان يكون اللبن جالدا فخرج بان الفخ في الصبي مائع ونضع فامتنع حتى يخرج
كونه لم ينش ولو ان نضع من ثدي الميت او نضع بعض الرضعات وهو حية ثم اكلها ميتة لم
لاها فوجب الموت عن اتفاق الاحكام في كونه ميتة الرضعة وفيه تردد **الشيخ** **العلامة** ان يكون
فلولين ويخرج الرضعة لقوله عليه السلام لا ضاع بعد نظام وهو لا يخرج ولد الرضعة الا حيا
لا يستمر ولو ضي لولدها اكثر من حولين ثم ارضعت من له دون الحولين ثم لولته ولو وضع العدد
فتم الحولان ثم اكله بعدهما لم ينش للموت وكذا لو اكل الحولان ولم يرضع من اخيرة وينش اذا تمت الرضعة
مع تمام الحولين **الشيخ** **العلامة** ان يكون اللبن لغيره فاحطه لرضعت بل ينش واحد ما يتجرع
بعض على بعض وكذا لو اكل الحولان ثم ارضعت كل واحد واحد او اكل الحولان ثم ارضعت كل واحد
ولم ارضعت اثنين بله فغير الجرح اجمع احدها على الاخر وفيه رواية اخرى هي بغيره ويجوز ان لا

ال

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الرضعة اذا ارضعت من ثدي ميت لم ينش للموت

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الرضعة اذا ارضعت من ثدي ميت لم ينش للموت

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الرضعة اذا ارضعت من ثدي ميت لم ينش للموت

الرضعة نساء الرضعة او نضع في الصاع المذكرة فيكون ذلك ان يكون الرضعة كاملة وان يكون
يضع والكاذب مع الاصل استيعج الذينة ونسها من ثدي جرح واكلم الحولين ويكره ان يلم اليها الولد
تقوى الى ثديها ويا كذا كذا هي في الرضعة الجرحية ويكره ان يلم الرضعة من ولا يجرع ثديا وروي ان ابن ابي
صله اطماعها وذا لك كذا هي في الرضعة الجرحية ويكره ان يلم الرضعة من ولا يجرع ثديا وروي ان ابن ابي
من الرضعة فله الى الرضعة ومنه اليها فاضدت الرضعة لها اما والفعل اياها بالاجزاء او مجزئات فادها
اخرى واخرى فله ادعاها **الشيخ** **العلامة** كل من يشرب اللبن من كاذب وكاذبة وهما الجرحون على الرضعة
ومن يشرب الرضعة بالنبوة وكاذبة فان ثديا ولا يجرع عليه من يشرب اليها بالنبوة **الشيخ** **العلامة**
لا يوجب الرضعة او لا يصح الجرح من كاذبة وكاذبة او لا يوجب الرضعة وكاذبة لا يوجبها وروي
حكمه وهو ان يجرع كاذب الذي لم يرضع من هذا اللبن في اول هذه الرضعة والاولى ان الوجه
لجودها ما لم ارضعت امرأة ايشا القوم حيث لا يرضع من هذا اللبن في اول هذه الرضعة والاولى ان الوجه
لا يوجبها وكذا **الشيخ** **العلامة** الصاع المذكرة من الكاح سابقا ويطه لا حيا ولو خرج رضعة
فاضعت من يشرب الكاح الصغير باضعا عليه وجدة واخذت رضعة اخرى والابا اذا كانت
الرضعة منها ضد الكاح فان ارضعت الرضعة بالارضاع مثلاً من سمها فامتنعت منها من غير
شعر الرضعة سقطت بطلان العقد الذي باعتبارها ثبت المهر ولو كانت الرضعة ارضاعها فمادة
فيكون المصغر نصف المهر لانه في حصوله قبل الدخول ولم يسقط لانه ليس من الرضعة والمزوج الرجوع على
الرضعة بما اذا ان قصدت الفسخ في الكل يرد ويستند الثلث في ضمان منفعة البضع ولو كان
لزوجها كبرية وصغيرة فادفعها الكبرية حرثا البذل ان كان دخل الكبرية ولا حرثت الكبرية
والكبرية مهران ان كان دخلها ولا فلا يجرعها لان الفسخ جازا منها والصغيرة مهران ارضاع العقد

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الرضعة اذا ارضعت من ثدي ميت لم ينش للموت

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الرضعة اذا ارضعت من ثدي ميت لم ينش للموت

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الرضعة اذا ارضعت من ثدي ميت لم ينش للموت

العتقان وقد عرفت ان يتغير في الرواية ضعف **الثاني** اذا استكمل المدة تلك تطليقات حوت على
 الطلاق حتى تنكح بغيرها سواء كانت تحت طهر او بعد واذا استكملت ايام طلاقين حوت على طلاقين
 غير ذلك ان يتغير في هذا استكمال الطلاق تسعة العدة ينكحها ايضا ويعلن حوت على الطلاق **الثالث**
 العتق وهو سبب لغيره الملائمة بغير ما بعد وكذا قد في الرخصة الصداق او الفريضة با وجوب الطهر لم يكن
 كذلك **النسب السامي** الكفر والخرافة فيسقط بان مقاصد **الاول** لا يجرى المسلم كغيره في كفاية
 الجاهل او غيرهم في كفاية من اليهود والنصارى وما ياتان اشهرها النوع في الكفاح الدائم والبراءة العجل
 وذلك المدين وكذا حكم للغير على اشد الروايات من ولما رتب الحد الزوجين قبل الحمل وقع الفسخ والحمل سقط
 المهر كان من المدة ويخففه ان كان من الجبل ولو وقع بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة من ايها
 كان ولا يسقط شيء من المدة لا يستقر به بالدخول وان كان للزوج وللعلى المصلحة فارتد الفسخ ان كان الجبل
 ولو كان بعد الدخول لا يفسخ عده واذا السلم فوجبه الكتابة فهو على مكاحه سواء كان قبل الدخول او
 بعده ولو اسلمت فوجبه قبل الدخول انسخ العقد كما هو وان كان بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة
 وقيل ان كان الزوج بشرابط المدة كان مكاحه باقيا غير ان كان من الدخول عليها ابتداء من المدة بها
 لا يفسخ ولا يفسخ الاكثيين فاسلام احدهما يوجب الفسخ العقد للمدة ان كان قبل الدخول وان
 بعده وقف على انقضاء العدة ولما سقطت وصية الذمية لغير دينها من المدة الكفر وقع الفسخ والعلى
 ولو عادت الى دينها وهو باق على ما لا يقبل منها الا الاسلام واذا السلم الذي على اكثر من اربع سن
 المكومات بالعقد الدائم استدام او جاز من المدة او اميتت وحرمت او حررت واميتت وفارق
 ما دون ولو لم يبرء عده من العقد المطلق كان عقدها ثابتا وليس السلم اجبارا وصية الذمية على
 التسليم لان الاستمتاع من دونه ولم ينقص ما يوجب الاستمتاع كالنكاح المطلق والطلاق

في المدة من المدة
 في المدة من المدة
 في المدة من المدة

الزها

اذا اذلت له سقمه من الزوج الى الكفاية والبيع كما له سقمه من الزوج من نكاحه وكذا سقمه من نكاح
 للزواج كما لم يغيره واستعمال النكاحات **المقصد الثاني** في كفاية الاختيار وهذا ما بالطلاق الدائم
 كونه اسكتنا واختراجه وبالشبهة ولو رتب الاختيار تحت عقد لا يبع الاول فانفع البواقي ولم
 قال لما اذا عاين الاربع اختبرت فراقا من انقضت وثبت نكاح البوالة ولو قال واحدة طلق حتى نكاحها
 وطلقت وكانت من الاربع والطلاق ايضا انفع البوالة وثبت نكاح المطلقات ثم طلقن بالطلاق
 لا يملكها لاجبيرة الا الرجعة او فسخها اذ قد قال نكاح والطهارة ولا يملكها لغيره كذا على اختياره
 قد يوجب بغير الزوجية واما بالفضل فقل ان يضبط اذا طاهر الاختيار كذا ولو عاينها ثبوت
 عدها من دفع البوالة ولو قبل او لم يسمع يكن ان يقال هي اختيار كما هو راجع في حق الطلقة
 وهو يشك ما يظن في الدين الاحتمال **المقصد الثالث** في مسائل مرتبة على اختلاف الدين **الاول**
 اذا تزوج امرأة فبينها ثم اسلم بعد الدخول بها حرمتا وكذا لو كان دخل الاما مالوكين فدخل بها
 بطل عقد الاما دون البنت والاختيار له وقال الشيخ له التغير والاول شبهة ولو اسلم من امه
 فان كان وطئها حرمتا وان كان وطئ احداهما حرمت الاخرى وان لم يكن على واحد تحرر ولو
 اسلم عن اختين تحرر بينهما سواء ولو كان وطئها وكذا لو كان عن امرأة وعندها او جازتها
 ولم يجز لخالها ولا للعالم اما لو وصيتا جميعا لم يجمع وكذا لو اسلم عن حرة وامه **الثاني** اذا السلم
 الشريك وعنده حرة وثبت اما فاسلم بعد تخييرهم للحررة اثنتين اذا وصيت ولو اسلم للحررة
 اربع اما بالعقد او بغيره اثنتين ولو كان حررا رتب عده عليهن وكذا لو اسلمت قبل انقضاء العدة ولو كانت
 ازيد من اربع فاسلم بعضهن كان بالخيار بين اختيارهن والذم لغيره فاسلمت به او بعضهن فلم يرب
 عن اربع ثبت عقدهن وان زدن عن اربع تغير اربعا ولم يختار من سيقا لا تمت لغيره اختيارا في

في المدة من المدة
 في المدة من المدة
 في المدة من المدة

في المدة من المدة
 في المدة من المدة
 في المدة من المدة

الباقية ولو لحق قبل العدة **الثالث** إذا سلم البعد وعنده أربع حرار وثبات فسلمت بعدة
أربعه من ثم اعتق فلو بعد البعد لم ير على اختيار اثنين كإكمال العدة للحال ولو لم يلحق ثم
ثم السلم أو السلم بعد عقد أو سلمه في العدة ثبت تكاثره عليهم لإضافة البعثة للبيح الأربع و
في الفرق أشكال **الرابعة** اختلاف الذين خرجوا خلافاً في مكان من المرأة قبل الدخول بمقابلة الماء
وإن كان من الرجل فصفه على قول شهير وإن كان بعد الدخول فقد استقر ولم يسقط العقد
ولو كان المهر فساداً يجب به الملاحع الدخول وقبله نصفه إن كان الفسخ من الرجل ولو لم يتم
نحوه والحال أنه كان على المنة كما لطلقة وفيه ردة **الخامسة** إذا سلمت السلم بعد الدخول حرم
عليه ولو قبله لمسلمة ووقف تكاثرها على انقضاء العدة قال الشيخ عليه ردت أصلاً بالعقد وأخر الموطأ
بالشبهة وهو يتكلى بالهنا في حكم الرجعة إذا لم يكن عن فعل **السادسة** إذا سلم وعنده أربع وثبت
مدخل بين المكنى بالعقد على أخرى وكأعلى اختا حتى زوجاته حتى تنقض العدة من قبلها على الكفر
ولو لمست المنة فترجى زوجها باختيارها قبل إسلامه وانقضت العدة وهو كونه في حرم
عقد الثانية فلا يسلم قبل انقضاء العدة الأولى خوفاً كونه زوجاً وقوله **السابعة** إذا سلم
الوثنى ثم ارتدت وانقضت عدتها على الكفر فقد بانت منه ولو لمست في العدة ورجع إلى
الاسلام في العدة فخرج بها وإن خرجت عنها ^{فها} كافر فلا يسلم إليه عليها **الثامنة** لو ماتت قبل
بعد إسلامه قبل الاختيار لم يطل اختيارها فإن اختارها ورثت نصيبه منها وإن كان
كفراً كان لها اختيار فإذا اختارها ورثتهن لأن الاختيار ليس استئناف عقد وإنما هي
تعيين للمات العقد الصحيح ولو ماتت ومن قبل يطل الحيا والرجع استمر في العدة لأنهن
وإثباته ميراثات ولو مات الزوج قبلهن كان عليهن أعداده منه لأن منهن من يرد العدة
ولا

وما يحصل الاية اذ ان من العدة اخطا با بعد الاجلين اذ كل واحد فاحدة يحتال ان يكون هو الذي
وان يكون فلما انقضى ثبوت العدة ووضعت الحمل والحمل تعد بعد من عدة الطلاق والوفاء
الثامنة اذا سلم والسن ان ينفق على زوجته حتى ياربعها فتنفق البواقي ^{الاربعين} كمنه حكم
الزوجات وكذا لو سلم او بعضهن وهو طاهر ولم يدع الفسق كان لمن الطالبة بها من الحاضر
والماضي سلم او بقى على الكفر ولا ينفق الفقة كان لمن الطالبة بها من الحاضر والماضي سواء
سلم او بقى على الكفر ولو سلم ومنه تحقيق مع الاستماع منهم ولو اختلف الزوجان في السابق الى
الاسلام فالقول قول الزوج استحبابا للبراءة الاصلية ولعمارة في اربع سنين لكن للمسلمين
وجبايقا للخصه عليهم حتى يخطون والوجه الفقة او الزينة ولعمارة في الاسلام لم يوقف
في ان كان الكافر لم يرث المسلم ويكن ان يقال توث من السنة قبل الفقة **العاشرة** روى عمارنا باحسين
ابو عبد الله عليه السلام ان باق الصبي يطلق امراته لا بمنزلة الازدواج فان جمع وهي العدة في اربعة
بالكناح الاول وان جمع بعد العدة وقدرت فلابس عليه ما هو العمل به ان قد استندت بضعف
التشديد **سائل** من احوال العدة وهي بضعه **الاجابة** الكفائي شرط في الكناح وهو التساوية **الاشارة**
وهو شرط التساوية في ايمان فيه روايات اظهرها الاكتفاء بالاسلام وان تأكد استحباب الاية
وهو شرط الزوجية ثم ان المأنة لاخذ من دين بعلها ثم كايحتمل الكناح النكاح المعلن بعدا
اهل البيت كارتكابه ما يعلم جلالة من دين الاسلام وهو شرط تنكده من النفقة فيلزم في الا
وهو الاشبه ولو بعدة من الزوج عن النفقة ولا تسلط على الفسخ فيه روايات اشهرها ان الذي لم يزوج
فكناح للمرأة الصبد والمهرية البهي في المأنة في العكس وكذا ان الصبي الدينية بنفقة الدين والمأنة
ولم يخطب المهر من القادر على النفقة وجبا بجانب وان كان انخفض نسبا ولو اتفق الذي كان ماعيا

ما لم يحصل الاثبات ان من العدة اخطا بما بعد الاجل ان ذكرنا واحدة فعمل ان يكون هو الزمان
 وان يكون فلما انقضت عدة الفوات ووضع الحمل والحال بقدر ما بعد من عدة الطلاق والعدة
النافعة اذا سلم وان لم ينقضي بالرجوع حتى يمارا رابعا فنقطة التوقيف كانه حكم
 الزوجات وكذا الدار من او بعضهن وهو على كونه ولعلم بدخ النقطة كان من المطالبة بهما من الحاضر والمآخض سواء
 والمآخض سواء السلم او بقى على الكفر ولا يلزم النقطة كان من المطالبة بهما من الحاضر والمآخض سواء
 السلم او بقى على الكفر ولو سلم وبقى على التحقيق من الاستماع منهن ولو اختلف الزوجان في السابق الى
 الاسلام فالقول قول الزوج استحبابا للدلالة بالاصولية ولومات قد رابع منهن كمن لم يلزم تعيين
 وجب لبقا والخصة عليهن حتى يصلطن والوجه القرعة او الشريك ولومات في الاسلام لم يرفع
 شي لان الكفر لا يثبت السلم ويمكن ان يقال ثم من المستقر في التسمية **العامة** وروى عمار الساباطي عن
 ابو عبد الله عليه السلام ان باق العبد طلاق ام لا تدان بغيره الا بداد فان بيع وفيه عدة في امانة
 بالتمكاح الاول وان بيع بعد العدة وقد تزوجت فلا يسيل الله عليها او العسل بغيره وتستند بضعف
السند **مسائل** من اولى العقد وهي بعة **الكافة** بغير شرط التمكاح وهو التساوي في الامانة
 وهما شرط النشابة وبيعة ايمان فيه روايات اظهرها الاكتفاء بالاسلام وان كانا اختيارا ايمان
 وهو في طرف الزوجية ثم لا امانة ياخذ من دين بغير علم اتم لا يبيع التمكاح الناصب المعلن بعدا
 اهل البيت لا تركاب ما يعلم جلاله من دين الاسلام وهما شرط فكتة من النقطة في العلم وقولا
 وهما لا يشبه ولا يحد بغير الزوج عن النقطة والتمسك على الفسخ فيه روايات اشهرها انه ليس له او يوجب
 التمكاح للمرأة العبد والعامة التي في الهاشمي والعكر وكذا ارباب الصالح الدينية بدفعت الدين والتمسك
 ولو خطبوا من القادر على النقطة وجبا جابته وان كان اخضر نسبا ولو اتفق الزوجي كان عاصيا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

العقد فاما حصوله في السلم فانه يخرج من الكمال **المالك** الى السلم وعند حرقه وانما ثبت عقد السلم في نفسه عند اتمه على وجه
القول والمال فهو شرط في عقد السلم خاصة بفعله العقد وان كان يكون ملكا على الاكثر من المال او الزمان او
الشأن او الصف في عقد السلم فان كان كذلك كان كفايا في السلم وقدر العقد ولو لم يكن كذلك فلهذا
الصف ولو لم يكن شرط في السلم فاما المال ولو اختلفت جهته كان له ان يرضى من المدة نسبتها ولو لم يكن فيه
العقد ما لم يطل لها نفع او كانت اخذت وجهه او اتمها ما اشكر ذلك من وجبات النفع فلم يكن شرط في
المال في عقد السلم كما ان استعادته ولو لم يكن ذلك بعد الدخول كان لها ان ترضى عن غير ذلك ما لم يطل لها
المال ان كانت جاهلة وتستأجرها اخذت ان كانت عالمة كان حقا واما الاجل فهو شرط في عقد السلم ولو
لم يذكر العقد ما بعده لاجل السلم لطل الاجل وان كان له والى المدة ولا بد ان يكون بين المدة والى الزمان
النقصان ولو اقتصرت على يوم جاز بشرط ان يقرب بغيره على مائة مائة كان ذلك القريب ويجوز ان يبين شرط اتصال
بالعقد وما بعده ولو لم يطل اقتصرت اتصال العقد فلهذا كما ان يفتقر فيه لاجل المسمى خرجت من عقد
واسم العقد لا يجرى له قال في الامرين ولم يجعل ذلك سقطة بغيره وان لم يجد وصار انما وفيه رواية
دالة على الجواز وانما ينظر اليها بعد اتمام ما شرطه وهو بطورته لضعفها وعقد المهر لا يجرى له العقد
دائما ولو قوت ذلك بعد خمسة **في النكاح** فثانيتها **الاولى** اذا ذكر لاجل المهر والعقد لاجل المهر
مع ذكر لاجل السلم والعقد لاجل السلم لا يجرى له العقد وانما **الثانية** كل شرط يشترط فيه ولا بد ان
يقرب بالاجابة والقبول كما حكم لما ذكر قبل العقد لم يستعده في كماله كمن جحد ولا يشترط مع ذكره في
اعادة بعد من الاحكام من شرط اعادة بعد العقد وهو بعيد **الثالثة** للباحث الرشيد ان يشترط فيها
للمهر اعترض بها كما كانت اعترض بها على الاصل **الرابعة** يجوز ان يشترط عليها الايات لئلا او نهان وان
يشترط المهر او المال في الزمان المسمى **الخامسة** لا مانع من العقد لاسمعه ولا يفتقر على اذنها على المدة

في عقد السلم ان يكون المهر او المال
الذي هو شرط في العقد هو الذي هو
المهر او المال الذي هو شرط في العقد

في عقد السلم ان يكون المهر او المال
الذي هو شرط في العقد هو الذي هو
المهر او المال الذي هو شرط في العقد

في عقد السلم ان يكون المهر او المال
الذي هو شرط في العقد هو الذي هو
المهر او المال الذي هو شرط في العقد

وذلك وان غلب الاحتمال بقوله المسمى من غير تقيده ولو غلبه عن نفسه استغنى طاهرا ولم يشترط للمهر
سادس لا يقع به خلاف وقتي في انتصاء المدة ولا يقع به ايلاء كالمهر على الاكثر وفي الظاهر ان
القبض **سابع** لا يثبت بهذا العقد ميراث بين الزوجين بشرط سقوطه او اطلاقا ولو شرط العتق او شرط
احدهما ان يلزم غلاما بالشرط وفيه لا يلزم الا ان يثبت لاشترائه فيكون اشتراط العتق وارثا كما هو شرط الاجتهاد
والاول **ثامن** ان لا يقضى له بعد الدخول بعد ما حوصلت وروى حصة وهو قول ابن
كانت كالحصة ولم يشر في غنة واربعين يوما ويعتد من الوفاة ولو لم يجرى بها باربعة اشهر
ايام ان كانت حائلا وبعد الاجل ان كانت حاملا على الاصح ولو كانت حاملا كانت عدتها حالها
وحدة ايام **التاسعة** في نكاح كذا وهو بالملك او العقد والعقد ضمان دائم وينقطع وقد رخص
كثيرا من احكامها ويلحق هذا سائر **الاولى** لا يجوز للمعبد والامة ان يعقدا لانهما انكاحا الا
باذن الملك فان عقدا احدهما من غير اذن وقف على الجارة المالك وقيل بل يكون اجازة الملك كما
المتألف وقيل بطلانها وبغير اجازة وفيه قولان يصح من اختصاص الاجازة بعقد الصبي
الامة والاول **الخامس** وان كان المهر وعقد في نفسه فلهذا وعقد في نفسه فلهذا وعقد في نفسه فلهذا
سما للمالك بل وكذا في بعض الاجزاء الباقية واجازة نعم بعد العقد على الاشياء **الثانية**
اذا كان الاصلان معا كان المهر كذلك فان كان المالك واحدا فالاولاه وان كان كائنين فالاولاه
صغير ولو اشترط احداهما او شرط زيادة عن نصيبه لم يشرط ولو كان احدا لا يجزى من المهر
به سواء كان الزوج هو كذا او الام لان بشرط المولى وقوله فان شرط المهر الشرط على قول جمهور **الثالثة**
اذا تزوج المهر من غير اذن المالك ثم طهرها قبل الرضا علما بالخير لم كان نائيا وعليه المهر ولا يجرى له
عالة طاهرة ولو لم يشرط ذلك وقام لها وان كان الزوج جاهلا وكان هذا كسبته فلا حرج

في عقد السلم ان يكون المهر او المال
الذي هو شرط في العقد هو الذي هو
المهر او المال الذي هو شرط في العقد

في عقد السلم ان يكون المهر او المال
الذي هو شرط في العقد هو الذي هو
المهر او المال الذي هو شرط في العقد

في عقد السلم ان يكون المهر او المال
الذي هو شرط في العقد هو الذي هو
المهر او المال الذي هو شرط في العقد

في عقد السلم ان يكون المهر او المال
الذي هو شرط في العقد هو الذي هو
المهر او المال الذي هو شرط في العقد

في عقد السلم ان يكون المهر او المال
الذي هو شرط في العقد هو الذي هو
المهر او المال الذي هو شرط في العقد

هذا هو الوجه الثاني في رد ما ذهبوا اليه من ان العيب لا يفسد العقد بل يفسد المصلحة فقط
والوجه الثالث في رد ما ذهبوا اليه من ان العيب يفسد العقد بطلاناً

فقد ذكره ويحتمل الفاجر ومن فاته من الزمان **الوجه** بالكلام الذي في امره خمسة **الوجه** ما يوزن
الكلام وهو يستدعي بان ثلاثة مقاصد **الوجه** في العيوب وهو ما في الرجل وما في المرأة
فيعيوب الرجل ثلاثة لمصلحة والمصلحة والعين والجنون سبب لتبطل الزوجية على الفسخ وانما
كان ايراد ما ذكره من المتعذر بعد العقد وقبل الرضا او بعد العقد والرضا وقد شرط في
المتعذر ان لا يقع اوقات الصلوة وهي موضع التردد والمصلحة التي في الرجل وفي معناه الوجه
وانما يقع به من سبب على العقد وقبل وان شرطه وليس فيه عيب والعين من ضعف المصلحة
عن شرط الصلوة يخرج عن الابلج ويصح به وان شرطه بعد العقد لكن بشرط ان لا يطأ
زوجته واغنيها ولو طأها لم يفسد من اركانها وطأها مع عتقها لم يفسد لما لا يفسد
الاثر وكذا لو طأها او فاحش قبل اهل الفسخ بالحيثية في وقتها في العقد
ولا يشترط ان يفسد الزوجين لان لا يفسد الا في حاله من بعد الرضا ولو قد لم يفسد
واحد من الزوجين لم يفسد به ففسد الزوجين ولو كان في الفسخ وقبلها ذلك وهو
فكم مع اركان الزوج ولا يفسد الزوجين من ذلك ففسد المصلحة في الرجل والمرأة
والعقل ولا يفسد الا في حاله من بعد الرضا والعقل ولا يفسد الا في حاله من بعد الرضا
زواله ولا في حاله من بعد الرضا مع استقامته واستقراره في حاله من بعد الرضا
ففسد الزوجين من اركانها ولا يفسد الا في حاله من بعد الرضا ولا يفسد الا في حاله من بعد الرضا
الذين قد يفسد العقل في حاله من بعد الرضا ولا يفسد الا في حاله من بعد الرضا ولا يفسد الا في حاله من بعد الرضا
لا يفسد به لان لا يفسد الا في حاله من بعد الرضا ولا يفسد الا في حاله من بعد الرضا ولا يفسد الا في حاله من بعد الرضا
واحد من الزوجين ففسد الزوجين من اركانها ولا يفسد الا في حاله من بعد الرضا ولا يفسد الا في حاله من بعد الرضا ولا يفسد الا في حاله من بعد الرضا

هذا هو الوجه الرابع في رد ما ذهبوا اليه من ان العيب لا يفسد العقد بل يفسد المصلحة فقط
والوجه الخامس في رد ما ذهبوا اليه من ان العيب يفسد العقد بطلاناً

هذا هو الوجه السادس في رد ما ذهبوا اليه من ان العيب لا يفسد العقد بل يفسد المصلحة فقط
والوجه السابع في رد ما ذهبوا اليه من ان العيب يفسد العقد بطلاناً

هذا هو الوجه الثامن في رد ما ذهبوا اليه من ان العيب لا يفسد العقد بل يفسد المصلحة فقط
والوجه التاسع في رد ما ذهبوا اليه من ان العيب يفسد العقد بطلاناً

للسلطة على الفسخ وبما كان صواباً ان منع من الطلأ اصل الفسخ لا استماع اذ لم يكن ان التنازل
واستعت من علاج لا مرد للملك بسبب هذه السبعة **المقصد الثاني** في احكام العيوب
سائل **الوجه** العيوب للمادة المصلحة قبل العقد تحية للفسخ وانما بعد العقد والرضا
يفسخ به من المتعذر بعد العقد وقبل الرضا او بعد العقد والرضا وقد شرط في
عن معارض **الوجه** خيار الفسخ على الفور فانما في الرجل والمرأة بالعيب فاما في الفسخ لغيره
وكذا المصلحة بالذات **الوجه** الفسخ بالعيب ليس بطلاناً فلا يفسد به من سبب على الفسخ
في الثلاث **الوجه** يجوز للرجل الفسخ من دون الحاكم وكذا للمرأة مع شرط العن سبقاً في
الحاكم اذ لم يفسد العقل والفسخ عند انقضائه وبعد الرضا **الوجه** اذا اختلفا في العيب
فالقول قول منكر من عدم البينة **الوجه** اذا اختلف الزوج باحد العيوب فان كان قبل الدخول
فلا امر وان كان بعده فلها البسبب بالرجل من استقامته فلا يفسد به الفسخ ولا الرجوع به
على الكداس وكذا الرجوع الزوج قبل الدخول فلا يفسد الا في العن ولو كان بعده كان لها
وكذا كان بالمصلحة بعد الدخول فلها المصلحة لان حصل الرضا **الوجه** لا يفسد العن الا
بإقرار الزوج او البينة باقراره وان لم يكن كذلك فادعت عتقه فانكر والعقل قوله مع يمينه
وقبل قيام في المال باقراره فان فسخه بيمينه وان لم يفسد الا في حاله من بعد الرضا ولا يفسد الا في حاله من بعد الرضا
ثم ادعى الرضا فالفعل قوله مع يمينه وقيل ان ادعى الرضا قبله كانت بكمل نظر البينة الشارة
ان كانت شياختي قبلها فلو كان على الفسخ صدق وهو شاذ ولو ادعى الرضا على غيرها
او وطأها او كان القول قوله مع يمينه ويحكم عليه بكل وقيل بل يرد العن عليه او يفسد على
العن بالكنول **الوجه** اذا ثبت العن فان حبسها فلا كلام وان رخصت امرها الى غيرها
استلجستها من خيار الفسخ فان رخصت امرها ففسد بها خيار الفسخ ولا كان لها الفسخ بفسخ

هذا هو الوجه العاشر في رد ما ذهبوا اليه من ان العيب لا يفسد العقد بل يفسد المصلحة فقط
والوجه الحادي عشر في رد ما ذهبوا اليه من ان العيب يفسد العقد بطلاناً

هذا هو الوجه الثاني عشر في رد ما ذهبوا اليه من ان العيب لا يفسد العقد بل يفسد المصلحة فقط
والوجه الثالث عشر في رد ما ذهبوا اليه من ان العيب يفسد العقد بطلاناً

وكانت في سنة ١٢٨٥ هـ

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي
السير

مكتبة جامعة القاهرة
القاهرة - مصر

و این است قصه و شرح
آنکه از این مذهب است

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والرشاد والبرهان
والنور والهدى والرشاد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
الذي كنا لنهتدي لاه

الشيخ الفاضل
عبد الله بن عبد الرحمن

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

من ان الله طوع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر عليه السلام

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

والتاريخ المذكور في المتن المذكور

مجلس

في المهر المسمى بالزينة

وهو ما يدرى كونه بغير علم بل بغير علم الرضا لها ولو اصدقتا بغير علم بغير علم
او يعلم من وجب له ثاب في الذمة ولو قبل في القبول كان عليه الجزع التعليل ولو اصدقتا بغير علم
انضمتان حرا قبل كان لها ثمة المسمى بغير علم ولو قبل لها ثمة المسمى بغير علم ولو اصدقتا بغير علم
على عبد فان حرا او مستحقا واذا تزوجا بغير علم او باخرجهما كان لها الاول والمهر بغير علم على
الزوج فلو تلف قبل تسليم كان ضامنا لغيره وقت تلفه على قول من يدرى ولو وجد به
عيب كان لها رد بالعيب ولو عاب بعد العقد قبل كانت بلعيا في اخذ واحد القيمة ولو
قبل ليس لها القيمة ولها عيب وان كان حرا ولو ان يتبع من تسليم منها حتى ينفذها
بقض مهرها سواء كان الزوج مرسا او مبرا ولو اصدقتا بعد الدخول قبل يقع وقيل لا
وهو لا شبه لان الاتساع حتى لم يرد بالعقد ويجب تسليم المهر ويكره ان يتجاوز السنة وهو
خمس مائة درهم وان يدخل بالزوج حتى يقدم مهرها او شيئا منه او غيره ولو اصدقتا **الطلاق**
في القويض وهو ضمان بقويض البضع وقويض المهر **اول** هو لا يذكر في العقد
مهر اذ لم يسل ان يقول زوجك فلانة او يقول هي زوجك يعني فيقول قبلت وقويض المهر
الثاني ذكر المهر ليس شرط في العقد فلو تزوجها ولم يذكر مهر او شرط المهر صح العقد وان
طلعتا قبل الدخول فلها المهر كونه كانت او لم تكن ولو اصدقتا بعد الدخول فلها مهرها ولو
مستغ فان مات احداهما قبل الدخول وقبل الفرض فلا مهر لها ولا نصف الا يجب مهر المثل بالعقد
وانما يجب بالدخول **الثالث** المعتبر في مهر المثل حال المرأة في الرقب والجماع وعادة تشايع المهر
يحتاج الى ثمة وهو خمس مائة درهم والمعتبر في المستغنى عن الزوج فالعقود مع بالدابة او الدار المرفوعة
او عشرة دنانير المهر بغير خمسة دنانير او الدار المرفوعة بغير خمسة دنانير او الدار المرفوعة بغير خمسة دنانير
يستحق المستغنى المهر بغير خمسة دنانير او الدار المرفوعة بغير خمسة دنانير او الدار المرفوعة بغير خمسة دنانير

في المهر المسمى بالزينة

في المهر المسمى بالزينة

في المهر المسمى بالزينة

في المهر المسمى بالزينة

جاء لان المهر المسمى بالزينة كان مهر المثل او زيدا او نقلا وسواء كان المهر المسمى بالزينة او كان مهر المثل
لان فرض المهر المسمى بالزينة انما هو المهر المسمى بالزينة **الرابع** لو تزوج المملوك ثم استرها فمات الكاهن ولا مهر لها
ولا شفعة **الخامس** يحق القويض في المهر المسمى بالزينة ولا يحق في الصغير ولا في الكبير السبعة
ولو تزوجها الوالي بدون مهر المثل ولم يذكر مهر العقد وبيعت لها مهر المثل بين العقد
وقد رد مهرها ان الرق له نظر المصلحة فيصع القويض وقولها بطلت وهو مهرها على المقتدر
لو طلعتا قبل الدخول كان لها نصف مهر المثل وعلى اخيرها لها المهر ويجوز ان يزوجه المولى
امته مفضلة لا خصاصة بالمهر **السادس** اذا تزوجها بغير علم او باخرجهما كان لها المهر بغير علم
الزوج والمولى الثاني ان اجاز للزوج ويكره المهر دون الاول ولو اصدقتا الاول قبل الدخول
فرضيت بالعقد كان المهر لها خاصة **السابع** وهو قويض المهر ضمان بذكر على المهر
تدبر الى احد الزوجين فاذا كان لها مهر الزوج لم تدبر في طرف الكثرة او لا يضمن حكمها فيها
ولا عن مهر السنة وهو خمس مائة درهم ولو طلعتا قبل الدخول وقبل الحكم المهر من المهر الحكم ان حكم
وكان لها النصف ولو كانت هي الحاملة فلها النصف المهر في الحكم من مهر السنة ولو اتى لها الاول
لحكم وقبل الدخول قبل موت المهر لها المهر وقيل ليس لها احداهما ولا الاول **الطريق**
في الاحكام بالدخول وانما كانت مدتها اقصى طالبت به او لم تطالب وفيه رواية اخرى بجواز
الدخول المهر المسمى بالزينة او بغير علم او بغير علم بانها يجب بالخلوة وقيل يجب فلا دخل **الثاني**
قيل اذ لم يسم لها مهر او لم يسم لها مهر او لم يسم لها مهر او لم يسم لها مهر او لم يسم لها مهر
ان تشايط قبل الدخول على ان المهر غير مبرور على ما قبل رواية اسناد الى قول من
ان المهر قبل الدخول كان عليه نصف المهر ولو كان دفع استاذه فماتت كاتبا او نصف مثله
ان كان المهر الاول لم يكن الرسل نصف قيمته ولو اختلفت قيمة في وقت العقد ووقت القبض

في المهر المسمى بالزينة

في المهر المسمى بالزينة

[illegible]

تخرجان جميع بين كراج وبيع في عند واحد وقسط العز على الفئ وهو المثل ولو كان سهواً
فقلت رجبك منى وبك هذا الدنيا سبيل البيع لا ذر يا وسد المر وجمع النكاح
أو الاختلاف المخرج جميع **قوله** الرخصة ما بعد ما عاقبتهم ظاهراً قبل الدخول فضلاً
نصف قيمته ولو برتبة قبل كانت بالحجاز في الرجوع والأقامة على يد من فإن رجعت أخذ
نصفه وإن ابت لم يجر وكان عليها قيمة النصف ولو دفعت نصف القيمة ثم رجعت في التذات
شيل كان للعز في العين لأن القيمة أخذت المكان الجليل فقيمة تزويجها استغناء للملك يدفع
القيمة **قوله** إذا تزوجها الولي بدون من المثل قبل يطل المر وهما المثل وقيل جميع المساهمة
قوله وتزوجها على الشارب العي من مالم الزن فقلت قبل قبضة فإبراهيم منعه وكذا الزن
من فاسد واستمر المثل فإبراهيم منعه من بعضه ولو لم سلم المثل لا تسقط الحق فلم يرد
ففيه الجاهل ولو أبرأه من المثل قبل الدخول لم يصح له ذلك لا تحقيق **قوله** إذا تزوج ولد
الصغير فإن كان له مال فالمر على الولد وإن كان فقيراً فالمر في عمدة الراد أخرج المر من أصل
تركة مولى بلع الولد وأبسل وأبسل ذلك فالمر وضع الاب والمر مبلغ الضبي وظن قبل الد
استعداد الولد النصف دون الولد لأن ذلك تجري بحكم الحيلة **قوله** لو أدى الولد المر من
ولد الكبر بما علم ظن الولد رجع الولد بنصف المهر ولم يكن الولد أنزاعه لغيره وذكرناه
في الصغير وفي المستنير **قوله** في التنازع وبينه سائل **قوله** إذا اختلفا في أصل
المهر والقول قول الزوج والمأكل قبل الدخول لا احتمال مجرد العقد من المهر لكن لا أشكال **قوله**
بعد الدخول والقول قوله أيضاً نظر إلى البراء الأصلية ولا أشكال لو قد المهر ولو أبرأه لأن
لا احتمال تخلف والزيادة غير ملزمة ولا اختلاف في فدية أو وصفه والقول قوله أيضاً أو اعترض
بالمهر ثم أقر تسليمه واجبة فالقول قول المرأة مع غيرها **قوله** لو دفع قدر مهرها فقلت دفعته حبة

والله اعلم بالصواب

Handwritten text in Arabic script, likely a marginal note or a small section of the main text, located in the bottom right corner of the page.

قال

[illegible]

فقال يا صديق انا القول قول الله الصمد بنده **الاول** اذا جازا دعوت المرافقة فان لم يكن الزوج اقامة
بان اوعت حتى ان المرافقة لم تكن بغير فلا كلام والا كان القول قول ربه عليه لان الاصل عند المرافقة
وهو منكم لا ربه وقيل القول قول المرافقة لا شاهد فكل الصحيح في خلوة الدلائل والاول اسيبه
الثاني لو اصدقنا عليهم سورة او ساعة فقال علمي في غيري والقول قولها انما سئمتكم بما يدعيه **الثاني**
انما قامت المرافقة البينة انه تزوجني وقتي بعديين فادعوا الزوج تكرار العقد الواحد وزعم المرافقة
انما عقدان والقول قولها لان الظاهر معها وهل يجب عليه ان يقل نعم بل لا يتحقق العقدين وقيل
ليزعم في ربه وفيه **الثاني** في التمسك بالشرع والشان **الثاني** في التمسك بالكلام فيه ولو
الاول فنقول الحكم واحد من الزوجين حتى يجب على صاحبه التمسك به ولا يجب على الزوج من
العقد والكسوة والمأكل والمشرب والا سلكنا نلزمنا على الزوجية التمسك من الاستمتاع ويجب
يفرضه الزوج والتمسك بين الارواح حتى على الزوج حر كان او عبد ولو كان اخصيا لمكانه ولو كان
مجنونا او عاقله من الولي وقيل لا يجب التمسك حتى ينفذ بها وهو اسيبه من لزوم ربه واحد فانها
ليست من اربع ولو ثلاث فينبغي حيث شارب لاثنين لئلا يثالث ثالث والفاضل له ولو كان
لارباع كان لكل واحد ليله بحيث لا يخلل الا ليلت الا ربع العدة والسفر او اذن او
اذن بعضهن فيلخص كل زوجة وهل يجوز ان يخل العشرة اربعين ليله لكل واحد قبل ان ينفذ
الوجاهة لارضاهن ولو تزوج اربع مائة دفعتهن بالقرعة وقيل سيدا من شاحني باي علم
ثم يجب التمسك على الزوج وهو اسيبه والواجب التمسك المصاحبة لا المرافقة ويخص الزوج بالدلائل
دون النهار وقيل يكون عندها في ايمانها ويظل عندها في حجبها وهو المروي واذا كانت الاثني
لحرة او الحرة يخلع ليلتان ولا تليسه ولا كما يسيبه كالاشقي في القصة فان كان عنده مسلمة وكما يسيبه
ليله ولو كانا انتم مسلمة وحرمة فتمت كما في القصة سورة **الثاني** لو ان عند الحرة ليلتين فاعتقت

وَالْكَتَابَةُ لِلْمَلِكَةِ

ورضيت بالعدد كان حال الشان لانها صاغت على الاحتياق ولو بان عند الحرة الميتين ثم بات
عند كالة ليلة ثم انقضت بين غيرها اخرى لانها استوفت حينا ولو بان عند كالة ليلة ثم
قبل استيفاء الحرة قبل انقضائه ليلة لانها ساءت الحرة وفيه رد وليس للوطنة بالملك فتمت واحدة
كانت او اكثر ولو ان بطرف على الزوجان في مخرج وان يستدعيان الى ترواوان يستدعي
وسعا الى بعض بعض البعض البكر عند الدخول سبع ليال والنيب ثلاث ولا يضي ذلك ولو بين
اليه زوجان او زوجات في البلد قبل يندى من شاة قبل يفرع وكلا ولا شبهه والثاني افضل
ويعطى القسمة في الشراء قبل يضي سرة الشدة وكلا فانه دون سرة الغيبة ويجب ان يضي
اذا اراد استصحاب بعض من وهل يجوز العود عن خرج اسمها الى غيرها قبل الا انها تعيب
للسرة وفيه رد ولا يرفق ثم كالة على ان المال لا يلهى لخطأ فيه ويجب التسديد بين الزوجين
في الاتفاق والطلاق والرجع والجماع وان يكون في صحيح كل ليلة عند صاحبته وان باذن لها
في حضور يوت اسمها وانما رايه من عيادة اسمها وانما رايه من الخروج من سرة الايجي واجب
واما المولى مسائل **الاول** النكاح مشترك بين الزوج والزوج لا يشرك ثم فلو استفت حينا
منه كان للزوج او لبعض من مع رضاه فان وهبت الزوج وضعها حيث شاء وان وهبتها
لمن وجب قسمة عليهن فان وهبتها البعض اخضعت بالوهر به وكذا الوهبة ثلث من
اليدين لانه المبيت عند هاتين غير خلل **الثاني** اذا وهبت رضى الزوج صح ولو رجعت ولم
يعلم ايضاً امضاً قبل علم **الثالث** اذا التمت عرضاً عن ليلة فبذلك الزوج هل يلزمه ذلك
لانما استوفى سرة فلهما رضى عليه الرابع لا فتمت للصغيرة ولا للبعثونة المطبقة ولا للناش
واللهساق فغيره انه يعفى عنه لا يضي لمن عماسلف **الرابع** لا يزوي بالزوج الصغرى في ليلة فتمت
ولو كانت رضى جازل عا دها فان استوفى الليلة عندها هل يضيها ام لا ثم كالة يحصل

هذا هو الوجه في النكاح
فانما هو الذي لا يثبت له شيئا
فقد ثبت انما هو

لقد رويها ان
تجب ليلة ما كان
مراجعة

الميت لصاحبته وجعل الا الوفاة لحياتها وهو رايه ولو دخل فراقها ثم عاد الى صاحبته الليلة لم يضي
المواقة في حق البانيان لان المواقة لميت من الوفاة **الثانية** لو جاز في القسمة فضي من
ليلتها **الثالثة** لو كانت لاربع ففسدت واحدة ثم فم خمس عشرة فم في اثنين ثم اطاعت الرابعة فم
ان توفي الباقي خمسة عشرة والى كانت ناسراً فم في خمسة عشرة ليلة ولا فم خمسة اوار
ففسدت الباقي خمسة عشرة والى ناسراً فم في خمسة عشرة ليلة ولا فم خمسة اوار
دخول ليلة فم في رجبها قبل ليلتها فم في خمسة عشرة ليلة ولا فم خمسة اوار
الرابعة لو كان للزوجان في بلد فم في واحد عشر قبل كان عليه لغيري شاة
الخامسة لو تزوج من ولم يدخل بها فخرج للسر فخرج اسمها بان مع العود فم في خمسة عشرة
لان ذلك لا يدخل في السر فلا يفسد السر واذا في الفم **السادس** في النشوز هو الخروج عن الطاعة
واصله لا يقع وقد يكون من الزوج كما يكون من الزوجة فم في خمسة عشرة ليلة ولا فم خمسة اوار
في وجهه او يفرج في فم او يفرج عا دها في اذ بها لاربعها في المضي بعد عظمها وصورة
المجران جزل بها فم في الفم ويقال ان بعض من هاتين كالا ول مروي ولا يجوز له فم في المجران
هذه االورقة النشوز وهو الاشاع عن طاعة فم في خمسة عشرة ليلة ولا فم خمسة اوار
معد رجوعها الى المكن يديها لاربعها في الفم **السابع** في النشوز جمع فم في خمسة عشرة ليلة ولا فم خمسة اوار
لها ترك بعض حقوقها من قسمة بغير استماله لم يغفل للزوج قول **الثاني** في النشوز وهو فم
من السر كان كل واحد منهما في فاذا كان السر بينهما ارجح الشقاق بعضهما كما كان اهل
الزوج واخر من اهل المكن على الا في لو كان اس غير اهلها او كان احد هما جازاها فم في
على سبل النكاح والركن الا انه حكم وان اتفق على اصاله فم في خمسة عشرة ليلة ولا فم خمسة اوار
لم يصب الا بعض النشوز في الطلاق ورضاء الزوجية في البذل ان كان خلعا **الرابع** لو رعت

كان من
هذا هو الوجه في النكاح
فانما هو الذي لا يثبت له شيئا
فقد ثبت انما هو

هذا هو الوجه في النكاح
فانما هو الذي لا يثبت له شيئا
فقد ثبت انما هو

وقد اختلفوا في ان يكون الزوج واجباً في كل حال او لا
فان قيل لا يكون واجباً في كل حال بل في كل حال
ما لم يمتنع من ذلك كمن كان مريضاً او غافاً او
غير ذلك من الامور التي تمنع من العقد

وجوب ان يحقق نفسه للمثان واجب وخضف الجوارح مستحباً ولو لم يكن كافياً فيحقق وجب ان يحقق
ولو كان مستحباً ولو لم يكن مستحباً لم يجز حاشاها واجب والاما العقيقة فيجب ان يقع عن الذكر ذكراً وعن
الانثى بنتاً فيجب العقيقة قبل ثم والوجه الاحتياط بالصدق في ثمنها لم يجز في القيام بالنسب ولو عجز
عنه اخرها حتى تمكن ولا سقط الاحتياط ويستحب ان يجمع فيها شرط الاضحية وان يضمن الفاعل
نفسها للرجل والورثك ولو لم يكن فاعله اعطى له المقتضى به ولو لم يقع الولد الاحتياط للوليد ان يقع
عن نفسه فالمنع ولو ان الصبي يوم السابع فان ان قبل الزوال سقطت وان مات بعد لم يسقط
الاحتياط ويكره للولدين ان ياكل منها وان يكره شي من عظامها بل يضل اعضاها والارضاع فلا
يجب على الام ارضاع الولد ولها المطالبة بجزء رضاعه ولا يتجأها اذا كانت بائناً قبل الا يرضع
في حال والوجه الجواز وجب على الاب بهذا جزء الرضاع اذا لم يكن للوليد مال والامان موضوع متبراً
بغيرها ولها الاخرى والولي اجباراً على الرضاع ونحوه الرضاع حرمان ويجوز الاقتصاص على
عرب شراً ويجوز تصدق عن ذلك ولو عجز كان جوارحاً ويجوز الزيادة على الجوارح شراً او تبرعاً ولا
يجب على الولد دفع اجرة ما لا يجزئ له وكلام احق ما يرضاعه اذا طلبت ما يطلب غيرها ولو طالت زيادة
كان للاب رعه ويستعمل في غيرها ولو تبرعت اجبت به ارضاعه وضمت اليه في حق فان لم يرضع
فلا يلزم تسليمه للمستهمة **باب** ادعاء الاب وجوه متبرعة فانكرت الام فالقول قول الاب لانه يدفع
عن نفسه وجوب الاجرة على رد ويستحب ان يرضع الصبي يمين امه وارضاعه ولما لم يرضع الام
بالولد من الرضاع وهي حرمان ذلك كان ادعى اذ كانت حرة مسلمة فلا يكره في المسلم فافاضل
فالولد احق بالذكر وكلام احق بالانثى حتى يبلغ سبع سنين وقبل تسعاً وقبل الام احق بها من غيرها
ولا دلالة على كون الاب احق بها ولو عجزت الام سقطت حضنتها لمن الذكر فلا بد ان يكون
احق بها ولو كان كانت الام احق بها من الصبي وكذا لو كان الاب مملوكاً او كافراً كانت الام احق

وقد اختلفوا في ان يكون الزوج واجباً في كل حال او لا
فان قيل لا يكون واجباً في كل حال بل في كل حال
ما لم يمتنع من ذلك كمن كان مريضاً او غافاً او
غير ذلك من الامور التي تمنع من العقد

وقد اختلفوا في ان يكون الزوج واجباً في كل حال او لا
فان قيل لا يكون واجباً في كل حال بل في كل حال
ما لم يمتنع من ذلك كمن كان مريضاً او غافاً او
غير ذلك من الامور التي تمنع من العقد

وقد اختلفوا في ان يكون الزوج واجباً في كل حال او لا
فان قيل لا يكون واجباً في كل حال بل في كل حال
ما لم يمتنع من ذلك كمن كان مريضاً او غافاً او
غير ذلك من الامور التي تمنع من العقد

احق بها وان تزوجت فلو ائق كان حكمه كحكم المهران فكذا لو ائق فالحضانة لابلاب فان عد
فيل كانت الحضانة للادارب فتميزا رتب لا رتب نظر الى الاثر فيه **باب** رد **مسألة** في رد
القول في رد الشيخ رحمه الله اذا اجتمعت تحت لاب ولخت لام كانت الحضانة للاخت من الاب
نظر الى خوف الضيق لا رتب ولا شكل في اصل الاحتقان وفي التجميع متساوية ما في الدار
وكذا قال فيام الام مع ام الكتاب **باب** في جنة وطخوات الحدة اولى لانهام **باب** قال اذا جتمع
عمه وخاله فما سواهما **باب** قال اذا حصل جماعة متوزنة في الذرية كالعمة والخاله ارفع من غيره
باب لواجب الحضانة **مسألة** اذا طلبت الام للرضاع عذراً جازماً فليدفع عن غيرها فله
تسليم الى الاجينة وفي معرفة حضانة الام مردود السقوط شبه **باب** اذا بلغ زيداً سقطت و
لا يلاوي عنده وكان لها اللب في الاضمان الى من شاء **باب** اذا تزوجت سقطت حضنتها
فان طلقتا رجعية فحكم بان وان بائناً منه قبل لم يرجع حضنتها والوجه الرجوع **باب** في
النقطة للرجعية النفقة لا احد اسباب لشدة الرجعية والعقد بغير الملك **باب** في نفقة الزوجية و
الكلام في الشطوط ونفقة النفقة والواجب والشرط اثنان **باب** ان يكون العقد دأماً **باب** في
التيكيز الكل هو التحلية منها وبينه بحيث لا يخص موضعاً ولا وقتاً فلو كانت نفسها في زمان دون
او في مكان دون اخر او في وقت دون وقت ما يرضع فيه الاستماع لم يحصل التيكيز وفي وجوب النفقة
بالعقد او التيكيز مردودا من بين الاحتجاب وقوف الزوج على التيكيز **باب** التيكيز لا يكون
صغيراً بل يخصص من لها سوا كان زوجها صغيراً او كبيراً ولو لم يكن الاستماع منها بدون الوطى لانه
استماع ناد لا رغب اليه في الغالب اما لو كانت كبيرة وزوجها صغيراً فالشيخ لا ينفقها وفيه اشكال
متساو فحقق التيكيز من طرفيها ولا شبهة وجوب الانفاق ولو كانت مريضاً او غافاً لم تسقط
النفقة لسكان الاستماع باءون الوطى بخلاف من العدة من ولواتن الزوج عظيم الا انه في منقصة

وقد اختلفوا في ان يكون الزوج واجباً في كل حال او لا
فان قيل لا يكون واجباً في كل حال بل في كل حال
ما لم يمتنع من ذلك كمن كان مريضاً او غافاً او
غير ذلك من الامور التي تمنع من العقد

وقد اختلفوا في ان يكون الزوج واجباً في كل حال او لا
فان قيل لا يكون واجباً في كل حال بل في كل حال
ما لم يمتنع من ذلك كمن كان مريضاً او غافاً او
غير ذلك من الامور التي تمنع من العقد

وقد اختلفوا في ان يكون الزوج واجباً في كل حال او لا
فان قيل لا يكون واجباً في كل حال بل في كل حال
ما لم يمتنع من ذلك كمن كان مريضاً او غافاً او
غير ذلك من الامور التي تمنع من العقد

وقد اختلفوا في ان يكون الزوج واجباً في كل حال او لا
فان قيل لا يكون واجباً في كل حال بل في كل حال
ما لم يمتنع من ذلك كمن كان مريضاً او غافاً او
غير ذلك من الامور التي تمنع من العقد

ان کی

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, discussing the nature of the soul and its connection to the body. The text is written in a cursive style and includes several lines of prose.

وَقَدْ يَكُونُ الْمَطْلُوعُ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

فصل في طلاق الزوجين
 انما يطلق الزوجان على وجهين احدهما ان يطلق الزوج على زوجته او يطلقها او يطلقها على غيرها
 والآخر ان يطلق الزوجان على وجهين احدهما ان يطلق الزوجان على وجهين احدهما ان يطلق الزوجان على وجهين احدهما

طالق قال اريد ان لا يجتمع قبل ولو كان له زوجة وجارية وكل واحد منهما سحرى فقال سعد بن طالق
 ثم قال اريد ان لا يجتمع قبل لان احدهما سحرى فقال اريد ان لا يجتمع على الام بصرف الى الزوجة
 وفي التفسير نظر ولو لم يكن زوجة فقال طالق لم يطلق الزوجة لانه قصد الحاطبة ولو
 كان له زوجتان زينب وعمر فقال يا زينب فقال عمر ليبيك فقال انت طالق طلقك للموت
 ولو قصد المجتنب انما زينب قال الشيخ طلقك فقال طالق لانه وجه الطلاق الى
 المجتنب زينب فلم يطلق المجتنب لعدم قصد ولا زينب لتوجه الخطاب اليها **فصل في طلاق**
 في الصغير والاصل ان النكاح عصمة مستأجرة من الشرع لا يبطل التاميل فيقترب فيها على
 الاذن فالصغيرة المملوكة لا تملك النكاح است طالق او فداؤه وهذا ما شككنا من الاذن
 الذي على تعيين المطلقة قال انت الطلاق او طلاق او من المطلقات لم يكن شيئا ولو
 نوى به الطلاق وكذا لو قال مطلقة فقال الشيخ لا فرق بين نوى الطلاق وهو يصح
 شبهه الاشارة ولو قال طلقك فلا بد من الشئ لا يصح فيه اشكال ينشأ من وقوعه عند حواله
 هل طلقك ام لا فقول نعم ولا يصح الطلاق بالكتابة ولا بفعل العريضة مع العدة على التلويح
 باللفظ المحضصة ولا بالاشارة الا مع العجز عن الفهم وينع طلاق الاخرى بالاشارة التي
 وفي رواية يكتفي عليها التلويح فيكون ذلك طلاقا وهو شاذ ولا يصح الطلاق بالكتابة بين
 الحاضر وهو قادر على التلويح العجز عن الفهم فكتب نأوى يا ابا الطلاق صح وصلى بعد
 اذا كان غايبا عن الزوجة وليس يعتمد ولو قال خلية او برة او جلك على غاربك والمفني
 او باني او جلام او جنة او بنة لم يكن شيئا فهو اولى من لو قال عدي ونوى به الطلاق قبل
 يصح وهو رواية للمجلى ومحمد بن اسمعيل بن عيسى عليه وصغره كثير وهو الاشبه والوجه فيها
 وقصد الطلاق فان اختار به او سكنت ولو لحظ فلا حكم وان اختارت منه في الحال
 او اختار من غير

فصل في طلاق الزوجين
 انما يطلق الزوجان على وجهين احدهما ان يطلق الزوج على زوجته او يطلقها او يطلقها على غيرها
 والآخر ان يطلق الزوجان على وجهين احدهما ان يطلق الزوجان على وجهين احدهما ان يطلق الزوجان على وجهين احدهما

فصل في طلاق الزوجين
 انما يطلق الزوجان على وجهين احدهما ان يطلق الزوج على زوجته او يطلقها او يطلقها على غيرها
 والآخر ان يطلق الزوجان على وجهين احدهما ان يطلق الزوجان على وجهين احدهما ان يطلق الزوجان على وجهين احدهما

يقع الفرقة بانه وقيل يقع رجعية وقيل الحكم له وعليه كمن ولو قيل هل طلق فلا بد من ان يقع
 الطلاق ولو قيل هل فارق او خلى او ابت فقال نعم يمكن شيئا ويستطرق الصغير في غيرها
 عن الشرط والصفة في قولنا مشهور ولم اقف منه على مخالفة من الروايات التي بين اولاد من قبل
 الطلاق وقيل يقع واحدة بغير طلاق وبغير النسب وهو ما رواه ابن عباس ولو كان المطلق غائبا لم يقيد
 بالثلاث لانه لو قال انت طالق للسهة صح اذا كانت طاهرا وكذا لو قال بالبدعة ولو قيل لا يصح كان
 حاشا للبدعة لا يقع عندنا كما لا يخفى **فصل في طلاق** اذا قال انت طالق في هذه الساعة ان كان
 الطلاق يقع بكنى قال الشيخ رحمه الله لا يصح ليعقوبه على الشرط وهو حرم ان كان المطلق لا يعلم ان
 لو كان يعلم على الوصف الذي يقع معه الطلاق ينبغي القول بالصححة لان ذلك ليس بمنطوق
 بالوصف وان كان بمنطوق الشرط ولو قال انت طالق اعدا طلاق او اكلا واحدا او اجمعه او احده
 واجه صح ولم يقصر الضمان وكذا لو قال لك ولدينا ولو قال رضا فلان فان غنى الشرط يطلق
 فان غنى الغرض لم يطلق وكذا لو قال ان دخلت الدار بك لم يفرجك لم يصح ولو قصر احد عن غنى الشرط
 فنقصه ولو قال اناسك طالق لم يصح لانه ليس بمحل الطلاق ولو قال انت طالق فصف طاعة
 او ربع طاعة او سدس طاعة لم يقع لانه يقصد الطاعة ولو قال انت طالق ثم قال اريد ان
 طاهر قبل منه طاهرا او من في الباطن بنية ولو قال يدرك طالق او جلك لم يقع وكذا لو قال
 عليك ولدينا او جلك وكذا لو قال لك او فضلك او مثلك ولو قال انت طالق قبل طاعة
 او بعد طاعة او قبلها او بعد طاعة لم يقع شيئا كانت مدخولا بها او لم يكن ولو قيل يقع طاعة واحدة ولو
 طالق مع طاعة او بعد طاعة او عليها ولا يصح لو قال قبلها او بعد طاعة كان حاشا ولو قال طالق
 للمعاذ فلا بد لان طاعة قال الشيخ رحمه الله لا يقع ولو قيل يقع واحدة بغير طلاق وبغير الضمان
 اذ ليست واحدة للصدق كان حاشا ولا كذلك قال فصف طاعتين **فصل في طلاق** قال الشيخ رحمه الله

فصل في طلاق الزوجين
 انما يطلق الزوجان على وجهين احدهما ان يطلق الزوج على زوجته او يطلقها او يطلقها على غيرها
 والآخر ان يطلق الزوجان على وجهين احدهما ان يطلق الزوجان على وجهين احدهما ان يطلق الزوجان على وجهين احدهما

العلة

السنة والفتح على طلاق

الطلاق اذا طلق الغائب واراد العقد على بلغة او على اخذ الزوج حصصه بعد اشرارها

حالة او قبل سنة احيا طلقا نظر الى حل المهر ولو كان تعاملا خارجا لم يلزم له اقله وثلاثة اشهر **في المهر** وفيه من المهر في طلاق المريض يكره للمهر يقضي ان يطلق والطلاق صحيح وهو يوثق زوجته وامت في العدة الرجعية ولا يبرأ في البائن ولا بعد العدة ورتبه هي سواها طلاقا بانها الرجعية ما بين الطلاق وبين سنة لم تزوج او يوا من موهنة الذي طلقها فيه فلو برأه من غير ثبات لم تترد الا في العدة الرجعية ولو قال طلق في الصحة ثم قبل ولم تترد والرجعية انه لا يقبل بالنسبة اليها ولو قد فيها وهو مريض فلا عتبات بالامان لم تترد لانها صالحة للحكم بالطلاق وهل التوقيت يمكن بالنسبة قبل تم الوصية فان الحكم بالطلاق في الموضع لا باعتبار النية وفيه من الارش مع سوط الطلاق رد اسمها سنة لا اثر وكذا لو طلق العتاة او بارأته **في المهر** لو طلق الزوج مريضا طلاقا رجعيا فاعتقت في العدة فماتت في مرضه مريضة في العدة ولم تترد بعدها لانها نية وقت الطلاق ولو قبل تترد كان حسنا ولو طلقها باينا فان ذلك وقبل التترد لا تطلقها في حال المهر لها اهلية لا اثر وكذا لو طلقها كذا سنة ثم اقبلت **في المهر** اذا طلق المطلق المبت طلقها في الموضع واكثر الارث ونعم ان الطلاق في الصحة فالقول قولها ليس اولى الاختيار لو كان الاصل عدم الارث الا مع تحقق الشك لو طلق اربعاء في مرضه وتزوج اربعاء ودخل بها ثم مات فيه كان الربع يهن بالتوبة ولو كان له ولد ساور في النكاح **في العدة** فيما يزول به مهر الثلاث اذا وقعت الثلاث على الرجعة المشرط حرمت المطلقة حتى تنكح زوجا غيره المطلق ويعبر في زوال المهر بمرور اربعين يوما في الزوج بالغ وفي المراهق بمرور سنة للخلل وان يطلقها في الخل وطامرجيا للخل وان يكون ذلك بالعقد لا بالملك ولا بالباحة وان يكون العقد دايما لا سعة ومع اشكال الشرط يزول به الثلاث وهل يعدم ما دون

في المهر في طلاق المريض يكره للمهر يقضي ان يطلق والطلاق صحيح وهو يوثق زوجته وامت في العدة الرجعية ولا يبرأ في البائن ولا بعد العدة ورتبه هي سواها طلاقا بانها الرجعية ما بين الطلاق وبين سنة لم تزوج او يوا من موهنة الذي طلقها فيه فلو برأه من غير ثبات لم تترد الا في العدة الرجعية ولو قال طلق في الصحة ثم قبل ولم تترد والرجعية انه لا يقبل بالنسبة اليها ولو قد فيها وهو مريض فلا عتبات بالامان لم تترد لانها صالحة للحكم بالطلاق وهل التوقيت يمكن بالنسبة قبل تم الوصية فان الحكم بالطلاق في الموضع لا باعتبار النية وفيه من الارش مع سوط الطلاق رد اسمها سنة لا اثر وكذا لو طلق الزوج مريضا طلاقا رجعيا فاعتقت في العدة فماتت في مرضه مريضة في العدة ولم تترد بعدها لانها نية وقت الطلاق ولو قبل تترد كان حسنا ولو طلقها باينا فان ذلك وقبل التترد لا تطلقها في حال المهر لها اهلية لا اثر وكذا لو طلقها كذا سنة ثم اقبلت في المهر اذا طلق المطلق المبت طلقها في الموضع واكثر الارث ونعم ان الطلاق في الصحة فالقول قولها ليس اولى الاختيار لو كان الاصل عدم الارث الا مع تحقق الشك لو طلق اربعاء في مرضه وتزوج اربعاء ودخل بها ثم مات فيه كان الربع يهن بالتوبة ولو كان له ولد ساور في النكاح في العدة فيما يزول به مهر الثلاث اذا وقعت الثلاث على الرجعة المشرط حرمت المطلقة حتى تنكح زوجا غيره المطلق ويعبر في زوال المهر بمرور اربعين يوما في الزوج بالغ وفي المراهق بمرور سنة للخلل وان يطلقها في الخل وطامرجيا للخل وان يكون ذلك بالعقد لا بالملك ولا بالباحة وان يكون العقد دايما لا سعة ومع اشكال الشرط يزول به الثلاث وهل يعدم ما دون

في المهر في طلاق المريض يكره للمهر يقضي ان يطلق والطلاق صحيح وهو يوثق زوجته وامت في العدة الرجعية ولا يبرأ في البائن ولا بعد العدة ورتبه هي سواها طلاقا بانها الرجعية ما بين الطلاق وبين سنة لم تزوج او يوا من موهنة الذي طلقها فيه فلو برأه من غير ثبات لم تترد الا في العدة الرجعية ولو قال طلق في الصحة ثم قبل ولم تترد والرجعية انه لا يقبل بالنسبة اليها ولو قد فيها وهو مريض فلا عتبات بالامان لم تترد لانها صالحة للحكم بالطلاق وهل التوقيت يمكن بالنسبة قبل تم الوصية فان الحكم بالطلاق في الموضع لا باعتبار النية وفيه من الارش مع سوط الطلاق رد اسمها سنة لا اثر وكذا لو طلق الزوج مريضا طلاقا رجعيا فاعتقت في العدة فماتت في مرضه مريضة في العدة ولم تترد بعدها لانها نية وقت الطلاق ولو قبل تترد كان حسنا ولو طلقها باينا فان ذلك وقبل التترد لا تطلقها في حال المهر لها اهلية لا اثر وكذا لو طلقها كذا سنة ثم اقبلت في المهر اذا طلق المطلق المبت طلقها في الموضع واكثر الارث ونعم ان الطلاق في الصحة فالقول قولها ليس اولى الاختيار لو كان الاصل عدم الارث الا مع تحقق الشك لو طلق اربعاء في مرضه وتزوج اربعاء ودخل بها ثم مات فيه كان الربع يهن بالتوبة ولو كان له ولد ساور في النكاح في العدة فيما يزول به مهر الثلاث اذا وقعت الثلاث على الرجعة المشرط حرمت المطلقة حتى تنكح زوجا غيره المطلق ويعبر في زوال المهر بمرور اربعين يوما في الزوج بالغ وفي المراهق بمرور سنة للخلل وان يطلقها في الخل وطامرجيا للخل وان يكون ذلك بالعقد لا بالملك ولا بالباحة وان يكون العقد دايما لا سعة ومع اشكال الشرط يزول به الثلاث وهل يعدم ما دون

الثلاث فيه روايتان اشهرها انه يجد صدق طلق مرة فترتجبت المطلقة ثم تزوج بها الا ان ثبت مع على اثنتين ثلاثا وطلعت الى السابعة وطلعت الثانية فترتجبت بعد العدة وحيات ما نالت سنة واسلمت على الاول من كل حال بعد سنة فانت وكذا كل شرك والامة اذا طلق من غير حرمت تزوجا غيره سواها كانت حرة او عبدا وللخلل الاول موطى للمولى وكذا لا يخل له ملكه المطلقا بين الحر وعلى الملك ولو طلقها مرة ثم اعتدت ثم تزوجها او رجعا ميتة مع على واحدة استحق بالاحوال الاولى فلو طلقها اخرى حرمت عليه حتى يخلها الزوج والمضي فخل المطلقة ثلثا اذا وطى وحصلت فيه الشرايط وفي رواية للخلل ولو وطى الفخا فلا يكره له ان يخل بالاول المحقق للذة منها ولو وطى المطلقة وتزوجها في المرة لم يخل لنفسه عقد بالرق **في المهر** لا تقبض من تاقترت انها تزوجت وفارقها وقبضت العدة وكان ذلك مكنا في تلك الذة قبل قبيل لان في جملتها ما لا يعلم الا انها كالوطى وفي رواية اذا كانت نية صلات **في المهر** اذا وطى المطلقة فادت الاصابة فان صدق لم يخل الاول وان لم يصدق قبل الاول بائنا على طمينة من صدقها او صدق المخلل ولو قبل يعمل بها على كل حال كان حسنا التقديرا فانه البينة بان يذمبه **في المهر** لو طبعها بغير طلق في الاخر او في الصور والواجب قبل للخلل لانه من عندهم يكن مراد لا شاع وقبل يخل المحقق النكاح المستند الى العقد الصحيح **في المهر** في المهر يصح المراجعة بلفظ القول راجعتك ومثلها كالوطى ولو قبل او ليس بهي كان ذلك رجعة ولا يضمن التمسك بالرجعية ولا يجب الاشارة في الرجعة بل يجب ولو قال لم يمسك كذا اذا شئت وان شئت لم تنع ولو قال شئت منه تزود ولو طلقها رجعية فارقت فراجع لم يرجع كما لا يخفى ابدا الرجعية وفيه تركيشا من كون الرجعية رجعة ولو اسلمت بعد ذلك استأنف الرجعتان شأورا كان عند ذمته ظلمها رجعيا ثم لا يجوز في العدة قبل الجور

في المهر في طلاق المريض يكره للمهر يقضي ان يطلق والطلاق صحيح وهو يوثق زوجته وامت في العدة الرجعية ولا يبرأ في البائن ولا بعد العدة ورتبه هي سواها طلاقا بانها الرجعية ما بين الطلاق وبين سنة لم تزوج او يوا من موهنة الذي طلقها فيه فلو برأه من غير ثبات لم تترد الا في العدة الرجعية ولو قال طلق في الصحة ثم قبل ولم تترد والرجعية انه لا يقبل بالنسبة اليها ولو قد فيها وهو مريض فلا عتبات بالامان لم تترد لانها صالحة للحكم بالطلاق وهل التوقيت يمكن بالنسبة قبل تم الوصية فان الحكم بالطلاق في الموضع لا باعتبار النية وفيه من الارش مع سوط الطلاق رد اسمها سنة لا اثر وكذا لو طلق الزوج مريضا طلاقا رجعيا فاعتقت في العدة فماتت في مرضه مريضة في العدة ولم تترد بعدها لانها نية وقت الطلاق ولو قبل تترد كان حسنا ولو طلقها باينا فان ذلك وقبل التترد لا تطلقها في حال المهر لها اهلية لا اثر وكذا لو طلقها كذا سنة ثم اقبلت في المهر اذا طلق المطلق المبت طلقها في الموضع واكثر الارث ونعم ان الطلاق في الصحة فالقول قولها ليس اولى الاختيار لو كان الاصل عدم الارث الا مع تحقق الشك لو طلق اربعاء في مرضه وتزوج اربعاء ودخل بها ثم مات فيه كان الربع يهن بالتوبة ولو كان له ولد ساور في النكاح في العدة فيما يزول به مهر الثلاث اذا وقعت الثلاث على الرجعة المشرط حرمت المطلقة حتى تنكح زوجا غيره المطلق ويعبر في زوال المهر بمرور اربعين يوما في الزوج بالغ وفي المراهق بمرور سنة للخلل وان يطلقها في الخل وطامرجيا للخل وان يكون ذلك بالعقد لا بالملك ولا بالباحة وان يكون العقد دايما لا سعة ومع اشكال الشرط يزول به الثلاث وهل يعدم ما دون

في المهر في طلاق المريض يكره للمهر يقضي ان يطلق والطلاق صحيح وهو يوثق زوجته وامت في العدة الرجعية ولا يبرأ في البائن ولا بعد العدة ورتبه هي سواها طلاقا بانها الرجعية ما بين الطلاق وبين سنة لم تزوج او يوا من موهنة الذي طلقها فيه فلو برأه من غير ثبات لم تترد الا في العدة الرجعية ولو قال طلق في الصحة ثم قبل ولم تترد والرجعية انه لا يقبل بالنسبة اليها ولو قد فيها وهو مريض فلا عتبات بالامان لم تترد لانها صالحة للحكم بالطلاق وهل التوقيت يمكن بالنسبة قبل تم الوصية فان الحكم بالطلاق في الموضع لا باعتبار النية وفيه من الارش مع سوط الطلاق رد اسمها سنة لا اثر وكذا لو طلق الزوج مريضا طلاقا رجعيا فاعتقت في العدة فماتت في مرضه مريضة في العدة ولم تترد بعدها لانها نية وقت الطلاق ولو قبل تترد كان حسنا ولو طلقها باينا فان ذلك وقبل التترد لا تطلقها في حال المهر لها اهلية لا اثر وكذا لو طلقها كذا سنة ثم اقبلت في المهر اذا طلق المطلق المبت طلقها في الموضع واكثر الارث ونعم ان الطلاق في الصحة فالقول قولها ليس اولى الاختيار لو كان الاصل عدم الارث الا مع تحقق الشك لو طلق اربعاء في مرضه وتزوج اربعاء ودخل بها ثم مات فيه كان الربع يهن بالتوبة ولو كان له ولد ساور في النكاح في العدة فيما يزول به مهر الثلاث اذا وقعت الثلاث على الرجعة المشرط حرمت المطلقة حتى تنكح زوجا غيره المطلق ويعبر في زوال المهر بمرور اربعين يوما في الزوج بالغ وفي المراهق بمرور سنة للخلل وان يطلقها في الخل وطامرجيا للخل وان يكون ذلك بالعقد لا بالملك ولا بالباحة وان يكون العقد دايما لا سعة ومع اشكال الشرط يزول به الثلاث وهل يعدم ما دون

في المهر في طلاق المريض يكره للمهر يقضي ان يطلق والطلاق صحيح وهو يوثق زوجته وامت في العدة الرجعية ولا يبرأ في البائن ولا بعد العدة ورتبه هي سواها طلاقا بانها الرجعية ما بين الطلاق وبين سنة لم تزوج او يوا من موهنة الذي طلقها فيه فلو برأه من غير ثبات لم تترد الا في العدة الرجعية ولو قال طلق في الصحة ثم قبل ولم تترد والرجعية انه لا يقبل بالنسبة اليها ولو قد فيها وهو مريض فلا عتبات بالامان لم تترد لانها صالحة للحكم بالطلاق وهل التوقيت يمكن بالنسبة قبل تم الوصية فان الحكم بالطلاق في الموضع لا باعتبار النية وفيه من الارش مع سوط الطلاق رد اسمها سنة لا اثر وكذا لو طلق الزوج مريضا طلاقا رجعيا فاعتقت في العدة فماتت في مرضه مريضة في العدة ولم تترد بعدها لانها نية وقت الطلاق ولو قبل تترد كان حسنا ولو طلقها باينا فان ذلك وقبل التترد لا تطلقها في حال المهر لها اهلية لا اثر وكذا لو طلقها كذا سنة ثم اقبلت في المهر اذا طلق المطلق المبت طلقها في الموضع واكثر الارث ونعم ان الطلاق في الصحة فالقول قولها ليس اولى الاختيار لو كان الاصل عدم الارث الا مع تحقق الشك لو طلق اربعاء في مرضه وتزوج اربعاء ودخل بها ثم مات فيه كان الربع يهن بالتوبة ولو كان له ولد ساور في النكاح في العدة فيما يزول به مهر الثلاث اذا وقعت الثلاث على الرجعة المشرط حرمت المطلقة حتى تنكح زوجا غيره المطلق ويعبر في زوال المهر بمرور اربعين يوما في الزوج بالغ وفي المراهق بمرور سنة للخلل وان يطلقها في الخل وطامرجيا للخل وان يكون ذلك بالعقد لا بالملك ولا بالباحة وان يكون العقد دايما لا سعة ومع اشكال الشرط يزول به الثلاث وهل يعدم ما دون

المراد من قوله في قوله

ان الرجوع كما عند المتأنف والوجه الجواز انه لم يخرج عن زوجية فهي كالمستلزمة ولو قلنا
 راجع فانكرت الدخول بها الا وعت انه لا مدخل لها ولا رجعة فادخلها في القول كان القول قطعا
 مع محتمل لا فائدة في الظاهر ووجه لا يخرج من كاشاف الدلالة على الرجوع في قولنا لا رجعة
 راسها وحيث اذا ادعت انقضاء العدة بالحيض في زمان يحصل فانكر القول فوطعها مع غيرها
 ولو ادعت انقضاءها بالانقطاع قبل وكان القول في قولنا لا رجعة لان في زمان اتمام الطلاق
 وكذا الوادة الزوج انقضاء القول قطعا لان الاصل بقا الزوجية اولا ولو كانت حالها في
 الوضع قبل قطعا ولم تكلف احضا والوادة ادعت الحلل فانكر الزوج فانصرت ولما ذكرناه
 في القول قوله السكان اقامت البينة بالوادة فاذا ادعت انقضاء العدة فادعت الرجعة قبل ذلك
 فالقول قوله المرأة ولو ارجعها فادعت بعد الرجعة انقضاء العدة قبل الرجعة فالقول قوله الزوج
 اذا الاصل صحة الرجعة ولو ادعت انه راجع من زوجة لانه في العدة عند فية وانكر المولى وادع آخر
 قبل الرجعة والقول قوله الزوج فيقول السكف اليه من قبل حتى لا يكسح بالزوجين وفيه
 تردد **المقصد الرابع** في جواز استعمال الحليل بحول التوصل بالحليل المباعدة عن المحرم في
 استطاعه الوا الحيلة لبنت ولو وصل المحرم ثم تمت الحيلة فلوان امره بخلت ولاها على المرأة
 بامر الله فصح اتمام من العقد عليها اربا بريدان منسجا فادخلت حرما وحرمت الموطوعة
 على قولين من غير المحرم بالربا الموصول بالحليل كالنوسن والولد الى المستد عليها في حرمة الفرج
 لما لم ولو ادعى عليه دين قد برى منه باستطاعته او سلب من دعوى الاستطاعة ان يغلب اليه
 الى المدعى لعدم البينة فانكر الاستطاعة لم يوجب حراما فيكون من دعوى الجرح عن الكذب ولا
 لو حصى الجرح بدين محقق عليه فانكر البينة ادعى المدعى ان كان محققا وتبين ان المدعى ان كان
 مظلوما في الدعوى ولو اوجه على البينة انه لا يعمل في المحلل الا في الجرح بدعي المحلل جازا

في قوله

ويقال انه لا يعمل بالاشام وبغضه ان في السام او في الارض طواجر على الطلاق كرها فل
 زوجي طالق وقوى طلاقا سالتا اوقالب سنا في طالق وعنى سنا طالق ارب جان
 ولو اكره على اليه ان لم يفعل فقال لمعت كذا جعل الموصولة لانا فيه محض ولو اصر
 لا جابة بغير مقال نعم وعنى لا بل قال نعم وعنى بتمام البرص من التخلص لم ياتر
 كذا جعلت ما اخذ حلالا لولا ولا عني في الجمل الحيات وبالبر لا طعة الكبر من
 لا طعة وبالبر لا طعة لا طعة ولا طعة في فعل جعلت لصدقة فطريق التخلص
 يقول فقلت لمعت فاحدها صدق ولعل في خبره ثباتي الراجحة من حجة فلخرج ان
 تعد العدة المكن فيها ذلك وامثالها **المقصد الخامس** في العود والطار في
 ذلك ينبغي ضولا **المقصد السادس** على من لم يدخل بها سرايات بطلاق ارفع عدا
 المتر في عنها زوجها فان العدة تجب مع الوفاة ولو لم يدخل والرجوع يحقق بايلاج
 المحن وان لم يزل ولو كان منطرح لا يثبت تحقق الدخول بالطريق الموكان منطرح
 الا في سبيل الاستبراء فيجب العدة لا مكان المحل للمباينة وفيه ردة لان العدة
 تنبئ على الطي ثم لم يدخل عند من طهره السكان لا تزال ولا تجب العدة بالمخلة
 منقولة عن الطي على كسر ولو خلا لم يثبت في كذا في القول قوله مع منية **المقصد السابع**
 في ذات الاكر وهي المستقيمة المحض وهذه مقتضى ثبوتها في الاكر على انظر
 اذا كانت حرة سراكات تحت حرام عبيد ولو طلقها وحاصت بعد الطلاق بالمخطة
 احب تلك المخضة فزعم اكلت فربما اخرين فاذا ارات الدهرك ان قد ضمت العدة
 هذا ان كان عاودها استقرة بالزمان وان اختلفت صبرت الى انقضاء اول المحض اخذنا
 بالاحتياط واول زمان ينقضي به العدة سنة وخمسين يوما ولطمان لكن لا تحية لب

في قوله

ينزل بين بغيره من الشهر الفاعل لانه في اليوم ولما كانت حاملا اعتدت
 باعده الاجل فيكون صنف قبل استكمال رجب كونه حرة لا يام صيرت الى انقضائها
 لم يضر الموت في غمها الحيد وهو ترك فيه رتبة من الشيا ب لا اذ كان المصير وبها الرتبة
 والطلب ولا بأس بالثوب الاسود ولا ذوق البعد عن شدة الرتبة ويسرى في ذلك الصغرى
 والكبرى والسلم والذنية وفي الآلة تردوا ظهوره انه لا حد عليها ولا لم يزلوا المطالبة
 كانت ارجعية ولو طويت المرأة بعد الشبهة ثم ماتت اعتدت عدة الطلاق حاملا كانت
 او حاملا وكان الحكم للوطى لا للعدة اذ ليست زوجة **مخرج** لو كان لا اكثر من زوجة طلق
 واحدة لا بعينها فان قلنا التعيين شرط فلا طلاق وان لم يشترط ماتت قبل التعيين **فصل**
 واحدة لا اعتد بعد الوفاة عليها لاجل احوالها وحملها او لم يدخل ولو كان
 حمله اعتد بعد الاجلين ولذا يطلق احداهن بايادات قبل التعيين فعلى كل
 واحدة لا اعتد بعد الوفاة ولو عين قبل الموت انصرف الى المعينة وتقدم حين
 الطلاق لاس من حين الوفاة ولو كان رجعية اعتدت عدة الوفاة من حين الوفاة و
 المفقود وان عثر خبره او اتفق على زوجة وليه فلا ضابطا ولو جعل خبره ولم يكن من
 عليها فان صيرت فلا بحث وان رقت امرها الى الحائض اربع سنين ونحوه عنه
 فان عثر خبره صيرت وعلى الآم ان يثق عليها من قبل المال وان لم يثق خبره امرها
 بالاعتد بعد الوفاة ثم تحلل الا زواج ولو جاء زوجها وقد خرجت من العدة ونكحت
 فلا سبل عليها وان جاء وهي في العدة فهو ملكها وان خرجت من العدة ولم يزوج
 فيه روايان امرها انه لا سبل عليها **مخرج** الاول لو نكحت بعد العدة ثم بان موت
 كان العدة الثاني صحيحا ولا عدة سوا كان مودة قبل العدة ازمها او بعد ما كان

عند

عند الاول سقط اعتبار في نظر الشرع فلا حكم لمرة كالا حكم لحيوة **الشيخ** لا تعد على الفاعل
 في زمان العدة ولو حضر قبل انقضائها نظر الى حكم الحاكم بالفرقة وفيه تردد **الشيخ**
 لو طهرها الزوج او طاهرها قهر في زمان العدة صح لان العدة باقية ولو اتفق بعد
 العدة لم يقع لانقطاع العصمة **الشيخ** اذا مات بولد بعد صبي شدة من دخول النكاح
 حتى به ولو اعدا الاول وطهرها من المهر لم يثبت الى الصلوة وقال الشيخ يفرع
 منها وهو بعيد **المخرج** لا يرث الزوج لو مات بعد العدة فلهذا لا رتبة والرد ولو مات
 احدهما في العدة ولا رتبة لارث **الفصل الثاني** في عدة الامهات عدة الامهات
 في الطلاق مع الدخول فدان بها طهران وقيل حضنتان والاول اشهر وامل زمان
 ينقص به عدة ثلثة عشر يوما لحظتها قبل ولحظتها وان والبحث في المصطلح الثاني لما في
 الحرة وان كانت لا تحيض وهي من سن من تحيض اعتدت بشهر ونصف لو كانت
 تحت حرا وعبد ولو اعتقت لم تطلق فعدة الحرة الحرة وكذا اطلقت طلاقا رجعيا
 ثم اعتقت في العدة اكملت عدة الحرة ولو كانت بايضا اتمت عدة الامه وعدة الذنية
 كالحرة في الطلاق والوفاء وفي رواية عدة عدة الامه وهي شاذة وعدة الامهات
 الوفاة شهران وخمسة ايام ولو كانت حاملا اعتدت باعده الاجل ولو كانت ام ولد
 لمولاه كانت عدةها اربع سنين وعشر ولو طهرها الزوج رجعية ثم مات وهي في العدة
 استأنفت عدة الحرة ولو لم تكن ام ولدا استأنفت للوفاء عدة الامه ولو كان الطلاق
 بايضا اتمت عدة الطلاق حسب ولوات زوج الامه ثم اعتقت اتمت عدة الحرة تغلبا
 لحايت الحرة ولو كان المولى يطأها ثم دبرها اعتدت بعد وفاته باريعة شهر وعشرا
 ولو اعتقت في حيوة اعتدت بثلاثة اموال من حيي سبل بها اذا ملكت بالبيع يجب سبلها

من انما لها عدة في عدة فطهرت
 انما شدة من نكاحها ولو لم يزوجها
 من نكاحها ولو لم يزوجها

انما هو من نكاحها ولو لم يزوجها
 انما هو من نكاحها ولو لم يزوجها
 انما هو من نكاحها ولو لم يزوجها

لو ملك بعض من استقام ارجل او ركب او غير ذلك من سقط استبرأها من ان يستقر في
 الاقسام الاخرى ولو كان للامان زوجة فاستبرأها من ان يملكه وحل وطها من غير استبرأ
 ولو استبرأ المملوك منه واستبرأها من ان يملك في حق المولى والادب وطها او اذا كانت الانثى
 استخرج عليه وطها فان استخرجت الكتابه حلت وللجبا لا تستبرأ من ذلك الا ان يملك المولى
 او المملوك ثم عا طهرت له في الاستبرأ ولو طلق الامة بعد الدخول لم يخرج له في الوطأ الابد
 الا اعتمادا ويكفي العدة عن الاستبرأ ولو استبرأ حرة فاستبرأها فالحل لم يخرج استبرأ فان
 فكذا لو استبرأ واستبرأها لم يخرج كذا في ذلك استحللا وطها اذا حصل **الفصل**
السادس في العلق وفيه سائل **الاول** لا يخرج من يطلق رجعيان ان يخرج الرجعية يتحقق
 الا ان تاتي بها حرة وهوان تغفل الجبا به الحرة يخرج لافاقية وادى الخرج لان يوفى
 اهله ويخرج عليها الخرج ما لم تضطر ولو اضطررت الى الخرج خرجت بعد ان تصاف
 الليل وعادت قبل الخرج والخرج في جسد وبه الا اذا ذنه ويخرج في الواجب وان لم
 ياذن وكذا في ما تضطر اليه ولا وصله الا بالخروج ويخرج في العدة الباسية
 ابن شاذ **الثاني** نفقة الرجعية لاروة في زمان العدة وكسرها وسكنها يوافقوا
 مسلم كانت او ذمية اما الامة فان ارسلها من اهلها البلاد ونها را فلها النفقة والسكنى
 لوجود التمكن التام وان سفل البلاد اوها فلا نفقة لعدم التمكن ولا نفقة للباين
 ولا سكنى لان تكون حالها نفقة والسكنى حتى تضع ويثبت العقد مع الوطأ
 بالشبه وهل ثبت النفقة لو كانت حاملة قال الشيخ نعم وفيه اشكال بيننا من وهم
 اختصاص النفقة بالمطلقة الحامل دون غيرها من النسا **ثالث** في كنى المطامع
الاول لو ائحد من المسكن او كان مستقرا او متاجرا فاقضت المدة جازة آخر

هذا هو الوجه في النفقة
 والنفقة هي ما ينفق به الزوج
 على زوجته في العدة
 والنفقة هي ما ينفق به
 الزوج على زوجته في العدة
 والنفقة هي ما ينفق به
 الزوج على زوجته في العدة

وطها

منه
 في العدة
 والنفقة هي ما ينفق به
 الزوج على زوجته في العدة

وطها الخرج لانه كان غيرا فخرج ولو طلق في مسكن دون مستحبها فاطا الخرج
 عند الطلاق الى مسكن يابسها وفيه تردد **الثاني** لو طلقها ثم باع المنزل فان كان مقدرا
 بلا ذر الخرج البيع لانه استحق كفى غير معلومة تحقيق الجبا ولو كانت معدة بالشرع
 صح لا ارتفاع الجبا **الثالث** لو طلقها ثم حجر عليه الجا قبل ان يفرق السكنى لانه حرة على
 الغرام وقبل ان يفرق مع الغرام لم ينفقها من جرة المنزل الجا عليه ثم طلق كانت من
 مع الغرام او لا فانه **الرابع** لو طلقها في مسكن لغريم استحق السكنى في ذمته فان كان
 له غرام ضمت مع الغرام باخره مثل سكنها فان كانت معدة بالاشهر والود معلوم
 وان كانت معدة بالاقراء او بالكل ضمت مع الغرام باخره كفى اقل الحمل او اقل الا
 فان اتفق فلا اخذت نصيب الزايد وكذا لو فسد الحمل قبل اقل المدة رجعت عليها
 بالفاوت **الخامس** لو ان فرت المسكن جماعة لم يكن لهم نفقة وان كان بعد من
 الايام فيها ومع انضاع عدتها لكانت السكنى فيه على صفة الوصاية لا السكنى
 بعد الوفاة بامسكن حاله **السادس** لو امرها بالاشغال ففعلت رجعتها وعيها لهما
 وهي في الاشغال اعتدت فيه ولو اعتلت وبقي عيها لهما وطها ثم طلق اعتدت في النسا
 ولو اعتلت في الثاني ثم رجعت الى الاول فاعل ما عاها ثم طلق اعتدت في الثاني
 لانه صار منها ولو خرجت من الاول طلق قبل الوصول الى الثاني اعتدت في الثاني
 لانها ما مروت بالاشغال **الثاني** البدوية تعتد في المنزل الذي طلق فيه فلو لم
 التاركون به او تجلت معهم دفعا لغيره لا تتراد وان بقي اهلها فيه قامت معهم الم
 الخوف بالاقامة ولو دخل اهلها او بق من منة ولا شبهة حوازل النبيلة دفعا لغيره
 بلا تتراد **الثالث** لو طلقها في السفينة فان لم تكن مسكنة فسكنها حيث شاوان كانت

وان كانت حرة او مملوكا

وان كانت حرة او مملوكا

وان كانت حرة او مملوكا

وان كانت حرة او مملوكا

اعتدت فيها **أما** إذا سكنت في منزله ولم تطل به يكن فليس لها المثلثة بالاجرة **ألا**
 الظاهر من الطعن بالاجرة وكذا لو استأجر من سكنه سكنت فيه لا تملك السكنى حيث
 يسكنها الا حرجي **أما** لا تنفذ للزوج عدتها ولو كانت حائضا لا يورثه **ألا**
 نفق عليها من صبيته **ألا** في الزانية بعد طلاقها ان ينفك حيث شئت **المسألة** **ألا**
 لو تزوجت في العدة لم يصح ولم تنقطع عدتها **ألا** فان لم يدخل الثاني ففي عدة الأولى
 وان وطئها الثاني عالم بالتحريم فالحكم كذا قلت اولى بكل ولو كان حائضا لم يملك
 اعتد عدتها **ألا** لا تملك اسبق واستأجرت اخرها الثاني على من ذكره وامين ولو حلت
 وكان ما دل على الثاني اعتدت برصغده ولو اكملت عدتها **ألا** عدل بعد الوضع ولو كان
 ما دل على نفايه عنها الت بعد وضع عدتها **ألا** ما دل واستأجرت عدة من غير طلاق
 ان يكون منها قبل نزع منها ويكون الوضع عدتها من طهر به وفيها شكال منها من
 كونه فاشا الثاني وطى شبهه فيكون احق به **ألا** تعد زوجة الحاضر
 الطلاق او الوفاة وتعد من الغياب في الطلاق من وقت الوقوع وفي الوفاة من حين
 البلوغ ولو اجبر غير العدل لمن لا تنكح الا مع الشوب وفاديه الاجل بملك العدة
 ولو علمت الطلاق ولو علم الوقت اعتدت عند البلوغ **المسألة** **ألا** طلقا بعد الد
 ثم راجع في العدة فطلق قبل المبيى لزمها استئناف عدة لطلاق الأولى **ألا** في الرجعة
 ولو خالها بعد الرجعة قال الشيخ **ألا** في عدة وهو بعيد لانه خلع عن عقد
 الدخول **ألا** خالها بعد الدخول ونزحها في العدة وطلعتا قبل الدخول لم يلزمها
 العدة لان العدة الأولى بطلت بالفرش والعقد الثاني لم يحصل قبل الدخول
 قيل يلزمها العدة لانها لم تنكح العدة الأولى **ألا** في شبه **المسألة** **ألا** وطى شبهه خط

هذا هو الوجه

للاول اعتدت
 برصغده
 الثاني
 بقاء
 هذه
 على

هذا هو الوجه
 هذا هو الوجه
 هذا هو الوجه

الحكم وجب العدة ولو كانت المرأة عالمه التحريم وجعل الرأى الحق بالنسب وجبت لاعدته و
 لحكم المرأة طاهر ولو كانت الحرة استخفى الولد على الرأى قيمة لموازين سقط وهو طلاق
 وقيل العدة ان كانت بكر او نصف العدة ان كانت شابة **المسألة** **ألا** طلقا
 ثم وطئها الشبهة قبل تدخول العدة ان لا يورثه من حاكمات او حايلا **المسألة** **ألا**
 اذا نكحت في العدة الرجعية حلت من الثاني اعتدت بالوضع من الثاني واكملت عدتها **ألا**
 بعد الوضع وكان الاول الرجعي في تلك العدة دون زمان الحمل **المسألة** **ألا**
 والمأواه والظفر في الصفة والعدة والشرايط والاحكام اما الصفة فانه يقول خلعك
 على كذا او كذا فخلعه على كذا او هل يقع مجرد المولى نعم وقال الشيخ لا يقع حتى يبيع ما
 الحلاق ولا يقع بواحد منهن اسن لفظ الطلاق ولا ينفك ولا ينكح ولا يملك
 ولا العالم وقد يملك لاجله بلطف الخلع هل يكون نكاحا او طلاقا قال المرحوم من طلاق
 وهو المولى وقال الشيخ **ألا** في ان ينفك وهو نكح من قال من فسخ ابعده من عدته
 الطلقات ويقع الطلاق مع الذمة بايادان ابر وعرض لفظ الخلع **المسألة** **ألا** في الطلقة
 طلاقا بغير نكاح ابر وعرض لفظ الطلاق لم يقع على المولى ولو طلقته خطبا بغير نكاح
 به لم يلزم البذل على القبل بوقع الخلع بغير نكاح ابر وعرض على القول ما ينطلق او انه
 مستقر الى الطلاق **المسألة** **ألا** في ابتداء ان طلق بالثبوت او لم يملك الفصح الطلاق رجعا
 ولم يبرئها الا الف ولو برئت بعد ذلك فبها بطلان ضمان المأجور ولو دفعها اليها كانت
 حرة من انفة ولا يملك المأجور تدعيمها بانه **المسألة** **ألا** في ان طلق بالثبوت كان الحرة
 على الفور وان تأخر لم ينجح عوضا كان رجعا **المسألة** **ألا** في الذمة كل ما صح ان يكون
 من اصح من الخلع ولا ينفك بغيره ولو كان لا يبرأ عما وصل اليها من غير ذلك

هذا هو الوجه
 هذا هو الوجه
 هذا هو الوجه

هذا هو الوجه
 هذا هو الوجه
 هذا هو الوجه

هذا هو الوجه
 هذا هو الوجه
 هذا هو الوجه

غاياما لا بد من ذكر حنسه ووصفه وقدره وكفى قلنا من الشاهدة وبصرف الاطلاق
 الى الباعث بالبدن مع القيمة الى ما عين ولو انا على الف ولم يذكر المرد ولا قصد
 الخلع ولو كان العاقل لا يملك المالك كالحرف في الخلع وقيل يكون صحيحا حتى ان يتبع
 الطلاق وكما كان الطلاق اسما ولو انا على الف فان خرم صحيح وكان لابد من رد
 خالع على حمل الدابة او الحارثية لم يصح وصح بذلك العاقل من قبلها ومن ضمنه ما
 وحل من المتبرع فيه رد ولا شبه المتبرع الموقوف اطلاقا على الف من الحارثية ما خاف
 على غيره هذا وكفى مما نصح فان لم يرض بدفع البدل صح الخلع وضمن المتبرع فيه
 رد ولو انا في مرض الموت صح وان بذلت الثمن من ذلك وكان من الاصل وفيه
 قولان الرابع عشر من المثل من المثل هو راسه ولو كان العاقل الضاع ولد صح شرط
 حينئذ قلنا ولو انا على الف بغير شرط معين المد الذي يحتاج اليه الماكل ب
 الكسوف والمد ولو انا قبل المدة كان له طلق استثناء ما بقي فان كان رضا عا راجع
 مثله وان كان انقضا صح بطلان كان يحتاج اليه في تلك المدة مثلا او قيمة واجبة عليه
 وقيل لا بد ان يملكه كذا ان يرضى عليه الذي ولو انا العرض قبل الفرض لم يطل استثناء
 ولو انا مثله اقيمته ان لم يكن مثله ولو انا على الف موصوف فان وجد ما دفعه على الف
 ولا كان لردده والمطالبة بصفه ولو كان معينا فان بيعا رده وطالب بثلثه اقيمته
 وان سلك مع الارض وكذا لو انا على الف على الف حتى فان رخصا او رخصا على الف
 فان انا على الف على الف ابريم فان كنا انا صح الخلع وقيمة الاربع وليس الاسان
 من اختلاف الجس ولو انا الف الف في ما شئت لوصح البدل ولو انا كان
 ولا الف ولو انا الف اثنين بمذبة واحدة صح وكانت بينهما السوية ولو انا الف الف

هذا هو الوجه في صحة الخلع
 ولو انا الف الف على الف
 ولو انا الف الف على الف
 ولو انا الف الف على الف
 ولو انا الف الف على الف

فلان

فطلق واحد كان لا الضيف ولو عتبت طلاق لا فخرى كان رخصا ولا عوض له ان فخر الخلع
 عن الاستدعاء المتفق للتحليل ولو انا على الف عين فبات متحققا قبل طلق الخلع ولو انا صح
 ويكون له الف الف او المثل ان كان مثله كان حشا رخصا الخلع من الالة فان اذن مولا
 الف الف طلاق الا لا فخر المثل ولو بذلت زيادة عنه قبل صح ويكون لانه كذا
 تتبع ما بعد العتق والبيار ويتبع ما قبل البدل مع عدم كذا ان ولو بذلت عينا او فخر
 المولى صح الخلع والبدل فلا صح الخلع دون البدل ولو انا عتقته او مثله مع ما بعد العتق
 وصح بذلك المكاتبه المخلصة ولا اعتراض بالمعوى وايضا المشروطة فكذلك **النظر الثالث**
 في الشرايط ويعتبر في الخلع شروطا اربعة البائع وطالب العاقل لا خيار والعقد فلا يصح
 مع العتق ولا مع الجوز ولا مع الالة ولا مع السكر ولا مع الضرب الراض للعقد ولو انا صح
 وطالب العاقل معروض صح ان لم يكن طلاقا ويطالب مع العتق كونه طلاقا او غير في المختارة
 ان يكون طاهر اياها ما فيه اذا كانت متحررا كذا غيرها ايسره وكان حاضرا لم يأن كان
 الكراهية من المثل ولو انا لا دخل عليك من بكره لم يجز خلع ما بل يجب وفيه رواية
 بالرجوع وصح خلع الخلع مع روية له كذا اصح طلاقا ولو انا الف الف وكذا التي لم يخل
 بما لو كانت حاضرا فخلع الياسيه وان وطبها فخر الخلع ومبشر في العتق حضور شاهدين
 دفعة ولو انا فخر يخلع عن شرط وصح الخلع من المحرم ليدل ولو انا الف الف والخرق
 لو كان البدل خمر او خمر راجع ولو انا اسما او احدها قبل الاقباض فتمت النية بمعدنية
 والشرط انما يطل اذ لم يتصور العقد فلو قال فان رجعت رجعت لم يطل هذا الشرط
 متفق الخلع وكذا الشرط اهي الرجوع في الذمة اما الوفاة الخلع ان شئت لم يصح ولو انا
 لا شرط ليس من متفقاه وكذا الوفاة ان شئت الى العا او ان اعطيتي او انا كذا

فاجاز

هذا هو الالف في كل موضع
 في كل موضع في كل موضع
 في كل موضع في كل موضع
 في كل موضع في كل موضع

منا وما اوى وقت اوحى **الالف** في الاحكام وفي مسائل **الالف** لو اكرها على العدة
 مثل حرام الطلاق بجمع الطلاق ولو لم يسلو العدة وكان للرجعة **الف** لو اكرها
 الاطلاق بجمع الطلاق ولا يملك العدة ولو طلقها والحال هذه بعض علم بملك العدة
 وجمع الطلاق وله الرجعة **الف** اذا كانت بالخاصة جازعته الشدي منها وقيل
 هو منقح ولم ثبت **الف** اذا صح الخلع فلا رجعة له ولها الرجوع في العدة ما دامت في
 العدة ومع رجوعها يرجع ان شاء **الف** لو اكرها وطرح الرجعة بجمع وكذا الطلاق بجمع
الف المختلعة لا يجمعها طلاق بعد الخلع لان الثاني شرط الرجعة نعم لو رجعت في
 العدة فخرج بها استأنف الطلاق **الف** اذا قال طلقني ثلاثا باللف مطلقا قال
 الشيخ لا يجمع لان الطلاق بشرط والجمع بطلاق في مقابلته بذلك فلا يجمع شرطا فان
 الثلاث ولا يجمع البذل وان طلقها ثلاثا من الايام استغنى ما باللف وقيل يكون الثالث
 لرفع الواحد الموضع الثالث التي تخيلها جميعا مع وان طلق ثلاثا فله
 الالف بل طلق واحدة قبله ثبت الالف لانها جازعة في مقابلته الثالث فاقضى
 العدة على الطلقات بالسوية وفيه تردد وشك جعل الجدة في مقابلته الثالث ما هي فلا يجمع
 التسليم مع الاقرار ولو كان موافقا لطلعتي ثلثا باللف طلق واحدة كان ثلثا
 الالف وقيل الالف ان كانت عاقله والثلث ان كانت جاهلة وفيه اختلاف **الف**
 لو قال طلقني واحدة باللف طلق ثلاثا ولا وقعت واحدة وكذا الالف ولو قال طلقني
 واحدة باللف فقال انت طالق طلقني بالاولى والى الباقي فان قال الالف في
 مقابلته في الالف كانت الطلقة بائنة ولو قال انت طلقني في مقابلته في الالف كانت الاولى حية
 وبطلت الثانية والعدة ولو قال في مقابلته الكفر قال الشيخ ردت الاولى وثلث

هذا هو الالف في كل موضع
 في كل موضع في كل موضع
 في كل موضع في كل موضع
 في كل موضع في كل موضع

هذا هو الالف في كل موضع
 في كل موضع في كل موضع
 في كل موضع في كل موضع
 في كل موضع في كل موضع

هذا هو الالف في كل موضع
 في كل موضع في كل موضع
 في كل موضع في كل موضع
 في كل موضع في كل موضع

الالف وفيه اشكال من حيث انما عدا التمس **الف** اذا قال ابرها طلقاوات برى
 طلق مع الطلاق رجعا ولم يبرها الا برها ولا يجمع لابل **الف** اذا وكلت في خلعها طلقا
 اقضى خلعها بهر المثل بعد المثل وكذا الزوج لو وكل في الخلع فاطلق فان بذل وكما بها
 زيادة عن المثل بطل البذل ووقع الطلاق رجعا لا يضمن الوكيل ولو خلعها وكما بها
 باقل من المثل بطل الخلع وطلق بذلك البذل لرفع العدة فله الرجوع فيه ويجوز
 لا يحكم مسائل التراجع هي ثلث **الف** اذا استأفى في العدة واخلع في الجنب فالعزل
 قول المثل **الف** لو استأفى في العدة واخلع في الجنب فاخلع في العدة قبل بطل وقيل على
 الرجل البينة هو شبه **الف** لو قال خالعتك على الف في قنك فقلت بل في ذمة زيد
 فالبينة عليه واليمين عليها ويسقط الزوج مع بنية ما لا يبره زيدا وكذا الرأى بل خالعتك
 فلان والعرض عليها الرأى خالعتك بكذا ومنه عني فلان امر بنية عني فلا زنها
 الالف ما لم تكن بنية لانها دعوى محضه ولا يثبت على فلان شي بخلاف دعواها **الف**
 المباركة قولك يقول ما ريتك على كذا قامت طالق وهي ترتب على كراهية كل واحد
 من الزوجين ويشترط اتباعه بلفظ الطلاق فلو اقصر المبارى على لفظ المباركة لم يقع
 بغيره ولو قال بدلا من ما ريتك فاختصك وعين من الالف اصح اذا تبعه بالطلاق
 اذا التقى للفرقة التفظط الطلاق للغير ولو اقر على قوله انت طالق بكذا صح
 مباركة اخي عبا عن الطلاق بجمع منها فاة بين الزوجين ويشترط في المباركة والمبا
 ما شرط في الخالع والمخالعة وقع الطلقة مع العوض بائنة ليس للزوج معا رجوع الا
 ان ترجع الزوجية في العدة فخرج ما دامت في العدة والمهر والرجوع في العدة لم تنقصر
 عدها والمباركة كالمخلع لكن المباركة ترتب على كراهية كل واحد من الزوجين صاحبه

فقلت

صاحبه

او ابتدك

واما في هذا الكتاب فانه من كتابه
 على ما هو عليه في نسخة المخطوط
 واما في نسخة المخطوط فانه من كتابه
 واما في نسخة المخطوط فانه من كتابه
 واما في نسخة المخطوط فانه من كتابه

والذين يقيموا صلاتهم
من أجلهم ثم يعودون
لما قالوا هتفوا به رقيب
فقد ان ينكحوا

والموتى من المؤمنين والذين آمنوا من قبلهم
ولهم أجران عظيمان

106

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

لا تفتت الحوط من

مع حقن الخمر **المقصود** في حلال الكفارة في العتق ولا طعام والصيام **القول** في العتق
ويتبين على الواحد في الكفارات المرتبة بتحقيق العتق بان تلك الرقبة وتلك النفس مع المكان
الاستيعاب ويعتبر في الرقبة ثلثة اوصاف **الوصف الاول** ان يكون هو مبر في كفارة القتل الجنا
وفي غيرها على الرد ولا شبه شرط والمراة بالان هذا الاسلام او هو يمتد في
الاخر المذكور ولا يمتد في الصغير والكبير والطفل في حكم المسلم ويجزى ان كان ابواه مسلمين او
احدهما او حين يولد وفي رواية اخرى في العتق خاصة بالاب والعم المختص في حنة ولا
يجزى الحكم لو كان ابواه مسلمين وان كان حكم المسلم اذا باع المملوك ويجزى ولو كان كافرا او
فاسقا او مشركا حكم باسلامه واجزاه ولا يمتد مع وصف الاسلام في الاخر الى الصلوة وكفى
في الاسلام الاقرار بالهداية ولا يشترط التبري مما عدا الاسلام والحكم باسلام المستبي
اطفال الكفار لو كان مع ابواه الكافران او انفرده بالاسلم ولو اسلم المراهق حكم بالاسلم
على رد وهل صرف يندوس ابوه يقتل نعم صرا لا ان يشترط ان لا يمتد من غيره وان كان حكم الكفار
الحنف ان السادة من العيوب فلا تجزى الا على ما لا اجزاء ولا المتعد ولا المشكك
لحقن العتق يحصل هذه الاسباب ويجزى مع غيره ذلك من العيوب كالاخصم فلا تجزى وفي
قطعت احدي يديه او احدي رجليه ولو قطعت رجلاه لم يجز لحقن الامتداد ويجزى في الكفارة
ومنع قوم استنباط الوضوء بالكفارة لصعوبة من حنة الايمان وهو ضعيف **الوصف الثاني**
ان يكون تام الملك فلا يجزى المذموم يفتن تدبر وقال في الميسر والخلاف يجزى وهو
كلام الكبار المطلق اذا ادى من كتابه شيئا ولو لم يرد او كان شرطه قال في الخلاف لا يجزى
ولعله نظر الى نقصان الرقبة بتحقيق الكتابة وطاهر كلاته في النهاية انه يجزى ولعله ما شبه بين
حقن الرق وخرق الابن اذ لم يعلم موته ولذا يجزى المستولية لحقن رقبة ولو اعتنق

لو كان مملوكا
فحقن المالك فحقن

ان يفتن
فلا يجزى

لو كان مملوكا
فحقن المالك فحقن

من

من عتدين مشركين لم يجز الا يسمى ذلك نية ولو اعتنق يفتن من عبد مشرك فقد عتق في
ضحية فان نوى الكفارة وهو مبر اجزا ان قلنا انه يفتن بتساعتان العتق وان
لا يفتن الا باداة حنة الشريك لم يجز عندنا ابدا بل ان لم يفتن عن الرقبة وفيه تردد
لحقن عن الشريك لاجل سبب بذل العتق لا بالاعتان ولو كان معصرا الحق في ضحية
ولا يجزى عن الكفارة ولو ايسر بعد ذلك لاستلزام الرقبة في ضحية الشريك ولو لم يفتن في ضحية
اعتاده عن الكفارة صح وان تفرق العتق لحقن العتق ولو اعتنق المراهق لم يصح ما ذكر
المراة وقال الشيخ صح مطلقا اذا كان مورا ولو كان كافرا لا مال ان كان كافرا او هيا
بدلان كان موجبا وهو بعيد ولو لم يفتن في الكفارة فالشيخ قولان ولا شبهة
المنع وان لم يخطأ قال في الميسر لم يجز لاعتنق حنة المجني عليه برقبة وفي النهاية صح
باعتنق البسدية المقتول وهو حسن ولا يعتنق عنه عتق بمسلكه صح ولا يجوز ان يعتنق
وان شرط عتق مكان يتركه على عتق صح ولزم العتق ولو تبرع بالعتق عنه قال الشيخ فقد
العتق عن المقتن دون من عتق عنه ولو كان العتق عنه حيا او ميتا ولو اعتنق الوارث عن
اليتيم من الامانة الميت قال الشيخ يصح والوجه التسوية بين الاجنبي والوارث في المنع
الجواز واذا قال العتق عتقك عنى فقال اعتنق عتقك فقد وقع الايمان على الاجزا ولكن يجزى
ينقل الى الاخر قال الشيخ رحمه الله ينقل بعد قول الحقن اعتنق عتقك ثم يفتن بعبده وهو
والوصية لا تقصر على التمر وهو حنة العتق وبراءة ذمة الامر وما عداه من ومنه اذا قال له
على هذا الطعام فخذ اخذت ايضا في الوقت الذي يملكه الاكل والوصية عندى انه يكون
اجبة للمساواة ولا ينقل الى ملك الاكل ويشترط في الاجبة ان شرط **العمل** البينة لا ينعى
بجمل صحبه فلا يفتن باجره الا بالبينة ولا بد من ثبوت البينة فلا يصح العتق من الكفارة

لو كان مملوكا
فحقن المالك فحقن

لو كان مملوكا
فحقن المالك فحقن

لو كان مملوكا
فحقن المالك فحقن

ذميا كان اوجربا او من قبل القدرية في حقته ويعتبر منه القيعين ان اجتمعت اجنبا
 تحتلوا على الاشياء ولو كانت الكدارات من جنس واحد قال الشيخ بخبري نية الكثير مع القدرة
 ولا يفتقر الى القيعين وفيه اشكال الى الصور فلا شبه بالذهب انه لا بد فيه من نية القيعين
 ويجوز تحريمها لا لئلا يقال **القول** على القول بعد القيعين **القول** الراغب عبد الله بن احمد
 كذا في صحيحه في حق نية التكنيد لا لغيره بالسبب مع الحاد الحكم **الشافعي** كان عليه كذا
 ثلث مسائل في العتق والصور والصدقة فاعتق ونوى القربة والتكثير ثم خضع
 ثم في متابعين نية القربة والتكثير ثم خضع فاطم سبب سبب كذا في ذلك يرى من الثالث
 ولو لم يكن **الشافعي** لو كان عليه كذا ولم يدري عن مثل او طار فاعتق ونوى القربة
 والتكثير اجزاء **الشافعي** لو شك بين نية طار فاعتق والتكثير لم يجز لان التدليك لا يجز فيه
 نية التكثير ولو نوى بغيره من اياه كان حبا ولو نوى العتق مطلقا لم يجز لان احتمال
 ارادة الطمع اظهر عند الاطلاق وكذا لو نوى الوجوب لانه قد يكون لا عن كفاية **الشافعي**
 لو كان عليه الكدارات ان ولعبدان فاعتقها ونوى نصف كل واحد منهما فاعلى او فاعلى
 كل نصف فخر عن الكدارة المرادة به ونحو الباقي عنهما بالسرية وكذا لو اعتق نصف عبد
 عن كفاية معينة صح لانه يعتق كله وقد ابا شري اياه ام غيره ممن يعتق عليه ونوى به
 التكثير قال في المبسوط بخبري وفي الخلاف لا يجزى وهو شبه لان نية العتق تفرق في ذلك
 المعتق في ملك غيره فالسرية سابق على النية فلا يصادف حصولها ملكا **الشافعي**
 تجزى عن العتق ولو قال العبد انت حر عليك كذا لم يجز عن الكدارة لانه قصد العتق
 ولو قال لا ابا لعتق مملوكك عن كفاية كذا على كذا فاعتق لم يجز عن الكدارة وفي رواية
 العتق تود ولو قيل بوجوبه هل يفرغ العتق قال الشيخ نعم وهو حسن ولو روى المالك العتق

في حق نية التكنيد لا لغيره بالسبب مع الحاد الحكم
 في حق نية التكنيد لا لغيره بالسبب مع الحاد الحكم

في حق نية التكنيد لا لغيره بالسبب مع الحاد الحكم
 في حق نية التكنيد لا لغيره بالسبب مع الحاد الحكم

بعد فنية لم يجز عن الكدارة لانه لم يجز خال لا خفاق في الخبر فيا بعد **الشافعي** ان لا يكون
 التي خرافا فلو كان بعد بان فاع عينية وقطع حيا به ونوى التكثير اعتق ولم يجز عن الكدارة
القول في الضمان ويعين الصورة في المنة مع التجزئ العتق وتحقق الخبر لا بعد في الرواية
 وعدمه منها واما بعد التمكن من شرائها بالدين وجد العتق وقبل جد الخبر عن الاطلاق ان لا
 بعد ما يضمن عن قوته وقوت عبد اليرور والملة ولو وجد القربة وكان مضطرا الى خذنها
 او عنها التفتة وكسوة لم يجب العتق ولا يباع المسكين ولا ياب الجسد ويابح افضل
 عن فخر الجاهل من المسكين ولا يباع الحاد على المرفوع عن مباشرة الخدمه ويابح على
 جرة عادية بخدمة نفسه لا مع المرض المحتج الى الخدمة ولو كان الحاد مدغرا اليك لم يكن
 من الاستبداد اليه بعض شيء قبل ان يرضى به لا سلكا القناعة وكذا قيل في المسكين اذا
 كان غاليا او كان يحصل اليك بدل بعض الفداء ولا شبهة في يابح عتقا بغيره النوى عن
 المسكين ومع تحقق العتق من العتق يرضى في الدنيا او القتل خطا صريحين متتابعين
 المالك صورته فان اضطر في السر لا قد من غير عذر استأنف ولو كان لعدي يبي وان صا
 من الشافي ولو يوليا ثم وهل يابح مع الاظهار فيه مردا بغير عذر سلام والعذر الذي يصح
 الشافي الخيض والناس والمريض والاعما والخجوني اما السفر فالحق اضطر اليه كان عذرا
 فلا كان فاطعا للتابع ولوا اضطر الى حال او الموضع خوفا على انفسهم لم ينقطع التابع ولو
 اضطر لغيره فاعلى الولد قال في المبسوط ينقطع وفي الخلاف لا ينقطع وهو شبه ولو اكرم على
 الاظهار لم ينقطع التابع سواء كان اسيما او من وجب المافي حله او لم يكن من ضربه حتى
 اضطر وهو اختيار الشيخ في الخلاف وفي المبسوط قال بالعتق ولو عرض في اثنا الشراء
 ران لا يبيع صورة عن الكدارة كثر رمضان ولا يضي بطل التابع **القول** في الاطلاق

في حق نية التكنيد لا لغيره بالسبب مع الحاد الحكم
 في حق نية التكنيد لا لغيره بالسبب مع الحاد الحكم

ويجب للأطعام في المرتبة مع الجوع من الصيام ونحو الطعام العدد لكل واحد من قبل ذلك
 ومع الجوع ولا ولا شبه ولا يخرج عما أوقى العدد والمعتبر وإن كان بعد الطعام العدد
 ولا يجوز التكرار عليهم من الكفاية الواحدة مع التمكن من العدد ويجوز مع القدر ويجب أن
 يطعم من أو سطر يطعم أهله ولوا على ما يغلب على قوت البلد جاز ويجوز أن يضم اليد أو ما
 أعاده لهم أو سطر الخلل وأدونه الخ يجوز أن يعطى العدد من مرتين ويحكم بين أطعمتهما
 وتسلما ويخرج من الخطة والدين والجوز ولا يخرج في طعام الصغار من مرتين ويجوز
 ولو انفرد واحد أو اثنين بوجدهم لا يقتصر على طعام المؤمنين ومن هو
 حكمهم كالأطال وفي المبسوط صرف إلى من تصرف إليه تركوا الفطرة ومن لا يخرجها
 لا يجوز هنا والوجه جواز طعام المسلم الناس ولا يجوز طعام الكافر وكذلك لا
مسألة أربع كفارة لليمن يخرج من العتق والأطعام والكسوة فإذا كفي العتق
 وجب أن يعطيه ثوبين مع القدرة ومع الجوع واحد أو قبل يجرى الثوب الواحد مع
 الاختيار وهو لا شبه **الثاني** للأطعام في كفارة اليمن مد كل مسكين ولو كان قويا
 على الدين ومن قويا ناس حضرا للبحال الضرورة ولا ولا شبه **الثالثة** كفارة الأ
 من كفارة اليمن **الرابعة** من ضرب مملوكه فموت الحد يجب له التكفير بعقبة **المقصد الرابع**
 في الأحكام المتعلقة بجنايا الباب هي سائر **الفصل** من وجب عليه ضمان فان ضامه لا
 فداؤه ولو كان ناقصا وإن صام بعض الشهر وأكل الباقى اجتزأ به وإن كان ناقضا
 وبطل لا قتل اثنين وقبل تم ما فإن من الأول ولا ولا شبه **الثالثة** للمصير في المرتبة بحال
 لا إذا زال الحال الجواب فالمركان قادر على العتق ففجهم ولا يقر العتق في ذمتهم
الثاني إذا كان له مال يصل إليه بعد موتها لم يشغل فرضه بل يجي الصبر ولو كان ما
 منصف الطعام

نصف

والمركان كفارة
 ولو كان مملوكا

المسئلة

مسئلة
 إذا جازع عن العتق فدخل في العتق
 ثم وجد ما ينفع له العتق وإن كان أفضل وكذا العتق من الصيام فدخل في الأطعام ثم زال
 الجوع **الخامس** في ظاهر دليل من العتق فاعتق عن الظهار قال الشيخ للبحر أنه كثر في الجوع ثم
 حسن **السادس** في دفع الكفارة إلى العتق لا لأنه أهلية لا يرد مع إلى ولاية **السابعة** لا تصرف الكفارة
 إلى من يجب نفسه على الداع كلاب وكلام ولا ولا الزوجه والمملوك لأنهم اعتبار بالدافع وبذلك
 إلى من يولم وإن كان أيا **الثاني** إذا وجب الكفارة في الظهار وجب تقديمها على المسترس
 كذا لا عتق أو الصيام أو الأطعام **الثالث** إذا وجب عليه كفارة تخير كمن تخمس واحد
 يجوز أن يكفر ضمن من جبين **الخامس** يخرج دفع القيمة في الكفارة لا شئنا الذمة بالخصا
 لا يثبتها **الخامس** قال الشيخ من قتل في الأثر لهم وجب عليه صورة من ثيابهم من
 الحرم وإن حل فيها العبد وأيام الشرب وهي رواية زرارة والمهر وعمر المشغ **الثاني**
 كل من وجب عليه صورة من ثيابهم فخر صام ثمانية عشر يوما فإن أبقره صدق عن كل يوم يدين
 طعامه فإن لم يستطع استغفره بجماعة ولا شيء عليه **كتاب الأبدان**
 والنظر في أمر رابعة **الأولى** في الصيد ولا يفتد إلا بالأساس استجانه وفعل الخ
 ويقع لكل السان مع القصد المية واللفظ الصريح وما لا اخذت فربحي في فركها وما في
 النقصه بهذا الفصل أو ما يدل عليه ما صرح بالخمل كقول الجاهل أنك أكله وطبقك فان صدق
 صح ولا يقع مع نحره من الميتة لما قال النجاشي روى ولا سكب بئث اخرجته إلا ساقنك قال
 الخلف لا يقع به إلا وقال في المبسوط يقع مع القصد وهو حسن ولو قال الجاهل أنك في ذمتك
 يكن سوليا وهل شرط بغيره لا لا بد من الشرط فإن أخرها شرط فلو علقه شرط أو أن
 كان للغير ولو خلف للعتاق لأطعمها أو بالصدقة أو التبرع ولو صدق لا لا ولو قال

المسئلة
 الباخير كالأطال وفي الظاهر ورد **الرابعة** إذا جازع عن العتق فدخل في العتق
 ثم وجد ما ينفع له العتق وإن كان أفضل وكذا العتق من الصيام فدخل في الأطعام ثم زال
 الجوع **الخامس** في ظاهر دليل من العتق فاعتق عن الظهار قال الشيخ للبحر أنه كثر في الجوع ثم
 حسن **السادس** في دفع الكفارة إلى العتق لا لأنه أهلية لا يرد مع إلى ولاية **السابعة** لا تصرف الكفارة
 إلى من يجب نفسه على الداع كلاب وكلام ولا ولا الزوجه والمملوك لأنهم اعتبار بالدافع وبذلك
 إلى من يولم وإن كان أيا **الثاني** إذا وجب الكفارة في الظهار وجب تقديمها على المسترس
 كذا لا عتق أو الصيام أو الأطعام **الثالث** إذا وجب عليه كفارة تخير كمن تخمس واحد
 يجوز أن يكفر ضمن من جبين **الخامس** يخرج دفع القيمة في الكفارة لا شئنا الذمة بالخصا
 لا يثبتها **الخامس** قال الشيخ من قتل في الأثر لهم وجب عليه صورة من ثيابهم من
 الحرم وإن حل فيها العبد وأيام الشرب وهي رواية زرارة والمهر وعمر المشغ **الثاني**
 كل من وجب عليه صورة من ثيابهم فخر صام ثمانية عشر يوما فإن أبقره صدق عن كل يوم يدين
 طعامه فإن لم يستطع استغفره بجماعة ولا شيء عليه **كتاب الأبدان**
 والنظر في أمر رابعة **الأولى** في الصيد ولا يفتد إلا بالأساس استجانه وفعل الخ
 ويقع لكل السان مع القصد المية واللفظ الصريح وما لا اخذت فربحي في فركها وما في
 النقصه بهذا الفصل أو ما يدل عليه ما صرح بالخمل كقول الجاهل أنك أكله وطبقك فان صدق
 صح ولا يقع مع نحره من الميتة لما قال النجاشي روى ولا سكب بئث اخرجته إلا ساقنك قال
 الخلف لا يقع به إلا وقال في المبسوط يقع مع القصد وهو حسن ولو قال الجاهل أنك في ذمتك
 يكن سوليا وهل شرط بغيره لا لا بد من الشرط فإن أخرها شرط فلو علقه شرط أو أن
 كان للغير ولو خلف للعتاق لأطعمها أو بالصدقة أو التبرع ولو صدق لا لا ولو قال

مسئلة
 إذا جازع عن العتق فدخل في العتق
 ثم وجد ما ينفع له العتق وإن كان أفضل وكذا العتق من الصيام فدخل في الأطعام ثم زال
 الجوع **الخامس** في ظاهر دليل من العتق فاعتق عن الظهار قال الشيخ للبحر أنه كثر في الجوع ثم
 حسن **السادس** في دفع الكفارة إلى العتق لا لأنه أهلية لا يرد مع إلى ولاية **السابعة** لا تصرف الكفارة
 إلى من يجب نفسه على الداع كلاب وكلام ولا ولا الزوجه والمملوك لأنهم اعتبار بالدافع وبذلك
 إلى من يولم وإن كان أيا **الثاني** إذا وجب الكفارة في الظهار وجب تقديمها على المسترس
 كذا لا عتق أو الصيام أو الأطعام **الثالث** إذا وجب عليه كفارة تخير كمن تخمس واحد
 يجوز أن يكفر ضمن من جبين **الخامس** يخرج دفع القيمة في الكفارة لا شئنا الذمة بالخصا
 لا يثبتها **الخامس** قال الشيخ من قتل في الأثر لهم وجب عليه صورة من ثيابهم من
 الحرم وإن حل فيها العبد وأيام الشرب وهي رواية زرارة والمهر وعمر المشغ **الثاني**
 كل من وجب عليه صورة من ثيابهم فخر صام ثمانية عشر يوما فإن أبقره صدق عن كل يوم يدين
 طعامه فإن لم يستطع استغفره بجماعة ولا شيء عليه **كتاب الأبدان**
 والنظر في أمر رابعة **الأولى** في الصيد ولا يفتد إلا بالأساس استجانه وفعل الخ
 ويقع لكل السان مع القصد المية واللفظ الصريح وما لا اخذت فربحي في فركها وما في
 النقصه بهذا الفصل أو ما يدل عليه ما صرح بالخمل كقول الجاهل أنك أكله وطبقك فان صدق
 صح ولا يقع مع نحره من الميتة لما قال النجاشي روى ولا سكب بئث اخرجته إلا ساقنك قال
 الخلف لا يقع به إلا وقال في المبسوط يقع مع القصد وهو حسن ولو قال الجاهل أنك في ذمتك
 يكن سوليا وهل شرط بغيره لا لا بد من الشرط فإن أخرها شرط فلو علقه شرط أو أن
 كان للغير ولو خلف للعتاق لأطعمها أو بالصدقة أو التبرع ولو صدق لا لا ولو قال

مسئلة
 إذا جازع عن العتق فدخل في العتق
 ثم وجد ما ينفع له العتق وإن كان أفضل وكذا العتق من الصيام فدخل في الأطعام ثم زال
 الجوع **الخامس** في ظاهر دليل من العتق فاعتق عن الظهار قال الشيخ للبحر أنه كثر في الجوع ثم
 حسن **السادس** في دفع الكفارة إلى العتق لا لأنه أهلية لا يرد مع إلى ولاية **السابعة** لا تصرف الكفارة
 إلى من يجب نفسه على الداع كلاب وكلام ولا ولا الزوجه والمملوك لأنهم اعتبار بالدافع وبذلك
 إلى من يولم وإن كان أيا **الثاني** إذا وجب الكفارة في الظهار وجب تقديمها على المسترس
 كذا لا عتق أو الصيام أو الأطعام **الثالث** إذا وجب عليه كفارة تخير كمن تخمس واحد
 يجوز أن يكفر ضمن من جبين **الخامس** يخرج دفع القيمة في الكفارة لا شئنا الذمة بالخصا
 لا يثبتها **الخامس** قال الشيخ من قتل في الأثر لهم وجب عليه صورة من ثيابهم من
 الحرم وإن حل فيها العبد وأيام الشرب وهي رواية زرارة والمهر وعمر المشغ **الثاني**
 كل من وجب عليه صورة من ثيابهم فخر صام ثمانية عشر يوما فإن أبقره صدق عن كل يوم يدين
 طعامه فإن لم يستطع استغفره بجماعة ولا شيء عليه **كتاب الأبدان**
 والنظر في أمر رابعة **الأولى** في الصيد ولا يفتد إلا بالأساس استجانه وفعل الخ
 ويقع لكل السان مع القصد المية واللفظ الصريح وما لا اخذت فربحي في فركها وما في
 النقصه بهذا الفصل أو ما يدل عليه ما صرح بالخمل كقول الجاهل أنك أكله وطبقك فان صدق
 صح ولا يقع مع نحره من الميتة لما قال النجاشي روى ولا سكب بئث اخرجته إلا ساقنك قال
 الخلف لا يقع به إلا وقال في المبسوط يقع مع القصد وهو حسن ولو قال الجاهل أنك في ذمتك
 يكن سوليا وهل شرط بغيره لا لا بد من الشرط فإن أخرها شرط فلو علقه شرط أو أن
 كان للغير ولو خلف للعتاق لأطعمها أو بالصدقة أو التبرع ولو صدق لا لا ولو قال

مسئلة
 إذا جازع عن العتق فدخل في العتق
 ثم وجد ما ينفع له العتق وإن كان أفضل وكذا العتق من الصيام فدخل في الأطعام ثم زال
 الجوع **الخامس** في ظاهر دليل من العتق فاعتق عن الظهار قال الشيخ للبحر أنه كثر في الجوع ثم
 حسن **السادس** في دفع الكفارة إلى العتق لا لأنه أهلية لا يرد مع إلى ولاية **السابعة** لا تصرف الكفارة
 إلى من يجب نفسه على الداع كلاب وكلام ولا ولا الزوجه والمملوك لأنهم اعتبار بالدافع وبذلك
 إلى من يولم وإن كان أيا **الثاني** إذا وجب الكفارة في الظهار وجب تقديمها على المسترس
 كذا لا عتق أو الصيام أو الأطعام **الثالث** إذا وجب عليه كفارة تخير كمن تخمس واحد
 يجوز أن يكفر ضمن من جبين **الخامس** يخرج دفع القيمة في الكفارة لا شئنا الذمة بالخصا
 لا يثبتها **الخامس** قال الشيخ من قتل في الأثر لهم وجب عليه صورة من ثيابهم من
 الحرم وإن حل فيها العبد وأيام الشرب وهي رواية زرارة والمهر وعمر المشغ **الثاني**
 كل من وجب عليه صورة من ثيابهم فخر صام ثمانية عشر يوما فإن أبقره صدق عن كل يوم يدين
 طعامه فإن لم يستطع استغفره بجماعة ولا شيء عليه **كتاب الأبدان**
 والنظر في أمر رابعة **الأولى** في الصيد ولا يفتد إلا بالأساس استجانه وفعل الخ
 ويقع لكل السان مع القصد المية واللفظ الصريح وما لا اخذت فربحي في فركها وما في
 النقصه بهذا الفصل أو ما يدل عليه ما صرح بالخمل كقول الجاهل أنك أكله وطبقك فان صدق
 صح ولا يقع مع نحره من الميتة لما قال النجاشي روى ولا سكب بئث اخرجته إلا ساقنك قال
 الخلف لا يقع به إلا وقال في المبسوط يقع مع القصد وهو حسن ولو قال الجاهل أنك في ذمتك
 يكن سوليا وهل شرط بغيره لا لا بد من الشرط فإن أخرها شرط فلو علقه شرط أو أن
 كان للغير ولو خلف للعتاق لأطعمها أو بالصدقة أو التبرع ولو صدق لا لا ولو قال

ان تصدق على كذا الركن الاول الى من زوجة قال لا اخرى ثم كبر بها الفع بالثانية ولولا
الا ان كان الفع بالثاني بام الله كما يقع في الاخرى فلو لم يقع له الفع بالثاني او لم يقع في
لم يكن له كذا الا ان كان كذا لان **الثاني** في الوطى ويعتبر فيه المبلغ وكمال العقل ولا اختيار
المضد ويصح من المذكور في كانت زوجة او لم تكن الذي ومنه في صحة من الطب
تردد وانما يجوز ويكون فيه كذا **الثالث** في الوطى هنا خبر طان يكون منكرا
كالبك وان يكون مذموم او باق في وقوعه بالمتبع مما تردد في الملع ويقع بالمرء والمملوك
الموافقة للمادة لضرب المدة واليه اريد ان تضاعف الطالبة بالثانية ولو كانت امة ولا اعتبار
للوطى في وقوع الا بالذمة كما يقع بالسلم **الرابع** في حكمته وهي كمال العقل لا يفتقد
حتى يكون التخيير مطلقا او مقيدا بالذمة او غير فائدة من زوجة او غيرها او انما في فعل
يحصل لا بعد انقضاء الترخيص شيئا او بالغير لا بالعراق حتى ينفذ في بلاد الذكر وعورة
او غير ما ثبت ولا يقع كاربعة اشرفا دون ولا معلقا بفعل انقض قبل هذه المدة يثبت انما
او ينفذ على الترخيص وانما لا يطبق حتى ادخل هذه الدار لم يكن الا لا يملكه بالتخلف
الكنين مع الوطى بالرجل وهو مانع للايلاء **الخامس** مدة الترخيص في الحرة ولا تارة اشهر
سلكان الزوج حرا او مملوكا والمدة من الزوج وليس للزوجة مطالبة فيها بالقيمة فاذا انقضت
لم يطلن بانقضاء المدة ولم يكن لها كذا لاقها واذا واقعت به غير بين الطلاق والقيمة فان طلق
فقد خرج من حقهما وقع الطلاق رجعية على الاثر وكذا ان فادان تسع من الاثر رجعية حتى
عليه حتى ينفذ او يطلن والمخير الحكم على احدهما تعيينا ولو اكد من معيته وادفع بعد المرافعة
حتى انقضت المدة سقط حكم الايلاء ولم يرد الكفارة مع الوطى ولو انقضت حتما من المطالبة لم
المطالبة لان حق جدد فيسقط بالعقد وان كان لا يجد **سادس** الاختلاف في انقضاء المدة والتمتع

في المدة من الزوج حرا او مملوكا والمدة من الزوج وليس للزوجة مطالبة فيها بالقيمة فاذا انقضت لم يطلن بانقضاء المدة ولم يكن لها كذا لاقها واذا واقعت به غير بين الطلاق والقيمة فان طلق فقد خرج من حقهما وقع الطلاق رجعية على الاثر وكذا ان فادان تسع من الاثر رجعية حتى عليه حتى ينفذ او يطلن والمخير الحكم على احدهما تعيينا ولو اكد من معيته وادفع بعد المرافعة حتى انقضت المدة سقط حكم الايلاء ولم يرد الكفارة مع الوطى ولو انقضت حتما من المطالبة لم المطالبة لان حق جدد فيسقط بالعقد وان كان لا يجد

قول

على من يدعي انها هكذا الاختلاف في زمان ايقاع الايلاء العقل قول من يدعي ناسخ **الثاني**
لوانقضت مدة الرخص وهناك ما يمنع من الوطى كالحض والمرض لم يكن لها المطالبة لغيره
في الخلف ولقول المالمطالبة بنية العاجز عن الطهارة كان حرا ولو تزوجت اعذارها في المدة
قال في المبسوط لا استدامة عند الحوض وفيه تردد ولا يقطع المدة بعد الرجل ابتداء
ولا اعتراضا ولا يمنع من المرافعة **الثالث** اذا حن بعد ضرب المدة احتسب المدة عليه
وان كان مجنونا فان انقضت المدة والحزن باق ترهت به حتى يبين **الرابع** اذا انقضت
المدة وهو حرم المدة فينبغي للمعدوم عند الاقرار بما لا يوافق في الغية وان لم يوافق
وطى حرمه كالموطى في الحضي والعورة والواجب **الخامس** اذا طاهر فوطى صحيح الا مران ولو
بعد انقضاء الطهر فان طلق فقد رخص وان ابتلى المدة كغيره والوطى لا ينافي
حتى من الرخص بالدار وكان عليه كفارة الايلاء **سادس** اذا اتي فمراة قال الشيخ لا
عليه كفارة لان المانع بسبب الايلاء ولا بسبب الايلاء والوجه الاحتياط لا يمكن من
الوطى بانقضاء المانع **المسئلة الثالثة** اذا اتي في مدة الرخص منته الكفارة اجلها ولو وطى
المدة قال في المبسوط لا كفارة في الخلاف لم يرد وهو لا شبه **الرابع** اذا اتي في مدة
او مجنونا او اشبهت بغيرها من جلاله قال الشيخ يطل حكم الايلاء لمحقق الاصابه ولم
الكفار بعد الحنف **الخامس** اذا اتي الاصابه فأكثرت فالفرق قوله مع منية لتعد
سادس قال في المبسوط المدة الحرة وبعد المرافعة لاس حين الايلاء وفيه تردد **الثاني**
الذي بان اذا رخص كان الحكم بالخيار بين الحكم بينهما وبين زوجها اهل غلتهما **الثالث**
في المدة او غير في الحنف في البطل وفيه العاجز اذا الرخص على الوطى مع العذرة والوطى
الا بهل مع العذرة اهل اجرت المدة به كزوج ختلهما كذا ولا كلان كان جابعا او
ولا في المدة او غير في الحنف في البطل وفيه العاجز اذا الرخص على الوطى مع العذرة والوطى
الا بهل مع العذرة اهل اجرت المدة به كزوج ختلهما كذا ولا كلان كان جابعا او
ولا في المدة او غير في الحنف في البطل وفيه العاجز اذا الرخص على الوطى مع العذرة والوطى
الا بهل مع العذرة اهل اجرت المدة به كزوج ختلهما كذا ولا كلان كان جابعا او

في المدة من الزوج حرا او مملوكا والمدة من الزوج وليس للزوجة مطالبة فيها بالقيمة فاذا انقضت لم يطلن بانقضاء المدة ولم يكن لها كذا لاقها واذا واقعت به غير بين الطلاق والقيمة فان طلق فقد خرج من حقهما وقع الطلاق رجعية على الاثر وكذا ان فادان تسع من الاثر رجعية حتى عليه حتى ينفذ او يطلن والمخير الحكم على احدهما تعيينا ولو اكد من معيته وادفع بعد المرافعة حتى انقضت المدة سقط حكم الايلاء ولم يرد الكفارة مع الوطى ولو انقضت حتما من المطالبة لم المطالبة لان حق جدد فيسقط بالعقد وان كان لا يجد

ان كان سببا **القائمة** اذ ان من الالهة ثم اشراها واعتقها وزوجها بعد الا بالاولى الى المنة
ثم اشترته ولحقته وزوجها **العاشرة** اذ قال الرابع وانه لا وطيت كن لم يكن موليا في
الحال وجازله وطى ثلاث منهن وتعين الخبر في الرابعة وثبت الا بالاولى والرافعة وغير
لها المنة ثم نفقة بعد المدة ولومات واحدة قبل الوطى لغيره اثنتين لان الخث لا يتحقق
الا مع وطى الجميع وقد نفق في حق المنة اذ لا حكم لوطيها وليس كذلك لوطان واحدة او
اثنتين او ثلاثا لان المين هنا بان من بقي لاسكان الوطى في المطلقات ولولا الشبهة
ولو قال لا وطيت واحدة سكن بغير الا بالجميع وضرب المدة من اجل انهم لو وطى
حت ولخت المين في البراقى ولوطان واحدة او اثنتين او ثلاثا كان الا بالجميع
منه بقي ولو قال في هذه اروت واحدة معينة قبل حركة لانا جارية ولو قال لا وطيت
كل واحدة سكن كان موليا من كل واحدة كالذي من كل واحدة منفرد وكل من طاعتها
نفقة فاصلحتها ولم يخل المين في البراقى وكلان وطى قبل الطلاق لزمت الكفارة
وكان الا بالجميع في البراقى **بابا العاوية عشر** اذ ان من الرجعية مع وطى زان العدة
من المدة وكذا المطلقة رجعية بعد الا بالجميع **القائمة** لا تنكر الكفارة بغير المين
سواء صدقتا كيدا ولم يصدقا كيدا ثانية غير ما صدق بالاولى اذ كان الزان واحدا فنفق
لو قال لعدته لا وطيتك خمسة اشهر فاذا انقضت فوافته لا وطيتك ستة اشهر المدين وطى المدة
فضر به الرهن عيب المين ولو طافقه بها طلق حتى انقضت خمسة اشهر فقد خلت
المين قال الشيخ ويدخل وقت الا بالجميع الثاني وفيه وجه يطلان الثاني لتعليقه على
الصحة على اقرره الشيخ **القائمة** اذ قال وانه لا اصيبك سنة لاهم يكن موليا
في الحال لان لا الوطى من غير كبر ولو وطى وقع الا بالجميع فان خلف من المدة قد

الرجوع

هذا هو الوجه في قوله لا وطيتك سنة لاهم يكن موليا في الحال لان لا الوطى من غير كبر ولو وطى وقع الا بالجميع فان خلف من المدة قد

الرجوع ضاع وصح وكان لها الوافته وان كان دون ذلك بطل حكم الا بالجميع **القائمة**
والنظر في مكانه واحكامه وان كانه اربعة **الاول** في السبب وهو شيان **الاول** العذر
بترتيب اللعان به الا على سبب الزوجية المحضه لا يدخل بها الزنا قبل اذ يبرأه برابع دعوى اللعان
وعده البينة فلا يرى الاجنبية تعين الحد ولا اللعان وكذا لو نفق الزوجية ولم يدعي اللعان
ولو كان لزوجته فلا لعان واحد وكذا لو كانت المدة نفقة شهيرة بالزنا وتنفق على اشترط
المشاهدة سقط اللعان في حق الاثني بالعذر لسقوط المشاهدة وبث في حق ثلثي الولد
لو كان للعاقبة بنته فعدل عنها الى اللعان قال في الخلاف يصح ونسب في المبسوط النكاح لا ينسب
عده البينة في الآية وهو لا ينسب ولو نفقها بترابا اضاف الى ما قبل النكاح فيد وجب الحد وهو
اسقاط باللعان قال في الخلاف ليس لللعان اعتبار بالحالة الزنا قال في المبسوط ذلك
اعتبار بالطلاق والعذر وهو اشد لا يجوز فمذموم الجمع البينة ولا مع غلبة الظن وان اجزى البينة
او شاع ان فلانا زنا بها او اذ نفق في العدة الرجعية كان لللعان وليس له ذلك في البين
بأن ثبت بالعذر الحد ولو اضاف الى زان الزوجية ولو نفقها بالحق لم يثبت لللعان ولو
ادعى المشاهدة وثبت الحد ولو نفق في زوجته ثبت الحد ولا يقام عليه
الا بعد المطالبة فان افاق مع اللعان وليس لوليها المطالبة بالحد وادعى
حينئذ لم يمس مطالبته زوج امته بالعز في قد نفق فان مات قال الشيخ لا يطالب به
حسن **السبب الثاني** انكار الولد ولا ثبت اللعان بانكار الولد حتى تفوت سنة اشهر
فضاعدا من حين طهها بالمحيط او رجلا امته برة الحلق ويكون موطن بالعقد اللعان
ولو ولدته سالما قل من سنة اشهر لو لم يكن بد وان عني لعان اسالوا خلتا بعد الدخول في نكاح
الحال لا اضاف الى الحق الذي يكون الوطى بمكنا والزوج قادر فلو دخل الصبي لدون سبع
فقد ثبت له اللعان

هذا هو الوجه في قوله لا وطيتك سنة لاهم يكن موليا في الحال لان لا الوطى من غير كبر ولو وطى وقع الا بالجميع فان خلف من المدة قد

لم يلحق به ولو كان له شأن اطلق لا كان المبلغ في حقه ولو ادركوا انكر الولد لم يلحق اذ لا
 حكم للعانة ويخرج للعانة حتى يبلغ ويرشد ويولد قبل المبلغ او بعد ولم يكن يلحق به ولو
 الرخصة والولد ولو لم يلحق به لان مكان ائصال الملقى في الفرج وان كان الرطبي
 في حقه ولا يلحق به ولد الحضي حتى يتردد ويلحق ولد الحضي والجورب ولا يلحق ولد الحادي
 الا بالعانة تنزل على الاحتمال وان بعدوا كان الزوج حاضرا وقت الولادة ولم ينكر الولد
 مع ارضاعه كما قد لم يكن لانكاره بعد ذلك الا ان يرضع اجرت العادة به كما استعمل في الحكم
 ولو قيل لانكاره لم يفرق به كان حيا ولو لم ينكر على الحمل حتى وصفت جاز له بعد الوضع
 على المقرين لا احتمال ان يكون التزويج له بعد من ان يكون حيا او ميتا ومن اقر بالولد كما
 اخبرنا لم يكن لانكاره بعد ذلك مثل ان يرضع بغيره ما يرضع الا ان كان له بارك في ملكه
 في يولده فيقول امين او ان شالته ما لولا ان يجيبا بارك به فيك واحسن الله لك لم يكن
 اقواله اذ اطلق اصله وانكر المخرج فادعت انها حامل منه فان اقامت بينه وبينه
 شرعا وحرمت عليه وكان عليه المهر وان لم تقرب كان عليه نصف المهر والعانة وعليها ما
 يوطئ ويملك لا يثبت للعانة المهر بغير الدخول وهو الرطبي ولا يلحق ارضا التي توطئ ولا يرضع عليه الحد
 لانهم ينفقون ولا ينكر ولد المهر الا قرا به ولو لم يولد فزنت امراته وفي الولد ما
 ينسب على الحد ومن نصف الولد لا بالعانة ولو طلقها باي انا مات بولد يلحق به في الظاهر لم ينسب
 الا بالعانة ولو تزوجت فمات بولد لزوجته ستة اشهر من دخول الثاني ولم تنسب له فماتت
 من فراق الاول لم ينسب عنه الا بالعانة **الركن الثاني** في الملاءمة ويغير كونه في الملاءمة فلا
 لعان الكافر وبان ان يرضع منه يرضع وكذا القول في المملوك ويصح لعان الكافر من اذ كان
 لا اشارة معقول كما يصح طلاقه واقراره وبان توقف شافعي على ان يكون له علم بالاقرار
 ولو لم يكن له علم بالاقرار لم ينسب له

ولو لم يكن له علم بالاقرار لم ينسب له
 ولو لم يكن له علم بالاقرار لم ينسب له
 ولو لم يكن له علم بالاقرار لم ينسب له

ولو لم يكن له علم بالاقرار لم ينسب له
 ولو لم يكن له علم بالاقرار لم ينسب له
 ولو لم يكن له علم بالاقرار لم ينسب له

صنف اذ ليس حال العانة بل يدين حال الاقرار بالقتل ولا يصح للعانة مع عدم المظن وغيره
 الا اشارة المعقولة ولو لم يكن ولد المحبوس لم ينسب الا بالعانة ولو لم يكن ولد المحبوس لم ينسب
 النسب ابا والزوجية ولو لم يكن ولد الشبهة لم ينسب عنه ولو لم يكن ولد الشبهة لم ينسب عنه
 لا خلاف ان شرط الايمان او بعضها وجب انكار الولد والعانة لكي لا يلحق به من ليس
 منه ولا يجوز انكار الولد للشبهة ولا للظن ولا للحا لصفات الولد صفات الرطبي
الاعلان في الملاءمة ويغير منها المبلغ وحال العقل والسلامة من العقم والحسن وان يكون
 منكوبة بالعقد الدايوم في اعتبار الرجوع بخلاف المهرى انه للعانة وفيه قول
 بالمحو وقال ثالث بمنته بالذوق دون نفي الولد ومنعت للعانة من المحرم والمملوك
 وفيه رواية بالمع وقال ثالث بمنته من الولد وفيه الذوق ويصح لعان الحامل لكن
 لا قيام عليها الحد لا بعد الوضع ولا يصير كانه فراشا للملك وهو يصير فراشا لما لا
 فيه روايتان اظهرها الخاليف فراشا ولا يلحق ولدها الا اقراره ولو اعترف بوطئها ولو
 نكحها لم ينسب اليه ايمان **الركن الثالث** في كونه العانة ولا يصح الا عند الحاكم اذ لا يصح
 لذلك ولو لم يكن له علم بالاقرار لم ينسب له ولا يصح له ان يرضع من غيره
 لا يعتبر رضاها بعد الحكم وصورة العانة ان شهد الرجل باقراره من ايمانه بالصانع
 فيما رواه ابنه ثم يقر عليه الغيبة ان كان من الكاذبين ثم شهد المرأة باقراره في الغيبة
 لم يكن كاذبين فيما رواه ابنه ثم يقر عليه الغيبة ان كان من الكاذبين ثم شهد المرأة باقراره في الغيبة
 العانة على واجب ونذير فالرجب التلقظ بالشهادة على الوجه المذكور وان يكون الرجل
 قايما عند التلقظ وكذا المرأة وقيل يكونان جميعا قايما من يدعي الحاكم وان شهد الرجل
 انك ابا لطف على المرتب المذكور وبعد المرأة وان يمينها باقراره الاحتمال الذي ذكره

ولو لم يكن له علم بالاقرار لم ينسب له
 ولو لم يكن له علم بالاقرار لم ينسب له
 ولو لم يكن له علم بالاقرار لم ينسب له

حق الملاء ومع لخاصها بثبوت احكام اربعة سقوط الحد من واسفاه الولد عن الرجل
المراة وزوال الفرائس والتخريم للولد ولو اكد بنفسه في اثبات اللعان او نكل ثبت عليه
حد ولم يثبت الاحكام الباقية ولو نكلت حتى اقربت رحمت وسقط الحد ولم يزل الفرائس
لا كذب التحريم ولو اكد بنفسه بعد اللعان حتى يبرأ الولد لكن يبرأ الولد ولا يبرأ الام
من يتقرب به ويرثه الام ومن يتقرب بها لم يعد الفرائس ولم يزل التحريم وهل عليه
غير روايان اظهرهما انه لا حد ولو اعترفت بعد اللعان لهيج عليه الحد الا ان قرأ
قرآن وفي وجوبه بها تردد **القائمة** اذا انقطع كلامه بعد اللعان وقبل اللعان صلا
لا خير لانه لا يشارة وان لم يحصل الياس منه **القائمة** اذا ادعت انه قد هان

10. *Journal of the American Medical Association*, 2000; 284: 2689-2695.

[illegible]

10. *Journal of the American Medical Association*, 2000; 284: 2689-2695.

بأهل الحرب دون اليهود والنصارى والمجوس القايين بملطانية طواخترا وخرافا في محر
أهل الحرب وكل من أقر على نفسه بالرق مع جهالة حريمته حكم برقه وكذا الملتقط في دار الحرب
ولو أشرى إنسان من حريمه ولده أو ذنبه أو أوردته رجا مكانا جازيا وكذا أخرج
في في الحقيقة يترى على المؤمنين والفضائل في استباحة الرق وإنزال الرق تكون بابا
أربع المباشرة والرابعة والملك والعمارة في المباشرة والعن والكتابة والندب وما
العق فبأنه الصريح المخبر في الاعتاق ترد ولا يصح بلعد الترخير بصرح عا كان
الكتابة ولو صد به العن كقولك كنت رقبك أو انت سبيته ولو قال لسيته يا حرمي
العن في حريمته ترد ولا سبيته الصريح بعد عن شبهة لا شأن ولو كان اسمها حرمي فبالش
انت حرمي فان صدق لا حرمته في سبيته وان صدق لا انت صاحبه ولو جعل منه الامران
ولم يكن الاستسلام الحكم بالحرية لعدم التقين بالبصدة وفيه رد من شاء الوقت بين
العل جسيما للفظ والتمسك بالاحتمال ولا بد من التلطف بالصريح ولا يمكن بطلان
مع القدرة على النطق ولا الكتابة ولا بد من تجرده عن شرطه على شرطه
اصنه اصح وكذا لو قال يدك حرمي فارتجلك أو جملك أو اسلك الما قال بذلك
جملك فلا يسيه ويخرج العن لانه هو العن بهولاءات وهل يشرط تعيين العن الظاهر
لا فلو قال احد عبيدي حرمي ويرجع الى عبيته فلعين ثم عدل لم يتبدل ولو ان قيل
قبل تعيين الوارث وقبل ابرج وهو شبه لعدة اطلوع الوارث على صدق الما العن
مستأنما اشتباها حرمي بغيره فان ذكر على بقوله ولو عدل بعد ذلك لم يتبدل فان
لم يقع ما دام حيا لاحتمال الذكر فان مات وادعى الوارث العلم بوجه الشبهة وان جعل
بين عبيد ليقول الاشكال والباس من زعمه ولو ادعى مالك ان هذا هو الما العن

بأهل الحرب دون اليهود والنصارى والمجوس القايين بملطانية طواخترا وخرافا في محر
أهل الحرب وكل من أقر على نفسه بالرق مع جهالة حريمته حكم برقه وكذا الملتقط في دار الحرب
ولو أشرى إنسان من حريمه ولده أو ذنبه أو أوردته رجا مكانا جازيا وكذا أخرج
في في الحقيقة يترى على المؤمنين والفضائل في استباحة الرق وإنزال الرق تكون بابا
أربع المباشرة والرابعة والملك والعمارة في المباشرة والعن والكتابة والندب وما
العق فبأنه الصريح المخبر في الاعتاق ترد ولا يصح بلعد الترخير بصرح عا كان
الكتابة ولو صد به العن كقولك كنت رقبك أو انت سبيته ولو قال لسيته يا حرمي
العن في حريمته ترد ولا سبيته الصريح بعد عن شبهة لا شأن ولو كان اسمها حرمي فبالش
انت حرمي فان صدق لا حرمته في سبيته وان صدق لا انت صاحبه ولو جعل منه الامران
ولم يكن الاستسلام الحكم بالحرية لعدم التقين بالبصدة وفيه رد من شاء الوقت بين
العل جسيما للفظ والتمسك بالاحتمال ولا بد من التلطف بالصريح ولا يمكن بطلان
مع القدرة على النطق ولا الكتابة ولا بد من تجرده عن شرطه على شرطه
اصنه اصح وكذا لو قال يدك حرمي فارتجلك أو جملك أو اسلك الما قال بذلك
جملك فلا يسيه ويخرج العن لانه هو العن بهولاءات وهل يشرط تعيين العن الظاهر
لا فلو قال احد عبيدي حرمي ويرجع الى عبيته فلعين ثم عدل لم يتبدل ولو ان قيل
قبل تعيين الوارث وقبل ابرج وهو شبه لعدة اطلوع الوارث على صدق الما العن
مستأنما اشتباها حرمي بغيره فان ذكر على بقوله ولو عدل بعد ذلك لم يتبدل فان
لم يقع ما دام حيا لاحتمال الذكر فان مات وادعى الوارث العلم بوجه الشبهة وان جعل
بين عبيد ليقول الاشكال والباس من زعمه ولو ادعى مالك ان هذا هو الما العن

الملك المملوك
بأهل الحرب دون اليهود والنصارى والمجوس القايين بملطانية طواخترا وخرافا في محر

فالقول قد مع منية وكذا حكم الوارث ولو كان قضي عليه ويصير في الموقن المبلغ وكل آلا العقل
ولا حيا والصدق للعن والغرب الما لانه ولو نذر غير محرم عليه وفي عني العن اذ بلغ عشا
صدقه بقره وروسته الجواز لاية زماره عن أبي جعفر عليه ولا يصح عن السكان وبطل
بأشركا منه القديس عن الكافر بعد رجاء في حقه وقال الشيخ في الخلاق يصح ويصير في العن
الاسلام والملك فلو كان المملوك كافر لم يصح عنه وقبل يصح مطلقا وقبل يصح مع النذر
يصح عن ولد الزنا قبل ان يزوج ولم يثبت ولو لعن غير المالك لم يند تحته ولو جاز ان المالك
لا يصح ولو كان ملكك فانت حر لم يفسد مع الملك الا ان يجعل نذرا ولو جعل العن نذرا
لم يقع كذا لو انت حر ان فعلك او ان فعلك ولو لعن مملوك ولده الصغير بعد التفرغ
ولو لعنه ولم يعثره على نفسه او كان الولد بالغ ارشيد لم يصح ولو شرط على العن شرط في نفس
العن لزمه الوفاء به ولو شرطه عادة في الرق ان خالف بعد مع الخالفه عا بالشرط وقبل
العن لا يشرط الا لشرقا من حيث حرية ولو شرطه نذرا من معين جمع ولو تقي الله
أتمام معين بهما للدية مطابقة لحرمة مثل الحرية فيك لا الوجه اللزوم ومن وجب عليه عن
في كفاة لم يخرجه الذي يرداذا على المجوس سبع سنين استجب عنه ويصح عن المؤمنين مطلقا
ويصح عن المسلم الخالف وعن من لا يذرع على الكتاب ولا باس عن المستضعف ومن
اعن من يخر عن الكتاب استجب اعانته **ويحق بهذا الفصل سبيل الاولى**
لو نذر عن اول مملوك يملكه فذلك جماعة قبل يعن احد هو بالقرعة وقبل تخير ويعن وقبل
لا يعن شيئا لانه لم يفسد شرط النذر فلا اول مرعى **الثانية** لو نذر تخيرا واول ما نذر
تواثين كالمعتدين **الثالثة** لو كان له مال يذرع فاعن بعضهم ثم قبل هل اعت مال يذرع
نعم انصرف الجواز الى من يذرعهم خاصة **الرابعة** لو نذر عن امته ان وطه يصح فا

بأهل الحرب دون اليهود والنصارى والمجوس القايين بملطانية طواخترا وخرافا في محر
أهل الحرب وكل من أقر على نفسه بالرق مع جهالة حريمته حكم برقه وكذا الملتقط في دار الحرب
ولو أشرى إنسان من حريمه ولده أو ذنبه أو أوردته رجا مكانا جازيا وكذا أخرج
في في الحقيقة يترى على المؤمنين والفضائل في استباحة الرق وإنزال الرق تكون بابا
أربع المباشرة والرابعة والملك والعمارة في المباشرة والعن والكتابة والندب وما
العق فبأنه الصريح المخبر في الاعتاق ترد ولا يصح بلعد الترخير بصرح عا كان
الكتابة ولو صد به العن كقولك كنت رقبك أو انت سبيته ولو قال لسيته يا حرمي
العن في حريمته ترد ولا سبيته الصريح بعد عن شبهة لا شأن ولو كان اسمها حرمي فبالش
انت حرمي فان صدق لا حرمته في سبيته وان صدق لا انت صاحبه ولو جعل منه الامران
ولم يكن الاستسلام الحكم بالحرية لعدم التقين بالبصدة وفيه رد من شاء الوقت بين
العل جسيما للفظ والتمسك بالاحتمال ولا بد من التلطف بالصريح ولا يمكن بطلان
مع القدرة على النطق ولا الكتابة ولا بد من تجرده عن شرطه على شرطه
اصنه اصح وكذا لو قال يدك حرمي فارتجلك أو جملك أو اسلك الما قال بذلك
جملك فلا يسيه ويخرج العن لانه هو العن بهولاءات وهل يشرط تعيين العن الظاهر
لا فلو قال احد عبيدي حرمي ويرجع الى عبيته فلعين ثم عدل لم يتبدل ولو ان قيل
قبل تعيين الوارث وقبل ابرج وهو شبه لعدة اطلوع الوارث على صدق الما العن
مستأنما اشتباها حرمي بغيره فان ذكر على بقوله ولو عدل بعد ذلك لم يتبدل فان
لم يقع ما دام حيا لاحتمال الذكر فان مات وادعى الوارث العلم بوجه الشبهة وان جعل
بين عبيد ليقول الاشكال والباس من زعمه ولو ادعى مالك ان هذا هو الما العن

لو كان العن مملوكا كان الخاصص هو اوجه
من صدق على المالك
ولو نذر مال

الموت لا يملك غيرهما فوات احدهما فروع بين الميت والاخيه ولو خرجت الحرة من مات
له الحرة ولو خرجت على احد الحيين حكم على الميت بكونه ميتا رفاك لا تحت من الميت
ويقع بين الحيين ويخرج منها ما تحت للميت من الزكاة الباقية ولو خرج احدهما على الميت
الحل الثالث من الآخر ولو فصل من كان فاضلا **قاردا** **الشرية** فمن اعتق شخص من
سرى العتق فيك اذا كان العتق صحيحا لا يفرق وان كان لغيره شريك فوجه عليه
ان كان ميرا وحى العبد في ذلك ما بقي عنده ان كان العتق صحيحا وقيل ان يفسد العتق
فكل ان كان ميرا او يطلعتان كان عتقا وان قصد القرينة عتقت حسنة وحى العبد
في حسنة الشريك ولم يجب على العتق فان نكح العبد او اسغى من السعي كان لغيره
ما للعق والشريك سابق وكان كسبه بينه وبين الشريك ونفقة وفطرية عليها ولو لم
هايا شريكه في نفسه صحيحا وتناولت المعاشاة المعتادة والناذر كالعتق ولا انقطاع ولو كان
المالك بين ثلثة فاعتق اثنان فموت حسنة الثالث عليها بالسوية او حسنة ما فله
ونفقة العتق وقت العتق كانه وقت الحيوة ونفقة حسنة الشريك ما اذا العتق لا يفسد
وقال الشيخ هو راعى ولو هرب العتق صبر عليه حتى يعود وان اعاد يطل على الاباء ولو لم
في العتق فالقول قول العتق وقيل القول قول الشريك لا يفسد بضميه من ذلك ولو ادعى
فيه عيبا فالقول قول الشريك والعتق لا يفسد بان يكون ما كان قد دفعه بضميه الشريك فله
غرمته بيه واسلوه ولو وثق شهما من يفتن عليه في الخلفا يفتن وهو جسد ولو ادعى يفتن
عبد او بغيره وليس بخير لم يقيم على الورقة باقية وكذا الرأفة عند موت العتق في الثلث ولو ادعى
عليه ولا اعتبار بغيره المحي به بعد الوفاة وما يفتن عند الاعتان فلا اعتبار في حسنة الزكاة ما قبل
حين الوفاة للذين العتق لان المالك بعد الوفاة غير عتق الزكاة ملكه كالميراث ولو ادعى

اخرجه من ملكه فخلعت بين فلوله او ملكه مستان لم يفسد العتق **الثالث** لو دفع عتق على عبد
فانصرف من ملكه من مضمي عليه في ملكه سنة او شهر فاعاد **الباقي** من العتق وله مال من المال
وقيل ان لم يعلم به المولى فهو له وان علم به فهو للعق لا ان يفسد العتق ولا ولا اثر له **الباقي**
اذا العتق ثلث عتق وهم مستخرج الثلث بالقرينة وصور كان كبت في ثلث رفاق انهم
وكذا رفته ثم خرج على الحرية والورقة فان اخرج على الحرية فكنت الواحدة وان اخرج على الرقة
افقر الى اخرج اثنان واذا اساء او عاودا رفته واختلفت القيمة مع ما كان العتق له بالالا
فلا تحت وان اختلفت القيمة ولم يكن العتق اخرج ثلثه فله طرح اعتبار العدد وفيه
تعدد ولو تعدد العتق عدوا رفته اخرجنا على الحرية حتى يتبقى الثلث فيه ولو ضربت
في الخرج اكلت الثلث ولو خرج من اخر **الثالث** من شري ثلثه ولم يفسد منها فاعتقها
وتزجها وان لم يكتف منها باطل بطلت عقبة وكذا وردت على البايع رفاؤه ولو كان
فله رفاؤه راتبه شام من سالم وقيل لا يبطل العتق ولا يفسد الولد ولو استبرأ
الثالث اذا اوصى بعض عبد فخرج من الثلث لزم الميراث اعتاقه فان استعاعه
بحكم كونه حين الاعتان لا حين الوفاة والكسبة قبل الاعتان وبعد الوفاة يكون
كلاهما سبب العتق بالوفاة ولو قيل يكون للميراث لمحقق الرق عند ذلك استكان
حنا **السادس** اذا العتق ملكه عن غيره ما ذنبه وضع العتق عن الاخر وينقل الى الاخر عند
العتق لمحقق العتق في الملك وفي الانفال تردد **الحادي عشر** العتق في مرض الموت يفتي
من الثلث وقيل من الاصل الاول مري **الثاني** اذا العتق ثلاث انا في مرض الموت
ولا مال لغيره اخرجت واحدة بالقرينة فان كان بها احد كره بعد الاعتان فخرج
مجان كان سابقا على الاعتان قبل اخرج ايضا فتردد **الثاني** اذا العتق ثلث في مرض

۱۰

فوقه عظمیٰ
و فوقه عظمیٰ
و فوقه عظمیٰ
و فوقه عظمیٰ

انهم يريدون منكم
ان تخرجوا من
البلاد

[illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some words underlined.

مسند الامام احمد بن حنبل
جلد اول
مکتبۃ المدینہ

شرط كتابات او طلبة ملك ليس للكتاب وتجليته شيئا الا اذا زاد من ماله ولو كانت كتابته بطلت **القائمة**
كل ما يشترطه المولى على الكتاب في عقد الكتابة يكون لازما لما لم يكن مخالفا للكتاب والسنة **الارادة**
لا يضر الخلف كتابته ما لم يكن لوجه بل هو كعبد الكتابة كان اولا داهلها كما لم يضر من حيثها
ولو نزلت بغيرها كان اولا داهلها او لو طردت من ولاها لم يطل الكتابة فان مات عليها شيء
من الكتابة تحررت من نصيب ولداها وان لم يكن لها ولد سقطت في اهل الكتابة لا لوارث **القائمة**
المشروط في فطرته على ولاه ولو كان مطلقا لم يكن عليه فطرة واذا وجب عليه كما ذكرنا
ولو كفر بالعلم لم يخرج وكذا لو كفر بالاخصام ولو كان للمولى ذن لوفيل لم يخرج لانه كفر بالمعصية
الشامسة ادلك الملوكة نصف منسكان كسبيته يورث من ماله ولو طلب اخذها المالك بالبيع
المستعرق وقيل لا يجوز وهو اسبغ **الشابعة** لو كاتب عبدا وان قايما له احد الوارث من نصيبه
مال الكتابة او بعض نصيبه صح ولا يقوفا عليه الباقي **الشامسة** من كاتب عبدا وجب ان يغنيه
من كتابته ان رجب عليه ولا حد لفدية ولا كسره وتجب البرع بالعطية ان لم يجبا **القائمة**
لو كان لكتابان فادى احدهما واشتبه صبر عليه لوجبا التذكرة فان مات المولى استخرج بالبر
ولو ادعى على المولى العدة كان القول قوله مع يمينه ثم يقرع بينهما الا استخراج الكتاب
الغافر يجوز بيع مال الكتابة فان ادعى كاتب مال الكتابة او غفقت وان كان شرط
فيقره فخر المولى رجع وقاله المولى يجوز بيع المشروط بعد تجزئ مع الفسخ ولا يجوز بيع
المطلق **القائمة عشرة** اذا زوج بنته من مكاتبه ثم ماتت فبذلها فافسخ النكاح بينهما
القائمة عشرة اذا اختلفت اريد والمكاتب في مال الكتابة او في المدة او في النكاح
قال القول قول المتيقن مع يمينه ولو قيل القول قول كل من زيادة المال والمدة كان حسبا
القائمة عشرة اذا دفع مال لكتابة وحكم بخرقته فبان العوض معيبا فان رضي المولى

منها اياه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والتاريخ المذكور في المتن

[illegible]

افضل مكة لم يصح وان اذن لاصح وكذا الواو اذ لم يفتح لم يكن له في قوله ضربان يكون مكتوب
بضمه واذا قيل فان اوى مال الكتاب عني المكتاب وعني المخرج عند وان عجز فتح المولى استمر
الفاصل اذا جنى عبد المكتاب لم يكن لان نيتك بالارض الا ان يكون فيه العطف ولو كان
المالك المكتاب لم يكن له انما كان بالارض ولو قصر عن قيمة الاب لانه يحل ان يكون مال المالك
فيه ويستحق ما لا ينعف به لانه لا يصر في ابيه وفي هذا رده **الباب في الجاني في جناية**
المكتاب فليجانب عليه وفيه ضمان **الاول** في مسائل المشروط **الحق** اذا جنى المكتاب
على مكة وهذا فان كانت فسادا والعصاص للوارث فان اقض كان كالومات فان كانت
طرازا والعصاص للمولى فان اقض فالكاتب يجالها وان كانت الجناية خطا في حق غيره
ولان يذري نفسه بالارض لان ذلك يعلق به لصحة فان كان ما بينه وبين المولى من
الاداء يفتق فان قصر عن ارض الجناية فان عجز عن ارضه فتح الكتابة وان لم يكن له
مال اصل او عجز فان فتح للمولى سقط الارش لانه لا يثبت للمولى في ذمة المملوك مال وسط
مال الكتابة بالفتح **الثاني** اذا جنى على الجاني عبد فان عفى فالكاتب يجالها وان كانت
بفساد واقص الوارث كان كالومات وان كان خطا كان له في نفسه بارش الجناية ولو لم
يكن معه مال فلا اخفى جعة في ارض الجناية الا ان يذريه السيد فان ذراه فالكاتب يجالها
الثالث جنى عبد المكتاب خطا كان للمكتاب فكذا بالارض ان كان دون قيمة العبد وان
اكثر لم يكن اذ لم يكن له من متاع بزياد عن مثل **الفاصل** اذا جنى على جماعة فان كان
عبد كان لهم العصاص وان كان خطا كان لهم الارش مثلما بقرينة فان كان ما في يد
بيعه بالارض فلا انكار له وفيه وان لم يكن له مال تادوا في قيمة المحصل **المادة**
المكتبات اب وهو في قتل عبد لم يكن له العصاص ولا يتقص منه في قبل الولد ولو كان

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, written in a cursive style.

[illegible]

في قول المفسر
 في قول المفسر
 في قول المفسر
 في قول المفسر

انور وهو حسن وكذا لو قال عظيم جدا كان كقول عظيم رده ولو قال اكثر من عظيم
 زيادة ويرجع في تلك الزيادة الى المقترن وقال كنت اظن المشرق قبل ما في عليه اقواله ولو ثبت ان الزيادة
 يزيد من ذلك ان الانسان مخبرين ومنه والمال قد يخفى على غيره صاحب ولو قال عظيمك شاة قال او
 نفسك لم يصل **الثانية** للمفسر كحل على الثلاثة كقولهم وراهم او زايه ولو قال كذا لا في
 كان بيان الجنس اليه اذا صرح بالجنس **الثالثة** اذا قال له الف ودرهم ثبت الدرهم ورجع في تفسير
 اليه وكذا لو قال الف ودرهمان وكذا لو قال مائة ودرهم او مائة ودرهم او مائة وخمسون ودرهما
 كان الجميع وراهم بخلاف مائة ودرهم وكذا لو قال الف ودرهم وكذا لو قال الف وراهم ودرهم او
 الف ودرهم وثلاثين ودرهما ولو قال على درهم والف كانت الف مجزولة **الرابعة** اذا قال له على كذا
 كان اليه التفسير كقول قال شي ولو قسم بالدرهم نصبا او رعا كان اقرا بوزنهم وقيل ان نصب
 كان في شرف وقد يكون هذا مع الاختلاف على القصد وان خفض لخص بعض الدرهم والمائة
 البعض وقيل يلزم مائة ودرهم مراعاة التحسين الكرم وليست اولى من ان ينشأ هذا الزعم ولو قال
 كذا كذا فان اقتصر عليه التفسير وان اتبعه بالدرهم نصبا او رعا الزنه ودرهم وقيل ان نصبة
 احد عشر ولو قال كذا وكذا ودرهما نصبا او رعا الزنه ودرهم وقيل ان نصبة الزنه احد وعشرون
 النصبة الاقتصار على اليقين الا مع العلم بالقصد **الخامسة** اذا قال هذه الدار لاحد هذين
 الزم اليها فان عين قبل ولو ادعاها الاخر كانا خصمين ولو ادعى على المقر العلم كان لاحد هذين
 ولو اقر الاخر لزمه الضمان وان قال لا اعلم ذهبها اليها وكانا خصمين ولو ادعى اوصافها
 كان القول قوله مع بينة **السادسة** اذا قال هذا الثوب او هذا العبد لزيد فان عين قبل
 وان انكر المقر كان القول قوله مع بينة ولو ادعى ان اقره فلا فرق بين **السابعة**
 اذا قال له ان على الف ثم دفع اليه هذه التي كنت اقرت بها كانت ودعيه فان انكر المقر

في قول المفسر
 في قول المفسر
 في قول المفسر
 في قول المفسر

في قول المفسر

كان القول قوله مع بينة وكذا لو قال لك في فتي الف وجا بها قال هي ودعيه وهذه بطلان القول
 لك في فتي الف وهذه التي اقرت بها كانت ودعيه لم يقبل لان ما في الذمة لا يكون ودعيه ولو كانت
 كاذبة وكذا لو سطر ولو قال له على الف ودفعها وقال كانت ودعيه وكنت اظنها باينة فثبت
 بالقسم يقبل لا يثبت اقرا له الوادي فلما بعد لا قرار يقبل **الثامنة** اذا قال له في هذا الدار مائة
 قبل ويرجع في تفسير البعثة اليه فان انكر المقر ليس ان تفسيره كان القول قوله مع بينة **العاشرة**
 اذا قال له في ميراث ابني اوس ميراث ابني مائة كان اقرا ولو قال في ميراثي من ابني اوس ميراثي
 ابني لم يكن اقرا وكان كالرعد بالبعثة وكذا لو قال لمن هذه الدار صح ولو قال من دارى لم يقبل ولو قال
 لفي مالي الف لم يقبل ومن الناس من فرق بين لفي مالي وبين لفي دارى ما بين بعض الدار لا يجرى ولا
 وبعض المال يجرى ولا ولو قال في هذه المسائل حتى واجب او يوجب صح او يجرى صح في الجميع
الثانية في الامور المستفاد من الجواب فلو قال لي عليك الف فقال ردها او قبضها كان اقرا را
 ولو قال لي قبضها لم يكن اقرا ولو قال لي اقم او اجلي او جلي كان اقرا ولو قال لي انا مقرب لفرع ولو قال مقرب
 لم يلزمه التقرب الاحتمال ولو قال اشتري مني او استوهيت فقال نعم فهو اقرا ولو قال اليس لي عليك كذا
 فقال لي كان اقرا ولو قال نعم لم يكن اقرا وانه رده من حيث سئل الامر ان استعمالها **الثانية**
 في صيغة الاستئذان وقواعد ذلك **الاول** الاستئناس بالاثبات لفي ومنه في اثبات **الثانية** الاستئناس
 للجنس جائز ومن غير الجنس على رده **الثالثة** يكفي في صحة الاستئناس بقى بعد الاستئناس بغيره وان كان
 اقل او اكثر **الرابعة** على القناعة الاولى اذا قال له على عشرة الادرها كان اقرا لا يستقر نصيبا للدرهم ولو قال
 الادرها كان اقرا لا عشرة ولو قال ما لعندي شي الادرها كان اقرا بادرهم وكذا لو قال ما لعندي عشرة
 الادرها كان اقرا بادرهم ولو قال الادرها لم يكن اقرا باني ولو قال خمسة الادرها كان اقرا بادرهم
 اقرا باني ولو قال عشرة الادرها لا ثلثها كان اقرا باني مائة ولو كان الاستئناس الاخير بقول كذا

في قول المفسر
 في قول المفسر
 في قول المفسر
 في قول المفسر

2

2

OK

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

كان مناسبت العادة موقوفة ولو كان محمولاً ثابت بالبرهنة المثل كان يقول من رغب في فعله
 اوداه ويصير في الجاهل اهلية لا يستجار وفي العالم امكن تحصيل العمل ولوعين للمجالة الجاهل
 قد عجز كان عمله ضاعاً او يتبع اجني بالجعل وجب عليه الجعل مع الرد ويحق للجعل بالبرهنة
 ولو جازى الى البلد فترحم حتى للجعل والمجالة جازية قبل التمس فلو تلبس فالجواز ما في
 العمل بل ان من رغب في الجاهل الا ان يدفع اجرة لعمله ولو عتب للمجالة على عمل من اجريه
 لادى العمل او عتب على الاجرة **الثاني** في الجاهل لا يستحق العمل الا اجرة
 الا اذا بذلها للجعل فلا ولو جعلت الضالة في يد انسان قبل الجعل لم يرد التسليم ولا اجرة
 وكذا الوجه في التحصيل بغيره **الثاني** اذا بذل جعلاً فان عتبه وغلبه تسليم الردوان لم يعينه
 مع الرد اجرة المثل الا في رد الابن على رواية ابى شيعة عن ابى عبد الله عليه السلام ان النبي عليه السلام
 في الابن ديناً اذا اخذ في مصر وان اخذ في خيبر فاربعه وانما وقال الشيخ رحمه الله في المثل
 وفيه لا يفضل الا الجواب والعمل على الرواية ولو وصفت قيمة العبد وقبل فيكم في البعير كذلك
 ولم اظفر فيه يستدسا الاستدعي الرد ولم يبدل الاجرة لا يمكن للرد اني لانه يتبع العمل **الثالث**
 اذا قال من رغب في فعله ديناً فوجاهته كان الرد انهم جميعاً التوبة لان العمل حصل
 لان كل واحد من الوفاقين دخل وادى فله ديناً فوجاهته كان لكل واحد ديناً لان العمل
 حصل من كل واحد فمع **الرابع** لو جعل لكل واحد من ثلثة جعلاً او ديناً او اجرة في اوقافه
 جميعاً كان لكل واحد من الجعل له ولو كانوا اربعة كان له الربع او خمسة كان له الخمس وكذا الوساو
 بينهم في الجعل **الثاني** لو جعل لبعض الثلثة جعلاً معلوماً وبعضهم مجهولاً او باجتماعهم كان الضمان
 المعلوم ثلث ما جعل له والمجهول ذلك اجرة مثله **الثالث** لو جعل لواحد جعلاً على الرد فانما اكره
 في الرد كان للمجهول نصف الاجرة لانه عمل نصف العمل وليس للآخر شيء لانه يتبع وقال الشيخ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الشيخ في الكفاية
فلا تتركوا هذا الكتاب
منه رجب العتيق

(Faint handwritten notes at the bottom left corner)

المال في قصده انما هو اجلة الاطوار
كان في الخلق في

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل
 ولا يحتاج الى برهان
 ولا يحتاج الى حجة
 ولا يحتاج الى دليل
 ولا يحتاج الى برهان
 ولا يحتاج الى حجة
 ولا يحتاج الى دليل

يحيى نصف الجوز المثل وهو بعيد **الرابع** لو جعل جملتنا على بقعة من مسافعة ففرد
 من بعضها كان طعم من الجوز بنسبة المسافة **والخامس** لو شاعرك في ثلث **الاولى**
 لو قال سأركبني فقال المالك لم أشأ بذلك فالقول قول المالك مع ميمته وكذا القول قول الجاهل
 لا يمين فقال المالك لما قصد هذا **الثانية** لو اختلفنا في قول الجعل وجنبه فالقول قول
 مع ميمته قال الشيخ ويثبت للعامل اجر المثل ولو قيل ثبت اقل الامرين من الاجرة والعدالة
 كان حسنا وكان بعض من عاصرها ثبت مع اليقين ما ادعاه الجاعل وهو خطأ لان قوله
 يمينه استلزام دعوى العمل لا يثبت ما يدعيه على الف **الثالثة** لو اختلفنا في السعي فان قال
 في ذلك قبل الجعل فلا جعل لك فالقول قول المالك **كتاب الامارات**
 والنظر في امور اربعة **الاولى** ما ينفق لا ينفق اليقين لا يابته وبما سانه التي لا يشتر فيها
 غيره اوقع امكان المشاكسة فيصرف اطلاقا اليه فلا دل على كونهما وعلقب العاكوب والذي يفتي
 به والذي خلق المحبة بين النسبة والشأن كقولنا والله والرحمن فلا دل الذي ليس قبله
 شي والثالث كقولنا والرب والبارئ والمرافق وكل ذلك ينفق به اليقين مع القصد
 ولا ينفق بما لا يصرح اطلاقا اليه كالموجود والحي والسميع ولو نزل بها الخلف لما هنا شتر كقول
 يكن لها حرة القسم ولو قال وقدره الله وعلم الله فان قصد المعاني الموجبة للحال لم ينفق اليقين
 وان قصد كونه قادرا على ما يجري القسم بانه العا والعا لم وكذا ينفق بعقود جلال الله وقدرته
 الله وكبريائه وفي الكل ترد ولو قال اقسم بالله او اخلص بالله كان مينا وكذا لو قال اقسمت بالله
 بالله ولو قال ارب الاخبار عن يمين ما ضيق قبل لانه اخبار عن يمينه ولو لم يطق بلوط الجبال لانه
 ينفق وكذا كونه كذا ان يقول بالله وفيه لا شخه قولا ولا كذلك لو قال اعزهم بالله فانه ليس
 من الفاظ القسم ولو قال لعمر ما عده كان حسنا وانفقدت به اليقين ولا ينفق اليقين بالاطلاق وقا
 بالعبادة

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل
 ولا يحتاج الى برهان
 ولا يحتاج الى حجة
 ولا يحتاج الى دليل
 ولا يحتاج الى برهان
 ولا يحتاج الى حجة
 ولا يحتاج الى دليل

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل
 ولا يحتاج الى برهان
 ولا يحتاج الى حجة
 ولا يحتاج الى دليل
 ولا يحتاج الى برهان
 ولا يحتاج الى حجة
 ولا يحتاج الى دليل

لو قال

الفتا

كتاب
 ايمان

بالعتاق ولا بالخروج ولا بالطهار ولا بالمحرم ولا باللعنة والمصحف والقرآن والاويين ولا بالنجي
 والانية وكذا وحش الله فانه حلف لا ينفق ولا يفتقر وهو بعيد ولا ينفق اليقين الا بالانية
 ولو حلف من غير يمين لم ينفق سواء كان بصريح او كناية وحش يمين الا لغو ولا استنسا بالمشية **الثانية**
 الا تعاد اذا انقضت اليقين او اتصل باليمين بالعبادة ان الحالف لم يفتقر عن يمينه ولو تكرر
 عن ذلك من غير عن حكم اليقين ولو حلف الاستنسا او فيه رواية لم تجز ولا يشرط في الاستنسا **الثالثة**
 ولا يفتقر اليقين ولو قال لا ادخل الدار ان شاء زيد فقد علق اليقين على شئ فان قال ثبت
 اليقين وان قال لم يشأ لم ينفق ولو جعل حاله باليمين او فيه لم ينفق اليقين الحوات المشرط
 لو قال لا ادخل الدار الا ان يشاء زيد فقد علق اليقين وحلف الاستنسا شئ فان قال زيد
 قد ثبت الا تدخل وقت اليقين لان الاستنسا من الاثبات فني ولو قال لا ادخل الا ان الله
 يشأ فلا دخل قد ثبت ان تدخل فقد سقط حكم اليقين لان الاستنسا من النفي اثبات
 ولا يدخل الاستنسا في غير اليقين وهل يدخل في الاقرار فيه ترد ولا شبه انه لا يدخل في الحرة
 التي يسميها بالبا والواو والي وكذا الخلف من يمين القسم من دون الركن بحرف القسم **الرابعة**
 اشبهه بالاعتقاد ولو قال ها الله كان يميناً وفي أي شيء الله ترد من حيث هو جميع يمين ولو قال لا
 اشبهه لانه موضوع للقسم بالعرف وكذا اللهم الله فدين الله وهم الله **الثانية** الحالف وميمته فيه
 البلوغ وكما العقل ولا اختيار والقصد فلا ينفق بين الصغير ولا المجنون ولا المكمه ولا
 السكران ولا الغضبان **الاول** ان يملك نفسه ويصدق اليقين بالقصد ويصح اليقين من الكافر كراهة
 يصح من المسلم وقال في الخلد لا يصح وفي صحة الكون ترد ونشأ الا كفات الى اعتبارية
 القربة ولا ينفق من الولد مع والده الا مع اذنه وكذا يمين المرأة والمملوك الا ان يكون اليقين في
 فعل واجب او ترك واجب وارحاف احد الملتزم في غيره ذلك كان للآب والزوج والمالك على اليقين

كفارة

۱۰۱
 من کان فی القوم علی الامان فلیکون
 منکم انما المؤمنون علی الامان
 فیما علی الامان فلیکون منکم
 المؤمنون علی الامان فلیکون

المال

القول

اقامة الحد والتميز بين الامور **الفصل الثاني** على ثبوت المصالح الدينية فلا بد في الغرض والحدادة
 ان يعتبر في الصفات ان يصيب كل قضية جدي ويكنى عن وصفها الى يجري اليه بصاريا
الثالث اذا حلف لا ركب دابة العبد لم يحن تركه كما لا يخفى لانه لا يثبت له حقيقة وان اضيف اليه
 فعل الجوارا لو كان لا ركب دابة لم يحن تركه كما لا يخفى لانه لا يثبت له حقيقة وان اضيف اليه
 وفيه تردد **الرابع** البشارة اسم للاخبار لا في البشارة لانه لا يثبت له حقيقة وان اضيف اليه
 وفيه تردد جماعة دفعه استحقاقا ولو كانت العظمة للاول وليس كذلك لو قال من اخبرني
 فان الذي يخبره لا في البشارة اذا قال اول من يدخل دارى فله ان يدخلها واحد فلو ان
 يدخل غيره ولو قال اخر من يدخل كان لا يدخل قبله لانه لا يثبت له حقيقة وان اضيف اليه
 وفيه تردد **الخامس** اذا حلف لا شرب الماء او كل الناس تناولت اللبن كل واحد من اقرب
 فكل من شرب **السادس** اسم للمال يقع على العين والدين والمال والموكل فلو حلف لا يتصدق به بالمال
 الا بالجميع **السابع** يقع على القرآن اسم للكلام وقال الشيخ رحمه الله لا يقع على كل بقعة حتى
 يسمع كلام الله ولا يحن بالكتابة ولاشارة لو حلف لا يستعمل **الثامن** الحلف يقع على الكلام والقرآن
 فلو حلف لا يقرأ القرآن لم يحن تركه بل يحن كل واحد منهما **التاسعة** الشرع هو طريق الامانة وفي اسرار المحنة
نظر الحادية عشر اذا حلف لا تصيب دين فلان الى ان كان غايه ولو قال الى حين اوزان
 قال الشيخ رحمه الله على المدة التي تحمل عليها هذا الصيام وفيه اشكال من حيث هو بعد عن موضع الفعل
 واعلم ان فهم المراد به والا كان سببا **الثانية عشر** الحلف لا يتحقق بالجماع الا اذا كان سببا
 او بغيره كما لو حلف لا يدخل بلدا فدخل بعد او بعد في مائة فارتكب ما ركب وابتدأ وحمله
 انسان ولا يتحقق الحلف بالا كراه طامع الشان ولا مع عدم العلم **الثالث** في التوحيات
 وفيه قيل **الاول** الايمان الصادق كله انكره وبتا كذا كراهية في الغرض على الميزان للمال

١٣٢
 في الحلف
 في الحلف

١٣٣
 وهو كقول الدين ستره
 والمراد من حلفه

الحلف في الحلف
 الحلف في الحلف

نعم لو قصد وضع الظلمة تجاوز ما وجبت ولو كذب لكن ان كان يحسن التوبة روى وجوب
 التوبة لا ان كان لا يصدق في الحلف ليدفع ظالمين انسان اياها لا عرضة **الثانية** الحلف بالدين
 سبحانه اذن رسول الله لا يصدق ولا يجب بها كفارة وعلم ولو كان صادقا وقبل يجب بها كفارة ولو كان
 ولم يجد بها شأنا وفيه وقع العبد الى محمد بن يحيى يطع عمر بن قيس ويستغفر الله ولو قال
 يجوز لي انصر الى او شرب ان كان لا يصدق ولا يجب بها كفارة **الثالثة** الحلف لا يثبت له حقيقة
 ولو كفر قبله **الرابعة** الحلف لا يثبت له حقيقة وان كان عالم بالحقيقة وان
 حلف لا يحن تركه بان لم يعد ولكن لا يحن تركه من ضمنه فمما ان حلفا لم يحن تركه على الاحوال
 الباطنة **الخامسة** الحلف لا يثبت له حقيقة وان كان عالم بالحقيقة وان
 كانه لا يحن تركه في الحلف لا يثبت له حقيقة وان كان عالم بالحقيقة وان
 ولم يوضعه على اقل رتبة تجري وان اوصى بيمينه من يد عن ذلك والحلف لا يثبت له حقيقة
 من الاصل ولا يراى من الميث وان كانت الكفارة غير اقصى على اقل الحلف اقيمة ولو اوصى بما
 هو اعلى ولم يخرج الرتبة فان خرج من الميث فلا كلام والا خرجت قيمة الحلف الذي انما لا يحن
 وثبت الباقي فان قام بما اوصى والا بطلت الوصية بالزيادة اقصى على الدنيا **السادسة** اذا
 بين العبد ثم حث وهو رق فغرضه الصوم في الكفارة لغيرها او مريتها ولو كفر بغيره من عتق او
 كسوة او طعام فان كان بغيره اذن للمري لم يحن وان اذن اخرجت ولا يحن تركه لانه لا يملك بالتاليك
 فلا ولا اصح وكذا الوصية الحلف باذنه **الثانية** الحلف لا يثبت له حقيقة وان كان عالم بالحقيقة وان
 الكفارة وان حث اذن للمري في الحلف اولى باذن اياها اذن للمري في الحلف اولى باذن اياها اذن للمري في الحلف
 باذنه فكل من اوصى به لم يكن للمري منه ولو حث من غير اذنه كان لا يحن تركه وان لم يكن له صوم
 تردد **الثالثة** الحلف لا يثبت له حقيقة وان كان عالم بالحقيقة وان

١٣٤
 في الحلف

الحلف في الحلف

المستطاب

والله اعلم بالصواب

منه لا يدرك ذكاته هكذا الخطايا والبار والحقائب والباسن وغير ذلك من مجاميع الطير
مما كان اوعيه ولم يتصور الاضطراب بالسيف والريح والسهام وكل افة فصل ولواضا من غيرها
فصل في كل ماقتله المعراض في سرق اللحم وكذا السهم الذي لا فصل فيه اذا كان حاد فخر في اللحم
ويشترط في الكلب لا باحة ما يتسلل ان يكون معقلا ويحقق بشرط ثلثان يسير اذا ارسله
يتجهوا انصرف ولا ياكل ما يسكه فان اكل فادله يذبح في اياحه ما يتسلله وكذا الوتر
دم الصيد وانصرف ولا بد من تكرار الاضطراب به متصفا بحد السراطة يتحقق حصولها فيه
ولا يجزى انفاها غمرة ويشترط في الرحيل شرط **الثاني** ان يكون مسلما ولا يحكم بالصبي فلو
ارسله المجري والوثني لم يحل اكل ما يتسلله وان ارسله اليهودي والمصري فيه خلاف ظاهره
لا يحل **الثالث** ان يرسله الاضطرابا فلو ارسل من نفسه لم يحل مقتله ثم لو ربح وعيب الاستر
فوقه ثم اغرمه لان الاستر سال افطع بوقفه وصالحه لا غرر ارسله متفقا لانه لا يركب الاستر
فاغرمه **الرابع** ان يسمى عند رسله فلو ترك التسمية عند المجل ما يتسلله ولا يصح ان كان نسيانا
ولو ارسل واحد وعي آخر لم يحل المصيد مع فكله ولو عي فارسل اخر كلبه ولو رسم واشتركا في
قتل الصيد لم يحل **الخامس** الا يعيب الصيد وحياته سقره فلو وجد متوكلا او متبا عذبة
لم يحل الاحتال ان يكون القتل لانه سوا وجد الكلب واقفا عليه وبعد ائنه يتصور الاضطراب
بالرررررر والجلد والباسن لكن لا يحل منه الا ما يدرك ذكاته ولو كان فيه سلقه وكذا السهم
اذا لم يكن فيه فصل ولا يخزف وقيل يخزف ان يرى الصيد بها هو كرمته وقيل بل يكون
الا في **السادس** في حكم الاضطراب ولو ارسل المسلم والوثني التبا فقتله لم يحل قتله التبا
مثل ان يرسله كلبين او ميين او مختلفا كان يرسل احدهما كلبا والاخره ميا او راسا فقتل
الاضطراب في وقت واحد ووقته اذا كان اشرك واحد من الاثنين فقتله ولو اشركه

اولیٰ بن کون کی اولاد -

الحمد لله الذي هدانا لهذا

وهو الذي هو في الحقيقة
الذي هو في الحقيقة
الذي هو في الحقيقة

فلم تعد حيوة مستقرة ثم وقع عليه لآخر حل لان الغائل السلم ولو انكس الفرض لم يحل ولو
استعمل في الاخرى فمقتضى القبح ولو كان مع السلم كان ما رسل احدها واستعمل الآخر
فصل لا يحل ولوري ما فارقته الزبح الى الصيد فقتله حل وان كان لولا الزبح لم يحل وان
لواصاب السهم الارض ثم رتب فقتل ولا اعتبار في حل الصيد بالمرسل لا للملح فان كان المرسل
مسما فحل ولو كان المعلم عجميا او شيئا ولو كان المرسل غير مسلم لم يحل ولو كان المعلم مسلما
ولو ارسل كلبه على الصيد فقتل غير محل وكذا لو ارسله على صيد كبر فقتل عين
صغار فقتل باحت اذا كانت مستودعا في العلم في الآلة اما لو ارسله لم يشاهد صيدا فقتل
اصابه الصيد لم يحل ولو شكا كانت الآلة كلبا او سلاخا لانه لم يصبه الصيد بجري جري
استعمال الكلب والصيد الذي يقتل بقتل الكلب لا لانه في غير موضع الذكاء به كلبا
كان مستعاضا كان او انشيا وكذا ما يبول من البهايم او يروى في يديها ما يوقد
ذبح او يخرم فانه يكتفي بغيرها في استباحتها والخص والعقر جند موضع من جدها ولوري
فوحال من يفتل لم يحل وكذا لوري طائر او فرخا لم يفتل من يفتل لاجل الطائر دون الفرس
ولو شاطفت الكلاب الصيد قبل ان يذبح لم يحل ولو روي صيدا فترى من جمل ووقع في
الماضات لم يحل لاحتمال ان يكون مودة من السقطه ثم لو صير حيوة غير مستقرة حل لا بجري
يجري الذبح ولو قطعت الآلة منه شيئا كان ما قطعت منه ويذكر ما بقي ان كانت حيوة
مستقرة ولو قطعت منضين فليجرحها فقتل حل ولو جرحها فالحلال هو وقيل ويجوز
ان لم يكن في التحريك حيوة مستقرة وهو شبه وفي رواية يوكل ما فيه الداس وفي اخرى يوكل
الا كره ذك الا صغر وكذا ما شاذ **القائل** في اللوح وفيه مسائل **الاول** الا صطياد
بالآلة المصنوعة بجره او ليلهم المصيد ويملكه الصايد دون صاحبه الا في ماله جرحه

سواء

الذي هو في الحقيقة
الذي هو في الحقيقة
الذي هو في الحقيقة

سواء كانت كلبا او سلاخا **الثاني** لا يحل الكلب صيدا كان موضع الضربة الجرح عليه على
الاصح **الثالث** اذا ارسل كلبا او سلاخا فجرحه وادله جانا فان لم يكن حيوة مستقرة فهو كالمذبوح
وفي الاخبار لا يملك ذكوة ان جرحه يرض صيدا او نظير عينه او جرح ذنبه وان كانت
مستقرة والزبان ينسج للذبح لم يحل كلبه حتى يذبح وقيل ان لم يكن مع صايد يجر به ذكر الكلب فيقتله
ثم يحل ان شأما اذا روي شبع الزبان للذبح فهو حلال ولو كانت حيوة مستقرة واذا صير الزرع
منسج مكدان فوقعه صفان اخفى غير مملكه الثاني ووجب دفعه الى الاول **واما** اذا جرح
فانطلق الى الاول كان وما في اللوح **الثاني** الا كان قتله الذابح فلا يملكه الذابح الا اذا
فتل طعنه بالاسلام او حكم بالاسلام الذي ولو جرح كان المذبوح ميتة وفي الكفاي روايان
المنع ولا يملكه باجته اليهودي ولا الضماني ولا الجوري وفي رواية ثالثة وكل ما جرحه الذابح اذا
تمت به وهي طعنه وذبح المسلم والخض والجب والحيض وولد المسلم وان كان طائفا او افا
ولا يجره الزبان وفيه قول جيد ما سطره ثم لا يصح ذبائح المعلن بالعدا ولا أهل البيت كلها
وان اظهره بالاسلام **ولما** الآلة فلا تصح الذكوة بالآلة الحديد ولو لم يوجد وخيف موت الذبيحة
حاجبا عن بعضها الذبح ولو كان ليطعنه خشية او مرساة او جارية وهو المذبح الذكاء بالنظر
او السنج الضرورة فيلزم ان لا يذبح المصنوع ويقتل للمكان المقتول ولو كان منسجلا **ولما** الكيفية
الواجب قطع الانحط الا ان يذبح المذبح وهو جرح الطعام والمخلوق وهو جرح النفس والوحدة
هما فرقان يحيطان بالمخلوق والجري قطع بعضها مع الاكسكان هذا في قول من يروي في الرواية
اذا قطع المخلوق جرح الدم فلا بأس ويكتفي في الجرح بقطعة في نقره الجرح وهي وجه الله وشروط
فيها شرط الربعة **الاول** ان يستعمل بالاسلام الا ان كان فان اعمل ما كان ميتة ولو كان
ما يصح وكذا لو لم يعلم جهة القتل **الثاني** المسية وهي ان يذكر الله سبحانه وتعالى ما كان
بغير تارة ولا ذابح

الذي هو في الحقيقة
الذي هو في الحقيقة
الذي هو في الحقيقة

الذي هو في الحقيقة
الذي هو في الحقيقة
الذي هو في الحقيقة

في هذا الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو

بالجم كذا القمار والداي والورشان وكذا لاس بالجل والدراج والبيع والقطا
والدجاج والكرمان والكركي والصيقور ويعبر في خير الماشية في الطيور الجوارح
الذئب او سواها للصيف او لغيره من السائر الماشية القاصية والحصول او
فيكون مع هذه العلامات والى اكل السمك ولو اختلف احد هذه عند ذلك ان
لحمه للجل وللجل حتى يبري فستبري البطنة وما اشبهها بالجمعة ايام والدجاج
وما اشبهها بالجمعة ايام وما خرج عن ذلك شئ يابى من لحمه للجل او ليس فيه شيء
ومحرم الزاير والذباب والبن ويمن ما ياكل جلاله وكذا يرضى لمحمم حرام ومع الا
يؤكد ما اختلف طرفاه لانه اتفق ولحمه حرام وهو التي تجعل غرضنا ويرى بالنشأ حتى
تموت والمصوبة وهي التي تخرج وتحسن حتى توفى **القسم الرابع** في الجائزات والحاصل
منها فلفظ اللحم وقد سلف منه في كتاب المكاسب وقد ذكرنا خمسة انواع
الاول الميتات وهي محرمة اجماعا ثم قد فصل منها ما لا يحل الحيوة فلا يصدرت على الحيوة
وهو الصوف والشعر والوبر والريش وهل يعتبر فيه الجرح اها ان جرت في ظاهره وان
سقطت عن بعضها فضع الاضال ويحل اكلها ما يقع ولا اول شبهة والقرن والظلف
والسن والبيض اذا اكتسى القشر لا على ولا يغرق في اللبن وروبيان احد جمها المحلل
اصحها طريقا ولا شبهة التحريم ليجازاة الميت واذا اختلف الذي والميتة وجب الا
منه حتى يعلم الذي بعينه وهل يباع من يتحل الميتة قبل ذبحه وما كان حيا ان صدق به
الذي حب وكلاهما من حي فهو ميتة يحرم اكله واستعماله كما ينقطع من الميتة القوم فاما
لا ياكل ولا يجر ولا تصباح به بخلاف الذين الجرح بوقع المجازاة **الثاني** المخرات من
الدخنة خمسة الطائر والفضيب والفرث والذرة والاشيان وفي الماشية طليخة والمشيعة ترو

في هذا الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو

في هذا الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو

اشبه

في هذا الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو

اشبه المحرم ما من لاختصاصه الفرج والخصاء والعليا والغدة ووزات الاشباح خروف
الاربع والحرف من كذا صاحب من حره والى الذكر الهية ويكره الكلا واما القلب والورث
ولو نزل الطحال مع اللحم ولم يكن سقويا لم يحرم اللحم وكذا لو كان اللحم فوقه اما لو كان سقويا
وكان اللحم تحته **الثالث** الامعاء الخمسة كالعذلات الجثة وكذا كل طعام مزج بها
او البند المسكر او الفخار وان قل ولو وقع فيه نجاسة وهو يباع كالبول او يشره الكفار
ان كانوا اهل فيه على **الرابع** الطين والجل منه في عدل ارب الحسين عليه السلام فاما
بحر الاستسقاء لا يجاوز من لحمه وفي الارض رويته بالبحر حتى شربها من المصقة
المضطر لها **الخامس** السموم والقاتل فليها وكثيرها المأكلة لا يقتل الغليل منها كالا فون او
في تناول القراط والذراطين الى ربع الدنار في جملته حرام المسهل فكل الا باس به لغلبة السلا
والبحر والتخلى الى موضع الحافرة منه كالمثال من السموم والكثير من سم الخفايا والشركة
فاما البحر لما ينقص من قتل المراج واعادة **القسم السادس** في الامعاء والحرم منها خمسة
الاول لحم سكر البند والبيع والقصير والقصير والمزرة والفقاع قليله وكثيره
العصير اذا غلب من قبل نفسه او بالناز والخل حتى يذهب لثماؤه وينقلب حارا وصار
او اجدها او اذ وقعت في من الامعاء **الثاني** الدم المسفوح يحس فلا ياكل تناوله واليس
بمسفوح كدم الصفايح والفرث وان لم يكن نجسا فهو حرام لا نجاسة ولا يذوقه الحيوان
ويختلف في الاطعمة ليس يحس ولا حرام ولو وقع قليل من دم كالا فون في قذره
وهي تعلق على النار قبل حل مرقها اذا ذهب الدم بالعليان ومن لا يحسب من منع الروا
وهو حسن اما هو جلد اللحم والروا فلا باس به اذا غسل **الثالث** كل ما حصل فيه شيء من
النجاسات كالدماء والبول او الغدة فان كان ما يعاخره وان كثر ولا طريق الى تطهيره

في هذا الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو

في هذا الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو

في هذا الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو

فان كان لسانه تجرد فموقع الخفاصة فيه جابلا كالدس الجليل والنمن والعسل القية الخفاصة
 وكشطا بكشفها والباقي حل ولو كان المايح وهذا جاز لا تصحاح به حتى السار الجوز تحت الا
 وهل ذلك الخفاصة دخا لا قرب الابل هو بعيد وروى عن الاعيان الخفاصة عند الطاهر وكذا
 كل ما احالة الارضية راوا او دحا على تردد ويجوز مع الاذهان الخفاصة يحل منها الكين
 بجبا عادم المشتري بخفاصة وكذا لما لم يفسد جيران ارضه المدا لملكا لا نفس كالدباية والخفاصة
 فلا يحسن بونه ولا يحسن ما يقع فيه والاعمال الخفاصة يحسن المايح مما سترهم لولا انوا اهل حرابا
 وتعالى اسرار الدياتين وكذا لا يجوز استعمال اوانيهم التي استعملوها في المايحان وروى اذا ارادوا
 للحوي اهر قبل يدبه وهي نافذة ونورضة ميتة لها نفس في قد يحسن ما فيها واربع المايح غسل
 الجاهد وكل ما يحسن بالمال الخفاصة يحسن به طهره انما اذا اجتمع على الاثر **الاربع** الاعيان الخفاصة
 كالبول ما لا يركل له الخفاصة كان الجوز كالكلب والخمر يراو طاهر كما لا سدر والخر وهل يحرم
 يركل قبل انتم الا بول الابل فانه يجوز لا يستحق بها وقبل على الجميع لكان طاهرة ولا يشبه الخمر ولا
 شجائحا **الخفاصة** البان الحيوان الطير وكل من اللبنة والذئبة والحيون ويكره لمن ساكن في الخمر
 كلبين لان ما يقع فيه مائة وليس يحرم **الخفاصة** في الواح وفيه مائة المستلة **الاول**
 لا يجوز استعمال شغل الخمر لا اختيارا وان اضطرر استعماله فله فيه وعلى ذلك يجوز الاستقاء الجوز
 المشية وان كان نجسا لا يصلي من ما يجرى ولا يركل لا سقا اضليل **الخفاصة** اذا وجد لحم ولا يكره
 انك هرام فيل يطرح في النار فان انقض فوفى وان استبط فوفى **الخفاصة** لا يجوز ان ياكل
 الانسان من مال غيره الا اذا دونه وقد رخص مع غيره الا في النكاح من بوب تهمته الا في
 اذا لم يعلمه الكراهية لا يحل منه وكذا ما لم يعلمه الانسان من الخلل وكذا من الزرع والجر على تردد
الاربع من سائل خمر او شيا نجسا فجاهد طاهره لم يكن سائلها بالخفاصة وكذا لا يحل بدنها

الخفاصة
 الخفاصة
 الخفاصة

الخفاصة
 الخفاصة
 الخفاصة

الخفاصة
 الخفاصة
 الخفاصة

فذو طاهره لم يكون بالخفاصة ولا يحل لونه فهو على اصل الطهارة **الخفاصة** الذي اذا لم يحل
 او خمره لم يسله ولم يقض النش فله وقضه **الخفاصة** محل الخمر اذا انسلت خلاصا وكان اقلها
 بعلاج او من قبل نفسها وراكان ما يعالج به عينا اقية وسهولة وان كان يكره العلاج
 ولا كراهية فاستغلب من نفسه ولو القى في الخمر حتى يستهلكه لم يحل ولم يطره وكذا لو القى
 في الخمر فاستهلكه لم يحل وقبل يحل اذا ترك حتى يصير خمر خارا ولا يصلي **الخفاصة** او اذا لم يحل
 لمحب والفرع والخمر غير المغضوب الجوز استعماله لا يستباح وكله ولا يقرب الجوز بعد
 ان العيين الخفاصة وتحتها **الخفاصة** لا يجوز تحي من الربويات ولا اشربة وان ثم منه راحة
 السكر كريب الرمان والنعناع لانه لا يسكر كثير **الخفاصة** كره اكل الماستر الحب والمالحض اذا
 كان غير موزين وكذا يكره اكل ما يعالج من لا يترقى الخفاصة وان بقي الدواب شيا من
 السكرات ويكره الا سلالن في العصير وان يساس على طحينة من يحل منه قبل ان يذ
 ثلثاء اذا كان سلا وقيل لا يجوز مطلقا ولا ولا اشربة ويكره الاستشفاء بماء الجبال الحارة
ومن الواح النطرق في حال الاضطرار وكل ما قلنا بالبيع من تناوله بالخفاصة مع ما احتسب
 ومع الضرر وقبض النشا والقول تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عما ولا اثم عليه وقوله من اضطر
 في محضته غير نجس لا يكره وقوله وقد فضل لكم ما حرم عليكم الا اذا اضطررتم اليه فليكن النظر
 في المضطر وكيفية الاستباحة ما المضطر هو الذي يخاف التلف لو لم يتناول وكذا لو خاف
 المرض بالرب وكذا لو خشي الضعف المؤدى الى الخلف عن الرفقة مع ضروراته العظيمة
 او ضعف الكرب المؤدى الى خوف التلف في حال تناول ما يزيل تلك الضرورة فلا يحل
 ذلك نوعا من الحرامات الا ما سذكره ولا يرضى للمايح وهو الحارج على الاكل
 وقيل الذي في المشية ولا العادي وهو القاطع الطريق وقيل الذي بعيد واسبعة
 العادى

الخفاصة
 الخفاصة
 الخفاصة

الخفاصة
 الخفاصة

الخفاصة
 الخفاصة

واما كيفية الاستباحة فالأقوى في حفظ النفس والمخاوض لحرمان النفس عند حفظ النفس
وهل يجب تناول المحظور قبل نعم وهو الحق فلو أراد التمتع والحال الخوف التمتع
نحو الواضطر إلى طعام الغير وليس له النفس وجب على صاحبه بذل لئلا في الاستماع اعانة على
قتل المسلم وهل له المطالبة بالنفس قبل الأكل بل له واجب فلا يشرط العرض وان كان عليه
النفس موجودا وطلب من سئل وجب دفع النفس ولا يجب على صاحب الطعام بذل لئلا يمتنع
من بذل العرض لأن الضرورة المبيحة لا تقتضي ما زاد إلى ما كان من البذل وان طلب
زيادة عن النفس قال الشيخ لا يجب الزيادة ولا يلزم له كان حيا لئلا يمتنع الضرورة بالتمكن
لواستمتع صاحب الطعام والحال هذه جائز في دفع الضرورة العطب ولو اطمأنت واستقر
بأنه من النفس كراهية لارائه ما لا يمنع من المصلحة لأن الزيادة لطلب الاحتياط
وفيما شك في الضرورة المبيحة لا يكره وقوعه بتمكن الاحتياط ولو وجدته قطعاً عن غيره فان كان الغير
طعامه غير عرضي أو عرضي هو قادر عليه لم يخل الميت ولو كان صاحب الطعام غايماً أو غائبا لم يبدل
وقوى صاحب على دفعه عن طعامه أكل الميت وان كان صاحب الطعام ضعيفاً لا يمنع أكل الطعام منه
ولم يخل الميتة فغيره وذو اليد المضطر الذي لا يملك له اسكان الزرع من ثمرة ولو كان حيا منع
المخل ولو كان سباح الزرع لم يملك الميت ولو لم يجد المضطر ما يفرقه سوى نفسه قبل أكله
مواضع التمسك بالحق وليس شأنا فيه دفع الضرورة ولا ذلك يجوز قطع الأكل لأن الجواز هنا
أنه لو قطع الزرع المحاصلة وهذا الحد ستره ولو اضطر إلى آخره تناول البول ولو لم يجد إلا
فلا الشيخ في الملبوط يجوز دفع الضرورة بما هو في الثانية يجوز وهو لا شبه ولا يجوز المداوى مما لا
يشي من الأنداء ولا يشي من الأدوية مما يشي من المسكر كالأنداء ويجوز عند الضرورة ان يتناول
بعضه **مخافة** في الأكل يجب غسل اليد قبل الطعام وبعد وضع اليد المندبل والنسيئة عند وضع

هذا هو الوجه في الاستباحة
والاحتياط في الأكل

قوله في الأكل يجب غسل اليد قبل الطعام وبعد وضع اليد المندبل والنسيئة عند وضع
اليد في الأكل

والجواب

والمعتمد عند الفرائض وان يسمى على كل لون على اعتقاده ولو قال بسم الله على ولده وآخره اجزا وتحت
بالعين مع الاختيار وان بدأ صاحب الطعام وان يكون اخر من يتبع وان سيد في الفصل
من على غيره ثم يدور عليهم إلى الأخيرة وان جمع على الأيدي في انا واحد وان يتلف الأكل قبل الأكل
يجعل جعله الحي على حلال البشري ويكره الأكل منكبا والحي من المأكول وما كان لا في الجواز
لا يتحقق من الأكل ويكره الأكل على الشبع والأكل اليسار ويكره الأكل على ما يدور عليه
شي من المسكرات أو ما لا تقبل **كتاب الغضب** والغضب في الحب والحكم والكره
اما الأول فالغضب هو الاستعداد بانبات اليد على مال الغير عدو لا ينفق به يد المالك
مالم يثبت الغاصب يده فلو منع غيره من اسائه حابة للمصلحة فقلت له فحين وكذا الاستعداد
على ساطع أو فتن مع سماعه فقتل قبيحة السرقية أو ينفق عنه اما الوقف على ساطع أو كسب
واستحقاقه ويصح غضب العتاة وضمه الغاصب وحين غضبه بانبات اليد عليه مستعدا من دون
اذن المالك وكذا لو سكن غيره ولو سكن الدار مع المالك ولو كان الساكن ضيفا فله من ماله ما لا يملك
وفيه تردد مشاء عدم الاستعداد من دون المالك ولو كان الساكن ضيفا فله من ماله ما لا يملك
ولو كان الأجير غلبا من وكذا الوعد بغير شيء واستعدا فله من ماله ما لا يملك ولو كان صاحب دار
لها وغصب الأجير لخاصة غضب لولاها البتة يده عليها وكذا ينفق حلالا للمتابعة البيع
الفاقد ولو فاقب الأجير الغاصب على الغصب بخير المالك في الزام إيمته شأوا الزام الجميع
واحد والآخر لا ينفق بالغضب ولو كان صغيرا ولو صاحب جرحا أو فراقا وموت في يد الغاصب
من غير تيسير ينفق وقال في كتاب الجراح ينفق الغاصب إذا كان صغيرا وتلف بسبب كذا في الحية
والعقرب ووقع للمالك ولو أخذ من الحرة بالخرقة ولو حبس صاحبها فنفق الحرة ما لم يتفق
بأن مناضف في قبضته ولو استاجر لعل فنفق له ولم يستعمله فيه تردد ولا قرب ان الأجر لا

هذا هو الوجه في الغضب
والاحتياط في الأكل

هذا هو الوجه في الغضب
والاحتياط في الأكل

تستقر

بحجة ردها مع ارض النقصان ويساوي بحجة النقصان وغيره في الارش والتقدير في قيمة شئ من اجزاء
 الدالة بل يرجع الى الارش السوقى وروى في عين الدار بربع قيمتها وحكى الشيخ رحمه الله في المسبوق والمختار
 من الاجاب في عين الدالة نصف قيمتها ما وفى العينين كمال قيمتها وكذا كمالها في البدن عند ثلثان والرجوع
 الى الارش السوقى يشبه ولو خصب عبداً او له فتكلاً او قتلها لخص قيمة المخرج او قيمة المخرج ولو
 تجاوزت بعض الزيادة ولو قيل بعض الزيادة بسبب الضيق كان حجتاً او لا نقصان الدار غير الغائب
 سوى قيمة المخرج ولو تجاوزت قيمة المخرج ردت اليه فان زاد الارش عن الجاية لم يزل الغائب
 بالزيادة دون الجاية اما لو مات في يد بعض قيمته ولو تجاوزت قيمة المخرج لخص الغائب عليه ما
 النفس ان كان تملكه في الشئ عنق وعليه قيمة وفية يرد شيئا من الاضمار العنق في النسل على
 مباشر المولى وكل جناية عليه كالتعدي في الحرم مقدرة في المالك بحساب قيمة وما لبت من ذرية
 في الحرم الحكومة ولو قيل ما يرد الغائب الكثر من المخرج من المخرج والارش كان تحت المالك
 فتمت قال الشيخ رحمه الله كان المالك يميل بين تسليم واخذ القيمة وبين اساءة ولا شئ يشترط في
 الغائب في الجناية وغيره وفيه الرد ولو زادت قيمة المالك الجناية كالمحصى او وقع الاصابع
 رده مع وبالجناية لانه مقدرة والجحش في المذبح والمكاتب المشرط وام المالك الجحش في القوت
 واذا اعتذر بتسليم المصروب وضع الغائب البذل ويملك المصروب منه ولا يملك الغائب العين المفقودة
 ولو عادت كان لكل منها الرجوع وعلى الغائب الاجرة ان كان ماله اجرة في العادة من حين الضيق
 حين وضع البذل وقيل الى حين اعادة المصروب فلا ولا شبه ولو خصب شئ ينقص قيمته كل واحد
 منها اذا افرغ عن صاحبه كل اثنين فتلحق احدهما من المالك بقيمة جميع ما ورد الباقي وما نقص
 من قيمة بالافراد وكذا لو اشترى ثوبين فباع نصف قيمته كل واحد منهما بالثمن ثم تلف احدهما
 الما لو اخذ ثوبين اثنين يباعان عشرة فتلحق في يد واحد منهما بالثمن

قيمة

قيمة سبب الافراد وقيمة المالك لو كان مضافاً الى صاحبه وفي ضمان ناقص من قيمة الاخر يرد
 ولا يملك العين المضمومة بتغيرها واخر اجماع الاكم والمتفق وان كان ذلك بعقل الغائب او
 فعل غيره كالحفظ بطي والكتمان بغيره ويشبه ولو خصب مالوك فاطلع المالك او شاة فاستدعا
 فباعه جميع المالك ضمن الغائب وان طلع غيره المالك فباعه بها ما لكان ان عرف الغائب جميع
 على الاكل وان اعرف الاكل جميع الاكل على الغائب لعرفه وقيل بضم الغائب حين لاس وان
 على الاكل ان فعل المباشرة ضعيف عن الضمين بعصاة الاخر وكان السارق ولو خصب بخلا
 فانما على الاخرى كان المولى له صاحب الاثر وان كانت الغائب ولو نقص الخيل الغائب ضمن
 الغائب النقص وعليه الجرة القارب وقال الشيخ في المسبوق لا يضمن الاجرة ولا ولا شبه
 عند الميت بخره ولو خصب الاجرة وفي يده حتى يضر كالتوب بخليل والدالة بخره في الميراث
 ولا الارش ولم يبدل خلاصه ان النقصان سبب الاستعمال اذ لم يكن ولو ادى الى الكسب فنقص ضمن
 النقصان ولو اخل بغيره فنقص ربه قال الشيخ لا يلزم ضمان النقصان الا بالنقصان الطولية
 التي لا تملكها الجاني الا في وفي الفرق يرد **النقصان** في التواضع وهي نوعان **النوع الاول**
 في تولي الاحكام وهي ما يمل **القول** اذا زادت قيمة المصروب بعقل الغائب فان كانت اثر القليم
 الصنعة وخياطه الثوب ونسيج الغزل وطحن الطعام رده ولا شئ له ولو نقصت قيمة شئ من ذلك ضمن
 لا الارش وان كان عيناً كان لاخذها واعادة المصروب وانه لو نقص ولو سبغ الثوب كان لا ارش
 الصنيع بشرط ضمان الارش ان نقص الثوب وله صاحب الثوب ان المنة اي ما لانه في ملكه ويرحق والمراة
 احداهما الى صاحبه بقيمة يوجب على احدهما الجانية الاخر وكذا لو هب احدهما صاحبه لم يوجب على
 الموهوب العتول ثم يشترط ان فان لم ينقص قيمة الما فالحاصل لهما وان زاد فذلك ولو زادت
 قيمة احدهما كانت الزيادة لصاحبه وان نقصت قيمة الثوب بالصنيع لم يرد الغائب الا الارش

الفاضل واللازم ما يتبعه من قبة الصنيع ولو لم يصغره انقصان من قبة الصنيع لم يتحقق الفاضل شيئا
 الا بعد توفيق المعصية فقيمة توفيقه على الحال ولو لم يصغره انقصان من قبة التوفيق لرفع الفاضل تمام
 فقيمة **الثانية** انما اعطيت هذه كالتوفيق او التوفيق على عمله فمما يشتركان وانما يخلط باذن الواجب
 قبل ضمن المثل لعدم تسليم العين وقيل يكون شريكا في فضل الجدة ويضمن المثل في فضل الجدة
 الا ان يوصى المالك باخذ العين او يخلط بغيره فحينئذ لم يكن مستمرا في فضل المثل **الثالثة**
 فائدة المعصية بصفوة بالغيب وهي ما لو لم يصغره من وانما يخلط في فضل الفاضل اعيا
 كانت كالعين والشعر والولد والتمرا وضايف كسكنى الدار وكوب الدابة وكذا تمتع كل ما لا يجر
 بالعاقبة ولو تمت الدابة في يد الفاضل او في يد غيره كسكنى الدار وكوب الدابة وكذا تمتع كل ما لا يجر
 الزيادة فلو غلبت في اليد الصغرة واعلم بمتنصت القيمة لذلك ضمن الارض وان رد العين ولو
 تلفت ضمن قيمة الاصل والزيادة **فروعا** الاول لو رأت القيمة زيادة صفة ثم زالت الصفة والقيمة
 لم يضمن قيمة الزيادة السابقة لانها ليست بالمانية ولو نصبت الثانية ضمن قيمة الارض ضمن القفا
 او لو جردت صفة غير ما سئل ان تمت فزادت قيمتها ثم تلفت فمتى تلفت فمتى تلفت فمتى تلفت فمتى تلفت
 قيمتها ردها وانقص بمرات الا في **الثاني** لا يضمن من الزيادة المقتضية لم ترد به الغير كالسكنى
 اذا نال والقيمة على حالها او زائدة المسئلة **الرابعة** لا تملك المشتري ما يتبعه بالبيع الفاسدة
 وانما يحد من منافعها واذا ردت قيمة الزيادة صفة فانه تلف في يد ضمن العين باعلى القيمة
 من حين قصد الحين تلفان لم يكن مثليا ولو اشترى من غاصب ضمن العين والمنافع والواجب رد الزيادة
 على الغاصب ان كان عالما والمالك الرجوع على ايها اشقا فان رجع على الغاصب رجع الغاصب على المشتري
 المشتري وان رجع على المشتري لم يرجع على الغاصب استعراza التلف في يد وان كان المشتري حيا
 بالغيب رجع على البايع باذن ضمن المثل والمالك عطا البتة بالمالك لما سئل او قيمة ولا يرجع
 الا على البيع يبيطه ليس
 المشتري

الفاضل واللازم ما يتبعه من قبة الصنيع ولو لم يصغره انقصان من قبة الصنيع لم يتحقق الفاضل شيئا

ثم عادت الصفة

لو كان المشتري حيا لم يرجع على الغاصب استعراza التلف في يد وان كان المشتري حيا بالغيب رجع على البايع باذن ضمن المثل والمالك عطا البتة بالمالك لما سئل او قيمة ولا يرجع الا على البيع يبيطه ليس المشتري

كذا

بذلك على الغاصب لانه يضمن ذلك مصغرا ولو لم يملك الغاصب بذلك رجع الغاصب على المشتري وانما
 يضمنه المشتري مما يحصل له في قبة البتة فمما يشتركان وانما يخلط باذن الواجب قبل ضمن المثل لعدم تسليم العين وقيل يكون شريكا في فضل الجدة ويضمن المثل في فضل الجدة
 المشتري رجع على البايع ولو لم يملك البايع لم يرجع على المشتري وفيه احتمال اخر اما ما حصل للمشتري في قبة البتة
 تقع كسكنى الدار وكوب الدابة وكذا تمتع كل ما لا يجر بالعاقبة ولو تمت الدابة في يد الفاضل او في يد غيره كسكنى الدار وكوب الدابة وكذا تمتع كل ما لا يجر
 المشتري مع العزوف بصفوة فكون السب اقوى كما لو غصب طعاما او طعة المالك وقيل له الزيادة بها انما
 الغاصب فله ان كان له الحيلة ولما لم يشترى فلما سئل المالك فان رجع على الغاصب رجع على المشتري لا
 سئل التلف في يد وان رجع على المشتري لم يرجع على الغاصب سئل التلف في يد وان رجع على المشتري لم يرجع على الغاصب
 كذا باهين بالشرع لانه لا يملك الا بالشرع وقيل غير ذلك ان كانت يد الغاصب هي التي كانت يد المشتري
 ورواها بعض الاوصياء بهذا الحكم على الوجه بعد التمسك ولو اقصاها باصبعه لزمه دية البكارة او ثمنها
 ولو طهرها مع ذلك لزمه الا ان كان عليه امره مثله من حين غصبها او حين يردوها ولو ارجع الحق
 الولد عليه قيمة بوجه سقطها وانما يتبع من الامة بالولادة ولو سقطها قال الشيخ رحمه الله
 لم يضمنه بغير العلم بخيانته وفيه اشكال ايضا من يضمن الاخفى ويزن الشيخ رحمه الله بين وقوعه
 بالخيانة ووقوعه بغير خيانة ولو ضربها الجاني سقط ضمن الغاصب والغاصب دية جاني حرم
 الغاصب للمالك دية جاني امه ولو كان الغاصب ولاه عاتلين بالحق يرد فللمولى المهران او
 الغاصب على الوطى عليه الحد وان طاحت حتى الوطى ولا مهر وقيل لزمه عوض الوطى لانه الهالك
 ولا ولا شبهة ان تكون بكرا غير ولد من البكارة ولو حملت لم يلحق الولد وكان والمولاها
 ويضمن الغاصب ما سئل من الولادة ولو مات ولدها في يد الغاصب ضمنه ولو سئل ما سئل من
 الا لا نفق حية قبل ذلك وفيه تردد ولو كان سقطه بخيانة جاني لزمه دية جاني الامة على

الفاضل واللازم ما يتبعه من قبة الصنيع ولو لم يصغره انقصان من قبة الصنيع لم يتحقق الفاضل شيئا

الفاضل واللازم ما يتبعه من قبة الصنيع ولو لم يصغره انقصان من قبة الصنيع لم يتحقق الفاضل شيئا

الفاضل واللازم ما يتبعه من قبة الصنيع ولو لم يصغره انقصان من قبة الصنيع لم يتحقق الفاضل شيئا

والطريق والحام وايضا فتمت رد اثباتها فاعلم ان ثبتت في بعض الطرق لا تنفع في بعض فتمت فالفرض لا يلحق
 القسمة ولو كان للحام او الطريق او الحام لا يثبت تنفع بعد القسمة بغير المشع وبثب الشفعة ولو كان
 مع البيع باض ارض تحت سيميل الذي لا يحددها وفي حق الدواب والناعورة في الشفعة اذا بيع مع الارض
 تردوا وليس من عادته ان يقول ولا يخل الجبل الذي يركب عليها الدواب في الشفعة لا على القول بعود
 الشفعة في المبيعات ولا ثبت الشفعة في التمسك على زرع التخل او الجرح فتمت الى الاصل والآخر
 وبثب في الارض المقسومة بالاشراك في الطريق او الشرب اذا بيع معها ولو افوت الارض المقسومة
 بالبيع لم يثبت الشفعة في الارض وبثب في الطريق او الشرب ان كان واسعا من قسمة ولو بيع
 عرصه مقسومة وشخصا من اخرى صفقة في الشفعة خاصة بخص من الثمن وفيه اشكال
 الشفع بالبيع فلو جعل صداقا او صدقة او هبة او صلح او لا شفعة ولو كانت الدار ومكان
 طابق فبيع الطابق لم يكن للموقوف عليه شفعة ولو كان واحدا لا يثبت الشفعة على الخصم في قول
 المصنف ثبت الشفعة **الفصل الثاني** في الشفعة وهو كل شريك بخصصة مائة فاد على الثمن وفيه طائفة
 الاسلام اذا كان المشرى مسلما فلا يثبت الشفعة بالجار ولا انما قسمه وبين الامع المشرى في طريقه واخر
 وبثب بين الشريكين وهل يثبت لاراد من شفع واحد فمدا قولنا احدى اعم ثبت مطلقا على علة
 الروس والثاني ثبت في الارض مع الكثرة ولا يثبت في العبد الا لاراد واحد والثالث لا يثبت في شريك
 الزيادة عن الواحد وهو الجمل ويثبت الشفعة بغير الشفع عن الثمن وبالمطالبة وكذا الوهب ولو ادعى غيبه
 الثمن اجل ثلثه فان لم يحضر بطلت شفعته فان ذكر ان المال في بلد آخر اجل بمقدار وصوله الى يدور
 ثلثا لم يمتد المشرى وبثب للغايب والشعيه وكذا الجمون والصبي وغيره لا يثبت له في البيع العقبه
 ولو ترك المطالبة ببيع الصبي او فاق المخرج فلا يثبت له ان لا يثبت له في الارض ولو كان المشرى في الارض
 عقبه فاختار في البيع وبثب الشفعة لكافوا على ملكه ولا يثبت له على المسلم ولو استأجر من ثمن

في بعض الطرق لا يثبت
 في بعض الطرق لا يثبت
 في بعض الطرق لا يثبت

للمسلم على المسلم والكافر اذا باع الارض او اطلق من البيع شفعه للمشرى مع جاز ان يشفعه ويرفع التهمة
 شفعه لا يرفع عن بيع مال من نفسه وهل ذلك المشرى قال الشيخ للمكان التهمة ولو قيل بالجار كان اشبه
 كالوكيل والمكاتب لا يثبت الشفعة ولا اعتراض لولا انهما باع العامل في القراض فتمت ما مضى
 المال فتمت عند الشراء لا يثبت الشفعة ولا اعتراض للعامل ان لم يكن فخر ربح ولا المطالبة بالجرم عليه
فصل في الشفعة في القرض من ثمن الشفعة مع كونه الشفعة **الاول** لو كان الشفعة اربعة
 فباع احدهم وعنا اخره الاخرى اخذ المبيع ولو اضطر في الاحتار على جميعها لم يكن لها ان الشفعة
 الضرر ولا يثبت البعض بئلا ولو كان الشفعة غيبا فالشفعة فادضا واحدا طالب فاما ان
 بالجميع او ترك لانه لا شفع الا في عجزه ولو اضطر اخذ من الاخر نصف او ترك فان حضر الثاني
 الثالث او ترك وان حضر الرابع اخذ الربع او ترك **الفصل الثاني** لو اشترى الحاضر وعلم بطلان
 وكان لغيب احد الجميع وكذا لو اشترى ثلثا وعرف ان كانت الشفعة باجمعه للاربع ان شأ **الفصل الثالث**
 لو اشترى الحاضر وعلم بطلان الشفعة في الارض اذا حضر احد الشريكين فادى الشفعة فاشترى من حضر الاخر فها
 فتح القسمة وشاوى الاول وكذا الورقة الشفع الاول يبيع ثم حضر له لاخر كان لا يثبت له ان لو كان
الفصل الرابع لو اشترى الاول ثم حضر الثاني شارك في الشفع دون الثلث **الفصل الخامس** لو قال الحاضر
 لا اخذ حق حصة الغايب لم يثبت شفعته لان الشاخر فرض لا يقفن الترك وفيه رد **الفصل السادس** لو
 الحاضر ودفع الثمن ثم حضر الغايب فناداه ودفع اليه النصف مما دفع الى البايع ثم خرج الشفع تحقا
 كان ذكره على المشرى دون الشفع الاول لانه كالتابع عنه في الاحتار **الفصل السابع** لو كانت الدارين
 لم ينفذ احدهم من شريكه استحق الشفعة الثالث دون المشرى لانه لا يثبت شيئا على نفسه وقيل لو
 بينهما ولعلنا **الفصل الثامن** لو باع انسان من ثلثه صفقة فالشفع اخذ الجميع وان ياخذ من اثنين
 واحد لان هذه الصفقة بمنزلة صفقة واحدة ولو كان البايع واحدا من اثنين كان لاراد ان ياخذ

في بعض الطرق لا يثبت
 في بعض الطرق لا يثبت
 في بعض الطرق لا يثبت

شعر

استدلوا به

الاراد ان المسلم لا يثبت له

كيفية معرفة المشتري

بذل فيه الغراس والمساويكون له مع رضى المشتري وبين المولى عن الشفعة واذا ارادوا رجل في الشفعة بقا
 المبيع مع الارض فيصير حلا والفرس من الشفعة فاعلموا ان الشفعة المأثمة المفضل كسكنى الدار وعمره
 الشغل فهو للمشتري ولو حل الحقل بعد البيع لا يبيع فاشترى الشفعة قبل البيع قال الشيخ رحمه الله تعالى ان الشفعة لا يحكم
 الشفعة ولا يشترط فيها من هذا الحكم بالبيع ولو باع شخص من دارين فان كان الشفعة واحدة
 منها او تركها وكان ان اخذ من احد هبها وعاد عن شفعته من الاخرى وليس كذلك لو عاين
 شفعته من الدار الواحدة ولو بان المثل صحا فان كان الشرايعين فالشفعة لخص البطلان
 كان في الذمة ثبت الشفعة لثبوت البيع ولو وقع البيع المثل صحا لم يطل شفعته على المدة
 ولو لم يطل لم يبع بغيره فان اخذ المشتري الشفعة بائنا بعد الارش وان اسكن المشتري ميبا
 ولم يطل بالارش اخذ الشفعة بالثمن او تركه **باب استيفاء الشفعة** قال الشيخ رحمه الله تعالى
 فتركه ثم بان انه اشترى البيع فحين لم يطل الشفعة وكذا لو قال اشترى البيع فحين ثم بان انه
 اشترى النصف بانه لم يطل شفعته لانه قد لا يكون معه الثمن الرايد وقد لا يرغب في البيع المثل
القائمة اذا بلغ البيع فقال اخذت بالشفعة فان كان عالما بالثمن مع وان كان جاهلا لم يبع ولو
 قال اخذت بالثمن بالعلم بالبيع لم يبع مع الجهالة نصا من العرف **القائمة** يجب العلم بالثمن او لا فان
 اشترى الشفعة لم يحل على المشتري التسليم حتى يقضى ولو اخذ المشتري اثنان فترك فبان واحدا او ا
 فبان اثنين او باقية انه اشترى لنفسه فبان لغيره او بالعكس لم يطل الشفعة لاختلاف العرض في ذلك
القائمة اذا كان الارض مشغولة بزرع يجب عقبة الشفعة بالخيار من الاخذ بالشفعة في الحال ومن
 الصريح في هذا ان في ذلك عرضا وهو الاختراع بالمال ويجوز الاختراع بالارض المشغولة وفي حوا
 الياخيز مع ثبوت الشفعة **القائمة** اذا سأل البائع الشفعة او قاله فاداه لم يصح لانه انما يصح من
 المتأخرين **القائمة** في الواجب الاخذ بالشفعة وفيه مسائل **الاول** اذا اشترى بين رجلين

في البيع

الرافعة

المعصية

في البيع

في البيع

في المبسوط الشفعة اخذ بالثمن مع العلم بالثمن في حقل وفي الدار بائنا مع العلم بالثمن
 المثل عليه ويتركه بالمال ان لم يكن ثمنه وهو شبه **القائمة** قال المفيد رحمه الله تعالى في البيع
 الشفعة ترك وقال الشيخ لا يورث بقوله على رواية طائفة من زيد وهو في ذلك لا شبهة كما يعرفه
القائمة من يورث كمال فلو ترك روضة وولدا فللروضة الثمن وللولد الباقي ولو عاين احد الوارث
 عن نصيبه لم يستطع كان لمن لم يصف ان يخل الجميع وفيه روضة ضعيف **القائمة** اذا باع الشفعة نصيبه
 بعد العلم بالشفعة قال الشيخ سقط شفعته لان الاختراق بسبب الضيق الما لوباع قبل العلم بسقط
 لان الاختراق سابق على البيع ولو قبل البيع في الحضورين كان حيا **قائمة** على قوله
 رحمه الله تعالى ان الشرايين في الشفعة للمشتري ثم باع الشفعة نصيبه قال الشيخ الشفعة للمشتري الاول لان
 الاول اقبل حصن بالعقد ولو كان الخيار للبايع او لها فالشفعة للبايع الاول بناء على ان الاقبال لا يخل
 الا بانفسه الخيار **القائمة** لو باع شخص في عرض الموت من وارث وكاف في فيه فان خرج من الموت
 صح وكان للمشتري اخذ بالشفعة وان لم يخرج صح منه ما قبل المثل والمحمل للمثل من الخيار
 لم تجز الورثة وقيل يعني في الجميع من الاخذ واخذ الشفعة بناء على ان استحوذ الموضع نصيبه من المال
القائمة اذا صالح الشفعة على ترك الشفعة وجب بطلت الشفعة لانه حق مالي فينفذ فيه الصلح **القائمة**
 اذا باع شخص نصيب الشفعة الذي كان البايع او من المشتري او شرط المتبايعان الخيار للشفعة
 لم يسقط بذلك الشفعة وكذا لو كان وكلاهما وفيه روضة لا منه من امارا والبايع بالبيع **القائمة**
 اذا اخذ بالشفعة فوجد فيه عيبا سابقا على البيع فاما كان الشفعة والمشتري عالما به فالاختيار للمشتري
 وان كانا جاهلين فان رده الشفعة كان للمشتري بالخيار في الرد ولا رضى وان اختار الاخذ له
 يكن للمشتري النفع بخروج النقص عن يده قال الشيخ وليس للمشتري المطالبة بالارش ولو قبل له
 الارش كان حيا وكذا لو علم الشفعة بالبيع دون المشتري ولو علم المشتري دون الشفعة كان الشفعة

في البيع

القائمة

في البيع

في البيع

في البيع

القائمة فاما بيع الشخص بموضع فحينئذ لا يملك له العقد فان قلنا لا شفعة فلا يلزم وان اوجبنا الشفعة
بالقيمة فاحذر الشفعين فظهر في المتن عند كان للبايع ردة والمطالبة بشفعة الشفعين اذ لم يحدد عند
ما يمنع الرد ولا يمنع الشفعين لان الشفعين المعقب للبيع الصحيح لا يبطل الشفعة ولو عاود الشفعين
الى المشتري بملك متاخر كانه او لم يملك له على البايع ولو طلبة البايع لم يجز على المشتري
اجابته ولو كانت قيمة الشفعين والحال من اقل من قيمة العقد هل يرجع الشفعين بالشفعة فيه
تردد ولا شبهة لانه ان المشتري اقصاه العقد ولو كان الشفعين في يد المشتري فربما البايع ان
بالعييب لم يملك مع الشفعين لان حصة سبق واخذت بقيمة الثمن لانه الذي اقصاه العقد والمبايع
قيمة الشفعين وان ردت عن قيمة الثمن ولو جرد عند البايع ما يمنع ردة الثمن رجوع بالارث
المشتري ورجع على الشفعين ايضا بالارث ان كان اخذ بقيمة الثمن الصحيح **القائمة** فاما بيع الشخص
دار خاصة وغايب وحصة الغايب في يد البايع فالحصة والحق ان ذلك باذن الغايب قال
الخلافي ثبتت الشفعة واسلم المبيع اسية لان الشفعة تابعة لسبوت البيع فلو رضى بها وصرح بالان
فان صدق فلا خلاف وان انكر فالقول قوله مع منعه وينسخ الشفعين ولا حجة من حين فحينئذ
رده ويصح بالاحرم على البايع ان مثاله سبب الان والحق على الشفعين لانه المباشر لا ان
رجع على يدى الوكيل لم يرجع على الشفعين وان رجع على الشفعين رجع الشفعين على الوكيل لانه
غير موقوفة قول الخزاعي انه لو اشترى شفعين بمائة ووقع اليه عرضا يساوي عشرة لرد الشفعين
بائة او يردع لانه لا يملك بائنه العقد **القائمة** فاما بيع الشخص بغير المطالبة بشفعة العلم
وعده العذر وقيل لا يبطل الا ان يصرح بالاستعانة ولو تظاوت المدع والبايع ولو تزلزلت الشفعة
قبل البيع لم يبطل مع البيع لانه سقاطا لم يثبت وفيه تردد وكذا لو ردت على البايع او باكر المشتري او
اودن للمشتري في الاتباع فيه العذر ولان ذلك ليس بالبيع من الاكس او قبل البيع ولو بلغه البيع بالان
الانتم موثقي من ذلك التزم الشفعة تحفظت وانه غلط

اشبه

البايع بملك الموات او شاة شاهدي عدل فلم يطالب وقال له اصدق بطلت شفعة ولم يقبل عذره
ولو خذته صبي او فاس لم يبطل وصديق وكذا الراعي واذا عدل لم يبطل شفعة وقيل عذره لان الوكيل
ليس تحت ولا حصار من العذر بطلت الشفعة عذره بشيئ من ولو كان المبيع في بلد فافترضا المطالبة بشفعة
للوصل بطلت الشفعة ولو بان العذر مستحقا بطلت الشفعة لطلان العقد وكذا الرضا عن الشفعين
والمشتري على خصمه الثمن او اقر الشفعين بضميمة مع من المطالبة وكذا لو كلف الثمن المتعين قبل
التحقق البطالين على تردد في هذا من حيث الاستطاعة مع زيادة الثمن ويدين بالثمن عوضا
فلا مانع اخذ الشفعين كره الثمن الذي تضمنه العقد وكذا الرابع بين زائد فقبض بعضا واراد ان
الباقى وكذا لو راع الشفعين بغير الشفعين كالحبة او الضعف طرأ على عليه الاتباع فصدقه وقال ثبتت الشفعة
فالقول قوله مع منعه فان اختلفت بطلت الشفعة بالاقوال اعلم كسمة الثمن لم يكن حرجا باصحابها كلف
جوابا غير ذلك الشيخ يرد العذر على الشفعين **القائمة** فاما بيع الشخص في ارض وفيه مسائل
الاول اذا اختلف في الثمن ولا قيمة فالقول قول المشتري مع منعه لانه الذي يترفع الثمن من يده
ان اقام احدهما عليه قضى له ولا يقبل شهادة البايع لاحدهما ولو اقام كل منهما عليه حكم بيمينه للمشتري
فيه احتمال لانضا يمينه الشفعين لانه خارج ولو كان الاختلاف بين المتبايعين واحدهما يمينه لم
يحا ولو كان لكل منهما يمينه قال الشيخ الحكم فيها بالقرعة وفيه اشكال لاختصاص القرعة بضع استثناء
الحكم ولا استثناء مع الفتوى بان القول قول البايع مع منعه بقاء الشفعة فيكون البينة للمشتري في
فتى بالتمسك بخبر الشفعين في الاحد ذلك في التمسك **القائمة** قال في الخلافي اذا ادعى المبيع فصدقه
اجبتي فانكر لا يجزى قضى الشفعة للمشتري بظاهر الاقرار وفيه تردد من حيث وجود الشفعة على بيع
الاتباع ولعل الاصل في **القائمة** اذا ادعى ان شريكه اساع بعد فانكر فالقول قول المشتري
فان حصلت لا يجزى عليه شفعه وان لا يكلف اليقين انه لم يشترعه ولو قال كل منهما اناسا بين فلي

اشبه

اشبه

والان لم يكن للمشتري المطالبة بشفعة بالارادة
لانها برقة طام بال

فكل منها فرع ومع غرضه المنة خلف كل منها صاحب وبنت المنة منها ولو كان لاحد منها بنية بالشرية
 مطلقا لم يكن كما اذا فائدة فيها ولو شهدت لاحدهما بالقدم على صاحب قضي بها ولو كان لها
 بقاء بالابتناع مطلقا او في تاريخ واحد فلا يجمع ولو شهدت بين كل واحد منهما بالقدم
 قبل استعمال القرعة وقبل موطأ وقبل الملك على الشريك **الرابعة** اذا ادعى الابتناع ونظم الشريك
 انه ورث واقام البينة قال الشيخ يرفع بينهما الحقين المتعارضين ولو ادعى الشريك الادباع وقد ثبت
 بينهما الشنيع لان الادباع لا ينافي في الابتناع ولو شهدت بالابتناع مطلقا شهدت بالاجري
 الموضع او دعاه هو ملك في تاريخ سابق قال الشيخ قد ثبت بينهما لا يجمع لاننا اقررت بالملك في كل موضع
 للموضع فان صدق قضي بنية وسقطت الشفعة وان انكر قضي بنية وسقطت الشنيع ولو شهد
 بينهما الشنيع ان البايع باع وهو ملك وشهدت بينهما الادباع مطلقا قضي بنية الشنيع ولم ير
 الموضع لانه لا معنى للمرسل هناك **الخامسة** اذا تضاد البايع والمشتري ان الشئ يوجب
 وانكر الشنيع فالقول قوله ولا يمين عليه لان يدعي عليه العلم **كتاب احوال الارباب**
 والنظر في احوال ارباب الارضين وهي الماعرة والامارات فالعامرة ملك المالك لا
 يجوز للغير فيه الا باذنه وكذا ما به صلاح العامر كالطريق والمزب والنفاء ويستوى في ذلك
 كان من بلاد الاسلام وكان من بلاد الشرك غير ان ما في بلاد الاسلام وكان من بلاد الشرك
 غير ان ما في بلاد الاسلام لا يقيم وما في بلاد الشرك يملك بالعلمية عليه واما الموات فهو الذي لا
 يتبع بملطنة المالك قطع المالك عنه ولا سبيلا لا عليه ولا اختيارا به او غير ذلك من موانع
 الانتفاع فهو الامام لا يملك احد وان احياءه لم ياذن للامام واذا شرط حق اذن ملكه الحي
 اذا كان سلا لا يملك الكافر ولو قيل بملكه مع اذن الامام كان حيا فلا يرضى للمنفردة في كل
 قاطعة لا يملك احد فيها ولا يصح بيعها ولا هبتها ولا امانتها لا يصح احيائها لان المالك لها عرق
 اجماعا فيقول ملكا بغير اذن

شرب من الارض
 وهو من الارض
 لا يملكه
 لا يملكه

وهو السلطان قاطبة وما كان منها مواتا في وقت الفتح فهو للامام وكذا كل ارض لم يملكها المسلم
 ارض جرى عليها ملك المسلم لم يملكها ولو شهدت بعد ذلك لم يكن لها الملك بين من في الامم ولا يجوز لغيرها الا اذن
 ولو اذن صاحبها لغيره من دون اذنه لم يملك وان كان الا اذنه غايها كان المحمي احب بها امام فابايعها
 ولو شهد بان اذن انا رها فاحياها لغيري ملكا او مع طوري لا يملك لم يكن له رفع يد عنها وهو اقرب اليها
 من الموات يصح احياءه اذ لم يكن له رفع اليد العام ولا سبيلا ولا طريق الملك لا يملك الا بشرط صحة
الادب لا يكون عليها يد مسلم فان ذلك يجمع من باعته لغيره الموقوف **القائمة** ان لا يكون حربيا
 لدارك الطريق والشرب حرير الدين والمعين وصدا الطريق لمن استكره لاحتاج اليه في الارض للمبايع
 خمس اذرع وقيل سبع اذرع والثاني بينا عدل هذا المعدل حرير الدين يملك اربعة اذرع من ارضه
 على حافته ولو كان النهر في ملك الغير فادعى الحرير قضي لوجه بنيه لا يدعي ما يملكه من ارضه
 فيه ردد وحرير من المعطن اربعون ذراعا وحرير من الدين الف ذراع في الارض النهر
 وفي الصلبة خمس اذرع وقيل اذرع ذلك الاضطر الثاني بالاول فلا قول له حرير في المباح
 مقدار طرح تارة نظر الى اساس الحافة اليد لو استند وقيل للمدار مقدار طرح تارة او حصب
 مياهها وسلك للرجل والمخرج وكل ذلك انما ثبت لحرير اذ استكره في الموات اما ما يملك في الاملاك
 المعورة فلا **الشرع** لحياتها ارضا وحرير في جانبها ما عدا ما يملكه من المباح او تروى حرقه اليه
 لم يكن لغيره احياءه ولو احوال الاحياء كان للغير من ماله **الشرع** ان لا يصيبه الشرع مشرعا للحي
 كونه يميني والمشرع ان الشرع دل على اختصاصه باموطنا للعبادة فالعرض لملكها استويت لملك
 المصلحة المبررة فيها الا بغيره ولا يرد الى ضيقها على صاحب اليد المعتبرون كالصبي الحر من ماله **الخامس**
 ان لا يكون مما اوتى الامام الاصل ولو كان مولا لخاله اس من حجره اقطع الحق عليه السلم الذود وارضها
 نخضر يوت وحضر من الزينة فانه ينفذ اختصاصا لافاس المزارعة ولا يصح رفع هذا الاختصاص
 اسم الله

الارض التي هي
 الارض التي هي
 الارض التي هي

للاربعة

الارض التي هي
 الارض التي هي
 الارض التي هي

كان الامام استعاده ولو اطلب ارضها لغيره اعمل بمقداره ولو كان
 ايراسن فاجامه بملكه الارض يكون
 ياذن الامام لغيره

جمہ انوار و تلمیذات و متبعین

من كان الحق بالحق في معاملته فيضطره من غير ان يتعدى اذ لا يلبس الاختصاص وهو الحق وليس له الحق
 ان يبيع ذلك بالحق لغيره لحياته ولا يحجز **ولما** المحذور من بين الامكان منه فواضح ان ما دام الحق
 فلو قام مقامه ان يطل حقه ولو عاد وان قام ما يولد للفرع فان كان رضاء باقية فواضح ان كان كان مع غيره
 سوي ومن ان قام بغيره بطاعة او اذ انما لا يجازيه ولا استمره بطل حقه ولو استمر ان كان فواضح ان
 لا يتبعه جازان فصار المقام مع **ولما** الدار والربط من سكن بيتا من الدار التي فواضح ان
 تطاولت المدة لم يشرط الوفاء اقل فيلزم الخروج عند التقاضية ولو اشرط على السكنى انما اقل
 فاهل الزور يخرج فان استمر على الشرط لم يجز ان يصح وان منع من بيعه كما دام مقصدا بهما يستحق السكنى
 ولو فارق بعد ذلك ولو ادعى عند العود وفيه تردد ولعل الاقرب سقوط الوفاء لانه **الطرف الرابع**
 في المادون المأخوذ وهي التي لا تنظر الى اضرار المخلع والقطر والقاربه اليك بالاحياء والمخضج
 الحجر وفي جوار انقطاع السلطان للمادون والماء يتردد وكذا في اختصاص القطع بما من بين اليها
 فلا جد حاشية ولو تبين ان اثنان فالسابق اولى ولو تروا اياها كان ان ياخذ كل منها بقية فلا جد
 والا فمع بينهما مع القاسم فيلزم سهم وهو من فقهنا من يخص المادون بالانما من عند من
 لا افعال وعلى هذا لا يملك ما حرمنا ولا ما اذن وارجح ملكها بالاحياء لرد من قبله شرط اذن الاما
 وكل ذلك لم يثبت ولو كان لا يجاب المحذور ارض موات اذا حرم بها يروى عن اليها الا صار لها صح
 ملكها بالاحياء وان خضع بها الحجر ولو اقطعه الامام صح والمعادن الباطنة هي التي لا تظفر بالابا لعل كذا
 الذهب والفضة والخماس فحق تلك بالاحياء يجوز للامام اقطاعها لعل ان تلك حقيقة احياها بان
 يبلغ ثلثها او جرحها وهو ان يعل فيها مع الاما لا يبلغ ثلثها كان الحق بها لم يملكها ولو اهل الجرح على انما
 العمل او فريده عنها ولو ذكر في الاقطار السلطان بعد زواله ثم الزوال احد الاخرين **وع** الاحياء
 ارضا اقطعه من بعد ان ملكه تبطلها الله من اجزائها او بالامان حفر من في تلك اوساخ فملكها بعد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

اسمہ علیہ السلام
محلہ و مکتبہ
مکتبہ و مکتبہ

الشيخ الفاضل
علاء الدين
ابن الفاضل
محمد بن الفاضل

والتسمي وادان كما في قوله عز وجل
فسمي باسماء اهل البيت
على المكان اقرح

ثم لا بد من
التمسك بالحق

الحق والبر

الحمد لله رب العالمين

فصل فی بیان احوال

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

2108
2109

لخص بجملة ما لم يجد في ما تقدم ملك الدين والمال ولم يجد في الحق اليه ولو اخذ منه عاده ويجوز سؤالا
وزنه ويجوز بعد اجمع لغز في تسليمه لا تحت لولا ما يستحق ولو حفرها لا للتملك بل للاقتناع فصار
بجملته تمام عليها وحل بحسب عليه بذلك الفاضل من ما يحتاج من حليته وكذا قيل في العين والغير ولو
لا يجب كان حسنا واذا افاق من بين اليها فهو ليس بالاعتناع بجوار ماسية العين ولا بارو القوت
فالتاس منها سول ومن اعرف منها شيئا ان اصراره في حوزته او مضمونه في ملكه وهذا سبيل **الاول**
ما تضمنه النص المذكور من المال المباح قال الشيخ لا ملك للمخاف كذا اذا جرى السبل الى ارض مملوكة للمخاف
بما فيه غيره لان يد عليه فان كان فيه جماعة فان وهم او ارضوا فيه فلا يجب وان تعارضوا فمهم
على حصة الصياع ولو قيل منهم على قدر اقسامهم من التمسك بها **الثانية** اذا استحق جماعة فمهم
بصيرته اولى به فاذا اوصلا استخرج المال وكان منهم على قدر النفع على عمل **الثالثة** اذا ارب
النو المباح او سيل الوادي يجرى ما عليه وفقد يدى بالاول وهو الذي يجرى فوجهه ما تعلق اليه للزبح
الى الشراك والنجار الى القادر والنجار الى السان ثم يصل الى من دونه وللحبيب ارسا ليل ذلك ولو اذ
الى تحت **الاجير** **الرابعة** لو اوجبا انسان ارضه سببه على هذا الوادي لم يشارك السابطين وقسمتها
يفضل عن كفايتهم وفيه تردد **كتاب** **اللعنة**

المعقود ما استبان ارجوان او غيرها **فالتسليم الاول** يسمى ليطا ويطوطا وسنودا خضرة النظر في
لثة متاخذ **الاول** في القيد وهو كل صانع لا كافي له ولا ريب في علق الحكم بالقطا الطفل
المتمين وسقوطه في طرف البالغ العاقل وفي الطفل المتمين تردد اياه جوار القطا الصغرى ومجرب
دفع ضرورية ولو كان له اب او احد ادم اجب له وجوبه على اخذ وكذا الرين اليه لمعظم
فاخذ اخذ الرق لا ولا اخذ ولو لمعظم ملكا ذكر الواضي لزوم حفظه وايضا الى صاحب ولو
ابن منها واصلع من غير تعريض لم يضمن ولو كان بغير تعريض ولو اختلفا في التعريض ولا بد من

قول للمعقود مع يمينه ولو اقر عليه ما عفى التناقض انعقد لاستيفاءها **الثاني** في اللعنة ويدعى فيه البالغ و
العقل والحرة فلا حكم للقطا العقبى ولا للغير ولا العبد لانه مسئول باستيفاء المولى على منافع ولو اذن
للبيع صح كالمراخذ للمولى ودفعه اليه وهل يدعى الاسلام قبل بيعه لانه سبيل الكفاية على المملوك المحكوم به لا
ظاهر ولا لا يوسن بخادعة عن الدين ولو كان للمعقود فاسق قبل بيعه لمالك من يد ويد دفعه الى عدل
لان خصاسته استمان والامانة للفاقد ولا سببه لانه لا يتبع ولو لمعقود في الاستيفاء ارب في موضع المقام
او حصرى يريد الشرب قبل بيعه من يد لا لا يوسن من ضياع نسبة فانه ما يطلب في موضع المقام
والوجه الجواز لانه لا للمعقود عليه بوساياه من يد لا لا يوسن من ضياع نسبة فانه ما يطلب في موضع المقام
به ولا استمان للمسلمين ومن دفعه عليه واجب على الكفاية لانه دفع ضرورية مع التمسك وفيه تردد
مقدور لا يراى ان عفى عليه للمعقود ورجع بما عفى اذا ايسر اذا نوى الرجوع ولو اقر مع امكان الاستيفاء
بغيره او بيع لم يرجع **الثالث** في حكمه ويدى سبيل **الاول** قال الشيخ اخذ اللعنة واجب على الكفاية
يعاون على البر ولا يدفع ضرورية المعقود والوجه الاستصحاب **الثانية** اللعنة على الكبير ومنه عاكف
الملاك كيد البالغ لان لاهلية الملك فاذا وجد عليه يربى حتى يهره وكذا لما وجد تحته او فوقه وكذا لما كان
مشردا في ثيابه ولو كان على دابة او جمل او وجد في خيمة او وسطا حتى يهره بذلك وبما في الخيمة والقطا
وكذا لو وجد في دار الملك لها وفيها هو بين يديه او الى جانبه تردد اياه هل لانه لا تعفى له وكذا لو كان
على دابة او على ما ساع وعده للقضاء بها اخص خصوصا اذا كان هناك يد مضرة **الثالث** لا يجب
عند اخذ اللعنة لانه ما عفى كذا الاستيفاء **الرابعة** اذا كان للمعقود مال اخر للمعقود في الاتفاق عليه
الى اذن الحاكم لانه لا ولاية له في ما اذا كان ما ارب فاعف على نفسه ولا تعفى في ما غيره الضرورية ولو تعذر ربحا
حاز الاتفاق ولا ضمان لتحقيق الضرر **الخامسة** للمعقود في الاسلام حكم بالاسامة ولو لم يكن اهل الكفر
اذا كان منها مسلم نظر الى الاحتمال وان عبد تقبيل حكم الاسلام وان لم يكن منها مسلم فهو رقيق وكذا

المعقود ما استبان ارجوان او غيرها **فالتسليم الاول** يسمى ليطا ويطوطا وسنودا خضرة النظر في
لثة متاخذ **الاول** في القيد وهو كل صانع لا كافي له ولا ريب في علق الحكم بالقطا الطفل
المتمين وسقوطه في طرف البالغ العاقل وفي الطفل المتمين تردد اياه جوار القطا الصغرى ومجرب
دفع ضرورية ولو كان له اب او احد ادم اجب له وجوبه على اخذ وكذا الرين اليه لمعظم
فاخذ اخذ الرق لا ولا اخذ ولو لمعظم ملكا ذكر الواضي لزوم حفظه وايضا الى صاحب ولو
ابن منها واصلع من غير تعريض لم يضمن ولو كان بغير تعريض ولو اختلفا في التعريض ولا بد من

ان وجد في دار الشرك واستوطن هناك فلا يلزم **الاشارة** عاقلة الملقط الامام اذا لم يظفر بالنسب ولم ير
سراجه عند الوضوء او ادم صغيرا اذا بلغ في عهد العصا في خطابه الذي يرفع على الامام وفي شبيهه
الذي يرفع في الارض عليه وهو صغير فان كانت على النفس فالدبران كانت خطا والعصا ان كانت
عند الوان كانت على الطرف قال الشيخ لا يفتق له ولا يفتق له لانه لا يدرى ما له عند يده من كونه
لا يفتق له ولا يفتق له ولا يفتق له لانه لا يدرى ما له عند يده من كونه
ان كانت على الامام اذا سعى للساجد وجرو السبب ولا يفتق له ولا يفتق له لانه لا يدرى ما له عند يده من كونه
الاشارة اذا بلغ قد قد فافت وقال انت رقت فقال بجر الشيخ فان احدهما الاحكام الحكم بالبرية
والا على الظاهر وهو محقق لا يشبه الموجب لسقوط الحد الثاني عليه الحد الثاني على الحكم
ظاهر ولا يدرى لا يفتق له ولا يفتق له لانه لا يدرى ما له عند يده من كونه
على نفسه بالرفق اذا كان بالغار سيدا لم يرفع حريمه ولا كان مدعيها **الاشارة** اذا ادعى اجني بنية
اذا كان الذي ابا وان لم يرفع عنه لانه يحول النسب فكان احق به من كان الذي او عبد اسلام او كافرا
وكذا كان لما لو وصل لا يفتق له نسب الامع القدرين كان حسنا والحكم برة ولا يفتق له اذا وجد في دار
الاسلام ويحكم بغير ان افام الكافر بنية بنية ولا يحكم باسلامه لكان الدار وان لم يكن بنية الكافر
ولا ولا في **الحق** في احكام الفروع وسمايكتس **الاول** لو اختلف في الاتفاق فالقول قول الملقط
مع ميمه في قول المعروف فان ادعى زيادة فالقول قول الملقط في الزيادة ولو لم يكره الا اتفاق فالقول
قول الملقط ولو كان لما فالتك الملقط اتفاقا عليه فالقول قول الملقط مع ميمه لانه اسبه **الاشارة**
لمستطاع مع سواهما في السرايط ارفع منها اذا رجحان وربما ارفع الاستشراك ولو ترك احدهما لاد
صح ولم يفتق له لكونه الى اذن الحاكم لان ملك الحضانة لا يدرى **الثالث** اذا التفت اثنا وكل واحد
لو ارفع اخر في يد وتساخا فيه ارفع منها لو كان يجوز من احدهما حاضرا او احدهما وكذا ان

هذا هو الحق في كل ما ذكره من احكام الفروع وسمايكتس
والاشارة في كل ما ذكره من احكام الفروع وسمايكتس
والاشارة في كل ما ذكره من احكام الفروع وسمايكتس

احد المشتبهين كافر اذا كان الملقط كافرا ولو وصف احدهما فيه علامة الحكم له **الاشارة** اذا ادعى بنية
فان كان احدهما بنية حكم بها وان افام كل واحد منهما فيه ارفع منها لو كان احدهما بنية ولو كان
الملقط احدهما فلا ترجح باليد او الحكم بها بالنسب بخلاف مال السلم لان اليد فيها اثر **الاشارة** في
كافر وسلم او عبد في دعوى بنية قال الشيخ مرجح المسلم على الكافر ولو كان على العبد بنية **الاشارة**
في الملقط من الجيران والطريق الماخوذ والاخذ بالحكم **اما الاول** في كل حيوان يملك صاحبه احد
يد عليه ويمنه واحدة في صورة الحيوان كره الا حيث يتحقق التلف فانه يملك ولا يملك
يرى تجرد على الملقط ونفي التهمة فالعبر الى وجود او جرد في كل واحد ما اذا كان صحيحا فالقول
جزاؤه وكذا في غير ذلك فلا يفتق له في غير ذلك ولا يدرى ما له عند يده من كونه
لانه يفتق له لكونه كان له في غير ذلك ولا يدرى ما له عند يده من كونه
ولما ورد في الملقط لان ذلك يتم من فحوى المنع من اخذ البعير بالورك البعيرين من غير
كل واحد اجاز احده لانه كالمالك وعليه الاخذ والاضمان لانه كالمالك وكذا حكم الدابة والبقرة والحمار
اذا ترك من جرد في غير ذلك وما والاشارة ان وجدت في **الاشارة** في الواحد لانه لا يفتق له من جرد
السباع في جرد في **الحق** والاخذ بالخيار ان سألها وتعين على رد وان سألها في
لصاحبها ولا ضمان وان سألها الى الحاكم لتعظيمها او غيرها ويصل منها الى المالك في حكمها كالا
تمنع من صفار السباع كاطفال الايل والبقرة والحمل والتمنع على رد ولا يوجد العرلان والحي اسير اذا ملكا
ضلا النكاح الى عصمة مال السلم ولا يفتق له عن السباع بغير العدة ولو وجد القول في الممان لم
اخذها منسوبة كالا بل لم يكن كالصغير من الايل والبقرة ولو اخذها كان بالخيار بين اساقها
امانة وعليه نعمها من غير جرد بها ومن دفعها الى الحاكم ولم يجد حاكما اتفق ورجح بالملقط وان
شأه حبسها لثلاثة ايام فان لم يات صاحبها بما يوجب الواحد ونقص فيها بجوابها على الصيد

هذا هو الحق في كل ما ذكره من احكام الفروع وسمايكتس
والاشارة في كل ما ذكره من احكام الفروع وسمايكتس
والاشارة في كل ما ذكره من احكام الفروع وسمايكتس

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

الاول من الخصال
 الثاني من الخصال
 الثالث من الخصال
 الرابع من الخصال
 الخامس من الخصال
 السادس من الخصال
 السابع من الخصال
 الثامن من الخصال
 التاسع من الخصال
 العاشر من الخصال

الكتاب

الحمد لله

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

هذه نسخة من كتاب
الشيخ الفاضل
المرجع

[illegible]

الاول

10

وللاولم والسادس من كل واحد من الاثني عشر مع الاول وان نزل معهم الامم مع الاخوة للاب والابن والابن
 الاب من كل واحد من ولد الامم ذكر كان او انثى وهذا القرض منها ما يصح ان يجمع ومنها ما لا يصح
 يجمع مع شدة ومع الزوج ومع النفس ولا يجمع مع البنت بل يجمع مع الزوج والنفس والنفس والنفس على
 الاخت دون الزوج ويجمع النصف مع البنت ومع الشدة في الجمع مع الزوج والنفس ويجمع الزوج مع
 ومع البنت ومع السدس ويجمع النفس مع البنت ومع الشدة ولا يجمع مع البنت ولا يجمع مع السدس
 نسبية ولكن هذا السلطان **الاول** لا يثبت للمهرات عند اب العتيق ولذا ثبت القرض في
 كان هناك مساو لا يقرض لغيره الا بالقرض من ابوين ورجع او رجعة الامم ثلث الاصل والرجعة
 او الرجعة نصيبه والاب الباقي ولو كان اخوة كان للام السدس والزوج النصف والاب الباقي
 هكذا ابوان وابن ورجع وكذا زوج وتوحد من الام ورجع او اخوة من اب وام اب وان كان
 بعيد لم يرث ورجع الفاضل على ذوى القرض عند الزوج والرجعة مثل ابوين **الاحد** هو ابنت
اقدم **الثاني** العول عندنا باطل لا سيما ان يعرض احدنا في مال لا يقرب به وما يكون العول
 الا من اخوة الزوج او الرجعة فيكون النقص داخل على الابا والبنت والبنين ومن يقرض بال
 كلام او بالابن الاخت او الاخوات دون من يقرض بكلام مثل زوج وابوين وبنت وزوج
 احد الابوين وبنتين مضاعفا او زوجة وابوين وبنتين او زوج مع كل الام واخت او اخوات
 لاب وام او لاب **واما المقام** في ثلث الانساب وهم ثلاث مرات **الاولى** الابا
 واولادها وان انفرد الاب فالل له وان انفردت الام فلها الثلث والباقي من عليها والواجب الابوان فلل
 الثلث والاب الباقي ولو كان هناك اخوة كان لها السدس والاب الباقي ولا يرث الاخوة شيئا
 انفرد الابن طلال له ولو كان اكثر من واحد منهم سلفي المال فلو انفردت البنت فلها النصف والباقي
 وعليها ولو كان بنتان مضاعفا فلها اقص الثلث والباقي وعليهما او عليهن واذا اجمع

هذا هو المقام في ثلث الانساب
 وهو ما ذكره في كتابه
 من كتاب النكاح
 في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

للثلاث والاثبات فاللام للذكر وللانثى ولو اجمع الابوان او احد هما مع الام والامام فكل واحد
 من الابوين السدس والباقي القواد بالسوية وان كانا ذكورا وان كان معهم انثى او اثبات فللذكر ثلث
 حظا للاثنتين ولو كان معهم زوج او زوجة اخذ حصته للامم والابن والباقي للاولاد ولو كان
 مع الابوين بنت فللابوين السدس والبنت النصف والباقي رعيهم لغيرها ولو كان اخوة للاب
 كان الزوج على الاب والبنت ارباعا ولو دخل معهم زوج كان لرعيه للاثني والابوين كذلك والباقي
 للبنت ولو كان زوجة اخذ كل ذي رضى فرضه والباقي يرث على البنت والابوين دون الزوجة ومع
 اخوة يرث الباقي على البنت والاب ارباعا ولو انفرد احد الابوين مع ابا كان المال بينهما ارباعا ولو دخل
 معهما زوج او زوجة كان الفاضل رعا على البنت واحد الابوين دون الزوج والرجعة ولو كان بنتا
 مضاعفا فللابوين سدان والبنين مضاعفا لثمان بالسوية ولو كان معهم زوج او زوجة كان لكل
 واحد منها نصيبه للاثني والابوين السدان والباقي البنين مضاعفا ولو كان احد الابوين كان
 للسدس والبنين مضاعفا لثمان والباقي رعيهم لغيرها ولو كان زوج كان النقص للاثني
 البنين مضاعفا ولو كان زوجة كان لها نصيبها وهو النصف والباقي من احد الابوين والباقي ثلثا
 ولو كان مع الابوين زوج فله النصف والامم ثلث الاصل ان لم يكن اخوة والباقي الاب ومع اخوة
 للام السدس والباقي الاب ولو كان معهما زوجة فلها الزوج والام ثلث الاصل ان لم يكن اخوة والباقي لا
 ومع اخوة لها السدس والباقي للاب سائل **الاول** اولاد الاولا والبنين مقام ابائهم في مقامه الابوين
 وشراطين بابوين في تزويجهم عدم الابوين وهو من ترك وشراطين الاولاد من سقر بهم من سقر بالابوين
 من الاخوة واولادهم والاجداد واولادهم والاعمام والاعمال واولادهم وبنيهم الاقرب فالاقرب فلا يرث
 بطن من غير ابوين مثل الميت ويرث كل واحد من نصيب من سقر به ويرث ولد البنت نصيبا لغيرها
 كان او انثى وهو النصف وان انفرد او كان مع الابوين ويرث عليه كما يرث على امه لو كانت زوجة ويرث

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الحمد لله الذي جعل
العلماء من عباده
العلماء من عباده

وسقط العلم بالاب بالاعمال والاب والام ويقعون عندهم عند علمهم والارث انهم مع علمهم ولا ينقسمون مع العلم
في شدة واحدة واما ان علم الاب مع علم الاب فابن العلم والارث او است الصورة بآية على حالها ان ينقسم اليها ولا ينقسم
الحال وسقط ابن العلم واورق حاله كان المال له وكذلك الحال في حاله خال وكذلك في حاله ابان والمال لان ذلك
فالذكر والاخى حوا وله او خال ان لم يقرب بالام السدر ان كان واحد او بالثالث ان كان اكثر المذكورين ولا يخفى ولا
والباقي الخوة من الاب والام ينقسمون للذكر مثل حظ الانثيين وفيه ط الخوة من الاب لاعم عن الخوة من الاب
والام والجميع الخوة ولا عليهم كان لاخوال الثلث وكذلك كان واحد او اكثر كان او انش ولا عليهم الثلثان
لذلك لو كان واحد او اكثر فان كان الاخوة جميعين فالاب لهم للذكر كمثل حظ الاخى وان كانوا متفرقين
فليس بالام سدر من الثلث ان كان واحداً أو ثلثان كان اكثر منهم بالسوية والباقي من سدر بينهم الاب والام
والاعمال باقى فان كانوا من جهة واحدة فالاب لهم للذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا متفرقين فليس تقرب
منهم بالام السدر ان كان واحداً أو ثلثان كان اكثر منهم بالسوية والباقي للام من قبل الام والاب بينهم
للكر مثل حظ الانثيين وسقط من تقرب بالاب مفرد الاعم عن من يقرب بالاب والام ولو اجمع علم الاب بآية
وخاله وخالته وعلم الام وبناتها وخالها وخالته فالى النية ان كان لمن يقرب بالام الثلث بينهم بالسوية ولو كان
الاب الثلثان لثلث حال الاب وخالته بينهم بالسوية وبناتها وعلم الام وبناتها وخالها وخالته فالى النية ان كان
العرضية بآية تنقسم على العرقين وتضرب اربعة في خمسة يصير ستة وثلاثين ثم يقسم بها في ثمانية وعشرون
سأل خمس الاولى عمومة الميت واؤلاهم وان تزولوا اخوة وخالاته واؤلاهم وان تزولوا اخوة الميت
من عمومة الاب وعمامة وخالاته واخوة من عمومة الام وعماها وخالاته وخالاته من عمومة الميت اوترب
فالاؤلاهم يقعون مقامها بينهم فاذا ائتمت عمومة للميت وعمامة وخالاته واؤلاهم وان تزولوا فاما
عمومة الاب وعمامة وخالاته وعمومة امه وعماها وخالاته واؤلاهم وان تزولوا فاما
منهم وان تراث اول من البطن العليا **ان** اية اؤلاهم العروة للميت في ما يترتب من نصيب ابائهم يقعون العلم

المستوفى

الانثى

و غاندر
و غاندر

20

الانسان

۱۰۰

قالوا له

العلم - الخدمة على حيلة وافر

و قیام بر سر منبر انوار حضرت زین العابدین علیه السلام را
معاذ الله و اینها را به حضرت زین العابدین علیه السلام
ناجی کائنات صلوات الله علیه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

1000

۱۰۰

طه
لا اله الا انت
وذكر محمد بن عبد الله

[illegible]

سپیل

—

اب وابن يورث الأب ثم يورث الابن ثم ان كان كل واحد منهما اولى من قبله الوارث استعمل لكل واحد الى كل واحد
وسمى الورثة كابن لدا حوسه ام واب لدا حوسه فالقوله يقال الولد ولد لدا حوسه يقال الولد من قبله ام وابن يورث
ما صار لكل واحد منهما من الورثه وان كان لاحدهما لدا حوسه لدا حوسه لدا حوسه في الارث كابن واب ولا يورث اولاد
غيره من غير ولد لدا حوسه فان كان الاب يورث مع كل واحد من اولاد الدرس ثم تعرض موت الاب فيرث الابن مع اخوته نصيبه
يقول ابو حنبل في تركه مع هذا نصيب الى اولاده ولو كان الوارثان مثاوين في الاختصاص كانا حين لم يقدروا
احدهما على الآخر وكانا سواء في الاختصاص ويقول لكل واحد منهما الى الآخر فان لم يكن لهما وارث غيرهما الا
وان كان لاحدهما وارث استعمل ما رايه الى الورثه وما رايه الآخر الى الام **والاب** في قول الجوزي المحسوس قد
سبح الخطا شبهه وينبغي ان لا يفتقر الى النصيب والفساد والي الصحيح والفساد وهو بالفساد يكون عن كمال
حرره عند الاعداء هو كذا في كتابه واولادها ولها نصيب الولد فاسد وبه جزمنا فاسد من الاعداء
من كذا يورثه لدا حوسه من الاب والسبب وهو المحسوس عن يونس بن عبد الرحمن وما يعبده ومنهم من يورثه بالاب
صحيحه فاسد وبالسبب الصحيح لا الفاسد وهو اختيار الفضل بن شاذان من الاعداء وما يعبده ومنهم من يورثه بالاب
المعبر وهو حسن والشئ اوجع يورث بالامر من صحيحه ما فاسد ما على هذا القول اوجه الامران الواحد
بما شئ احمي زوجة لها نصيب الزوجية وهو الرابع مع عدم الولد والاب نصيب الامومة من الاصل فان لم يكن
مشارك كالماب الباقي رة عليها الامومة وكذا البنت هي زوجة لها النصيب والصف والباقي رة عليها بالقرابة
اذ لم يكن مشارك ولو كان ابوان كان لهما الشريان ولها النصيب والصف وايضا رة عليها بالقرابة
وعلى الابوين وكذا اخت هي زوجة لها الرابع والصف والباقي رة عليها بالقرابة اذ لم يكن مشارك ولا جامع للاب
واحد ما يقع الاخر من جهة المانع مثل بنت هي اخت من ثمة لها نصيب البنت دون الاخت لانه لغيرها
عند الاخت مع بنت وكذا البنت هي بنت لغيرها نصيب البنت دون بنت البنت وكذا اخت هي اخت من ثمة لها
نصيب الاخت دون التمة وكذا اخت هي بنت لغيرها نصيب التمة **الف** المسلم الارث بالاب النافذ

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or letter, showing dense cursive writing on aged paper.

الاول وهو كل زيا الى اخر الوفى وفي الثاني يحمل كل عدد على وفي الثالث يرد العاين في كل الوفى الى اخر الوفى
وفي الاخرى على ما لم يجد ذلك اما ان يبقى الاول او الثاني او الثالث او الرابع او الخامس او السادس او السابع او الثامن او التاسع او العاشر
اكثر من احدى اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعين ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة
اكثر من اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
وان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
على خمسة واحد الفرضية نصف الاخر والعددان مثلا اثنان فاضرب في خمسة اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
فصح وان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
وحيثما كانت اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
اكثر من اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
منه العشرة وان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
من اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
اضرب في عشرة وفي اصل الفرضية وهي ثمانية اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
وحيثما كانت اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
مرا اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
بالقياس الى المائة فلافق عشرة فافق اثنان مثلا اثنان اذا سقط اقلها من اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
واحد كالمسألة فلافق عشرة فافق اثنان اذا سقط اقلها من اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
فاذا حصل من اربعة ارباعا اثنان فاضرب في عشرة فافق اثنان اذا سقط اقلها من اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
والاخرى اربعة فاضرب في عشرة فافق اثنان اذا سقط اقلها من اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا
واحد من ثمانية عشرة فافق اثنان اذا سقط اقلها من اربعة ارباعا واما ان لم يبق منها الا اربعة فاضرب في اصل الفرضية مثل اربعة ارباعا

[illegible]

العلم هو كماله

تتبع حكم من كان قبله لكن لو زعم الحكم عليه ان لا اول حكم عليه بالحرية الطرية وكذا لو زعم من اجل حكم
 الاول لا اطلاقه وكان من حقوق الناس ان يحقن ادمية **السادسة** انما هي على ان المعزول قضى عليه شهادة
 فاستقر وجب احضار اركان لم يقر بيمينته وان حضر واقر في الزمان كالم الحكم لا يثبت عليه ان يكون في الشك
 بيمينته لان اعترافه على المال وهو يدعي ما يزيل الغمان عنه وهو كمال ان الظاهر استظهار الحكم في
 الاحكام فيكون القول بوجوب يمينه لا يرد على الظاهر **السابعة** اذا اقر على ان لا يبرحم اقبل الا شاهد
 عدلان ولا تتبع بالوحد لا المسبق عليه **الثامنة** اذا اقر القاصح كتابا وجب ان يكون بالعدالة لا
 مطاعا لا بصبر اليقين الجدل اذ كان مع ذلك فيما كان حيا **الثانية** الحكم ان يعرف عدالة الشاهد
 حكم وان عرف منكم ما اطرح وان جعل الامر بين يدي من عاين ما ذكره من حجة اسلامها وجعل عدلها ان يقر حتى
 يتحقق ما يبين عليه عدالة اخرج وقال في الخلاص الحكم مبرر بزيادة شاذة والحكم بالظاهر ثم يبرر بغيرها
 وقت الحكم تعين حكم لا يجوز التعويل في الشهادة على حسن الظاهر ينبغي ان يكون السؤال عن التزكية
 ابعد من التهمة وينتج مطلقا ويقتضي المعرفة بالباطل المتعادية ولا يثبت المخرج الا بعد اقرار في الخلقة ثبت
 مطلقا ولا يحتاج المخرج الى اتمام المعرفة ويكتفي العلم بوجوب المخرج ولو اختلف الشهود في المخرج والتعد في
 المخرج لا يبرأه شهادة بالحق على الاخيرين ولو عارضت البينات في المخرج والتعديل قال في الخلاص وقت الحكم
 ولو قيل بيل على المخرج كان حيا **الثانية** لا يبرم بيمينتين الشهود ويجب من لا قوة عليه **الثالثة** ان يقر
 لا يثبت شاهد المخرج الا مع المشاهدة لتدل اذ ان يسمع ذلك في الناس سائلا او جاسا
 العلم لا يعول على سماع ذلك من الواحد والعشرة لعدو القوم بخبرهم ولو ثبت عدل الشاهد حكم
 ما يبرم اقر الى الحق من مائة اربعة وعشرين ان مضت مدة تمكن من حال الشاهد فيها الشايف الحق عند
 لذلك بل يجب ابراه الحاكم **الرابعة** ينبغي ان يجمع عند اكل اسرع وما يبره ويحرم بيمينه اذ اجمع
 الشهود عليه ثم كذا اذا اجمع الشهود بيمينته بيمينته كذا **الخامسة** كل موضع وجب على الشاهد

فستكون
 رخصه في
 اقراره في
 بيمينته

في

العلم هو كماله
 العلم هو كماله
 العلم هو كماله

فيه كما يتلخص فان سئل عن رتبة العلم انما هو في كذا ان الحكم المنسب ذلك من خاصة ولا يجب على الحكم
 وضع القواسم من حاله **السادسة عشر** يكون الحكم ان يثبت الشهود اذا كانوا من اولى الجاهل ولا يثبت
 سئل ان يقر جميعهم لان في ذلك خصائهم ويجب ذلك في موضع البرية **السادسة عشر** لا يجوز للحاكم ان يجمع
 الشاهد وهو ان يخلط باللفظ بالشهادة او يستعمله في كمينه حتى يفي بالعدل وان تردد ولو توقف في
 الشهادة لم يخرج من رتبة العلم الا ما ذكره لا يصح في انما يبرأ من اقراره او ان غيره العزير على الاقرار
 كانه علم العزير وغير ذلك فحقن لدمه فان الرسل صحت لغيره عند اعترافه بالملك فيلحق
 لذلك بيمينته وهو ان يقر بالاشارة **الثانية** يكون ان يثبت احد الخصمين دون صاحبه **الثالثة**
 الرتبة على اقراره او بالعدل ان يصل الى الحكم بما لا ياتل ولو كان ان حرم ما يبرم بيمينه على
 للرئيس اعاد الرتبة الى صاحبه ولو لم يثبت قبل بيمينته **السابعة عشر** اذا اقر الخصم احضار
 الخصم للحكم احضره اذا كان حاضرا سواء شجر بالمدعي دعواه او شجر بها الركان غايبا او بغيره
 حتى يخرج المدعي والفرق في هذه المسئلة في الثاني بعد ما في الاول وهذا اذا كان في بعض مواضع ولا يبرم
 هذا خليفة حكم وان كان في غير ذلك يثبت الحكم عليه باليمين وان كان غايبا ولو اقر على امره فان كانت
 بررة فهو كالحاصل وان كانت بخلافه ثبت اليقين في يمينه في الحكم بينهما وبين غيره **الثامنة**
 في كيفية الحكم وفيه ما حدد **الاول** في خلاف الحكم وهو مع **الثاني** التوريث بين الخصمين في السلام والحلوس
 والنظر والكلام ولا يثبت في العدل في الحكم ولا يجب التوريث في الميل بالقلب بعد غالب الا في الجب السوية
 مع الثاني في الاسلام لو اقر ولو كان احدهما مسلما والآخر اياها والمسلم اعاد او اعلى من لا
الثاني لا يجوز ان يلقين احد الخصمين اخيه ضرر على حقه ولا ان يهد به لوجه الحجج لان ذلك يفتق باب
 المنازعة وقد نصب لها **الثالث** اذا شك الخصمان في قول الحكم لا امكن الحكم المدعي ولو اقر
 منها باحتساب من يقر يقول ذلك ويكون ان يوجب الخطاب احدهما لا يقتض من اليقين الا اخر **الرابع**

الخصم
 كمن كان قد جري
 تقيع وركب
 الرتبة في رتبة كذا

مجلس

[Faint handwritten notes at the bottom left]

بما يصلح ولا يشهد بالبرائة الا ان العزير لم يولد له من قبله وان كان تاريخ تلقى ما يخرج من ماله في الاول وان
احصل وقت الحكم حتى يبين ان **البينة** للشهود على ان يخرج من التام حتى يشهد العاض ولو لم يكن عليه
بالحسن شاهد قبل ولا يولد له من قبله بل كان حيا حتى يولد له من قبله او كان امة او كراهية لوجوب البينة **الثاني**
لا يجب على المدعي دفع المخرج من القبول مستحقا وكذا القول في البايع اذا اقتص
المشتري كما لا يصلح له حجة على البايع الاول بالثمن لو خرج المبيع مستحقا **الفصل الثالث** في لو ان
من اقام البينة بالظفر في القام والمقسم والكيفية والاراضي **الاول** فيجب للزمام ان يوجب قاء
كل ان على علم ويشترط في الظفر وكما في العقل ولا يان في العذر ولا العرق بالحساب ولا يشترط الحربة ولو
ترافق الخصمان بتمام ثم يشترط العدل في الرافعي بنية كما في نظر اقرب الجواز كما لو اصابا بغيرهما
من غير تمام والمضروب من قبل الامام يفتي بتمتة بنفس القعدة ولا يشترط رضا ما عداها في غير تب
الفرقة على الرضا بعد القعدة وفي هذا الشك ان من حيث ان القعدة وسيلة اليقين الحق وقد تارضا
الرضا يجري القام الواحد اذ لم يكن في البينة رد ولا بد من اثنين في ثمة الرد كما في بعض تعريفا فاذ
الواحد يعطى اعتبارا لثاني مع رضا الشريك او احرة المستأمن ثبت المال فان لم يكن امام او كان ولاية
في بيت المال كانت اجرة على المتعاقبين فان استاجر كل واحد اجرة بغيره فلا بحث وان استاجر في عقد
واحد لم يمتد نصيب كل واحد من الاجرة لزم الاجرة بالخصص وكذا لو لم يرد طابرج كان الاجرة للملك
بالخصص **الثاني** في المقسوم وهو ما استأدى او اجرا كذا في الاشكال من الجوب ولا دهان او
متا واما كالا شجارا القمار فلا يجوز للشخص مع مطالبة الشريك بالبينة لان الانسان لا يولد له الا شجارا به الله
ولا اقرا او اكل فاقا ويقسم كذا لو زنا متا ويا و متا لا يولد له كان او غير كان البينة يفتي بيمينه والى انما
ان تستقر الحال وان يفتي او لا يفتي احد في الاول للغير المستحق كل واحد والعصايدة الصفة وفي الثاني
ان النفس المستقر بيمين من الاجرة وان استمع المقصر لم يجز ويحقق الضرر بالمانع من اوجبا ويعد الاستماع

بعد البينة وقبل ضمان البينة هو اشد واشهر في الصحيح لان ثم المقصر من ان يكون فيه رد ولا ضرر باجر المستحق
فمن اجاب بان خفف احداهما لم يجز يمينه من يمينه ويضمن الويت الذي لا ينقص قيمته بالقطع كما يصحح الامر
وان كان خفف بالقطع لم يمتد له ولا الضرر بالبينة ويضمن الباب والعصايدة بعد القيد بالبينة من اجاب
اذا سأل الحاكم البينة ولها بينة بالملك قسم وان كان يدعيها عليه ولا شراخ قال الشيخ في السروط لا يسم
في الخلاف بسم وهو لا يسم لان الضرر في دلال الملك **الثاني** في كيفية البينة المخصص ان ساءت قد رافقه
ما البينة بعد اجابا على التمام لان يمين البينة كالدرا يكون من اثنين وقيمتها متساوية وعند القيد يكون
القام خيرا من الاجرة على الاما والخراج على التمام الاول فان كتب كل نصف في بقية نصف كل
واحد بائنه من الاجرة يجعل ذلك صفوا في مساحات الشيع والطين ويأمر بطلب على الصورة بخراج احد
على ابرام المتعاقبين فيخرج منه دما الثاني فان كتب كل ابرام في بقية وقيمتها وخرج على من من البنتين
من خرج ابرام على التمام وان ساءت قد لا يفتي بذلك التمام فية والقي الدرع حتى لو كان الملك البينة
متساويا لا يثبت جعل الملك متساويا بالثلثين وكيفية القعدة عليه صرناه وان ساءت للخصص بغير لا فذا
شكل ان يكون الواحد نصف والاخر الثلث والاخر السدس **الثاني** في اجرة البينة متساوية سويت البينة
على ابرام نصيبا لجعل السدس اسم كيب بغيره ودين ان يكتب بعد الشرا كاربعد دانها ولا قرب الا
على عدل الشرا كالمطلوب المراد به ان لا يكون اذ اعرف في هذا فانه كتب ملك فاع كل ابرام بغيره يجعل البينة ابرام
وان وهكذا الى الاخره المتعارفين في عين ذلك المتعاقبين ولو ساءت ابرام البينة التمام ثم يخرج ومنه ان خفف التمام
النصف فلا الشرا كالأول ثم يخرج ثمانية فان خرج صاحب الملك فلا الشرا كالأخرى ان لا يحتاج الى اخراج الثاني
بل لصاحبها الباقي وكذا اخرج اسم صاحب الملك او لا كان لا الشرا كالأول ان لم يخرج اخرى فان خرج صاحب
النصف فلا الثالث والرابع والخامس والخراج الى اخرج اخرى ان السادس حين لصاحبها وهكذا ان اخرج
اسم صاحب السدس او لا كان لا التمام الاول ثم يخرج اخرى فان كان صاحب الملك الثاني والثالث والباقي

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

فلان او هذا الذي من خطبة **الفصل الثاني** في التوصل الى الحق من كانت دعوا غيا في يدنا او لا
انما زعموا ان الحق لا يمكن غيبه ولا يفتقد ذلك على اذن الحق ولو كان الحق غيبا لكان الغيب موقفا لا كالمستلزم
بما لا يفسد من ذلك الحق وان كان الغيب في اجزاء الحق فلا يفسد الحق في شيء من دون تفسيد اقسام الحق كالحق
ولو كان الحق جاحدا والغيب غيبي ثبت عند الحق والوصول اليه على حق وان لم يتبين ذلك في يدنا او لا
فكروا في الشيخ في بيان التوصل الى الحق والوصول اليه على حق وان لم يتبين ذلك في يدنا او لا
وجعل الغيب من محسوسات النفس مستلزما لا مستلزما لان الحق لا يفسد في اجزاءه وان كان الحق غيبا لكان الغيب موقفا لا كالمستلزم
الكرهية ولو كان المال من غير الموصوفات كان الحق في الغيب الحق في مقتضى اعتبار ارضاء المال بالحق كما يقطع
اعتبار ارضاء الحق في الحق وان يتولى بهما مقتضى دينه من شيئا وهذا المشقة التي بها ولو كانت قبل البيع فالحق
قال الشيخ الا ليس بهذه العبارة لا في الغيب والوصول اليه على حق لان مقتضى المال ورضاها من جهة باع الحق
فصل في من ادعى بالانكشاف على حق في دعوى ما لم يكن كس من جاحد في حق
فهو كغيره لان الحق لا يفسد في اجزائه وان كان الحق غيبا لكان الغيب موقفا لا كالمستلزم
الشيخ في ذلك والشيخ في الحق فهو الحق في دعوى ما لم يكن كس من جاحد في حق لان مقتضى المال ورضاها من جهة باع الحق
دعوى ما لم يكن كس من جاحد في حق لان مقتضى المال ورضاها من جهة باع الحق لان مقتضى المال ورضاها من جهة باع الحق
صاحب الحيات يداخها عليها حتى بما لا يثبت مع غيبه ان الغيب المضمون ولو كانت يدنها شاحنة
فان صدق من يدنها احد ما حلف وحقى لان ما لا يثبت مع غيبه ان الغيب المضمون ولو كانت يدنها شاحنة
صاحب ولو دعوا في ذلك **الفصل في** تحقق العارضة في الشهادة مع تحقق الفناء مثل ان يشهد شاهدان
عن الشاهد ويشهد آخر ان ذلك الحق عينه فمر او يشهد انما يباع ثم لا يفسد الحق عند ذلك ويشهد آخر ان
ففيه خطا في ذلك الوقت واما ان كان الشاهد في حق فان تحقق الفناء فانما ان يكون
العين في يد ما او يد احد ما او يد الثالث في الاول انما يفسد ما يثبت من ان يد كل واحد على الفناء وهذا

2

1874

منه فمضى له باقي يومه وفي ذلك مضى الحجاج دون التثبيت ان شهدا بالملك المطلق وفي قول
الشيخ في المبدأ وهو صيد ولو شهد بالاسباب لم يضي صاحب اليد اتصا على علم في الدابة وفي قول الشيخ في الحجا
لا انه لا ينعى في اليد كما لا ينعى في الدعوى على القول واليى على من انكر والتصيل طاعم الشك وهو
اولا بالرواية التثبت بالاسباب الحجاج الملك المطلق فان يضي صاحب اليد ولو كان التثبيت
لا يترك كالحاج وصاحبه الثوب المكان او تركه بالبيع والصيانة وقيل لم يضي الحجاج وان شهد به
بالمالك المطلق على المخر ولا اول الشهد ولو كانت في ذلك يضي راجح التثبيت على الدان من اموال
ففي كل حال هو اربع الشاوي عدا واول الاربعة يشهد بان خرج من الجاهل فمضى له ولو استمع
احلف الاخر فمضى له وان كان لا يضي به بينهما التوبة وقال في الموسط يضي الفرضان شهدا بالملك
للمطلق ويضم فيها ان شهدا بالملك المتيد ولو اخفقت احداهما بالمتيد فمضى به لغيره الاخرى فاول
الاسباب بالمقول ويحقق التعارض بين الشاهدين والشاهد والمرايين ولا يحقق بين شاهدين وشاهد
وبين ورأيا فالشيخ تارة اذا ضاها بغيره بينهما لا بين شاهدين ورايين وشاهد وبين بل يضي بالمتيد
والشاهد والمرايين دون الشاهد واليى وكل موضع يقضي فيه بالقسمة فانها في موضع يكن فرضا كما لا
دون ما ينعى كما اذا ادعى بطلان زوجه والشهادة بتقديم الملائتين من الشهادة بالمعادين بل ان شهدا
بالمالك في المال والاخرى بمقدية الواحد اهما بالقديم والاخرى بالآخرة والشيخ حجاب الآخرة وكل الآخرة
بالمالك اولى من الشهادة باليد لا تضا على ذلك الشهادة بسبب الملك اولى بالشهادة من النصيب
والشيخ في ما قلنا الذي عليه هو لان انزاع عنه الخاصة حاضرة كان المقر له وانما فان
الذي احلفوه ان لا يعلم انما الى رجعت اليه لان فائدة الفرض لا ينعى لا القضاء اليه في الزكول او مرة
وقال الشيخ لا ينعى ولو وكل الاخرى بغيره لا حال بين المالك والباقي او بغيره ولو انكر المقر له
حفظه الكاخرة اخرج من المقر ولم يدخل في ملك المقر ولو اقره الذي ينعى له الماقره الذي عليه

تسلیہ اور دعا
ایک دفعہ اس طرح کہ

القوة المجرية بالقرن مطلقاً أو نسباً
سنة المائتين المائتين أو المائتين

لا بد من مشاورة الفقهاء في جميع المسائل الشرعية.

وأما كل واحد من هاتين قبل فحق كل واحد باقيا لاخر وهو لا ينفك عن صاحبه وكذا لو كان في ذلك واحد
 شيء واحد في كل منها الجميع وأما ما بينه فحق لكل واحد منها باقيا لاخر **لواحد** شيء في كل واحد
 وأما بينة فستلزاما في ما بينة انما لما لا شيء فحق الحكم ومبدأ وهو المبدأ على القضاة
 المبدأ مع المعارض والاولى انه لا شيء **لواحد** دارا في بين يراعي عروضاها وأما ما لا شيء
 الكل بالصف لعدد المراتج وتمازيت البينان في الصف لاخر فخرج بينها وتبقى من خرج اسم بينة
 ولواستعاضا من العين حتى بينهما السوية فيكون لدى الكل لا شيء الارباع ولدى الصف المربع ولو كانت
 يدورها على الدار ولدى احدها الكل ولاخر الصف وأما كل بينهما كانت لدى الكل ولو كان لدى
 الصف شي لان بينة في اليد باقيا في عينه غير مبررة ولو ادى احدهما الصف ولاخر ذلك والمثلث السداسي
 ويخرج عليها في كل واحد منهم على ذلك لكن صاحب ذلك لا يراعي زيادة على باقيا يد صاحبه السداسي
 بفضل في بين ما لا يدعيه هو لا يملك ذلك فيكون لدى الصف شي لا الصف وكذا لو كانت لكل منهم
 بدونه ولو ادى احدهم الكل ولاخر الصف والمثلث المثلث ولا شيء حتى لكل واحد بالمثلث لان بينة
 وعلى الثاني والمثلث العين لدى الكل وعليه وعلى لدى المثلث العين لدى الصف وان اقام كل منهما
 بينة فان خصينا مع المعارض شيئا لا داخل طاحم كما لو لم يكن بينة لان لكل واحد بينة ويد على ذلك ولا
 قضيتا بينة الخارج وهو لا شيء كان لدى الكل ما في بينة ثلثين اثنى عشر منها مائة ولا ربعه التي في يد
 الصف لتمام البينة لصاحب الكل بها وسقوي بينة صاحب الصف بالنظر اليها الا قبل بينة ذي اليد
 ما في يد لدى المثلث حتى ولو كان ما في يد لدى الكل لدى الصف واحد ما في يد لدى المثلث يدعيها كل
 واختلف من لدى الصف ولدى الكل يخرج بينها ويختلف من خرج اسم وتبقى لان استعاضا منها فخصي
 صاحب الكل عشرة وخصص لصاحب الصف واحد وخصص ربعه لدى المثلث ولو كانت في يد اربعة
 فادعى احدهم الكل لاخر المثلث والمثلث الصف والرابع المثلث حتى يدعى كل واحد بها فان لم يكن بينة خصينا

الكل واحد من هاتين قبل فحق كل واحد باقيا لاخر وهو لا ينفك عن صاحبه وكذا لو كان في ذلك واحد
 شيء واحد في كل منها الجميع وأما ما بينه فحق لكل واحد منها باقيا لاخر
 وأما بينة فستلزاما في ما بينة انما لما لا شيء فحق الحكم ومبدأ وهو المبدأ على القضاة
 المبدأ مع المعارض والاولى انه لا شيء
 لواحد دارا في بين يراعي عروضاها وأما ما لا شيء
 الكل بالصف لعدد المراتج وتمازيت البينان في الصف لاخر فخرج بينها وتبقى من خرج اسم بينة
 ولواستعاضا من العين حتى بينهما السوية فيكون لدى الكل لا شيء الارباع ولدى الصف المربع ولو كانت
 يدورها على الدار ولدى احدها الكل ولاخر الصف وأما كل بينهما كانت لدى الكل ولو كان لدى
 الصف شي لان بينة في اليد باقيا في عينه غير مبررة ولو ادى احدهما الصف ولاخر ذلك والمثلث السداسي
 ويخرج عليها في كل واحد منهم على ذلك لكن صاحب ذلك لا يراعي زيادة على باقيا يد صاحبه السداسي
 بفضل في بين ما لا يدعيه هو لا يملك ذلك فيكون لدى الصف شي لا الصف وكذا لو كانت لكل منهم
 بدونه ولو ادى احدهم الكل ولاخر الصف والمثلث المثلث ولا شيء حتى لكل واحد بالمثلث لان بينة
 وعلى الثاني والمثلث العين لدى الكل وعليه وعلى لدى المثلث العين لدى الصف وان اقام كل منهما
 بينة فان خصينا مع المعارض شيئا لا داخل طاحم كما لو لم يكن بينة لان لكل واحد بينة ويد على ذلك ولا
 قضيتا بينة الخارج وهو لا شيء كان لدى الكل ما في بينة ثلثين اثنى عشر منها مائة ولا ربعه التي في يد
 الصف لتمام البينة لصاحب الكل بها وسقوي بينة صاحب الصف بالنظر اليها الا قبل بينة ذي اليد
 ما في يد لدى المثلث حتى ولو كان ما في يد لدى الكل لدى الصف واحد ما في يد لدى المثلث يدعيها كل
 واختلف من لدى الصف ولدى الكل يخرج بينها ويختلف من خرج اسم وتبقى لان استعاضا منها فخصي
 صاحب الكل عشرة وخصص لصاحب الصف واحد وخصص ربعه لدى المثلث ولو كانت في يد اربعة
 فادعى احدهم الكل لاخر المثلث والمثلث الصف والرابع المثلث حتى يدعى كل واحد بها فان لم يكن بينة خصينا

الكل واحد باقيا يد وخصص لكل منهما صاحبه ولو كانت يد واحدة راحة وكل بينهما المثلث المثلث الا انما
 وعلى المعارض بين بينهما لدى الكل ولدى المثلث وعلى الصف في السداسي ايضا فخرج بينهما ربعه ربعه
 من الا ربعه المثلث فخرج منها ربعه من ربع العشرة ولا شيء من خرج اسم لا مع العين ولا شيء من يخرج
 الكل لدى الكل فان احكم انهم غير مخطئ ولو كان لكل واحد من الايمان نسبة اضع المداخ فبين المداخ في كل
 بالسوية فخصي السداسي ستة وثلثين ولدى الكل عشرة ولدى المثلث ثلثين ولدى الصف خمسة ولدى المثلث
 عشرة ولو كان لدى في الاربعه في يد لكل واحد وخصصا اذ اقام كل واحد منهم غيره بدونه على الثلث فخصي لكل واحد
 بالربع لان السوية بدوا والوجه انما بينة الخارج على اخرها نصف طاعت بينة كل واحد بالنظر الى يد ويكون
 فيها يد في ما لا يغير فيخرج من كل المثلث في يد الاربعه ويخرج ربعه ويخصص ليد العشرة والباقي مع العشرة
 من لدى الكل والصف والمثلث على في يد لدى المثلث وثلثين اثنى عشر وهو اثنى عشر من لدى الكل في
 اجمع ولدى الصف يد في مائة وستة ولدى المثلث يد في اثنى عشر من مائة وستة ولدى الكل اقام البينة للجمع الذي فيه
 في العشرة وبن اثنى عشر صاحب الصف وهو ستة فخرج غيره من لدى الكل فيما يختلف ويختلف في مائة وستة اذ
 يدعي صاحب المثلث وهو اثنان اثنى عشر عليه من لدى الكل وبينه من خرج اسم ليدعى اضعها في مائة وستة
 ثم يخرج ولدى المثلث على في يد لدى الصف فصاحب المثلث يد في عشرة ولدى المثلث يد في اثنى عشر
 في يد ستة كل يد بها الا لدى الجميع فيكون له في اربعة الاخرين ثم يختلف وان استعاضا الصف ما ادهم للجمع
 المثلث على في يد لدى المثلث وهو اثنى عشر من لدى المثلث يد في مائة وستة ولدى الصف يد في مائة وستة
 لدى الكل ويخرج على الفرد الاخرين فان استعاضا من الايمان فسه ذلك من لدى الكل وبين كل واحد منها
 ما اخصها ثم خرج المثلث على في يد لدى الكل من لدى المثلث يد في عشرة ولدى الصف يد في ستة ولدى المثلث يد
 اثنى عشر من مائة وستة وكان فيها اثنى عشر من مائة وستة ولدى المثلث يد في عشرة ولدى الصف يد في ستة
 الصف اثنى عشر ولدى المثلث اثنى عشر لان استعاضا صاحب العشرة من البينة وسارده **السابعة** اذ اقام على اربعة

بينها اثنى عشر ربعه السداسي
 لدى المثلث ولدى الصف
 فخرج
 من لدى الكل والصف والمثلث على في يد لدى المثلث وثلثين اثنى عشر وهو اثنى عشر من لدى الكل في
 اجمع ولدى الصف يد في مائة وستة ولدى المثلث يد في اثنى عشر من مائة وستة ولدى الكل اقام البينة للجمع الذي فيه
 في العشرة وبن اثنى عشر صاحب الصف وهو ستة فخرج غيره من لدى الكل فيما يختلف ويختلف في مائة وستة اذ
 يدعي صاحب المثلث وهو اثنان اثنى عشر عليه من لدى الكل وبينه من خرج اسم ليدعى اضعها في مائة وستة
 ثم يخرج ولدى المثلث على في يد لدى الصف فصاحب المثلث يد في عشرة ولدى المثلث يد في اثنى عشر
 في يد ستة كل يد بها الا لدى الجميع فيكون له في اربعة الاخرين ثم يختلف وان استعاضا الصف ما ادهم للجمع
 المثلث على في يد لدى المثلث وهو اثنى عشر من لدى المثلث يد في مائة وستة ولدى الصف يد في مائة وستة
 لدى الكل ويخرج على الفرد الاخرين فان استعاضا من الايمان فسه ذلك من لدى الكل وبين كل واحد منها
 ما اخصها ثم خرج المثلث على في يد لدى الكل من لدى المثلث يد في عشرة ولدى الصف يد في ستة ولدى المثلث يد
 اثنى عشر من مائة وستة وكان فيها اثنى عشر من مائة وستة ولدى المثلث يد في عشرة ولدى الصف يد في ستة
 الصف اثنى عشر ولدى المثلث اثنى عشر لان استعاضا صاحب العشرة من البينة وسارده **السابعة** اذ اقام على اربعة

1900

33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532
 533
 534
 535
 536
 537
 538
 539
 540
 541
 542
 543
 544
 545
 546
 547
 548
 549
 550
 551
 552

المستحبات من التلخيص

بمقام شریف و عالی
باسمہ تعالیٰ و تعالیٰ
الامام جعفر صادق علیہ السلام
بروایت از علمای اهل بیت
العلیہ السلام

الثالث لو شهد للموتى ثمانية فثبت قبل الحكم فاستل المشهود به اليها لم يحكم بها بشاؤها **الرابعة** لو رجعا
 عن الشهادة قبل الحكم لم يحكم ولو رجعا بعد الحكم ولا يستيفان وقت الحكم ولا وقت المشهود به لم يفتق الحكم وكان القضاء
 على المشهود ولو رجعا قبل الحكم وقبل الاستيفاء ان كان حلالا فقد قضى الحكم بالشبهة الموجبة للاستيفاء
 كذا لو كان لا يفتق القضاء او شتر كما كذا السيرة وفي بعض الحكم ما عدا ذلك من التصديق **خامس** لو شهد
 بالرجوع ولم يفتقوا والعين باقية فالحق ان لا يفتق ولا يستيفان العين وفي النهاية يرد على صاحبها
سادس ولو اظهر **السادس** المشهود به ان كان مثالا او شتر كما فاستوفى ثم رجعا فان قالوا ان هذا الحكم
 وان قالوا ان هذا الحكم كان عليهم الدية وان قال بعض منهم ما وجب احطاما اعطى للمتر بعد القضاء
 وعلى المتر الخطا فثبت من الدية ولو لم يفتق المترين بالبعد اجمع ورد الفاضل من قبض صاحبها
 قبل البعض ورد الباقيون قد رجعا منهم ولو قال احد مشهود الزنا بعد جمع المشهود عليه فثبت فان صدق
 الباقيون كان لا وليا له فثبت الجميع وردوا فاضل من قبض المرجع وان شاكوا فلو اوردوا في رواية النكاح
 شكلا وبه المحقق بعد وضع ضيق المشهود وان شاكوا فلو اوردوا من واحد ورد لا وليا فاضل من قبض
 صاحبهم واكمل الباقيون من المشهود باجوز بعد وضع ضيق المشهودين اما لو لم يصدق الباقيون لم يفتق
 الا على نفسه فثبت وقال في النهاية فثبت ويرد عليه الباقيون فلو اورد اربع الدية ولو شهد بالعين فحكم ثم رجعا
 الدية هذا او خطا لانها التماس فيها **الثاني** اذا ثبت انهم شهدوا بالرجوع فثبت الحكم واستبعد المال قالوا
 بعد ان عزم المشهود ولو كان فثبت عليهم القضاء وكان حكمهم حكم المشهود اذا اقروا بالعدا
 اذا شهدوا بالطلاق ولو لم يفتقوا القاضي واعترف بالزير لم يفتق المشهود وكان القضاء على القول
 فان كان بعد الدخول لم يفتق وان كان قبل الدخول فثبتا فثبت المشهود لانهما لا يفتقان الا لا دفعه
 المشهود عليه بسبب الشهادة **فروع الاول** اذا رجعا معا فثبتا بالسوية وان رجعا احدهما فثبت
 ولو ثبت مباحدا واحدا فثبت الرجوع لاضحى العبد العتق واقام بينة مقترنة بالبحث ومسال المترين حتى ثبت

لو شهد للموتى ثمانية فثبت قبل الحكم فاستل المشهود به اليها لم يحكم بها بشاؤها
 لو شهد للموتى ثمانية فثبت قبل الحكم فاستل المشهود به اليها لم يحكم بها بشاؤها
 لو شهد للموتى ثمانية فثبت قبل الحكم فاستل المشهود به اليها لم يحكم بها بشاؤها

لو شهد للموتى ثمانية فثبت قبل الحكم فاستل المشهود به اليها لم يحكم بها بشاؤها
 لو شهد للموتى ثمانية فثبت قبل الحكم فاستل المشهود به اليها لم يحكم بها بشاؤها
 لو شهد للموتى ثمانية فثبت قبل الحكم فاستل المشهود به اليها لم يحكم بها بشاؤها

فخرج الرجل من الدرس وفيه برودة **الثاني** لو كان المشهود له شخص كل واحد منهم الثلث ولو رجع واحد
 من غير ما يوجب خطرا لا يفتق لان الباقيين ثبت الحق ولا يفتق الشاهد بالجمع بمشاهدته عن المشهود
 ولا لا اختيار الشيخ وكذا لو شهد رجل خمس مشهود فثبت ثمان سنين قبل على كل واحد نصف السدس
 لا يفتق لغيره في مثل المال ولا شك في كافي الاول **الثالث** لو كان معاشا بينه بالجمع مطلقا لم يفتق الحكم
 لاحتمال الجحد بعد الحكم ولو بين الوقت وهو يفتق على الشهادة فثبت ولو كان بعد الشهادة وقبل الحكم
 واذا قضى الحكم فان كان فلا اثر حاشا لا ودد الدية في ميث المال ولو كان المباشرا لخاصة من والى في
 ضمانه تردد ولا يشك انه لا يفتق مع حكم الحاكم واذا رد ولو قبل بعد الحكم وقبل الاذن ضمن الدية اما لو كان
 بالافاقه فثبتا وان كانت العين باقية وان كانت تالفه فثبت المشهود لانه ضمن بالقضاء بخلاف القضاء
 ولو كان مسرا قال الشيخ ضمن الا لالم ويرجع على الحاكم اذا اوردوا في حال من حيث انما استقر العتق
 الحاكم لم يفتق المال في يده فلا وجه لضماني الحاكم **الاول** اذا شهد اثنان ان الميت اعتق احداهما فثبت
 الثلث وهذا آخر ان اوردوا ان العتق لغيره فثبت الثلث فان هذا المخرج من الاصل فثبت وان ذلك المخرج
 من الثلث فثبت اثنان احداهما فان عرقا السابق صح عنه ويطلق الاخر فان جعل المخرج بالفرع ولو اقر
 في حاله المخرج يرجع بينهما وصق المخرج ولو اختلفت قبيلة اعتق المخرج فان كان بعد الثلث صح ويطلق الاخر
 وان كان ازيد جمع العتق من في العتق الذي عتق الثلث وان نقص اكلنا الثلث من الاخر **الثاني** اذا شهد
 شاهدان بالوصية لزيد وشهدت دة اثنان عكلا ان ارجع عن ذلك واوصى بثلث المال للشيخ فثبت ثلثه
 الرجوع لانها لا يخرجان متفاوتة اشكال من حيث ان المال يؤخذ من يد مائة اعرا المديني **الثالث** اذا شهد شاهدان
 لزيد بالوصية وشهد شاهد بالرجوع وان اوصى لغيره وكان لغيره ثلث مع شاهد لا يشاهد مشفوعة لا ما كان
الرابعة لو اوصى بوصيتين مشفوعة بين فثبت آخر ان ارجع عن احداهما لا للشيخ لا يفتق لغيره العتق فثبت
 لو شهدت بذكر لزيد واعر **الخامس** اذا ادعى العبد العتق واقام بينة مقترنة بالبحث ومسال المترين حتى ثبت

لو شهد للموتى ثمانية فثبت قبل الحكم فاستل المشهود به اليها لم يحكم بها بشاؤها
 لو شهد للموتى ثمانية فثبت قبل الحكم فاستل المشهود به اليها لم يحكم بها بشاؤها
 لو شهد للموتى ثمانية فثبت قبل الحكم فاستل المشهود به اليها لم يحكم بها بشاؤها

لو شهد للموتى ثمانية فثبت قبل الحكم فاستل المشهود به اليها لم يحكم بها بشاؤها
 لو شهد للموتى ثمانية فثبت قبل الحكم فاستل المشهود به اليها لم يحكم بها بشاؤها
 لو شهد للموتى ثمانية فثبت قبل الحكم فاستل المشهود به اليها لم يحكم بها بشاؤها

بالقرين التركي قال في المبسوط يعرف وكذلك قال الوفا صدمي المال شاهدا واحدا وادعى ان له آخره
سال جبر الغريم لانه تمكن من اثبات حقه باليمين وفي الكل اشكال لانه تجل العقوبة قبل ثبوت الزنا
كتاب **الحذف والتعريض** كل ما يعقوبه بتدبيره يمس حدا وليس كذلك
ينبغي تعريضه لاسباب الاثبات الزنا او ما يعقوبه والعقد والسرقة وشرب الخمر وقطع الطريق والى اربعة
التي بالزنا واليمين واليمين وارزاق ما سوى ذلك من الحادى صنفه في كل قسم بابا عدما ما يدخل وسبق
الاسئلة في حد الزنا والنظر في العجب والحذف والادعاء **باب** **التعريض** في اربع الاقسام
فكون في فرج امرأة محرمة من غير عقد كالمثلك ولا شبهة يتحقق ذلك بغيره بالحسنة قبل او بعد وطء
في غيبه المذنب ويشتبه بغيره في الحد العلم بالتحريم والاختيار والبلوغ وفي غيبه الزنا مضافا الى حد الزنا
ولو تزوج محرمة كالام والمصلحة والحسنة وزوجه الولد وزوجه الاب فوطئ مع الجهل بالتحريم فلا حد
ولا ينقص العقد بانقضاء شبهة في غيبه الحد ولو استلزمها للوطئ لم يسقط بغيره ولو وطئ المحل بسقط
للحد وكذا يسقط في كل موضع يتوهم المحل يكن وجده على قرانه امرأة وطئها زوجة فوطئها ولو شئت
له فطئها الحد زوجه وفي رواية تمام عليها للزوجه وعليه سائر ما ولاة وكذا يسقط لو اختارها
فوطئ المحل ويسقط الحد مع الاكراه وهو يتحقق في طرفي المراء وطءا وفي غيبه في طرفي الرجل تزوج
الاكراه كان لها بغير من سبل الطبع المحرم بالشرع وبقيت للمكروه على الوطئ مثل مهرنا بطلان
الاظهار لا يثبت الاحصان الذي يجب معه الزم حتى يكون الواطئ بالفسا ويطأ في فرج مملوك
بالعتد الايام او الرق يمكن منه بعد اعليه ويروح وفي رواية صحيدة دون مسافة القصير وفي غيبه
كالالعقل خلاف فلوطئ المحزون عاقله وجب عليه الحد كما وجد هذا اختيار الشيخين وفيه
نزوه ويسقط الحد باذعان الزوج ولا يكلف المذمومة ولا عينا وكذا يدعى ما يطع شبه بالنظر
المذمومة والا حصان في المرأة كالا حصان في الرجل لكن يراعى فيها كمال العقل اجبا على اطلاقه ولا

على

على عيون في حال الزنا ولو كانت بحسنة وان زنا بها العاقل ولا يخرج المطلقة وصحة من الاحصان ولو
تزوجت عاقل كان عليها الحد لما اكمل الزوج ان علم بالتحريم والعدة ولا جعل فله حد ولو كان احدهما
عالمًا حدًا تاما دون الجاهل ولو ادعى احدهما الجهل قبل اذا كان مكنا في حقه ويخرج بالطلاق الباطل عما
لواحصان ولو لم يلج الحام لم يتوجه عليه الحد لا بعد الوطئ وكذا المراء لو اعق وللكاتبه والخمر وبطلان
على الاغنى فان ادعى الشهادة قبل لا يثبت ولا شبهة القبول مع الاحتمال وبقيت الزنا بالافواه والبنين اما
الاقرار فيسقط فيه بلوغ المقر وكذا الاختيار والحسنة وكذا الاقرار او بينا في ربيعة يجالس ولو اقر دون
لغيره يحد وجوب التعريض ولو اقر او بينا في مجلس واحد قال في الخلاف والمبسوط لا يثبت وفيه نزوه وبقي
في ذلك الرجل والمراء وقصود لثلاثة المصلحة للاقرار في الاخرى مقام الزنا ولو قال زنت بفلانة
الزنا في حد حتى يكره او بعد اهل بيت القذف للمراء فيه نزوه ولو اقر بعد لم يجزئ لم يكلف البيان في حد
حتى يبين عن نفسه وقيل لا يجاوز به المائة ولا ينقص عن ثمانين وربما كان صوابا في طرفه اكثر ولكن
بصواب في طرفه انقصان لحياتنا ان يريد الحد التعريض في القليل والمصاحبة في الزنا واحد والمعاينة
روايات احدهما ما يحد في الاخرى دون الحد وهي اشهر ولو اقر او بينا بالزنا لم يجزئ لم يكلف البيان في حد
ولو اقر بعد غير الزنا لم يسقط بالاكراه ولو اقر بعد ثم تاب كان الامام غير في اقامته وبما كان اجلا
ولو ثبت ولا يعل لم يحد الا ان تقر الزنا اربعة اقسام لا يثبت الا في اقل من اربعة رجال او ثلثة وامل
ولا يثبت شهادة التي استقرت ولا شهادة رجل وستة او قبل شهادة رجلين واربعة او يثبت بالحد
دون الزم ولو شهد ما دون الاربع لم يجب وحد كل يمين للعدية ولا يثبت في شهادة من كل ذلك اربعة للزوج
كالليل في الحكم من غير عقد ولا مثلك ولا شبهة ويجوز ان يقولوا لا نعلم بيننا سبب تحليل ولو شهد
باب المعانيم بعد المشهود وبغدا المشهود ولا بد من تواردهم على الفعل الواحد والزم ان الواحد والمكان
الواحد ولو شهد بعض بالمعانة وبعض لا بها او شهد بعض بالزنا في زاوية من بيت وبعض في زاوية

اخرى او شهد بعض في يوم الجمعة وبعض في يوم السبت فلا يجد الشهود للدفن ولو شهد بعض انه
الوجه بعض بالمطابقة فثبت الدفن على الثاني وجهاً واحداً ثبت الاثبات على الرأى الجليلي على
كل الشكوكين ولا يشك في ان الثابت لا يكون الا كونه غير متجدد للمطابقة فكانه شهادة على فحين ولو اقام الشك
بعض في وقت الدفن ولم يتقرب انما البينة لانه لا يخبر في حدود لا يخرج من اداء ما في الشهادة وفي
بعض الجهاد ان لا يخرج من شهادته ولو سمع وهو مطرح ويقبل شهادة الاربع على الاثنين فاذاد من الاثنين
تفريق الشهود في اقامة بعد الاجماع وليس لازم ولا يفسد الشهادة بتسديد الشهود عليه ولا يكذب به
تا قبل قيام البينة سقط عنه الدفن ولو تاب بعد قيامها لم يفسد حد كان او رجح **النظر الثاني** في الحد
فيه ما كان **الاول** في اقامته وهو قبل او رجح او جلد جز وتغريب اما القتل فحب على من زنا باذا ثبت
محض كالم والبيت وشبههما فلهذا انما يسلط وكذا من زنا باهنة فكلها لا يعتب في هذه المراتب
الا حصان بل يقتل على كل حال شكا كان او شابا او يتاوى فيه الخ والعبد والمسلم والكافر وكذا قيل
الزنا باهنة او يسهل عليه على النصف قبل وهم وقبل بل يجلد ثم يقتل ان لم يكن محصناً ويجلد ثم يحرق
كان محصناً على القليلين ولا يلازم اظهره لهما الرجح فحب على المحصن اذ ان ابا اله عاقلة فان كان شاكياً
او شاكياً جلد به وان كان شاباً فغيره وان كان احمداً رجح لا غيره ولا خزي يجمع بين المحصن وهو شبه ولو
زنا البالغ المحصن غير البالغ او المجزئة فعليه الحد لا الرجح وكذا المرأة لو زنا بها طفل ولو زنا بها المجنون
فعليه الحد تاما وفي غيره فطرف المجنون ترد للمروي انه حيث واما الجلد والتغريب فحجبان على الذكر
الحرة غير المحصن يجلد مائة وتغريب راسه ويعزب عن مصرة الى اخرها كما كان او غير ملك وقيل يحصل التعزيب
بين املك ولم يدخل وهو في على البكر ما هو ولا شبهة عبارة عن غير المحصن وان لم يكن ثمكاً اما المرأة
فعليه الجلد مائة ولا تغريب عليها كخزوان لم يكن ثمكاً المولود يجلد خمسين محصناً كان او غير محصن ذكرها
او اذن ولا يخرج على احداهما ولا تغريب ولو تكررت من الحرة فاقام عليه الحد مرتين قتل في الثالثة وقيل في الرابعة

وهو اولى اما المملوك فاذا اقيم عليه الحد بما مثل في الناسه وقيل في الناسه وهو اولى وفي الزنا المكره
حد واحد وان كثر في رواية ابي جبر عن ابي جعفر عليه السلام ان من زنى باهنة سوطاً او جلد واحد وان زنى بشبهة
فجلد مرة واحدة وهي مطرحة ولو زنا الذي ينفقه فاقام الماهل فجلد ليقوم الدفن على مقدم وان
شا اقام الحد يوجب شرع الاسلام ولا يقام الحد على الماهل حتى تضع الخرج من قاساها وتضع اليد
ان الترتيق لموضع ولو وجد كما قل جاز اقامته الحد ويرحم المريعين والمستحاضة ولا يجلد احداهما اذا لم يحجب
قد ولا يخرج من الزنا وتوقع بها البكر وان اقضت الصلحة التحيل ضرب بالخصف المثل على
العبد ولا يشترط وصول كل يخرج الى حسن ولا يخر الماهل لانه ليس بمومن ولا يمس عظم الحد باعتباره
المجنون ولا نداد ولا يقام الحد في شدة البرق ولا شدة الحر ويؤخى به في الشك في الشهادة وفي اقصاف
طرفه ولا في ارض العدو فحاشا له لا لحاق ولا في المحرم على من الجنا يجلد فيضيق عليه في المطم الموش
ليخرج ويقام على ناصيته رجح الحد في **الثاني** في كمينه ايتله اذا اجمع الجلد والرجح جلد ولا وكذا اذا
اجتمع حدوده يبدى بالافاق مع الاخر وهل توقع به جلد قبل من الكيد في الزجر وقيل لا لانه
النصف والاكوت ويدفن المحرم على حقويه والمرة الى صدرها فان قرعها فان ثبت زناه بالبينة فجلد
بالاقرار ولو شهد قتل ان قتل اصابته بالحجارة اعيد ويبدى الشهادة ويحرق وجهاً ولو كان موقراً بدا الا
ويؤخى ان يعلم الناس ليتوقى وعلى حضوره ويجب ان يحضر اقامته الحد طاعة وقيل يجب غشك بالاة
واقلها واحد وقيل عشرة وخرج متخرج ثلاثة ولا ولا حسن ويؤخى ان يكون الحجاره صفاء ولا يسلط
الشف وقيل لا رجح من الله قبل الحد وهو على الكراهية ويدفن افا فرغ من رجحه ولا يكون اها ولا يجلد
الزاني مجرم او قتل على الحال التي يجب عليها فاما اذا ضرب وروى من تطا ويرقى على جبهه و
يتقى وجهه وراسه وفوجه والمرة تغريب جالسته ويربط بايديها **النظر الثالث** في اللواط وهو عشت
الاول اذا شهدا رجل على امرؤ بان زنا فاقامه عت اها كبر فتشهد لهما اربع شاة ولا حد وهل حد

الشهود الغيرة قال في النهاية نعم وقال في المسودة لا حد لا حد في المشاهدة ولا في السبب **السادس** لا يثبت
حصول الشهادة عند اقامة الحد بل بقيام وان عاينوا او عاينوا لا يثبت التبعيب الموجب **السادس** قال الشيخ
لا يجب على الشهود المصير بوضع التبعيب ولو في الاشياء الجارية بوجوب بل لا يتم **السادس** اذا كان الزوج اجنب
الا وهو فيه روايتان ووجه الجمع سقوط الحدان اختلا بعض الشهادة مثل ان يمين الزوج بالقذف فيحد الزوجة
او بدله باللعان فيحد بالاقرب ويثبت الحدان لم يثبت بالقذف لم يثبت بعض الشهادة **السابع** يجب على
الحاكم ان يحد وانه يعلم عند انما احق حرق الناس فيقتلها فاصحابها على المطالبة حد اذا كان او غير
الثامن اذا شهد بغير غيرة شهادته الباقين قال في الخلاف والمبسوطان رقت باسرها حد الجمع وان
رقت باسرها على المورود للحد من الباقين اشكال من حيث تحقق القذف العاري عن بدية ولو رجع وحد
بعد شهادته الا ربع حد الرابع دون غيره **الثامن** اذا وجد مع زوجة رجل اثنى على ما فعلها ولا اثر
وفي الظاهر عليه القذف ولا ان يات على دعواه بنية او بصحة التي **الثامن** من قض بكم يا اصبعة لزم منه
سأضاح لو كانت امة لزم عشرتها وقيل يلزم الارش ولا في مروي **الثامن** من فرج امة على حرة سلمه
وطبقها قبل الا نكاح كان عليه من حد الزاني **الثامن** من زنا في شهر رمضان ضار بالليل اعوبت بزنا على
الحد لا حد له لغيره وكذا لو كان في مكان شريف او زمان شريف **الباب الثاني**
في الاوطان التي والقباء اما الاوطان فمطر للمذكور بايقاب وغيره وكلامه لا يخفى ان الاوطان لا يحد
او شهادتها بعد رجوع باللعان وبشرط في المقر بالبرع وكالا العقل والحرة ولا اختيارا فاعلم ان او غير
ولو اذرون اربع الحقة وعنده ولو شهد بذلك دون الا ربع لم يثبت وكان عليهم الحد للمذنب ويحكم الحاكم
فيه على ما امكن ان او غير على الاصح ووجوب الايقاب القتل على الفاعل والمفعول اذا كان كل منهما العا
عاما لا ويسوي في ذلك الحد العبد والمسلم والكافر والمحصن وغيره ولو تكررت الفعل ونحو ذلك الحد مرتين قبل
في الثالثة وقبل في الرابعة وعاشبه للجمعان تحت الزنا واحد يخرج من طين بينهما يمين يمينان من ثلثين

الى ستة وستين سوطا ولو تكررت ذلك فاعلم ان القدر يختلف في النكاح كما يميز من قبل غلامه البير لا يميز
بشبهه واذا ناب الا في بطلان قيام البينة سقط الحد ولو ناب بعد ليرسقط ولو كان مفقودا كان الامام يحبس
العقود لا لشيء من الحد في النكاح ما يجلد حرة كانت او امة مسلم كانت او كافر محضه وغير محضه لا يحد
للمسولة وقال في النهاية يرحم مع الاحصان ويحد مع غيره ولا في الاصل واذا تكررت المساحقة اقامت الحد
ثلاثا قلت في الرابعة وسقط الحد بالثبوت قبل البينة ولا يحد مع غيرها مع الاقرار والتوبة يكون الا في النكاح
والاجتناب اذا وجد بان الزوجة تفرقت كل واحدة من الحد فان تكرر الفعل بها والتوبة مرة في التبعيب
عليها الحد في النكاح فان عاينها في النهاية فقلت ان لا في الاقتصار على التوبة في حد النكاح في التبعيب على
الزوجة **الثامن** لا حد في حد ولا في غيره مع الايمان ولا من من وجب حد ولا في شفعة في اسقاطه
الثامن لو على زوجة صاحب بكر لغت قال في النهاية على المرأة الرجوع وعلى الصبي جلد مائة بعد التبعيب
ولحق الولد بالرجل ويلزم المرأة المهر التي التبعيب على من تزوجها ولا يحد على الجلد ولا يحد
الصبي فوجبه ثابت وهي المساحقة للمطوق الولد فانه ما غير ذلك ومقتضى ان منه الولد فليحس به ولو اصر
فلا يحد سببا فهاذا الحد في وجبها من اها وليست كالزانية في سقوط دية العدة لان الزانية
اؤنة في الاقتصار وليست هذه كذلك وانكر بعض المتأخرين ذلك وظهر ان المساحقة كالزانية في
سقوط دية العدة وسقوط النسب **الثامن** في الجمع بين الرجال والنساء للزنا اربعين الرجال والنساء
للاوطان ويثبت بالاقرار مرتين مع بلوغ المقر وكالا وحرة واختياره او شهادة شاهدين ومع ثبوتها على
القوا خمس مائة جلد وقيل ثلثون مائة ويشترى فيه الحد العبد والمسلم والكافر وهل يفي باقل
مرة قال في النهاية نعم وقال المفيد رحمه الله في النكاح ولا في مروي اما المراه فليحد وليس عليها جزو
لا شيء ولا في **الباب الثالث** في حد القذف والوطان في الزنا **الثامن** في اللعان وهو
الذي بالوطان كونه لثبوت اول طلبة او لثبوت ثبوت ذلك الاوطان وكسح في ديروا في هذا

صفة معرفة القابل بوضع اللفظ في الغرض ولو قال الولد الذي اقترعت ولدي وجب عليه الحد هكذا
 لو قال غير ذلك لا يثبت ولو قال زيت بليت ثقت ارباب الزانية صحت للام وكذا لو قال زيت بليت ارباب او
 يا ابن الزانية صحت لايه ولو قال يا ابن الزانية فهو زنت لها وصحت به الحد وكان المواجه كما في الام
 المفذوف من بيبس له الحد ولو قال فليت من الزانية وجب له الحد لانه من قضاها الفراق لا ببال الزانية
 الحد مع الاحتمال اما لو قال بليت ثقت من الزانية فهو زنت لانه من قضاها الفراق لا ببال الزانية
 التوقف لظن الاحتمال فان صفت ولو قال يا زنج الزانية فله الحد وجب له الحد ولو قال يا ابنا الزانية اياها الزانية
 فالحد من نيب اليها الزانية المواجهة ولو قال زيت بليت ثقت او لظنت به فالحد من المواجهة ثابت وفي ثبوته
 للمتنسب اليه وقد قال في النهاية وفي المبسوط يثبت حدان لانه فعل واحد حتى كذب في احداهما كذب في الاخر
 ومعنى الانسحاب ان فعل واحد لا ان وجب الحد في الفاعل غير الموجه في المفعول ومعنى يمكن احدهما ان يثبت
 صاحبه ولو قال يا ابن الملاصحة يا ابن الزانية فعليه الحد ولو قال يا ابن المخدومة قبل التوبة لم يوجب الحد ويصحب
 التوبة بحد الحد ولو قال لا ماله زيت بليت فاصاحق على التوبة المذكورة ولا يثبت في ظنه حدان احسنى هذا
 ولو قال يا دقش كتحان او قبان او غير ذلك من الالفاظ فان افادت القذف في عرف القابل منه الحد
 ان لم يعرف فاعلم انها اركان مفيدة لغريم فلا حد ويعمل في افادته فائدة يكرهها المواجهة وكل ترفيعها
 يكرهها المواجهة ولو وضع القذف لغريم لا عرف فثبت به التعزير لا الحد كقوله ات ولجرام وحملت املت
 في حجبها او يقول لزوجة لم يحدك عنده او يقول يا ذاسن او يا شار لم يحدك من تظاهر بالشرا او اخترا او يا
 خيرا او يا ذاسن ولو كان المقول مستحسنا للاختصاص فلا حد ولا تعزير وكذا كل ما يوجب اذى كقول يا اجد
 او يا ابرص **الثاني** في القذف ويصير فيه البلوغ وكما العقل ولو قذف الصبي لم يحد وعنه وان قذف مسلما
 بالفاخر او كذا المجنون وهل يسرط في وجوب الحد الكامل الحرية قبل ثم وفيه لا يسرط فعلى الاول يثبت نصف
 الحد وعلى الثاني يثبت الحد كاملا وهو انون ولو ادعى القذف للحرية وانكر القاذف فان ثبت احدهما

عليه

عليه وان جعل فنية ترة اظهر ان القول قول القاذف لظن الاحتمال **الثالث** المفذوف ويشترط فيه
 الاختصاص وهو ما عدا عارضة البلوغ وكما العقل للمخبر والاسلام والعقد من اشكالها صفة بقية الحد
 ومن قذفها او بعضها فلا حد وعقبة التعزير كمن قذف صبيا او ملكا او كافرا او سفاها او بالزنا سواء كان الف
 مسلما او كافرا او عبدا ولو قال المسلم يا ابن الزانية او املت ذانية وكانت امه كافرة او املت قال في النهاية عليه
 للحد ما لم يمت ولدها ولا شبه القريب ولو قذف الاب ولده لم يحد وعقبة الحد ولو قذف زوجة المسلم ولا دار
 به لم يحد ثم لو كان لها ولد مخبر كان لهم الحد اما صنف الولد لو قذف اياه ولازم لو قذفت ولدها وكذا لا
الرابع في الاحكام وفيه مسائل **الاولى** اذا قذف جماعة واحد بعد واحد فكل واحد حد ولو قذف فم بالفظ
 واحد وجاوبه يحد فكل واحد حد ولو قذفوا في اللطاة فكل واحد حد وهل الحكم في التعزير كذلك
 قال جماعة نعم ولا يخفى الاختلاف هنا وكذا لو قال يا ابن الزانية فله الحد ويحد حدا واحدا مع الاجتماع
 على المطالبة وحدين مع التعاقب **الثانية** حد القذف مودع برث من يرث المال من الذكورة فلا نكاح عدلين
 والزوج **الثالثة** لو قال املت فان اولادها او بنت رانية فله الحد للمواجهة فان بقا الاستيعا او العفو فلا حد
 وان سبق الاب قال في النهاية له المطالبة والعقوبة اشكال لان المستحق وجوده ولا له المطالبة فلا حد
 كما في غيره من الحقوق **الخامسة** اذا قذف الحد جماعة لم يسقط بحد بعضه بعضا البعض وللبايق المطالبة بالحد تاما ولو
 واحدا لو عفا الجماعة او كان المستحق واحدا فمقتضى سقوط الحد وسحق الحدان يعني قبل ثبوت حده ومدة
 ليس الحكم الا على من عليه ولا ينافي لا بعد مطالبة المستحق **السادسة** اذا تكرر الحد بكرر القذف من قبل فم
 الا انه وقيل في الزانية وهو اولى ولو قذف في دعوى التي تلت كان صحيحا وجب بالثاني التعزير لا الحد
 والذين المتكرر يوجب حدا واحدا لا اكثر **السابعة** لا يسقط الحد عن الدامس الا بالنية المصدفة او تصديقا
 مستحقا للحد او العفو ولو قذفه بحد سقط الحد بذلك **الثامنة** الحد ما من جلد اخر كان او عبدا
 وكان جلد بشارة ولا يحد ويصير على الضرب المتوسط ولا يحد على الضرب في الزانية والاذن يجذب شامة

ويثبت القذف بشهادة عدلين أو ثلاثة مرتين ويشرط في المحرم التكليف والحرية ولا اختيار **الثالث** اذا
 توافقت اثنان سقط الحد وقيل **الرابع** قيل لا يغير الكفار مع التاب بالقباب والتعير بالامان لان
 يلحق حدود فتنه يفسد الامان بابل ويطبق بذلك **مسائل** **الاول** من سب النبي عجل الله فرجه فله الحد
 بغير العزم على نفسه او لا اذ عزم من اهل الجاهل وكذا من سب احد الانبياء عليهم السلام **والثاني** من ادعى
 النبوة بغير ذلك وكذا من ادعى محمد بن عبد الله منصف صادق او لا وكان على ظاهره ان لا يحد **والثالث** من ادعى
 الشراقة قيل ان كان مسلما ويوجب ان كان كافرا **الرابع** يكون ان يراه في تاجيب العتيق على غير ما شاع ذلك المالك
 وقيل ان يصرح به في غير حد قوله لعنة وهو على الاحتياط **الثاني** من سب النبي عجل الله فرجه من غير قرائنه
 نجاسة يثبت بها حد بين الاثني عشرين على قوله من قرائنه من غير عزم ولا يحد **الثاني** من سب النبي عجل الله فرجه
 او ترك يلحق بالامان بغيره ولا يلحق بالحد مقذبة الى الامان ولا يلحق بالحد المحرم في الكفر ولا حد العبد في العبد
الاسم الرابع في حد المسكر والفتاح وبما حقه **الاول** في الموجب وهو ان المسكر
 او الفتاح اختيارا مع العلم بالحريم اذا كان المسكر كالا فله حد في رواية شرط التسليم الشرب فلا حد
 واحد من وجها لا غيره فلا حد في معنى المسكر من شأنه ان يسكر فان المسكر يعلق تاول الفطرة منه
 ويثبت في ذلك الخمر جميع المسكرات القريبة والبعيدة والعسلية والرزقية والشعير بالقطر والذرة وكذا
 علم من شغل او اثارا ويعلق المسكر بالعصا اذا علا وان لم يقدف بالزينة الا ان يذهب بالغليان لما لا
 يتقلب خلا واعلاه اذا حصلت فيه الشدة للسكر اما الترواد اعلاه لم يبلغ حد الا سكاره في تحريمه وقد لا
 يراه على التحليل حتى يبلغ وكذا البحث في الزبيب اذا وقع بالاعتدال من نفسه وبالذات فلا شبهة ان لا يحد
 يبلغ الشدة المسكرة والفتاح كالنبيذ للسكر في التحريم وان لم يكن مسكرا وفي وجوب الاشباع من الترواد
 به فلا صطباع واشترط الاختيار بغيره من الكدرة فانه لا حد عليه ولا يعلق المسكر بالثوب لم يكن بالغا
 عا ولا يحد الحد عن الكدرة يقطع عن جعل الخمر جمل المشروب ويثبت بشهادة عدلين مسلطين

مثل فيه شهادة الشبهة قروا ونفقات ولا اقرار ومعين ولا يفي المدة ويشرط في المقر الميخ وكما القتل
 والحريم ولا اختيار **الثاني** في كمين الحد وهي ثاؤون جلد رجل كان الشارب او اضره حر كان او عبدا
 وفي رواية يحد العبدان يمين وهي متركه اما الكافر فان نظاهر جلدان استسرى حتى يصيب الشارب
 عليه ما على ظهره وكسبه وتقي وجهه ورجله ولا يحد عليه حتى يمين واذا حد مرتين قتل في الثالثة
 هو المروي وقيل في الخلاف يحد في الرابعة ولو شرب مرارا حتى حد واحد **الثاني** في احكام فيه مقابل
الاول لو شهد واحد بشربها او اخر ينهاه وجب الحد ويلزم على ذلك وجوب الحد لو شهدا بيمينها انظر
 الى التعليل المروي وفيه تردد لا يحال الا كماله على بعد ولعل هذا لا يحال يندفع بانه لو كان واقفا
 بغير نفسه انما اودعاه واحد **الثاني** من شرب الخمر تحللا استيب فان بات اقيم عليه الحد وان امتنع
 قتل وقيل يكون حكمه حكم الحر وقد هو قولى اما المسكرات فلا يحد عليها تحقيق الخلاف بين الخبير
 فيها ويقام الحد مع شربها مستحلا وبها **الثالث** من باع الخمر مستحلا يستتاب فان تاب فلا حد وان لم
 يكن مستحلا غرق وبما سئل لا يحد وان لم ييب بل يوقب **الرابع** اذا راب قبل قيام البينة سقط الحد
 تاب بعدها لم يقطع ولو كان يثبت الحد باقراره كان الامام مخيرا ومنهم من منع الخمر بيمينه لا يحد
 هنا ومما هو **الثاني** تشمل مسائل **الاول** من استحل شرب الخمرات المباح عليها كالسنة والله والربا
 علم التحريم من ولد على الفطرة يحد ولو ارتكب ذلك لا حد له **الثاني** من قتل الحد والتعير فلا
 له قتل يجب على بيت المال فلا اقل وفي **الثالث** لو اقام الحاكم الحد بالقتل فان من الشاهدين كان
 الدين يثبت المال ولا يضمنها الحاكم ولا يحد ولو ائتمن الى حامل لا فانه حد فاجتنب خفا قال الشيخ
 رحمه الله فيه الجبن في بيت المال وهو مروي لا يحد خطأ وخطأ الحكماء في بيت المال وقيل يكون على
 عاقبة الامان والقتل يصرح على علية السلام ولو امر الحاكم بغير الحدود زيادة عن الحد فوات فعليه
 نصف الدين في الا ان لم يعلم الحد ولا شيعه العبد ولو كان سوا القصب على بيت المال ولو امر بالانصاف

فلوردة السرق بعينها بعد الاقرار بالضرب قال في النهاية يقطع وقال بعض الاصحاب لا يقطع لظن قوله
 الاقرار بالذم للمكسر ان يكون المال في يده من غير حجة السرقية وهذا الحسن ولو اقر من غير وجه لم يقطع للحد
 ونحوه الا فانه ولو اقر من غير وجه لم يقطع وجب العرف **القول الثاني** في الحد وهو قطع الاصابع
 الا ربع من اليد اليمنى وترك له الرقعة والا حكام ولو سرق ثانيا فاقطعت رجله اليسرى من عضل القدم
 وترك له العقب بعينه على ما كان سرقته الثالثة حبس جانا ولو سرق بعد ذلك قبل ولو تكررت السرقة للحد
 الواحد كان ولا يقطع اليسار مع وجود اليمنى وان لا يقطع اليمنى ولو كانت شللة وكذا لو كانت اليسار
 شللة او كانتا شللتين قطعت اليمنى على الشدتين ولو لم يكن له يدان قال في المبسوط قطعت يمينه
 وفي رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع لا يقطع ولا في اربعة الا كان تيزجين القطع
 قد هتبت اقطع اليسار على القطع بالذاتية ولو سرق ولا يتركه قال في النهاية قطعت يمينه وقال
 في المبسوط ينقل الى رجله ولو لم يكن له يمين يقطع رجله اليسرى ولو سرق ولا يتركه ولا رجل حبس في
 الكلى اشكال من حيث ان يقطع موضع القطع فيقف على اذن الشرع وهو عقود ويقطع الحد بالثبوت
 قبل ثبوت يقيم لو تاب بعد الاقرار قبل عيم القطع وقيل تجزئ الامانة والعتق على ثبوتها
 ضعفه ولو قطع الحد اذ يبايع مع العلم فعليه النضام ولا يقطع قطع اليمنى بالسرقة ولو قطعها اليمنى
 للحد الذي يقطع اليمنى قال في المبسوط لا يعلق القطع بها قبل انها جازية ولو اقر بعد ثبوت
 عن ابي جعفر ان عليا ع قال لا يقطع يمينه وقد قطعت شللة واذا قطع الشارف يجب تحريمه بالزينة للقبلي
 نظرا الى ليس بالذم وسرقة الحد يمس بضميرته وان اقر في غير وجه لانه استيفاء **القول الثالث** في القرائن
 وهي سبل **القول الرابع** على السارق اعاده العين للمسروقة وان تلفت اعرض عنها اذ هي انما لم يكن سئل
 وان نصت فعليه رد النضام ولو كانت صاحبها دفعت الى ورثة فان لم يكن وارث قال الامام **القول الخامس**
 اذا سرق فان نصبا باقى بوجوب النطق وقال في النهاية يجب النطق وقال في الخلاف اذا نصب لم يقطع

كل واحد نصبا باقيا وان كان دون ذلك فلا يقطع والوقت احوط **القول السادس** لو سرق ولم يقدر عليه سرق
 ثالثة قطع بالاختيار واخره للمالين ولو قامت الحجة بالسرقة فامسك حتى يقطع ثم شهد عليه بالسرقة قال في
 النهاية قطعت رجله بالثبوت استنادا الى الرواية وتوقف بعض الاصحاب فيه وهو اولى **القول السابع** قطع السارق
 موقوف على طالبه الموقوف قال في المرافعة لو سرقه الا فام وان قاست اليه ولو وهب الموقوف سقط الحد وكذا لو
 عتاق من القطع فانما بعد المرافعة فانه لا يقطع به ولا يعفو **القول الثامن** لو سرق الا فامه قبل المرافعة سقط الحد
 ولو لم يكن بعد المرافعة لم يقطع **القول التاسع** لو اخرج المال اعاده الى الحد ولو سقط الحد حصل السبب التام وفيه
 تردد من حيث ان القطع موقوف على المرافعة فاذا رجع الى صاحبه من له مطالبه ولو هتكت الحجة جازعا فما
 لانا احدثه فاقطع عليه خاصة لا تقرر بالموجب ولو قر به احدثه واخرج به الاخر فاقطع على المخرج وكذا
 لو ضمنه الداخل في وسط القتب واخرج به الفاج وقال في المبسوط لا يقطع على احد الا ان كل واحد له
 نصيب من كمال الحد **القول العاشر** لو اخرج قدر النصاب دفعة وجب القطع ولو اخرج برارافق وجب ترويضه
 وجوب الحد لا يخرج نصبا واشتراط الحد في الاخراج غير معلوم **القول الحادي عشر** لو نهب واحد النضام
 فيه حدان ينقص به فبقيت عن النضام ثم خرج مثل ان حرق النوب او ذبح الشاة فلا يقطع ولو اخرج نصبا
 فبقيت قبل المرافعة ثبت القطع **القول الثاني عشر** لو ابلغ داخل المزبلة نضابا كاللينة فان كان يقدر اخرج به
 فهو كالنصف ولا حد له ولو اقر اخرج به اخرج به وهو ضامن وان كان خرجها مالا بعدد النطرك
 عادة فقطع لانه يخرج ايداعها في الوعاء **القول الثالث عشر** في حد الحارب المخاصم
 السامع لاحاد الناس في بناء او ايلاد او ارضه وغيره هل يقطع من اهل البيعة بحد اخطائه
 لا يقطع العلم بقصد الاخذ ويسوى في هذا الحد المخرج مع ضعفه عن الاخذة زودا شبه البوت يخرج
 هذا الحد بصدقه ولا يثبت هذا الحد لا يطلع ولا لا رد للحد وبقيت هذه البنائيات بالاعتراض ولا يخرج
 بها اربعة رجال عدلين ولا قبل شهادة الشاة مسقودات ولا مع الرجال ولو شهد بعض القوم على بعض

وكذا لو شهد بالآخرين بعضهم بعضا لما اوفوا الوعد فلو كان ذلك لاشتمل على ذلك فتمت
تبع الشهادة وهذا المحارب القتل والصلب والقطع على ما اولا في وقت زود فيه لا صاحب فقال المحدث
انما الخبر في الشئ رجلا منه بالغير يقتل ان قتل ولو عفا ما لم يقتل الا ما لم يقتل واخذ المال
منه وقطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ثم قتل ويصلب وان اخذ المال ولم يقتل قطع عناه في واجرح وجر
ياخذ المال انقص منه ونفى طلاقه على شرا الناح والاختلاف في ولا غير واستند في القليل الى الا
الذات عليه ومثلها كما هي لا تفتل من ضعف في استناده واضطراب في متن او قصور في دلالة فلا تلتزم
العمل بالادلة مستكنا بظاهر الآية وفيها مسائل **في الاول** اذا قتل المحارب غير طلبا للمال تخم فانه ان
كان القتل كغوا ومع عفو الرولى حقا سواء كان المقتول كغوا او لم يكن ولو قتل لطلب للمال كان كغوا مثل
العدو وان الرولى الى الرولى فما اخرج طلبا للمال كان القصاص الى الرولى ولا يختم الا بقصاص في المخرج بتدبير
ان يعفو الرولى على المظفر **الثاني** اذا قتل العدو عليه سقط العدو ولو سقط ما يتعلق به من
حقوق الناس كالقتل والوجع والمال ولما قارب بعد الظفر لم يقطع عنه حد ولا قصاص ولا عذر
الثالث اللص محارب فاذا دخل دارا فقتلها كان لصاحبها محاربة فان ادعى الدفع الى قتلها كانت
دعواه با لا يصح الدافع ولا حتى اللص عليه حتى يتجوز الكف عنه اما لو ادعى الدافع الدخول عليه في
الدفع ولا يجوز الاستسلام للمال هذا ولو عجز عن المقاومة وامكن العرب وجوب **الرابع** يصلب الجاني
حيات على القول بالخصير ومقتل على القول بالآخر **الخامس** لا يبرأ على حشيشه الا من لا يبرأ الا من لم يقتل
ويكف ويصلب عليه ويدفن ومن لا يصلب الا بعد القتل لا يقتل الا بقتل لا يقتل الا بالقتل **السادس**
ينبغي للمحاربين بله ويكتب الى كل بلد ياتى اليه بالحق من موالاته وشرايته ومجالاته وسبائته والقتل
بلاد الشرايع منها ولو كان من دخلها فورا حتى يخرجوه **السابع** ما كان من الخصم لا يابى في هذا
البحث لا يجوز قطعه وان لم ياتحدا الا كيفية قطعه ان يقطع يناه ثم ختم ثم يقطع رجلا اليسرى ويختم ولو لم

منه

في الوضحين جاز ولو قتل احد المعادين بقتل واحد على المجرى ولم يقتل المجرى **الثامن** لا يقطع الملب
ولا القتل ولا الخال على الا موال بالفرقة والرايل الكاذبه بل يتعاد منه المال ويعتد به كذا الشيخ
ومن سقى غيره من هذا لكان ان جنى ذلك شيئا من الجناية **التاسع** من كماله لا يوفى له
السادس الاول فلنجد وهو الذي يكفر بعد الاسلام وله ضمان **الاول** من قتل على الاسلام
وهذا لا يقتل اسلامه لو جرح وتيمم قتل وتبين منه زوجته وبينة منه عدل الزواة وقسم امر الدين ورشحه
وان الحق بدار الحرب واعظم بالجرم بين الامام وقتله ويشترط في الماردا والبلوغ وكال العقل ولا
فلو اكره كان لظقة بالكفر لغوا ولو ادعى الا كرا مع وجود الامانة قبل ولا قتل الفرقة بالردة بل الجرح
واياها وان كانت مولودة على الفطرة وتضرب اوقات الصلوة **الثاني** من اسلم كفر ثم ارتد
فهذا يستتاب فان استعفى قتل واستتابه واجبة وكذا يستتاب قبل ثلثة ايام وقيل القتل الذي يمكن معه
الرجوع ولا يلزم مرقى وهو حسن لما فيه التلويح لا تاله عذره ولا يزول عنه اسلامه بل تكون باقية عليه حتى
العقد بيمه وبين زوجته ويقف تكا حيا على انشاء العدة وهي عدة المطلقه ويقضى من امواله ديونه وما
عليه الحقوق الواجبة ويؤدى منه نفقة الا قارب اداها حيا وبعد قتل يرضى ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة
دون نفقة الا قارب ولو قتل او مات كانت تركته لوارثه المسلمين وان لم يكن له وارث سلمت ماله اتمام له
حكمه للمسلم فان بلغ مسلما فادب وان اخذ الكفر بعد بلوغه استتاب فان تاب فلا قتل ولو قتل قاتل
قبل صفاء الكفر قتل به سواء قتل قبل بلوغه او بعده ولو ولد بعد الرقة وكانت امه مسلمة كان حكمه كالا
وان كانت مرتدة لم تكن بعد ارتدادها كان حكمه لا يقتل المسلم قبله وهل يجوز استرقاقه رده الشيخ فانه
مخبر لا كافر بين الكافرين وان يمنع لان اباء لا يبرق لغيره بالاسلام فكذا الولد وهذا اولى بحج
الحاكم على امواله لا يقترب فيها بالافلان فان عاد فهو لحن جاولان الحق بدار الكفر يقبض على الاحتمال
شباع منها لم يكون له الفضة في بيعه كالحقوان **سبل** من هذا الباب **الاضافي** اذا تكرر ارتداده في الشئ قبل

موتوا مات فالحث كالأول وسئل الجنبه وضوء الطعام والشرب فان كان قد لا يحل مثل البقا
فيما مات بعد **الثاني** لو طرجه في النار مات قبل به ولو كان قادرا على الخروج لانه قد يشهد ولا
النار قد تنجح الاغصاب بالملاقات فلا يبر القبول العلم انه ترك الخروج فحاشا له فلا يؤذنه اذ ان
على نفسه ويصدق انه لا يملك ايضا لانه يستقل بالمال في نفسه ولا كذا لو خرج فترك المداواة مات كان
السلم مع ترك المداواة بين الحج المضمون والمثل بالنار ليس يخرج الا القابل لاحراق الجند الذي لو
المكث لا يحصل وكذا الجنب لو طرجه في النجس ولو صدق فترك شدة اذ القاء في ماء فاسكت نفسه بجمته
مع القدر على الخروج فلا قصاص ولا دية **الرابع** السرقة عن جنابة العمد وجب القصاص مع الشك
فان قطع يده عمد او شرب قتل الحارح وكذا لو قطع اصبعه عمدا بالهقتل غالباً فصر **الخامس** لو التقى بينه
من على اثنان عدل وكان الوقوع ما يتصل غالباً فاضل الا على الوقوع القود ولو لم يكن يتصل غالباً
كان خطا شبيه العمد فيها ليد معظومة الوقوع ما يتصل غالباً فاضل الملقى نفسه هذه **السادس**
قال الشيخ رحمه الله لا حقيقة للسرقة الا في الاخبار ما يدل على ان له حقيقة ولعل ما ذكره الشيخ قريب من ان البناء
على الاحتمال او في بعض نيات لو وجب قصاصا ولا حقيقة على ذكره الشيخ رحمه الله وكذا لو اقر انه قد فعل
ما قلناه من الاخبار بالبرية الا في اقرار وفي الاخبار يقتل السرقة في الخلاف بحيث ذلك على قتل جند الفتن
لا يقرها **المنهية الثانية** ان يقتل اليه مباشرة الجنب عليه وفيه صدور **الاول** لو قتل طعام سقيا
فان علم كان متميزا فلا مودة ولا دية وان لم يعلم فاكل فمات فلولي القود لان حكم المباشرة سقط والعزوة
ولو حمل الشرب في طعام صاحب المنزل فوجد صاحبها فاكل فمات قال في الخلاف والمبسط عليه القود وفيه
اسكال **الثاني** لو جرحه بآبعية وطريق ودعا غيره مع جناية فوقع ميات فعليه القود لانه ما يصدق به القتل
غالباً **الثالث** لو جرحه فداوى نفسه بدوا حتى ان كان مجزئاً فلا يلزم جرحه والقائل هو القتل فلا دية ولو
القصاص في الحج اذ كان الحج بوجوب القصاص ولا كان لما ارش الجرحه وان لم يكن مجزئاً وكان القاء

فيه

قال
فيه الساقه فانفق الموت سقطاً قبل **الاول** وهو نصف الدية والاول قتل الحارح بعد ونصف الدية
كذا لو كان غير مجزئ فكان الدية بعد المثل وكذا الجنب لو جرحه فداوى حتى قسرى منها سقط ما قبل قتل
الجرح وكان للولي قتل الحارح بعد ونصف جنة **المنهية الثالثة** ان يقتل اليه المباشرة حيوان وفيه
صدور **الاول** اذا القاه الى البحر القتل لموت قبل وصوله فعليه القود لان القاء في البحر اطلاق بالشك
وقيل لا مودة لانهم يعتقدون ان لا ينجو من البحر وهو قوي اذ القاء الى الموت فالتقية فعليه القود لان الموت ضار
بالطبع فهو كالقوله **الثاني** لو جرحه فاكله عقر واقتل فلا شبهة القود لانه كالأول والقائل ان السد ثبث لا
يكفي الا عظام فقتله لو كان في حصين او بنية **الثالث** لو انشبه جنة فلا ميات قتل به ولو طرح عليه
حينه فمات فقتله فاضل فالاشبه وجوب القود لانه ما جرح العادة بالثقة بعد **الرابع** لو جرحه ثم عضه
الاسد وسرا الى سبط القود وهل يرد فاضل الدية الاشبههم وكذا لو شارك ابنه او اشرك عبده وحر في
قتل عبده **الخامس** لو كتمه والقاء في ارض سبعة فاقترعوا لاسد اثمها فلا مودة وفيه الدية **المنهية الرابعة** ان يقتل
اليه مباشرة انسان اخر وفيه صدور **الاول** لو جرحه فاحرقه فقتل فاضل الدية الاشبههم وكذا لو شارك ابنه او اشرك عبده وحر في
القام من شامق فاعترضه اخر فاندب يصفين قبل وصوله الا ارض فالقائل هو المعترض ولو امسك حاد
وقتل اخر بالقود على القائل دون الممسك لكن الممسك يحبس ابداً ولو نظر له اثبات لم يقتل لكن شلته
او شتما **الثاني** اذا اكرهه على القتل فالقصاص على المباشرة دون الآمر ولا يتحقق الا كره في القتل
ويحقق فيما عداه وفي رواية على من يبايعه يحبس الآمر يقتل حتى يموت هذا اذا كان المعزوم بالقاء قاتلاً ولو كان
غير مجزئ كالطفل المجنون فالقصاص على المكر لانه بالنسبة اليه كالأول ويؤمر في ذلك الكره والعبد ولو
كان متميزاً عارفاً غير بالغ وهو حر فلا قود والدية على عاتقه المباشرة قال بعض الاصحاب يقتض منان بالغ
عقل وهو مطروح وفي المملوك المميز يتلقى الجنابة برفقة ولا قود وفي المخلاف ان كان المملوك صغيراً او
مجزئاً سقط القود ووجب الدية ولا يلزم **الخامس** لو قال قتلتك ولا تملكك لربيع القتل ان الاكاذب

لا يرفع الحرة ولو باشر لم يجز القصاص لانه استحقه ببلاده ولا يقطع الوارث ولا تعلق المأثر
السادس لو قال اقل نسلك فان كان متبرعا فلا شيء على المأثر والعقد وفي تحقق الكراهة العاقل هنا
 اشكال **الثالث** يصح الاكل فها دون النفس فالق قطع به هذا ولا يملك ذلك واحد من القصاص
 القصاص يرد ومثله ان النفس عري عن الاكل فلا شبهة القصاص على الاكل وهذا لان الاكل يمتنع
 والخص غير ممكن الا باحدها **القول الثاني** لو شئنا انما يجب فلا كما القصاص وهذا يقتضي انما يجب
 كالزنا وحيث انهم شهدوا انهم لا يمتنع لم يمتنع للمأثر ولا لهذا وكان القود على الشهود لانه
 تسيب تلف بقاء الشرح ثم لو علم الولي وباشر القصاص كان القصاص عليه دون الشهود والقصد على
 التسلل احد وان من غير عزم **الرابع** لو خفي عليه وصبر في حكم الذبيح وهو ان لا يبقى حياته متفرقة او رقه
 انشروا على الاصل القود على الثاني وتماثلت ولو كانت حيوة متفرقة فلا ولا جراح والثاني فاما لو كانت
 جناية ما يضمن بها الموت غالب الكسوف للحوى والآلة او لا يضمن به كقطع الآلة **الخامس** لو قطع واحد يده
 وآخر رجل فان ذلك احد ما يمتنع من اذله جرحه فمما جرح والاخر قابل يتقبل بعدد دية الجرح
 المتقبل **سبع** لو جرحه اثنان كل واحد جرحا فمما اذله جرحه اذله جرحه وصدة الولي له
 ينفق قصده على الاخر لانه قد تجاوزا لحد دية الجرح من الجراح والدية من الاخر من منهم في قصده
 لان المتكسر يدع الاصل فيكون القول قول المجنونة **السادس** لو قطع يد من الكعج واخر دية ذلك
 قتلا لانه ساربه الا انه لم يقطع بالثاني لشيء الما قبل الثانية وليس كذا لو قطع واحد يد وقلة الاخر
 لان الثانية انقطعت بالتجمل في الاول اشكال لو كان الجاني واحدا دخلت دية الطرفين في دية النفس
 اجماعا ساهل يدخل قصاص الطرفين في قصاص النفس اضطربت فتوى الاصح في النهاية فيقتضيه
 ان فرق ذلك وان ضربه ضربة واحدة لم يكن عليه اكثر من التمثيل وهي دية مجتهدين قيس عن احدهما في اللط
 والاختلاف ويحل قصاص الطرفين في قصاص النفس وهي دية ابي عبيدة عن ابي جعفر في موضع آخر من الكتاب

لو قطع

لو قطع يد رجل ثم قطع ثم قتل ولا قريب ما تقتضيه النهاية لبوت القصاص بالجناية الاولى ولا كذا لو
 القصة واحدة وكذا لو كان سبعا لم يكن قطع يد غيره ومنه ان القصاص في النفس في الطرفين
سابع لو اشترى انا **الاول** اذا اشترى جماعة في قتل واحد قتلوا به والولي بالخيار بين قتل الجميع بعد ان يرد
 عليهم ما حصل من دية المقتول فيأخذ كل واحد منهم ما حصل من دية جانيته وبين قتل البعض ويرد الباقي
 دية جانيته وان فضل المقتولين فضل قام به الولي بتحقيق الشك ان يميل كل منهم ما يميل لو افرق او ما يكون له
 شركة في التوبة مع القصد الى الجناية ولا يعتبر التماس في الجناية بل الجرح واحد جرحا والاخر ما يمتنع
 الجميع للجناية عليها بالتوبة ولو طلب الدية كانت الدية عليها نصين **الثاني** يتحقق في الاصل انما
 يتحقق في النفس ولو اجمع جماعة على قطع يد او قطع عينه فلا لا قصاص من جميعا فيقتل كل واحد
 عن جانيته ولا لا قصاص من اذله جرحه ويرد الباقي دية جانيته بتحقيق الشك في ذلك بان يحصل الاشكال
 في الفعل الواحد فلو اضره كل واحد يقطع من يده لو قطع يدها وكذا الرجل احدهما التوبة
 يده والاخر يده واعتدا حتى التقيا فلا قطع في اليد على احدهما لان كلاهما متفرق جناية لولا ان
 الاخر فيها فاعلى القصاص في جانيته **الثالث** لو اشترك في قتل امرأتين قتلها به ولا لا قاض
 لها عن دية ولو كان الولي شاهدا بعد دية فاضل يمتنع بالتوبة ان كان مساويا في الدية والا
 اكل لكل واحد دية بعد وضع ارض جانيها ولو اشترى رجل وطرفه قتل كل واحد منها نصف الدية
 والولي قاضها ويخص الرجل بالرد وفي المقتنة يقيم الروبها اثلاثا وليس بمجهد ولو قتل المرأة فلا رد على الولي
 نصف الدية ولو قتل الرجل رقت المرأة عليه نصف دية وقيل نصف دية وهو ضعيف وكل موضع يجب
 الرد فانه يكون مقتدا على الاستيفاء **الرابع** اذا اشترى حرة وعبد في قتل حرة قتل في النهاية الاولى
 ان يتكلم بها ويورد الى سيد العبد ولو قتل الحرة ويورد الى سيد العبد الى التمثيل خمسة الف درهم او يسلم
 العبد ويقتل العبد وليس له على التمثيل ولا اشبهان مع قتلها يردون الى الوصيف دية ولا يرد على

مولى العبد شيء المولى من قيمته ان يدين من نصف دية الحر فير عليه النكاح ولا يملك العبد وكانت قيمة زانية
 عن نصف دية المقتول اذ لا يورث الا الوارث فان استوجب الدية فلا كان تمام الدية لا يملك الا المولى وفيه
 اختلاف لا يصح ما اختاره ائمة اهل البيت بالذهب **الاسنة** لو اشترى عبد وامره في حر فلا يملك اقلها
 ولا يملك المولى ولا على العبد الا ان يدين قيمته عن نصف الدية فير على مولا الزانية ولو قتلت المرأة
 لم اشترى العبد الا ان يكون قيمته للدين عن نصف دية المقتول فير على مولا فاضل وان قتله العبد
 قيمته بعد حياته او اقله فلا يورث المولى جازا فان كانت قيمة اكثر من نصف الدية رقت عليه المولا
 فاضل من قيمته فان استوجب دية الحر فلا كان الفاضل لونه المقتول اولا **الفصل الرابع**
 في الشقوق المتبرأ في العصاص وهي خمسة **الاول** الشاوي في الحرية والرق يقتل الحر بالحر والحر بالحر
 فاضل دية الحر بالحر والحر فلا يوجد فاضل على الاخر يقتض المقتول الجمل في الاطراف من غير
 وبياب ويدها لم يسلع ثمة دية الحر ثم يرجع الى النصف فيقتل لها من حر والقتال يقتل العبد العبد
 ولا يملكه ولا لانه ماله وبالعبد لا يقتل حر بعد ولا لانه قتل ان اغتاد قتل العبد قبل حيا الحرية ولو قتل المولى
 غيره كفر بغيره ولم يسل ولو قتل امرؤ ميمنة بغيره بغيره في المسند وفي بعض الروايات ان اغتاد قتل مولا
 قتل عبد الغريم بعد ان غر قيمته ومقتل ولا يجاوز بها دية الحر ولا قيمة للملكة ودية المرأة ولو كان ذرا الذي لم
 يجاوز قيمة الذكورة مولا ولا قيمة الا في دية الذمية ولو قتل العبد حر اقل به ولا يضمن المولى جباية لكن
 على الدية بل ان فرق ذلك واسترقاقه وليس مولا فكم كراهية المولى للجور حر كان للجور الا فاضل من دية
 طلب الدية فكم كراهية ما اشترى الجباية ولو استع كان للجور استرقاقه ان احاطت به الجباية وان حصل اشكال ان
 استرقق منه سبب الجباية من قيمته وان شاعا له بغيره وليس من اشراك الجباية فان لا دية فالزانية للمولى ولو
 قتل المبيع عبدا فالقول مولا فان قتل جازا وان طلب الدية تعلقت بدية الجاني فان سارت البعثة ان كان
 لمولى المقتول استرقاقه ولا يضمنه ولا لكن لو ربح فكم بغيره الجباية وان كانت قيمة القاتل اكثر من ماله منه بغيره

مقتول

نصف

للمقتول وان كانت قيمة اقل فمولى المقتول مولا واسترقاقه ولا يضمن مولى القاتل اذ المولى لا يقتل عبدا ولو كان
 القاتل خطا كان مولى القاتل الجاني من دية بغيره ولا يضمن مولى الجاني عليه ومن دفعه ماله منه ما يضمن عن قيمة
 المقتول ليس عليه الا يضمن ولا يضمن الجاني ومولى العبد في قيمته يوم قتل قاله قول الجاني مع ميمنة
 اذ المولى من قيمته والمولى كالعق ولو قتل عبدا قتل من اشترى استرقاقه كان له ولو قتل خطا فان فكم
 مولا باشر الجباية فلا يملك المولى فاذا مات الذي ذبحه هل يضمن فكم لانه كالموتية وقد خرج عن ملكه
 بالجباية فيعلم الشبهة وقيل لا يضمن بل يضمن ومع القول بغيره هل يضمن في ذلك بغيره فيه خلاف لا يخرج
 ان يضمن وبما لا يضمن يضمن في دية المقتول وجاهله ومالك ان لو يورث من سكا ميمنة او كان ميمنة وطا
 فهو كالعق وان كان مطلقا وقد ادى من المالك ميمنة شيئا لم يضمنه فكم فاضل حر بعد قتل وان قتل
 مولا فلا يورث وتعلق الجباية بما فيه من الرقة بغيره فيض في ضيق الحرية ويسير الباقي منها وبيع
 في ضيق المرق ولو قتل خطا اضل الا ان يورث من ميمنة الحرية والمولى بالجباية فكم بغيره الرقة في الحرية
 ومن استلم حصة الرق ليقاص الجباية وفي رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عما اذا ادني
 نصف ما عليه فهو بمنزلة المولى وقد يجزأ في الاستحصار ورضعها في غيره والعبد اذا قتل مولا جازا للمولى
 فكم وكذا لو كان الحر عبدان قتل احدهما الاخر كان مختارا بين قتل العادل وبين القتل **الاول**
 لو قتل حر حرين فليس كالا ولا يملك الا قتله وليس لها المطالبة بالدية ولو قطع بين رجل وشاهدا آخر قطعت
 بينه بالاول وبه بالثاني ولو قطع بين ثالث قبل سقطة العصاص للمدنية وقيل قطعت بطل بالثالث وكذا
 لو قطع راجعا انما يقطع ولا يملك ولا يملك كان عليه الدية لغوات محل العصاص ولو قتل العبد حرين على
 الشايف فكان كالا ولا يملك الاخرى وفي اخرى يستكران منه الميمنة بالاول وهذا اشبه ويكفي في الاخرى
 ان يجازا الى استرقاقه ولو لم يحكم له لكانه وقع اختار وفي الذم الاول لو قتل عبدا كان الشايف
الثاني قيمة العبد مقسومة على اعضائه فكل ما فيه منه واحد فقيمة كالا لسان والمالك كالا فقيمة

كذا في المتن
 قوله من سكا
 قوله من سكا
 قوله من سكا

رواية

اثنان فقيمة قيمة وفي كل واحد نصف قيمة وكذا ما فيه عشر في كل واحد عشر فهو بلغة الرجل العبد
فيما لو دية عذرة وما لا يقدر له فقيمة الحكومة فادخل في العبد باقية دية وبالله في قوله بالجانية
استلذا لا ينبغي له وبين دفعه واخذ قيمة ولو قطع يده وجعله دفعة الرثة العتمة واسمها ولا شيء لما لو قطع
يد ولا يبدل الرثة نصف قيمة وكذا كل جناية لا يستوعب قيمة ولو قطع يده وقطع رجل آخر من بعض الا
يد دفعه اليها ولو قطعها الدية او يسكنها لو كانت الجانيان من واحد ولا في ان لا الدم كل واحد
دية جناية ولا يجب دفعه اليها **الثالث** كل موضع نقول ينكر المولى فانما ينكر يارث الجناية فاذا
قيمة المملوك الجاني او نقصت والشيخ قول آخر انه يعديه باقل لا مربي ولا لا مربي **الرابعة**
لو قتل عبيد واحد عبيد كل واحد للمالك فان اختلفا القود قيل يقتله ولا في ان حذرين ويقتل
الثاني بعد من القود على الاختلاف وقيل يستكران فيه فلم يجز مولى الا في استرقاقه قبل الجناية
الثانية يكون للثاني وهو شبه فان اختلفا في المال ضمن المولى ثلثي الثاني بريقه وكانا
وان فلهما في المال في ثلثي الجاني ولو لم يضمن ونفى الا في باسرقا وتعلق بهما الثاني فان قتله
سقط حق الا في وان اشترك المولى ان ولو قتل عبيد لاثنين وطلب احدهما القيمة ملك منه بعد رقية
حصته من المقتول لم ينفذ حتى الثاني من القود مع رقية حصته شره **الخامسة** لو قتل عشر عبيد
عبد على كل واحد عشر قيمة فان قتل وكذا العشرة ادى الى مولى كل واحد ما فضل عن جناية
ولو لم يرد قيمة كل واحد عن جناية فلا رد وان طالب الدية فمولى كل واحد بالخيار بين فدية يارث
جانيته وبين تسليمه ليرث ان استوعب جناية قيمة واذا كان للمولى المقتول من كل واحد بعد لارث
جانيته او رد على مولا ما فضل عن حصته ويكون له ولو قتل المولى بعضا من غيره وكل واحد عشر
فان لم يضمن ذلك بتبعية من قتل ثم مولى المقتول ما يورثه ويقتصر على قبل من يضمن الرقية **السادسة**
اذا قتل العبد عتقا فاعقده مولا مضمم لم يسقط القود ولو قيل لا يصح له لانه جاني المولى من الاسترقاق

كان تحت وكذا الخ في بيعه وهبته ولو كان حظا قبل بيع العتق وبعض المولى الذي على رفاة غيره ثم عرف
جابر عن ابي جعفر عليه السلام وفي بيعه ضعيف وقيل لا يصح اذا ان يتقدم ضمان الدية او دفعها **قوله**
في السرية **الاول** اذا جنى المولى على المملوك فرت الى نفسه فله مولى كمال قيمة ولو جنى رتت الى نفسه كان
المولى اقل الامرين من قيمة الجناية او الدية عند السرية لان العتمة ان كانت اقل فهي السخوة والارادة جنى
بعد الحرية فلا يلزم للمولى وان نقصت مع السرية لم يقل الجاني تلك القيمة لان دية الطرف يدخل
في دية النفس مثل ان يقطع واحد يده وهو في فعله نصف قيمة فلو كانت قيمة العتمة اقل من الجاني حذرت
فلا يرد يقطع آخر يده وانك حذرت سري الجميع سقطت دية الطرف وبثت دية النفس وهي التغير
ملا كل ذلك بعد ان كان يلزم من الصف فيكون للمولى الثلث والرثة الثلثان من الدية وقيل لما قل
الا مربي ضمان تلك القيمة وثلث الدية والا في شبه **الحج** لو قطع حزين فاعن ثم سرت فلا يورثه
النسابة وعليه دية حزين لم لا جناية فهو منه فكان لا اعتبار بجاحين الاسترقاق والسيد نصف قيمة
وقت الجناية ولو رثة الجاني عليه ما لا بد ولو قطع حزين رجل عبيد العتق وسري الجاني فلا ضمان على
الا في الطرف ولا في النفس لانه يجب القصاص في الجناية فلم يجب في سريته وعلى الثاني القود بعد
رد نصف دية ولم يسقط القود بمساركة الاخرى في السرية كالا يسقط بمساركة الاب لا اخي وبمساركة
السلم الذي في قتل الذي **الثالث** لو قطع يده وهو يرق يقطع رجل وهو حر كان على الجاني نصف قيمة
وقت الجناية مولا وعليه القصاص في الجناية حال الحرية فان اقص العتق جاز وان طالب بالدية كان له نصف
الدية يخص به دون المولى ولو سرقا فلا ضمان في الا في احد من الشاري والقصاص في الرجل لانه كان
وهل ثبت القود قبل الا لان السرية عن قطع احدهما لا يرجع القود ولا شبه ثبوت مع رد ما يتحقق
للمولى فلو قصص الذي على الا قصاص في الرجل اخذ للمولى نصف الجاني عليه وقت الجناية وكانا فان اقل للو
يضمع الا قصاص وان قيل ربة الديان كانت دية ما لا بد من نصف قيمة العبد **الطريق** في السرية

يلزم

والذي فلا يسلّم كما فرضنا كان أو سألنا أو حينا ولكن يورد ويورد ميتا الذي ويقل أن أعاد
 أصل الذمة جازا لا قصاص بعدد فاضل فيه ويقل الذي بالذمة وبالذمة بعدد فاضل للذمة والذمة
 بالذمة والذي من غير رجوع عليها بالفضل ولو قل الذي مثلا عند دفع وهو ماله إلى الدنيا المستول
 وهم غير من قبله واسترطافه في استرطاف ذلك العترة قد أشبهه بقاوم على العترة ولو سلم قبل إلا
 لم يكن محولا فلا قول وهو سلم ولو قل الكافر كافر واسلم السالم لم يسلّم ولو سلم العترة كان المستول
 ذامية ويقل ولد الرشد بولد الزينة لتساويا في أصله **سالم** من أو حرمه **الرب** الوطع
 مسلم يرد في عمل فاسلم وسرت إلى نفسه فلا قصاص ولا قود وكذا الوطع يدعدهم اعتق وسرت لأن
 التكافؤ ليس بجواب وقت الجناية وكذا العترة أو قطع يد بالغ ثم بلغ وسرت جناية لم يقطع لأن الجناية لم تكن
 موجبة للقصاص حال حصولها وقتت ذمة النفس لأن الجناية وقعت معقوبة وكان لا اعتبار بها حين
 الاستقرار **الطالع** الوطع يدعدهم أو يدعدهم فاسلم ثم سرت فلا قود ولا ذمة لأن الجناية لم تكن معقوبة
 فلم يقص من إياها ولو رد ذمتها بغير فاسلم ثم أصابه ثبات فلا قود ذمة الذمة وكذا الذي بعد ما عتق
 وأصابه ثبات أو رد ذمتها فاضاها بعد سلامة فلا قود وبنت الذمة لأن الأخت بآلها أصابه ثبات
 مثلا معقون الذمة **السالم** إذا قطع المسلم يرد ذمتهم من ذمة أسعة القصاص والنفس ولو لم يقطع القصاص
 في اليك لأن الجناية حصلت موجبة للقصاص فلم يقطع باعتبار أن لا ذمة ويترقى القصاص فيها ذمة المسلم
 فإن لم يكن أسوة فالأصل ما قال في البسوط الذي يقتضيه مذهبا أنه لا قود ولا ذمة لأن قصاص الطرف
 ويبدو جازا لأن في قصاص النفس ذمتها والنفس هنا الميتة وهو يشكّل بالذمة لا للزمن دخول الكفر
 في قصاص النفس معطو ما يشكّل من قصاص الطرف لما منع من القصاص والنفس وإن حصلت سلبية
 وهو قودها وقت السواية حتى صارت قصاصا من القصاص ثم ذمتها ثبات القصاص لأن الاعتناء رغب
 الجناية القصاص لا يستقل ويقل لا قصاص لأن وجوبه مستند إلى الجناية وكل السريرة وهذا بعض ما عده

لا يحصل في حال الذمة ولو كانت الجناية خطائيت الجناية لأن الجناية صادف معقون الذمة
 معقون في الأصل **الذمة** إذا قبل من ذمة حتى قبله ومنشأ ومنه علم للذمة الأصلية ويقوى أنه
 قبل السواية في الكفر كما قبل الضرف بالبقوى لأن الكفر كماله الواحد أما الرجوع إلى الإسلام
 فلا قود وعليه ذمة الذي **المالك** لو رجع مسلم ضرا في ثم ارتد الجراح وسرت الجراح فلا قود ولا ذمة
 السواية حال الجناية وعليه ذمة الذي **السالم** لو قل في ذمة قبله لا ينعقون الذمة البتة
 إلى الذمة ما لو رد سلم فلا قود وقصاص في الذمة ثم رد فلا قرب إلا ذمة ولو وجب على مسلم قصاص
 فقتل غير المولى كان عليه القود ولو وجب قبله بزا أو لوط فقتل غير المولى لم يكن عليه ذمة ولا قود ولا
 عليه قال رجل فل جعله ذميا أو وجده مع امرأته عليها القود فلا إن ياتي نفيه **الطهر الثالث**
 أن لا يكون القاتل بأقل من ذلك لم يسلّم وعليه الكفارة والدية والشعير وكذا القود بالآب وإن علا
 ويقل الولد بأبيه وكذا الأم قبل به ويقل بها وكذا الأب كالأجداد والجدات من فلهما ذمة واحدة من الجناية
 والأخام والعمات والأخوال والعمات **سالم** لو رد ذمتها من ولد الجرحى فإن قتل أحدهما قبل
 القصة فالأمر وعقوبة الإختال في طرف القاتل ولو قتل فلا إختال بالنسبة إلى كل واحد منهما بأن رد ذمتها
 خطئ لا حسن أو إلى العترة وهو يقيم على الذمة لا قرب الأول أو قبل ولو أوعده ثم رجع أحدهما فلا ذمة
 القصاص على الرجوع بعدد ما يفضل عن جناية وكان على الأب نصف الذمة وكل واحد كقارة العقل
 ولو ولد ولد على غير ذمة كالأخت والموطنة بالشبهة في الطهر الواحد فسلامة قبل القصة لم يتكلف
 الإختال بالنسبة إلى كل واحد منهما ولو رجع أحدهما ثم قتل لم يسلّم الرجوع والعقوبة أن البنت هنا ثبت العقل
 لا ينجح الدعوى في الفرق تردد ولو قل الرجل زوجته هل يثبت القصاص أو لاها منه قبل إلا أنه لا يملك أن
 يتحصن من طلاق ولو قبل يملكها الملك فقصاها ببلع على مودة النفس وكذا البنت أو قتل الزوج ولا وارث
 إلا ماله سألها وكان لها ولد من غير فله القصاص بعدد نصيب ماله من الذمة ولا سألها الملك

ولو قيل ان هذا الولد من اباه ثم لاخر له فذلك من غير ما على الاخر فانه قد قيل ان لا تفصل فرج بينهما وقد
في الاستيفاء من اخر حجة القدره ولو قيل ان هذا قد كان لونه لاخر لا تفصل فرج بينهما **البرهان السابع**
كلا العقل فلا قيل الجرح سواء قيل بجرحنا او لا فلو ثبتت الذية على عاقلة وكذا الصبي لا قيل بجرحي وكذا
بالع اما الاول اخرى اذا بلغ خمسة اشبار وقيامه على الحدود والوجه ان هذا الصبي خطأ بعض المرافعة
العاقلة حتى بلغ خمس عشرة سنة **فروع** لو اختلف الولي والجاني بعد بلوغه وبعد اقامته قال قلت وانا
بالمراد ان عاقلة فانكروا القول قول الجاني مع عينة لان الاحتمال محقق فلا يثبت معه القصاص ويثبت للذية
ولو قيل بالباقي الصبي فكل على الاصح ولا قيل العاقلة بالجرح ويثبت الذية على العاقلة ان كان عند التهمة
بالعد وعلى العاقلة ان كان خطأ بعضا ولو صدق العاقلة دفعه كان عدلا وفي رواية دية في بيت المال وفي
ثبوت القود على السكران نزود والشبوت اشبه لانه كما يصح في مطلق الاحكام ما من خرج نفسه او شرب
مروك لا العذر فقد للمصنف الشيخ رجاءه بالسكران وفيه رد ولا قود على التام لعدم القصد وكونه معذورا
في جبهه عليه الذية وفي لا يجرى بوجه الظاهر كما المصنف في وجه القصاص ومنه وفي رواية الجلي عن ابي عبد الله
ع ان رجلا خطا بالمرء العاقلة **البرهان الثامن** ان يكون القول محققا للذات احراز من
المرتب بالمطل الى السلم فان السلم لو قد ثبت القود وكذا كل من اباح قله وشكر من هلك بسببها القصاص
او لحد **المصل الثالث** في جرحي القتل وما يثبت به ويشترط في اللص بالبرغ والرسد حال الدعوى دون وقت
الجناية او قد تحقق جرحا الدعوى بالسهم المواتر وان يدعى من يصح منه مباشرة الجناية فالداعي على غايه
لو قيل وكذا الداعي على جماعة بعد اجتماعهم على قتل الواحد كاهل البلد وقيل دعواه لو رجح الى الممكن ولو
جرحي الدعوى معين القاتل بصفة القتل ونوعه سمعت حمله وهل يسمع منه مقتصر على طلق القتل فيه رد
العقل ولو قال قتل احد هذين سمع اذ اضر في اخلاصهما ولو اقامه بينه سمعت كليات اللوث ان لو جرحي الذية
احدهما **الاول** لو ادعى ان قتل جماعه لا يعرف عنهم سمعت دعواه ولا يتحقق بالقود ولا بالذية

لعدم العلم بحقيقة الدعوى عليه من الجانية ويعني الصلح حقا للذات **الثانية** لو ادعى القتل لم يثبت عدلا او خطا
او اربابا او اشيع ويستصلح الدعوى وليس ذلك لتسايل تحقيقا للدعوى ولو ادينين قبل طرحت دعواه وفقط
البيته بذلك اذ لا يمكن الحكم بها وفيه رد **الثالثة** لو ادعى على شخص القتل من غير ان ادعى على آخر فيسمع الثانية
بما لا ادلى او شرع لا كذا به نفسه بالدعوى الاولى وفيه الاشيع قول آخر **الرابع** لو ادعى قتل العمد ففسره بالخطا
لو قيل القتل الدعوى وكذا لو ادعى الخطا ففسره باليس خطأ ويثبت بعض الاصابات بشرط ان لا يقره غيره على
الدعوى بالاقرار او البينة والقسمه المأثورة فكفي المنة وبعض الاصابات بشرط الاقرارين وفيه رد
للعقد المبلغ وكلا العقل والاختيار والحجة اما المحجور لعلمه او سعة قبيل اقره بالعد ويشترط منه القصاص
واما بالخطا فيثبت حكم لا يشترك الغر والمأثورة واحد بل عدل واخر يقبل خطا الغير الى صدق احدهما او
لعل في آخره قيل ولو ان يقبل عدلا فآخر انه الذي قتله ويصح الاول وفيه غصبا القصاص والدعوى
وروى القول من بيت المال هي قضيه المخرج على التسليم واما البيته فلا يثبت ما به يجب القصاص الا يثبت
وامر ادين وقيل يجب به وهو شاذ ولا يثبت ادين وقيل يجب به وهو شاذ ولا يثبت ادين وقيل يجب به وهو شاذ
بذلك ما يرجح الدية كمثل الخطا والمأثورة والمقتل وكسر العظام والجناية ولا يقبل الشهادة الاضائية الا
كقولهم بالسيوف نهات او قتلا او فاضده حقه نهات في حال اقامه نيل من يضاهي حاجي فان طالت الذمة
ولو انكر الدعوى عليه ما شهدت البينة يثبت الى انكاره وان صدقها ادعى الموت بغير الجناية كان القول قوله عليه
وكذا الحكم في الجراح فانه لو قال الشاهد ضربه فاقبحه قبل ولو قال اخذتهما امترقا وهو مخرج اضر به فوجبا
شجر حيا ميتا لا احتال ان يكون من غير وكذا القول بجرحي وانه قبلت ولو قال اسأله نهات قبلت في الذمة
دون ما زاد ولو قال ارضه ووجدنا فيه موضعين سقط القصاص لعدم المساواة في الاستيفاء ورجع الى الذمة
ربا خطرا الا قصاص او قصاصه وفيه ضعف لا استيفاء في محل لا يثبت رجبه القصاص فيه وكذا القول قطع يرد
مقطع الدين ولا يكتفي قوله فاقبحه حتى يعقل هذه الموجهة وهذه السجدة لا احتمال غيرها اكبر ولو لم يرض بها الا

على الوصف الواحد فلو شهدا صدقهما انه قد عرفت فلا يخفى عليه او ان يكون اذ لا يخفى الشك والتمسك في
 مكان معين ولا يخفى غير ما سبق من ذلك لو كان في المسوط ثم وفيه اشكال الكاذبها انما شهد
 احدهما بالقرينة فلا قرينة اخرى للمشاهد ثم يثبت مكان لثا العدم الكاذب **وههنا سؤال اول**
 لو شهد احدهما بالقرينة والآخر بطلان شاهد لاخر بطلا فواتر عاين بطلان الفعل وكلف المدعي عليه البيان
 فان انكر الفعل لم يثبت منه كذا كذا البينة فان قال عدا قبل وان كان حظه اصدقه الذي فلا يثبت ولا
 فالقول من البينة مع غيره ولو شهد احدهما بالفعل عدا فلا يخفى بطلان المطلق وانكر الفعل العدم وادعاء الكاذب
 كانت شهادة الواحد انما يثبت الذي دعواه بالقسامان **ثالثا** لو شهد احدهما على اثنين فشهد المشهود
 عليهما على الشاهدين انهما هما القائلان على وجه لا يخفى مع الترفع وان لم يثبت لا ينفى استاظهار الشهادة
 فان صدق القول لا يلزم حكمه وطرح شهادة الاخرين فان صدق الجميع اصدقه الاخرين سقط الجميع **ر**
 لو شهد اثنان برأى انان زيد لم يجرى بهما ولا يثبت نفي ذلك ولا يثبت قبل التحقيق التهمة على زود ولو انزل بمذا
 فاعاد الشهادة قبل ان تفتا التهمة ولو شهد اثنان برأى انان وهو من قبل طالع في ان الذي يستحقها ابتدا
 وفي الثانية يستحقها من ذلك البتة **الواحد** لو شهد شاهدان من القائلين بشاهد في الفعل وان كان
 الفصل عدل او شيقا به او كانا من لا يثبت اليهما العقل حكم بينهما وطرح شهادة الفصل وان كانا من يثبت
 لم يثبت لا خصا يدعيان عصيا العزم **المسألة** لو شهد اثنان ان فعل فخران على غيره انه قد سقط القصاص
 الذي عليهما اخصين ولو كانا حظه كانت الدية على اقلتهما او على اخصهما في عصية الذم اخص من الشبهة
 البيتين ويثبت هذا وجه اخر وهو تحريم الذي تصديق انهما شاهدان كل واحد بنبلاء منفردة اذ لا خلاف
المسألة لو شهد اثنان ان فعل فخران هو القائل وبرا المشهود عليه فلولي قبل المشهود عليه وبرا المقر بصف
 دية وله قبل المقر كذا كذا لا قرينة بطلا فواتر عاين بطلان بره على المشهود عليه ضعف دية دون المقر ولو اراد
 التهمة عليهما اخصين وحده رواية زرارة عن ابي جعفر وفي قتلها اشكال لا يخفى التهمة وكذا في القتل

بالدريه بصفين والقول بتجيب الذي في احدهما وجه قوي غير ان الرواية من المشاهدين **المسألة** كالف
 المسوط لو ادعى قتل العدم وقام شاهدا ولم يبين شفعان لم ينعى كانه عفو عيال بيب وفيه اشكال اذ العفو
 لا يوقف على ثبوت الحق عند الحكم **واما الثاني** فيستدعي البحث فيما مقاصد **الاول** في اللوث وكذا
 فساتيع ارتفاع التهمة والوثا احلفا المنكرين او واحدة فلا يجب التخليط ولو نكل فعلى المدعي من القول بيب
 اللوث اشارة بيلعب عدا الطعن بصدق الذي كالثا شهد ولو واحد وكالوحيد متخطا بدم وعنده فوسلا
 عليه الذي لو في وار قروا في محلة منفردة عن البلد لا يدخلها غير اهله او في صف مقابل الخصم بعد المواجهة
 ويحد في قرية مطروقة او حليل من حلال العرب او في محلة منفردة مطروقة وان انفردت فان كان هناك عدا
 فهو لوث ولا خلاف ان لا يثبت الاحتمال بتحقيق هنا ولو وجد بين قريتين فاللوث لا يثبت اليه وضع الشاوي
 في العرب فيما سوى اللوث اما من وجد في زحام على قنطرة او بين وجهين وضع فدينه على بيت المال وكذا
 لو وجد في جملع عظيم او شائع وكذا لو وجد في بلاد ولا يثبت اللوث بشهادة العصبى ولا الفاسق ولا الكاذب
 ولو كان ما فوق في محلة ثم لم يجرى بها عدا والشايع ارتفاع المواطاة او مع ظن ارتفاعها كان لو ما ولو كان
 الجماعة صبيانا او كفارا لم يثبت اللوث مالم يبلغوا حد التوارى ويشترط في اللوث خلوصه عن الشك فلو وجدنا القدر
 من الفصل فوسلا مع سطح بالدم مع سبع من شأنه قتل الا ان كان بطل اللوث لم يثبت الشك ولو قال ان احد
 قتل احد هذين كان لو ما ولو قال قتل احد هذين لم يكن لو ما في الفرق ترد ولا يشترط اللوث وجود اثر الفعل على
 الاشبه ولا في القسامة طعن المدعي عليه **المسألة** لو وجد قتيلا في دار فجلعه كان لو ما ولو لم يجرى القسامة
 لتايد التسلط بالقول ولا يثبت كذا بل الحياية لو كان **ثانيا** لو ادعى الوطان واحدا من اهل الدار فوجد
 اثبات دعواه بالقسامة فلو انكر كونه فواتر عاين بطلان القول فليس عليه بيب اللوث لان اللوث يعلق
 الذين كان معجها في تلك الدار ولا يثبت ذلك الا باقرار او اذنية **الثاني** في كتمانها في العهد خصوصيا
 فان كان لا وقع حلف كل واحد منهما ان كانا عدا القسامة وان نقصوا عنه كونه عليه كذا في القسامة

نعمه رخصا فاسحق دفع
 واكثر يكون في الدية
 ويزايم الناس على القتل
 وراى لهم طهارة والفرقة
 سبعة ثم كذا ثم واليهاد
 فاقسمه واهم القوم على الدار
 وراى هو اليه ينج

وفي الخط المختص والشبهة المدعى من عشرين مينا ومن الاصح ان يكون سوق بينهما وهذا وثق في الحكم المختص
الظاهر في الذهب ولو كان المدعى جازما في حق عليه للمؤمن بالنسبة في العمد والحق في الشروع في الخط
ولو كان للمدعى عليهم اكثر من واحد ففدية ردوا الظاهر ان على كل واحد خمسين مينا لان كل واحد من حصة
عليه وحده انفرادا لما كان للمدعى عليه واحدا فاحضر من قومه خمسين مينا من ماله حلف كل واحد منهم
بينا له كما قال من الخمسين كوت عليهم مينا ان لم يكن له قسامة من قومه وان كان له قسامة كان كاحدهم ولو امتنع عن
القسامة ولم يكن له قسامة لم يرد المدعى وقيل له رد اليه على المدعى وبنت القسامة في الاعضاء النعمة
وكرد قسامة خسون مينا الحياطة ان كانت الجناية تبلغ الدية فلا قسامة من خمسين مينا او الا
سنة انما فيها فدية النفس وخمسين مينا فدية دون الدية وهي مائة اصلها ظريف ورش طوق القسامة
علم القسم ولا يكفي الظن وفي قول قسامة الكافر على المسلم مردوا الظاهر المسع ولولا العيب مع اثبات دعواه بالقسامة ولو
كان للمدعى عليه اكثر من واحد ثبت وقسم المكاتب في عبده كالمرد ولو اردت القسامة ولو كان من قسامة
مردوها لا ينعى الا كتاب ويكمل هذا بما ان لا تقلد بيع الارث فيخرج عن الولاية فلا قسامة ولا يشرط
في اليقين ذكر القائل والمقتول والرفع في نسجتها بما ينيل الاحتمال وذكر لا تقراء والشركة ونزع القتل بالاعتراف
فان كان من اهله تخلف ولا يقع بها يعرف مع القصد وهل يذكر في اليقين ان القسامة للمدعى قبل ان يتم التمسك
ولا تشبهه لا يجب **الثالث احكامها** وادعى على اثنين مائة على احدها لو حلف خمسين مينا وبنت حلف
على قسامة الدية وكان على الآخر بين واحد كالدعوى في غير الدعوى ان اردت قسامة الدية وحلف عليه نصف
دية ولو كان احدا من اثنين غايبا وهذا لو حلف الحاضر خمسين مينا وبنت حلفه ولو لم يجرى الا ربع حلف
الغائب حلف بمدة مضية به وهو خمس وعشرون مينا وكذا لو كان احدهما صفا ولو كان له احد وليس صاحبه
يتبع ذلك في الدية وحلف لا يجاب خمسين مينا واذا مات الذي قام وارثه فانه وان مات في اثبات الايام

كما نوافذ

قال الشيخ يضاف اليها ان لا تلتزم لا يثبت حصة من غير **سؤال الاول** لو حلف مع الدية واستوفى الدية
ثم شهد ان ان كان غايبا في حال القتل حلف لا يثبت حصة من القسامة واستعبدت الدية **الثاني**
لو حلف واستوفى الدية ثم قال هذا من حلفه فان حلفه في اليقين استعبدت منه وان حلفه في الشك لم يثبت حصة من الدية
بما حلفه وان حلفه في الدية لم يثبت حصة من الدية لان غير المال الذي حلفه ولا يرجع على القائل بمجرد قوله وان
سبب ائتمت في يد **السؤال الثاني** لو استوفى القسامة فقال اخرنا اقله مائة قال في المختللات كان الولي بالخيار
في السبب ليس له ذلك لانه لا يقسم الا مع العلم ولا يثبت له **السؤال الثالث** اذا ائتمت والنفس التي حلفه حتى حلف
ببينة ففي اجابته ترد ويستدل بالخوار ما روى الكوفي عن ابي عبد الله صلوات الله عليه ان الذي حلفه في حصة الدية
سنة انما فان جازا وليا بينة وبنت واذ اخطى مياهم في الكون صفت **القول الرابع** في كيفية الاستيفاء
قل المدعى وجب القصاص لا الدية فادعوا الذي على الال لم يسقط القود ولم يثبت الدية ولو قيل الجاني القود لم
يكن للولي غيره ولو طالب الدية قبل الحلف الجاني صح ولو استعمر الجاني ولم يرض الذي بالدين حان المفاضة بالولاية ولا
يتحقق القصاص مالم يتحقق التمسك بالجناية ويصح الاستيفاء يتصرف على القصاص في الجناية على النفس ويرث القصاص
من يرث المال عد الزوج والزوج فان لها حصة من الدية في عدا وخطا وقيل لا يثبت القصاص الا بالنسبة
دولة الاخوة والاخوات من الام ومن عيوب بيا وهو لا يثبت القصاص في عدا وخطا وقيل لا يثبت الدية من
يرث المال واليحيى فيه كما الاول غير ان الزعيم والزوج غير يثان من الدية عن القديرات واما كان الولي واحدا جازا
للجناية ولا يملك توقيفه على اذن الامام وقيل يخرج الجناية ويمنع الجاني ويملك الكراهة في خصائص الطريق
وان كانا معا فتم من الاستيفاء لا بعد الاجتماع اما بالوكالة او بالاذن الواحد وقال الشيخ يجوز لكل منهم الما
ولا يوقف على اذن الآخر لكن ضمير حصص من لم ياذن ويمنع للاوام ان يحضر عند الاستيفاء شهودين ولو تميز
احياطا ولا ينافى الشهادة ان حلف بمجادة ويعتبر الا لا يكون مسومة خصوصا في خصائص الطريق ولو
كان من غير حلفه فلهما جناية به بل يجمع من الاستيفاء بالاذن الكراهة في الدية ولو كان استيفاء شي

عليه ولا يقص الا باليق ولا يجوز التمثيل به بل يقتصر على ضرب عقده ولو كانت جانية بالعرف او بالعرف
او بالمثل او بالوضع واخر من قسم الحدود من بيت المال فان لم يكن بيت مال او كان هناك ما هو اهم كما
لا يجوز على المحن عليه ولا يقص المنقص سلبية القصاص نعم لو تدرى حق وان قال نعمت اقص منه في الزايد
فان قال احطت اخذت منه دية العمدان ولو خالفه المنقص مع ماله وكل من جرى بينهم القصاص في النفس
في الطرف ومن لا يقص في النفس لا يقص في الطرف **فيها مسائل الاول** اذا كان له اولي لا يولى عليهم
كانوا شركاء في القصاص مثل حضور بعض وغاب الباقيون قال الشيخ لا يستأجر بشرطان يقص حصص
الباقيين من الدية وكذا لو كان بعضهم صفا لادعاه لو كان الذي صنفه وادعاه او اوجده لم يكن لاحد ان يتوفى
حتى يبلغ شركان القصاص في النفس وفي الطرف وفيه اشكال وقال بعض القائل حتى يبلغ العقبى وتوفى
للغير وهو اذا اشكوا في الاول **الثاني** اذا اراد على الواحد فاهم القصاص ولو خالف بعضهم الدية
فالمبا على القائل بان فاداسم سقط القود على سلبية والمشهور ان لا يسقط والاخرين القصاص بعد ان يردوا
نصيب من فاداه ولو استع من يذل نصيب من يريد الدية جاز ان اراد القود ان يقص بعدده نصيب من
ادعاه البعض لا يسقط القصاص وللباقيين ان يقصوا بعدده نصيب من عفى على القائل **الثالث** اذا اراد
الواحد ان يشركه عفى عن القصاص على المقتل او له على الشريك ولا يسقط القود في حق احدهما
للقدران يقتل كل واحد بدينه نصيب شريكه فان صدقه فالدية وكذا كان الجاني او الشريك على جاز في
شركة القصاص **الرابع** اذا اشرك الاجنبي في قتل ولد او المسلم الذي في قتل في على الشريك القود في
للغير بان يرد عليه الاخر نصف دية وكذا لو كان احدهما عاقلا ولا آخر جانيا كان القصاص على العاقل بعد
الزاد لكن هذا الرقبة العاقل وكذا لو اشرك سبع لم يسقط القصاص لكن يرد عليه دية **الخامس** المحجور عليه
او سفاهة استيفاء القصاص لا اختصاص المحجور بالمال ولو عفى قال وصفي القائل فتمت على الغير ولو قيل وعليه دية
فان اخذت الدية التي تصرفت في دية المقتول وصفا اياه كاله رجل الورثة استيفاء القصاص من دون ضمان

ما عليه من الدين قبل يتم شك الالة ولا هو اولى وقبل لا وهو مروي **السادس** اذا قتل جماعة على القاتل
ثبت لولي كل واحد منهم القود كذا على حق واحد بالآخر وان استوفى الاول سقط حق الباقيين لا الى بدل
على فرد ولو ادعاه اجمعهم فقتل فاداسم سقط حق الباقيين وفيه اشكال من حيث يتأدى الكل في سبب الا
السابع لو كان في سبب القصاص فقتل قبل القصاص ثم استوفى فان علم فدية القصاص فان لم يعلم فلا
قصاص وكذا دية العاقلة على الكل ثم استوفى فلا يعلم فلا قصاص ايضا وعليه الدية للبائسة ويخرج بها على
الوكيل لانه عاقل **الثامن** لا يقص من الحامل حتى يضع ولو قيد حمله بعد الجناية فان ادعت الحامل وشهد
لها الغوايل ثبت وان قيدت عواقل لا تؤخذ بقولها لان فيه دفا للولي عن السلطان ولو قيل يخذلها
احط وهل يجب على الولي الصبر حتى يسقط الولد بالاعتداء قبل ثم دفع المشقة اخلاف الدين والوجه سلب
الولي ان كان للولد ما ييسر به غير ايسر لهم وان اخبر ان لم يكن ولو قتلت المرأة قصاصا جازت خالدا
قاله على القائل ولو كان المباشرا جاز له وعلم الحاكم ان القاص لا يقطع يد رجل ثم قتل آخر قطعنا
اقدامه فقتله وكذا الرد بالمثل اتصالا الى سبب القاص ولو سرق القاص في المحن عليه لمحال هذا كان الذي
نصف الدين من ترك الجاني لان قطع اليد بدل على ضمان الدية وقيل لا يجب في تركه الجاني شي لان الدية لا
يشت في العن الا لصحا ولو قطع يدية فاقص ثم سرت جرح المحن عليه جاز لولي القصاص في النفس ولو قطع يده
يد سلم فاقص المسلم ثم سرت جرح المسلم كان للولي قتل الذي ولو طالب بالدية كان لدية السلم الدية بدل الذي
وهو ايسر ما به درهم وكذا لو قطع المرأة يد رجل فاقص ثم سرت جرحه كان للولي القصاص ولو طالت والدية كان
له ثلثا باعها ولو قطع يديه وجعل عليه فاقص ثم سرت جرحه كان لولي القصاص في النفس وليس له الدية الا
استوفى ما يقود عقاب الدية وفي هذا كله لان النفس دية على افرادها ما استوفاه وضع قصاصا **الثاني**
اذا هلك قاتل العمد سقط القصاص وهل يسقط الدية قال في المبسوط نعم ويتردد في الخلاف وفي رواية ان
اذا هرب فلم يقد عليه حتى مات اخذت من ماله الدية والا فليس الا بغيره **الثالث** لو اقص من قاتل الدية

مات الجفن عليه بالسراية ثم الجاني وقع القصاص بالسراية موقوفة وكذا لو قطع يد ثم قل قطع اليد بيد
 الجاني ثم سوت لا ينضم لها سوى القطع للجاني أو لا ثم سري قطع الجفن عليه يقع سراية الجاني قصاصا
 لا خصاصا قبل سراية الجفن عليه هذا **الكتاب عشر** لو قطع يد انسان منقطع ثم قل قطع اليد
 القصاص والنفس بيد ردية اليد وكذا لو قطع اليد قبل بيدان يرد عليه يدان كان الجفن عليه اخذ
 دينا او قطعت وقصاص ولو كانت قطعت من غير جنسية فلا اخذ لها دية قل العادل من غير ردية
 سوت من كل عين على وجهه فلو قطع كفا غير صانع قطع كفه بعد ردية الاصابع ولو ضرب في اليد
 الجاني قصاصا وكذا لو قطع اليد من غير ردية اليد القصاص في النفس حتى يقطعها
 او لا هذه رواية امان بن عثمان عن اخيه عن اخيه في امان ضعف مع ارسا لا السند ولا اقرب اثنان
 الولي بالليس الا لا قصاص به فلا كان له كذا لو كان امانا من حقه ثم تين خلافة بغير صلح فذاته
 قل ولا يقص من الولي لا ينضم ما يبع **الكتاب في قصاص العين** وجوب الجنابة ما ينافي الضرر غالبا
 او لا لان ما قد ينافي ما يبع فكذا لان ويرط في جوار لا قصاص الشاوي في الاسلام والحرة او
 يكون الجفن عليه لا يقص الرجل من المرأة ولا باخذ الفضل ويقص لها منه بعد رد الثأف في النفس من
 الطرف ويقص الذي من الذي ولا يقص من سلم والرجل من العبد ولا يقص العبد من الحر كذا يقص الله
 النفس والشاوي في السراية فلا يقطع اليد الصحيحة بالشاوي ولو يذللها الجاني فقطع الشاوي بالحققة فلا
 يحكموا الخبر اختلفوا في الدية تقصيا من خطر السراية ويقطع العين بالعين وان لم يكن بين يمين
 يساره ولو لم يكن بين يمينه يقطع رجلا استنادا الى الرواية وكذا لو قطع احدى جماعة على الثأف وقطعت
 ورجلاه بالاول فالاول وكان لمن في الدية ويعتبر الشاوي بالمساحة في النجاشي طوله عرضا لا يبع
 رة لا بل يراعي حصول اسم الشجة لتفاوت الروس في الحسن ولا يثبت القصاص فيما يترى كالجاني والماتق
 يثبت في اليد الصلبة والاشفاق والوخة وفي كل جرح لا يترى في اخذه وسالة النفس ومغالبه

يثبت القصاص في اية تقويم كالجانيه والماتق في اليد الصلبة والاشفاق والوخة وفي كل جرح لا يترى في اخذه وسالة النفس ومغالبه
 كل جرح لا يترى في اخذه وسالة النفس ومغالبه فلا يثبت القصاص في اليد الصلبة ولا الماتق ولا
 شيء من العظام تحقيق التقويم يهل بجرح الا قصاص قل لا يذلل قال في المسبوق كذا لا يترى من الماتق
 الوجهة ليجوز التقويم في حال في الخلفان بل يجوز مع استحباب الصبر وهو شبه ولو قطع عذبة من اعضا
 خطا جاز اخذ كفه او لا لان دية الطرف يدخل في دية النفس وفاقا وكيفية القصاص في الجراح ان يبا
 يحفظ او شبه ويعلم طرفا في وضع الاقصاص ثم يثنى من احدى العلامتين الى الاخرى فان شئ على الجاني
 جاز ان يترى منه في اكثر من دية ويجز القصاص في الاطراف من شئ وقطر الى الثأف ولا يقص الا يقطع
 ولو قطع عين انسان فقل له قطع عين الجاني يرد الا لا اثمها بخدود موقوفة فاما اسفل ولو كانت الجراحة
 تسرع عضو الجاني وترد عنه لم يخرج في القصاص الى العضو الاخر واقتصر على الجرح العضو وفي الزايد يثبت
 الخلف الاصل للرجل ولو كان الجفن صغيرا العضو فاستوعبه الجاني لم يستوعب في القصاص واقتصر على قداس
 الجنابة ولو قطعت اذن انسان فاقص ثم قصها الجفن عليه كان الجاني ازاها بحق الماله وقيل لا لا
 منه وكذا الجرح لو قطع بعضها ولو قطعها فمقتل بحد يثبت القصاص لان الماله مكنه ويثبت القصاص
 في العين ولو كان الجاني اعور فخلع وان عمى فان الحق اعاد ولا رقاصا الواقع عليه الصحيحه وعين اقصا له عين
 واحدة ان شأ وهل لمع ذلك نصف الدية قبل لا لقوله نعم العين بالعين وقيل نعم تسكبا لا صاحب فلا ولا ولا ولا
 فلو العين دون الحد فوصل في الماله وقيل يطرح على الاحقان وقطع سبيل ويقال بملء حيا وجبة الشمس
 حتى يذوبها الناطقة ويحيى الحدة ويثبت في الجاني وشعر الرأس والحيضة وان يبت فلا قصاص وفي قطع
 الذكر مرد سري في ذلك ذكر الشاب والشح والعصى والبائع والعقل الذي سلت خصيه فلا علف والمختر
 ثم لا يراه الصحيح بذكر العين ويثبت بقطعة ثلث الدية وفي المصنفين القصاص وكذا في اخذ بها الا ان
 يفتى ذهاب منفعة الاخرى فيؤخذ منها ويثبت في الشفرين كما يثبت في الثنتين ولا يذلل الجاني ولا

في اليد الصلبة والاشفاق والوخة وفي كل جرح لا يترى في اخذه وسالة النفس ومغالبه

فما يصح عليه وجها وفي رواية عبد الرحمن بن سيار عن ابي عبد الله عليه السلام ان طيرين لم يروا وجها قطعت
 رجليهما من فوقه ولو كان الجني عليه حتى وان نبت ان ذكر في عليهما رجل كان في ذكره واثنية العضاين وفي
 الشفرين للحكومة لا يفسد اليها اصلا ولو تيقن انه امرأة فلا يضاير على الرجل فيها وعليه الشفرين وجها
 وفي الذكر فلا يثبت للحكومة ولو جرح امرأه كان في الشفرين العضاين في المذكور للحكومة ولو لم يجر جرحه
 يثبتان حله فان طالب بالعضاين لم يكن له التحقق لا احتمال ولو طالب بالذية اعطى الفين وهو ذية الشفرين
 ولو ثبت بدل فدل انه رجل لكل له ذية الذكر ولا يثبت للحكومة في الشفرين اما اذا نفي اعطى للحكومة في الباقي
 ولو قال اطالب بذية خضوع بقا العضاين في الباقي لم يكن له ولو طالب بالحكومة مع بقا العضاين صح ويصح
 اقل الحكومة ويقطع العضاين الصحيح بالمجذوم اقام بقطعة من شئ وكذا يقطع ان الشام بالعام له حكم قطع
 الاذن الصحيح بالهاء ولو قطع بعض الاذن سببا لقطع الاصل واخذ من الجاني بحسبه لا يثبت
 ان الجاني يتدبر ان يكون صغيرا وكذا ثبت الفدية في احد المتخزين وكذا الجرح في الاذن وتوجد الفدية
 بالمشقة وهل يوجد بالخرقة في الاذن ويقص الاصل للخرقة والحكومة في باقى ولو جرح يقتص اذا ردتية الخمر
 كان حسنا او لسن العضاين فان كانت من مشقة وعادة ما قصت صغيرة وكان فيها الحكومة وان عادت
 كما كانت فلا عضاين ولا ذية ولو جرح بالارض كان حسنا او لسن الضيق فينظر بها فان عادت فيها الحكومة
 ولا كان فيها العضاين وقيل في سن الضيق بغير مطلقا ولو ان قبل الياس من عودها قضى لوارثه بالارض ولو
 اقصى البالغ بالسن فمات من الجاني لم يكن للجني ان يملك الاصل بحسبه ويترط في الانسان الشاوي
 في الجرح فلا يقطع من بغيره ولا بالعكس ولا اصلية بزيادة وكذا لا يقطع زائدة بزيادة مع تباين الجاني وكذا
 حكم الاصاب من الاصلية والزيادة ويقطع الاصبغ بالاصبع مع تباينها وكل عضو يوجد قود مع وجوده
 الذية مع فقد مثل ان يقطع اصبعين وله واحدة او يقطع كفا او ليس له لقطع اصابع **سأله الاول**
 اذا قطع رجل كاهن ذية فاقطع اصبعها كان للجني قطع الناقصة وهل ياخذ ذية الاصبغ قال في الخلاف نعم في

تلك الحاله ان كان في الذمة لغيره وفي رواية اخرى ان كان في الذمة لغيره

المسوط ليس له ذلك الا ان يكون اخذ ذية ولو قطع اصبع رجل ضربت اليه كفه ثم اذملت ثبث العضاين
 فيها وهل للعضاين في الاصبغ واخذ الذية في الباقي الوجه لا مكان العضاين فيها ولو قطع بين
 مفصل الكعب ثبث العضاين ولو قطع منها بعض الزراع اقصى في اليد والحكومة في الزايد ولو قطع من
 المرفق اقصى منه ولا يقتص في اليد واخذ ارض الزايد والعرق بين **الثانية** اذا كان للقاطع اصبع زائدة
 والمقطع كذلك ثبت العضاين لحقن الشاوي ولو كانت الزايدة للجاني فان كانت خارجة عن الكف اقتص
 منه ايضا لانها لم للجاني وان كانت في حيز الاصاب مفصلة ثبت العضاين في الشاوي دون الزايدة و
 دون الكف وكان في الكف الحكومة ولو كانت مفصلة بغير الاصاب جاز الاقتص فيها عدا للمقتصد وانه
 اصبح والحكومة في الكف اما لو كانت بالزايدة للجني فله العضاين وذية الزايدة وقيل ذية الاصل ولو
 كان ذراع اصليته وخامسة غير اصلية لم يقطع يد الجاني اذا كانت اصابعه كاملة اصلية وكان الجني قصا
 في اربع واربع لثامته اما لو كانت الاصاب التي لم يصب اصلية للجاني ثبت العضاين لان الناصر جرحه
 بالكل ولو اختلف محل الزايدة لم يثبت العضاين كالا يقطع اجسام مختص ولو كان لا نهله طر فان قطعها
 فان كان للجاني ساوية ثبت العضاين لحقن الشاوي واذا اقصى واخذ ارض الطرف الاخر ولو كان الطرف
 للجاني لم يقتص منه وكان للجني ذية اتمته وهو ذية الاصبغ ولو قطع من واحد لامة العليا ومن آخر
 فان سبق صاحب العليا اقصى له وكان للآخر الوسطى فان سبق صاحب الوسطى اقصى فان اقصى صاحب
 العليا اقصى لصاحب الوسطى بعد وان عصى كان لصاحب الوسطى العضاين ازار ذية العليا ولو باء
 صاحب الوسطى فقطع فقد اسرى حقه وزيادة فعليه ذية الزايدة ولصاحب العليا على الجاني ذية اتمته
الثالثة اذا قطع مينا قبل ثلثا فقطعها الجني من غير علم قال في المسوط يقتص ذهاب سقوط الشعر
 وفيه تردد لان المتعيق قطع الجني فلا يجري اليسرى مع وجودها وعلى هذا يكون العضاين في اليقين بانها
 ويخرج حتى يبدل اليسار بقياس السارية بوار الطعن فاما الذية فان كان للجاني اصبع الا من يجر الجرح

فخرج السامع العلم الى اخرها ولا يدري مقصده الى اخرها ولا يدري ان يقطعها مع العلم قال في المسبوق
 القود الى الدية لانه بذلها القطع فكانت بمنه في سقوط القود وفيه اشكال لانه اقدم على قطع لا يملكه
 فيكون كل الوقع عن غير البليد وكل موضع لم يرد به اليه يضمن السراية ولا يضمنه لزم يضمن الخيانة
 ولو اختلفا فقال بذلها مع العلم لا يملكه فانكر البليد قال العول قول البا لانه اقدم عليه ولو اختلفا على
 بذلها بكم لا يقع بكم كان على القاطع وفيها فله النصيب في المي لا فيها مخرجة وفي هذا رده ولو كان
 النصيب بمقتضى ما قبل الجاني غير المضمون قطعه ذهب هذا وليس للمضمون ولا لدية الاستيفاء فيكون البا
 سبطا اخر منه ولو قطع بين مضمون فرب المضمون ليس له اهلية الاستيفاء وهو اسبه ويكون نصيب
 المضمون باقيا على الجاني وفيه جناية للمضمون على عاقلة **الخامسة** لو قطع بين رجل ورجل خطأ واختلعا فقال
 الولي ان بعد ذلك ان قال فقال الجاني مات بالسراية فان كان الزمان ضيقا لا يجعل الا ذل فالقول قول
 الجاني مع منعه وان امكن الا ذل قال العول قول الولي لانه الاختلاف بين مسكافين ولا اصل وجوب الدين
 لو اختلفا في المدة فالقول قول الجاني اما لو قطع بين موات وادعي الجاني الا ذل قال وادعي الولي السراية
 فالقول قول الجاني ان ضيق مده يمكن الا ذل قال ولو اختلفا فالقول قول الذي وفيه رده ولو ادعي الجاني
 انه شرب سمانات وادعي الولي مائة من السراية فالاختلاف فيها سواء وشك للمفرد في اكس اذا قد
 بخصمين وادعي الولي انه كان حيا وادعي الجاني ان كان ميتا الاختلاف ان مساويان فخرج قول الجاني بما
 ان الاصل عدم الضمان وفيه احتمال آخر ضعيف **الخامسة** لو قطع اصبع رجل ويد آخر اقص الاول ثم التمس
 ورجع بيده اصبع ولو قطع اليد ولا ثم لا يصح من آخر اقص الاول والزمه الثاني دية الاصبع **السادسة**
 اذا قطع اصبعه فعفا الجاني قبل الا ذل فان اذنت فلا نصيب ولا دية لانه استأط المقتضى ثابت عند
 الابراء ولو قال تعفوت عن الجناية سقطت النصيب والدية لانه لا يثبت الاصلها ولو قال عفوت عن الجناية
 ثم ردت الى المكان سقطت النصيب في الاصبع وله دية الكف ولو ردت الى نفسه مكان الولي النصيب في النفس

تعفوت ما عفى عنه ولو صح بالعفو صح ما كان تابا وقت الابراء وهو دية الحج اما النصيب في النفس
 او الدية فغيره وقد لا نأبرأ من الجاني في الجفلات يصح العفو عنها ولو ردت عنها ولو ردت كان عفوتها
 من الثلث لانه بمنزلة الوعنة **السابعة** لو جنى عبد على جنيته يعلق برقيقه فان قال ابرأ بك لم يصح
 ان ابرأ السيد لان الجناية وان تعلقت برقيقه العبد فانه ملك للسيد وفيه اشكال من حيث ان الابراء
 استطاعها في الذمة ولو قال عفوت عن ارضاء هذه الجناية وضع ولو ابرأ قال الخطأ المحض لم يبرأ ولو ابرأ العاقلة
 قال عفوت عن ارضاء هذه الجناية صح **كتاب العيالات** والظفر في اموال ارضاء في اقسام الفل ويقادير المديان
 التل بعد وقد سلف مثله وشبهه العبد مثل ان يضرب للتأديب فغيرت وخطأه من مثل ان يرى خطا في
 اسنانا وضابط العبدان يكون عاديا في فعله ومقصود وشبهه العبدان يكون عاديا في فعله مخطيا في قصد
 والخطأ المحض ان يكون مخطيا فيها وكذا الجناية على الجاني على الاطراف ينقسم هذه الاقسام ودية العبد
 مائة بعير من سائر الابل او اياتا بقرة او اياتا لكل حلة ثوبان من بروج العين او الف دينار او الف دينار
 او عشرة االن درهم وثلاث في سنة واحدة من مال الجاني مع الرضا بالدية وهي مغلطة في السن ولا
 ولان يبدل من ابل البليد من غير ما كان سيطر من ابل اويل دون او اعلى اذ لم يكن مرضا وكان
 المستطرة وهل تبطل القيمة السريعة مع وجود الابل في ذمة ولا استيفاء وهذه السنة اصول في فسخها
 بعضها سنة بعد بعضها بعض الجاني غير في بذل ايها اشأ وفيه شبهة العبد ملك وتكون بنت اب
 ذلك وتكون حرة واربع وتكون شينة طرفة الخجل وفي رطوبة تكون بنت لبرون وتكون حرة واربع
 خلفه وهي الحامل ويضمن هذه الدية الجاني دون العاقلة وقال المفيد شأ في شتين حتى اذن
 تخففه عن العبد في السن ولا تخفيفا ولو اختلف في التوايل جمع الى اهل المعرفة ولو تيقن العاقل لزمه
 ولو انزلت بعد الاحصاء قبل التسليم لم يملك الا بدال وبعد الاقباص لا يلزم ودية الخطأ المحض عشرون
 بنت خاص وعشرون ابن لبرون وتكون بنت لبرون وتكون حرة وفي رواية حتى شربت من

سند

وحسن وعشرون بنت لبون وحسن وعمر بن حفص وحسن وعمر بن حفص وحسن وعمر بن حفص وحسن وعمر بن حفص
الذين تامة او ناقصة او بغير طهر مني بمقتضى السن والصفة ولا يشترط ان يكون على العادة لا يفتن الحائض منها
شيئا ولا يخل في الشهر الحرام الزهوية وثلاثين اي الاجناس كان تغليظا وهل يترتب من ذلك في حرمة كمال
الشيخان نعم كلا يعرف التغليظ في الاطراف **فروع** لو في العمل الى الحرص فصل فيه لزم التغليظ وعلى
مع العكس فيه التردد ولا يفتن من الملتحي الى الحرص فيه ويقتضي عليه في المظهر والمكشوف حتى يخرج ويخرج في
الحرص مقتضى منه كنهها كالحرة وهل مثل ذلك في شاهد لا يبرأ عليه السلام قال في النهاية دية للمسلم على
الضف من جميع الاجناس ودية ولد الزنا اذا اظهر الاسلام ودية المسلم وقيل دية الذي وفي مستند ذلك ضمت
ودية المرأة على الضف من جميع الاجناس ودية ولد الزنا اذا اظهر الاسلام ودية المسلم وقيل دية الذي وفي مستند ذلك ضمت
وفي مستند ذلك ضمت ودية الذي فان مائة درهم يهوديا كان او نصرانيا او مجوسيا ودية شام على
الضف وفي هذه الروايات دية اليهودي والنصراني والمجوسي ودية المسلم وفي بعضها دية اليهودي والنصراني في
الف درهم والشيع رطما على من ابتاعوا مسلمين في بلاد الامام الا بغير ما يراه من ذلك حيا للجماعة ولا بغير اهل
الدين من الكفار دوى عهد كانوا اهل حرب بلعنتهم الذميمة اول مبلغ ودية العبد قيمته ولو لم يارب
ودية الحرية والجار يوجد من مال الجاني للحران كانت الجناية عمدا او شبهة ومن عاقلة ان كانت خطأ ودية
اعتصامه وحره كانه ميسر على ودية الحر فانه دية في العبد قيمته كالانسان والمذكر لكن لو جنى عليه جاني ثا
فيه قيمته لم يكن لمولاه المطالبة الا مع دفعه وكل افيه معدي في الحر من دية فهو في العبد كذلك من قيمته
لو جنى عليه جاني ثا لا يستوعب قيمته كان لمولا المطالبة بدية الجناية مع اسكان العبد وليس ارفع العبد
والمطالبة بقيمة ولا يقدر قيمته من الحر فية الارش ويصير العبد اصلا للحرية ولو جنى العبد على الحر
خطا لم يفتنه المولى ودفعه ان شاء او فذاه بارس الجناية والخياف في ذلك اليه ولا يجبر الحر على عليه وكذا
التي عليه في العبد دية العبد في دفع ارض الجناية او تسليم العبد ليرتق منه بدين تلك الجناية

ويستوي

ويستوي في ذلك كل الف والدين ذكر كان او انثى وقدر الولد مرد على انثى **والنظر** في نجاسة
الضفان والنجس اما في المباشرة والتبعية او طهر العجائب اما المباشرة وطا بطه الا ان كان لا يحل الضفان عليه
كمن روى عن ابي اسحاق انما ذلك الضفان لا يفتن فيفتن المولى منه يمين هذا الجمل **مسائل الاولى**
الطبيب يفتن بما يملك بعلاج ان كان قاصدا او عالما طفلا او مجنونا لا يافتن الا بالحق والعلم والبرهان ولو كان
الطبيب عارفا واخذ له المريض في العلاج قال في التلخيص لا يفتن الا ان الضفان يفتن بالاذن و
لا يفتن ما يباح شرعا وقيل يفتن بما يباحه الا ان كان دونهما شبه فان قلت لا يفتن فاذن وان قلت يفتن
فهو يفتن في الزهر بل لا يفتن في العلاج قيل نعم لرواية الشافعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يفتن في المومنين
عليه السلام من نطبت او يفتن في غير ذلك البراءه من دية ولا فهو ضامن وكان العلاج مما ليس للحاجة اليه
فالمسلم يسبح الا بغير العذر والعلاج وقيل لا يفتن الا في اسقاط الكلى قبل جناية **الثانية** النائم اذا اذنت ففتنا
او تركه قيل يفتن الدية في ما لا يفتن في الالعاقلة ولا في الاشب **الثالثة** اذا اذنت بفرجة جمل في قيل في
اذا اذنت من الدية وكذا الزوجة وفي النهاية ان كانا مومنين لم يكن عليها شي والرواية تضعيفه **الرابعة**
من جنى على باسبب ما افكر او اصاب به انسا اناضن جنايته في مال من ضاع بالبع فمات فلا دية الا ان كان
مريضاً او رجوما او طفلا او اعقل البالغ فاجاب بما صحته في الضمان ولو قيل بالشبهة في الضمان كان حسنا
لا تسبب الا ان كان طفلا قال الشيخ والدية على العاقلة وفيه اشكال من حيث تصد الضامح الى الاخافه
فهو محذور الخطا وكذا البحث لو ترسيف في جرح انسان اما الوضوء في نفسه في جرحه على عقب قال الشيخ لا ضمان
لا نه الجاء الى الحرب الى الوقوع هو المباشرة لاهلاك نفسه فيسقط حكم التيب وكذا الوضوء في هديه
سبح فأكده ولو كان المطلوب ارضي من الطالب دية لا تسبب الجرح وكذا لو كان بصيرا ووقع في غير افعاله
او لفت به الشقا واخطاه الى مضيق فافترس لا تسبب لا يفتن في المضيق عا **الثالثة**
اذا اصابه فمات المصدم في ملكه او في موضع مباح او طوبى طمس ولو كان في غير ذلك لم يفتن

افترس في مال المصدم من المصدم
فمات فيه فمات المصدم من المصدم

دية لا تفرق بوقود في موضع ليس له الوقوف فيه كما اذا جلس في الطريق الضيق وصبره ان كان هذا اذا كان
 لا عن قصد ولو كان فاصدا او سدا فدية من هذا وعليه ضمان الصدوم **السابعة** اذا اضطر رجل
 فاما ان يكون كل شخص نصف دية ويقتطع النصف وهو قد نصيبه لان كل واحد منهما ملك بغيره وبغير
 غيره ويسرى في ذلك الفارسان والرجلان والفاوس والراجل وعلى كل واحد منهما نصف دية فريه الا
 ان تلفت بالصادم ويقع النقص في الدية فان قصد القتل فهو عدا كما نصيبين والركوب منهما
 نصف دية كل واحد على غايله الاخر ولو اركبها فانه ان على غايله القبيح لا يذ لك ولو اركبها آتت
 فذان دية كل شخصهما على المركب ولو كانا عبيدين بالعين سقطت جنايتهما لان نصيب كل شخص
 هذه وعلى صاحبه فان تلفه فلا يضمن المولى ولا يضطر من اياه فان احدثا على ما قلنا ضمن الباقي
 نصف دية الف على رواية عن ابي الحسن موسى عليه السلام يضمن الباقي دية الميت والرواية شاذة ولو
 تصادم حالان سقط نصف دية كل واحد وبنت نصف الدية الاخرى ما للحيين فيقت في الكل واحدة
 دية للحيين **الثامنة** اذا ضرب الزنا فاصابه سهم فالدية على غايله الذي ولو ثبت انه لا يحد ارم يضمن لما
 ان صبا او ربا عتقه احب عظم فرفع الى على السلام فاما ربيته ان قال حذافه فدية النقصان وقال
 فاعلى من حذافه ولو كان مع الارضي فدية من طرفي السهم لا قصد فاصابه فان كان على من فدية لا على
 الذي لا يرضى التلف فدية تزداد في الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عرض خاتما فطعن
 غلاما فوافيته بناسه للذهب **الحاشية** لو وقع من على غير قصد فان صد وكان الوقوع ميتا لم
 فهو كالميت ولو كان لا يسل غالبا فهو شبه بالمتدلي به الدية في الدية وان وقع من طرف الا الوقوع او قصد الوقوع
 لغير ذلك فهو خطا على الدية فيه على العاقلة اما الوفاة او الموت فلا ضمان والواقع حذر على
 التقديرات ولو وقع فدية الوقوع لو اتى على الدافع اما دية لا على الاصل فاعلى الدافع او فدية
 وفي النماية دية على الوقوع ويرجع على الدافع وهي رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله **الحاشية**

١٠٢

١٠٣

روى ابو جعفر عن سعد لا يكاف عن الاصلح قال فقضى امر المؤمنين عليه في جارية ركب اخرى فغنتها الشفقت
 للركبة فغنت الركبة فغنتان دية فافان على الاختة والمختصة وابو جعفر خفيف فلا استاء الى فقلد في
 المختة على الاختة والقاصصة ثلث الدية ويقتطع الثلث لكونها جارية وهذا وجه حسن وخرج من اخر وجهها انك اذا
 الدية على الاختة كان كالمختة للقاصصة وان لم يكن لمختة فالدية على القاصصة وهو وجه اخر غير ان المختة
 بين الاختة ولا اول **ومن الواضح** **الحاشية** من وقاية فخر جيل من له ليل لا يملوا من حتى يجمع
 اليه فان عدم فهو ضامن للدية فان وجبه سبلا فادى قتله على غيره واقام بينة فقد مري وان عذر البينة في
 القود تردد فلا يصح الا قود وعليه الدية في الدية وان وجبه سبلا فادى قتله على غيره واقام بينة فقد مري وان عذر البينة في
الحاشية اذا عادت الطير الولد فالكون اهله صدقت مالم يثبت كذبها فليزجها الزنا واصحابه البينة او
 يحمل انه هو ولو استاجرت اخرى ودفعته بعينها فذن اهلها فخل خبر فقت الدية **الحاشية** لو اقبلت الطير فقتته
 ارضها الدية في الما ان طلبت بالطائرة الغر ولو كان لا يرضى دية فدية على غايله روى عبد الله بن محمد عن ابي
 عبد الله في الص قتل على امرأة فجمع الشياطين فقتلها فقتلها الله وجملا الشياطين فخرج حلت عليه فقتله
 فقال يضمن مولى دية الغلام وعليهم فاما ترك اربعة آلاف درهم كما برتها على فجمعها وليس عليها في فقتله
 ووجه الدية فوات عمل القصاص لانها قلته فدفع عن المال فلم يقع قصاصا والنجاب المال دليل على ان
 المثل في مثل هذا لا يحد بمسعين وبنابيل امرساها المبلغ ونزل هذه الرواية على ان امرساها المبلغ هذا الدية
 روى عنه عن ابي عبد الله صلعم في امرأة ادخلت ليلته بنا بها صديقا الى مجلسها فقاموا الا ان فرج سوا فقاموا
 الصديق فقتلوا فقتل الزوج فقتله فقال يضمن دية الصديق ومثل الزوج وفي بعض روايات الصديق يزداد
 او يبرأ منه وهذا **الحاشية** روى محمد بن قيس عن علي عليه السلام في اربعة شربوا المسكر فخرج اشان قتل
 اشان فقتل في المشركين على الجور حين بعد ان رفع جر اخذ الحجر حين من الدية وفي رواية الكوفي عن ابي
 عبد الله عليه السلام ان جعل دية المشركين على قاتل لا بربعة واخذ دية المشركين في الدية المشركين ومن

الحسن

ان يكون عليه السلام قد اطلع في هذه الواقعة على اوجيب هذا الحكم **سابع** وهو ان يكون في عين عبد الله عليه السلام
مؤمنين يمين عن ابي جعفر في سنة طمان كان في الرواة عن واحد فقد اتفقنا على اللزوم في
وهذه السنة على الاثنين فحق بالادوية ثلثة ايام على الاثنين وخميس على الثلثة وهذه الرواية من ولاة
الاصحاب فان صح فلهذا كان حكما في واقعة فلا يدعى الاحتمال باوجيب الاختصاص **فصل ثامن** في الاكابر
وضابطها الاول لا يحصل التلغ لكن على التلغ غير محكم البر وضبط السكين والعا الحجر فان التلغ
عند سبب العار والفضاضة **سابع** لو وضع حجر في ملكه او كان مسلح لم يضمن
العاث ولو كان في ملك غيره او طريق مسلوك ضمن في ملكه ولو نصب سكين او اقات العاثر بها ولو كان الوجه
بئر او التي تجمل ولو حفر في ملك غيره فحفر في المالك وسقط الضمان على الماثر ولو حفر في الطريق للمساكين
لحقه للفقيرين ولا يضمن لان الحفر لملك سابع وهو من **السابع** لو بنى سجدا في الطريق فلا يضمن
باذنه ولا يملكه يضمن ما يملك بسببه ولا يضمن استبعاد الفرض **الثاني** لو لم يملك الساجد فحفر في الطريق
ضمن في ملكه لا يملك بسببه ولو كان بالعاثر يضمن لان الفرض يضمنه **السابع** لو بنى سجدا في
فصل الحجر يضمن سقط نصيبه من الدية لثلاثة وضمن الباقي شعاعا والدية ويضمن الحجرين يضمن
اليك دون من اسلك الخشب او سلك غير المد ولو قصدوا اجنبيا بالحق كان عدا وجبا للقصاص ولو لم
يصدروه كان خطا في القاتلة اذا اشرك وهذا الخابط ثلثة وقع على احدهم ضمن الاخران دية كل
كل واحد من صاحبه وفي الرقابة بعد الاول **اشبه** لو اخطت سخيلا بغير ريطا بغير ريطا
الكان فذلك خصما على صاحبه نصف قيمة ما تلف وكذا الواطد المملوك فان تلف ما تلفه احد
ولو كانا غير ملكين ضمن كل منهما نصف السقيتين واخيهما لان التلف منهما والضماني في اولها هو
كان التلغ لولا ان يضمن ولو لم يضمن طابان فليست بها التاج والضماني ولا يضمن صاحب السقية الواقعة
وقعت عليها اخرى ويضمن صاحب الواقعة ليربط **السابع** لو اخطت فيه هي سائمة او ابل او حافر فحفر في

ان يضمن ما اخطت لولا ان يضمن ما اخطت فحفر في ملكه لا يضمن من مال او نفس لانه يضمنه بالعد
سابع لا يضمن صاحب المايط ما يملك بوقوعه او كان في ملكه او كان مسلح وكذا لو وقع في الطريق فمات ان
ميتا ولو بانه ما اخطا في غير ملكه ضمن كالو بانه في غير ملكه ولو بانه في ملكه او كان مسلح او في غير ملكه
ان يكن من الاثالة ولو وقع قبل التلغ لم يضمن ما يملك بوقوعه او كان في ملكه او كان مسلح وكذا لو وقع في الطريق فمات ان
جاءه بغيره على الناس وهل يضمن لو وقعت فالتلف قال المعين لا يضمن فقال الشيخ يضمن لان نصيبا من
بالثلاثة ولا يملك سابع وكذا اخرج الزواجر في الطرق المسلوكة اقام يضمن المايط فقلت خشيته يضمنها
قال الشيخ يضمن نصف الدية لا يملك عن سابع وعطوفه ولا يضمن مع القول بالجواز وضابطها
كل ما لا يضمن احد الا في الطريق لا يضمن ما يملك بسببه ويضمن ما ليس له احد انه كوضع الحجر وضبط البئر
فلا يضمن ما لا يملكه لو يضمن لو بنى العزير الا ان يزيد عن قدر الحاجة مع غلبة الظن بالعدا كما في ان
بئر او بئر او كرايح ولو عصف بئر لم يضمن ولو اجمعا في ملك غيره ضمن الا انفس ولا يضمن في الاثالة
مقصود ولو قصد اكلات الا انفس مع مقصد القتل كانت عدا ولو بالت فالبئر في الطريق قال الشيخ يضمن لو
لن في فماتان وكذا لو اخطى فامة المنزل المملوك فحفر في الطريق او بنى الدية بالما او الوجه اختصاص ذلك
من لو اخطت او لم يشاهد القاتلة **الثاني** لو وضع انا على خابط فحفر بغيره فحفر انا لم يضمن لانه
ضمن في ملكه من غير عدوان **الثاني** يجب حفر دابة الصايل كالعبيد والعلم والكلب العقور فلو اخطت ضمن
ولو حفر حالها او لم يفرط فلا ضمان ولا يضمن على الصايل حاله لا يضمن ولو كان لعينه وفي ضمانات
جناية اهل المملوك تهمة قال الشيخ يضمن بالتقريب مع الضلالة وهو بعيد اذ لم يجر العادة بربطها نعم يجوز فيها
لادوية لو حفر دابة على اخرى فحفر الدابة ضمن صاحبها ولو حفر المملوك عليها كان حذر
تبيها لا يملك بغيره لولا ان لا يضمن في **الثاني** من دخل دار قوم فحفر في ملكهم فحفر انا لم يضمن لانه
ولا ضمان **الثاني** لو اخطت في ملكه لا يضمن بالحقية بيد معا وفي الحقيقة براسا وقد اقره الشافعي

غير ذلك وكذا الواقع انه قطع لسانه فانبت لسانا عادته لم يقص بعينه فيكون هبة ولو كان اللسان طويلا
 فانهما احدهما اعين للبرق فان نظن الجميع فلا دية وفيه الاشكال لانه زيادة **الاصابع** الانسان وفيها
 الدية كاملة ويقسم على ثمانية وعشرين اشعر في شدة الطول هي ثنيان وباعيان فاما ان وشعر من اسفل
 المايدم ثمانية دنانير خمسة كل من خسر دنانيرا وفي الماخير اربعة دنانير خمسة كل من خسر خمسة وعشرون
 دنانيرا ويسرى ايضا والسودا حلقه وكذا الصفر وان جنى عليها وليس للزيادة دية ان قلعته من قبل
 وفيها دية الاصل لو قلعته منفردة وقبل فيها الحكمة والا فلا والطر والاسودت بالحجارة ولم يسقط ثلثا
 ديتها وفيها بعد الاسودا **الثالث** على الاخصر وفي الاصلعها ولم يسقط ثلثا ديتها وفي الرقبة ضعف ثلثا
 اشبه بالدية في المعوض مع خنقا وهو النابت منها في الله ولو كسر ما بمنع اللذبة تردد الا قريب ان فيه
 السن ولو كسر الظاهر عن الله ثم قلع الاخر السبع على الاول دية وعلى الثاني للحكمة ويتطرح بين الصغرى
 بيت لرم الارش ولم يبت فدية المشر وفي الاخصر من قال فيها سبع علم بفصل وفي المزابة ضعف ثلثا
 الانسان موضع المعوض عظم فبت فقلعه قاله **الثاني** في الارش لانه ينصفها
 وشيا **الثامن** العنق وفيها اكرضا لان الانسان اصوات الدية وكذا الوجني عليه اربع الا بداد ولو نزل الى
 وفيه الارش **الثاسع** اللحيان وها العظمان اللذان يقال لهما قاهما الذي ويصل طرف كل واحد منهما بالاذن
 وفيها الدية لو قلعها من غير عن الانسان كلحي الطفل بين الانسان ولو قلعها مع الانسان فديات
 وفي نقصان الضرع مع الجبابة عليها او يعلها الارش **العاشر** اليدين وفيها الدية وفي كل واحد
 الدية وحدها المعضم ولو قطعت مع الاصابع فدية اليد خمس مائة دينار ولو قطعت الاصابع منفردة فدية
 الاصابع خمسة مائة دينار ولو قطع مع الشئ من الزند ففي اليد خمسة مائة وفي الزايد حكمة ولو قطعت من المايدم
 والمكب وقال في الميسرة عند ثمانية مائة معدر معدر على التعذيب ولو كان ليدان على ردة فدية الدية في
 حكمة لان احدهما ندية وفيه الاصلية باقرا وها البطش وكذا السد بطشا فان شاقيا فاحدهما

تالفة في الجلبة ولو قطعتها ففي الاصلية دية وفي الزايد حكمة وقال في الميسرة ثلث دية الاصلية ولو قلعها بالسن
 في الاصابع والاذن والارض وفي الذراعين الدية وكذا في الضفد وفي كل واحد نصف الدية **الحادي عشر**
 الاصابع وفي اصابع اليدين الدية وكذا في اصابع الرجلين وفي كل واحد عشر الدية وقيل في الاصابع ثلث الدية
 وفي الاصابع البواقي ثلثان بالسن بالسن دية وفي كل اصبع مضمع عولت ازال بالسن عند الاصابع فان ديتها مضموع
 بالسن على اثنين وفي الاصابع الزايد ثلث الاصلية وفي كل واحد ثلثا ديتها وفي قطعها بعد السلك
 وكذا الزايد ثلثا وفي الظفر اذ لم يبت عشرة دنانير وكذا الويت اسود ولو ببت اربعين كان فيه خمسة
 دنانير وفي الرواية ضعف غير ما سهره وفي رواية عبد الله بن سنان في الظفر خمسة دنانير **الثاني عشر**
 الظهر وفيه اكر الدية كما في الدية وكذا الواسع فايدوب او صار بحيث لا يجده على القعود ولو صلح كان فيه ثلث
 الدية وفي رواية اخرى ان كسر الصلب فخر على غيره غير جناية دينار وان عم فالت دينار ولو كسر ثلث
 الرجلان فدية له وثلثا دية الرجلين ولو خلاص لكر الصلب فذهب شبه وجعله فديتان **الثالث عشر** الخواصر
 وفي قطع الدية كاملة **الرابع عشر** الثديان وفيها من المرأة ديتها وفي كل واحد نصف ديتها ولو قطع
 لثنيها فدية للحكمة وكذا لو كان ابن فيها فدية من ردة ولو قطعها مع شئ من جلد الصدر فدية ما ديتها
 وفي الزايد حكمة ولو اصاب مع ذلك الصدر لانه دية الثديين للحكمة ودية الجبابة ولو قطع الثديين قال في
 الميسرة فيها الدية وفيها اشكال من حيث ان الدية في الثديين والحلمان بعضها المملح الرجل ففي الميسرة
 وتختلف فيها الدية وقال ابن بابين في جلد الثدي الرجلين الدية مائة خمسة وعشرون دينار وكذا ذكر الشيخ
 رحمه الله في تعذيب الاحكام عن تطويق وفي ايجاب الدية فيها بعد الشيخ اضر عن رواية طرين وقيل
 بالحديث الذي من فعل الشقين **الخامس عشر** الذكر وفي الحشفة فان اذ الدية وان استصل سواها كان ثلثا
 او شئ او جني لم يبلغ اومن سلت خصيه ولو قطع بعض الحشفة كانت دية القطر ع بالسنبة الدية من شئ
 الكون حب ولو قطع الحشفة وقطع آخر باق كان على الاول الدية وفي الثاني الارش وفي ذكر الشقين ثلث

تطير طم

الاصابع في كسر
 تعظم كسر الجوز
 وسوار
 الخواصر من كسر
 القدر من كسر

وفيما قطع من حساب المصنفين الدية في كل واحد نصف الدية في رعاية في الميرى لما الدية لان
 منها الولد والدية حسنة لكن يقضى عدولا عن عموم الروايات المشهورة في ادية المصنفين اربعة دنانير
 فان خرج لم يقد على المشي فمات دنانير وستة كما يظن غير ان الشريعة تريد **السنة**
 الشقرا وما لظن المحقق بالفرج احاطة الشقين بالغ وفيها دية في كل واحد نصف دية ما يتولى في
 الدية السلبية والرفق في التركيب حكوة هي مثل موضع العانة من الرجل وفي ايضا المرأة دية ما يستطاع
 الرجوع وان كان بالظن بعد بلوغها وكان قبل البلوغ ضمن الرجوع مع مهرها ودية لا تقا في عليها حتى
 احدها ولم يكن زنا كان مكرها فالحال للمهر والدية فان كان مطلقا عن مكرها فالحال الدية وان كانت
 المكروهة لم يكن بها ارض البكارة زيدا على المهر فدية تروى ولا تشبه وجوبه بلزم ذلك في اديان
 الحانية اما بعد اوشية العبد **باب** قال في الميرى في الايقين الدية في كل واحدة نصف الدية في
 المرأة دية في كل واحد نصف الدية وهو حسن وهو لا على الرواية التي مر في فصل الشقين
السنة الرجلان وفيها الدية في كل واحدة نصف الدية وحدها من فصل الثاني وفي ذلك
 منفردة دية كالمدة في كل اصبع عشر الدية والملاذ في الاجسام هناك في الديدن ودية كل اصبع مقسومة
 ثلث انايل بالسوية وفي الاجسام على اثنين وفي الساق الدية وكذا في الفخذين في كل واحدة نصف الدية
س الا في الاصلع ما حاط العقب كل ضلع اذا كسرت خمسة وعشرون دينار وفيها ما يلي
 العضدين لكل ضلع اذا كسرت عشرة دنانير **باب** اذا كسرت فمضوضه فلم يملك عاقلها كان فدية الدية
 هي رواية سليمان بن خالد من ضرب عينا فملك عاقلها ولا يوفى فدية الدية وهي رواية اخرى بن عمار
باب في كسر عظم من عظم من دية العضو فان ضلح على غير عيب فاربعة اخماس دية كسر في موضع
 في موضع كسر في موضع كسر فان ضلح على غير عيب فاربعة اخماس دية فدية وفي فكه من العضو
 اعطى العضو ثلثا دية العضو فان ضلح على غير عيب فاربعة اخماس دية **باب** قال في الميرى في الاصلع

ضلع من عظم
 دية من عظم
 دية من عظم
 دية من عظم

في كسر عظم من عظم من دية العضو فان ضلح على غير عيب فاربعة اخماس دية فدية وفي فكه من العضو اعطى العضو ثلثا دية العضو فان ضلح على غير عيب فاربعة اخماس دية

باب

باب

في الميرى وفي كل واحدة نصف الدية عند اصحابنا ولعله اشارة الى اذكرة الجاعل عن طريق وهو في الميرى
 اذا كسرت فمضوضه فلم يملك عاقلها كان فدية الدية وهي رواية النكوي وفيه نصف **السنة** من امض بكرها بسبعة فخرها
 فاما ثلث بولها فعليه ثلث دية ما في دية دية وهي اول وشلحها **باب** في الحانية على الميرى
 وهي سجلا في العقل وفيه الدية في بعض الارش في نظر لها كراد لا طريق الى تقدير النقصان وفي الميرى
 يتد بالزمان فليس بواو فان كان الذاهب نصفه او بواو فان كان الذاهب ثلثه وهو خير
 ولا محاسن في ذهابه ولا في نقصانه لعدم العلم بجمله ولو خجذ ذهبه فمضوضه لم يملك عاقلها كان فدية الدية وهي رواية النكوي
 رواية ان كان ضربة واحدة فدية واحدة في الاول اشبه وفي رواية اخرى على راسه فدية واحدة في كل سنة
 فان مات عطا فدية فان لم يرجع على فدية الدية وهي خمسة مائة حتى فادى العبد العقل ودفع الدية ثم عاد لم ينج
 الدية لانه هبة بحد **باب** السمع وفيه الدية ان شهد اهل المعرفة باليأس فان اكلوا العود بعد دية مائة
 توفى نصفها فان لم يهد فان استقرت الدية فدية العود عند عوى ذهابه وقال لا اعلم اشهر حاله عند
 الصرير العظم والردع القوي صحيح بعد استعذاره فان خشن الادعاء فلا احلف لثانته وحكم له ولو ذهب
 سمع احد الاذنين ففيه نصف الدية ولو مضى مع احد جها قيس الى الاخرى بان يبدان انقصه ويطلق الصحة
 يصاح به حتى يقول لا اسمع ثم يباد عليه ذلك من ثمانية فان تساوت لكافان صدق ثم يطلق الناقصة ويسد
 ويحبى الصرير حتى يقول لا اسمع ثم يكون عليه الاعتبار فان تساوت المتاد من ثمانية صدق صدق وسمع مسنة
 الصحة والناقصة ويلزم من الدية بحساب التفاوت وفي رواية يعتبر بالصوت من جوابه لاربعة ويصدق في
 الشاوي ويكون مع الاذنان وفي ذهاب السمع يقطع الاذنين ديان ولا يقاس السمع في الرجوع بل يجرى كغيره
 المحار **باب** في صوت العين وفيه الدية كاملة فان ادعى ذهابه وشهد له شاهدان من اهل المعرفة او رجل واحد
 وان كان خطأ او شبيهه عند قد ثبت الذم فان قال لا يرضى عنه فدية السمع الدية وكذا في الاذنين

ضلع من عظم
 دية من عظم
 دية من عظم
 دية من عظم

فيه النافذة في ثلاث الدية فان صلحت نفس الدية ما ينادى بولوات في احد النحرين الى الجاني فمضت
 الدية **التي** في حق جبهه فالاشان ثلث ديتها وبرأت نفس ديتها ولو كان في احد يديها فمضت
 ومع البرأت خرجت **التي** الجانيته وهي التي تصل الى الجوف من اى الجهات ولان نفس النحر فيها ثلث الدية
 ولا خصاص فيها ولو خرج في عضو ثم اصاب لزمه دية الجرح ودية الجانيته مثل اربعين الكف حتى يجاري
 الجنب ثم يجبه **التي** لو اصابه واحد كان عليه دية الجانيته ولو اصابه اثنان لم يزد عليه القدر **التي**
 وان وسعها باطلا او ظاهرا فضلت المكونة ولو وسعها فمضت باقية اخرى كما انفردت ولو ابرز حشوها
 قال ولو جفت فمضت اخرى فان كانت بها الحاشية لم يزد على الدية وقال النضر في النحر فلا ارضى وتزوي
 ولا في كبد الارش لا تملأ بدين ادى ولو في الحياطة نائيا ولو لم يجم الجفن فقيمة المكونة ولو كان بعد الدية
 في جانيته بكونه عليه ثلث الدية ولو اصابه اثنان فمضت الدية ولو طعن في صدره فخرج من ظهره قال في
 البسوط واحدة وفي الثلاث الشان وهو شبه **التي** قبل اذا فدت نافذة في ثنى من أطراف الرجل ما
 مائة دينار **التي** في اجزاء الجانيته دينار ونصف وفي اجزاءه ثلثة دنانير وكذا في الاسود او عند
 توصد عن الاخرين ستة دنانير وهو في الرواية اثنان بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ولما ائتمرت بآ
 النكاحية قال جماعة ودية هذا الثلث في البدن على النصف **التي** كل عضو دية مقدار في شدة ثلث الدية
 كاليد والرجلين ولا اصابع وفي قطع بعد ثلثه ثلث دية **التي** دية الشجاع في اللرس والرجل
 وشاها في البدن بينة دية عضو الذي يتفق فيه من دية اللرس **التي** اللرس اذا شوى الرجل في ديات الا
 والجرح حتى يبلغ ثلث دية الرجل ثم يصير على النصف ولو كان الجاني رجلا او امرأة ففي الاصبع مائة وفي
 الاثني مائتان وفي النخاعية وفي اربع مائتان وكذا يتفق من الرجل في الاعضاء والجراح من غير رجم
 يبلغ الثلث ثم يجمع مع الدية **التي** كل ما فيه دية الرجل من الاعضاء والجراح فيه من المرأة ديتها وكذا من
 الذي من العبد قيمته ما يراه من الحر فهو بنسبة من دية المرأة والذي وقية العبد **التي**

التي

في النحرين
 في الجانيته
 في الجرح
 في النخاعية
 في الاعضاء
 في الجراح
 في النخاعية
 في الاعضاء
 في الجراح

كل موضع

كل موضع فلما يدلى الارش والحكومة فيها واحد والمغنى ان يقوم صحيحا ان لو كان ملكا ويعتد مع الجاني
 وينب الى القيمة ويؤخذ من الدية بحسب ما كان الحق عليه ملكا او ذمولا وقد القى **التي**
 من لا يلى قال امام وليه يقتصر ان قل بعدا من العفو لا يصح ذلكا والفرق خطأ والاستيفاء الذي وليس له
 النظر **التي** في الواجب وهي اربع في الجنب ودية الجنبين الحق المسلم مائة دينار اقام ولم يجز الرجم ذكره كان او
 اثنى ولو كان ذميا فمضت قيمته اية وفي رواية الكوفي عن جعفر عن ابي عبد الله اكم عشر قيمته او العمل على
 الاولى اما الماركة فمضت قيمته المملوكة ولو كان الحبل للدين عن واحد فلكل واحد دية وكذا قارة على الجاني ولو
 وطئ في النحر فدية كالمملوك وضعت للذاني ولا يجب الا سبع يتفق الحق ولا اعتبار بالكون اجبا او حكمة
 لا احتمال كونهما مع وبجبة الكفارة هنا مع مباشرة الجانيته ولو لم يجم خلفه ففيه دية قولان احدهما ذكره
 في البسوط وفي موضع من الثلاث وفي كتابي الاخبار دية الاخر وهو لا يشك في دية الجانيته على مراتب الشغل
 ودية عظماء اثنان ونصف وستون ودية اربعون ويعلق بكل واحد من هذه امور ثلثة وجوب الدية وانفعا
 العدة وصية دية الاثام ولدي ولو قيل ما الغاية وهو يخرج بيت الولد عن حكم المستولدة فلما القاد في تسلط
 على ابطال الصفة فان السابقة التي تمنع منها الاستيلاء انا الظفر فلا يتعلق بها الا الدية وهي عتوت
 دينا لا بعد القايها في الرجم وقال في النهاية فمضت بذلك في حكم المستولدة وهو بعيد قال بعض الاصحاب
 وفيما بين كل مرتبة بحساب ذلك فمضت واحدا من الطقة ثلث عشرين يوما ثم يصير علة وكذا ما بين العلة
 للضقة فيكون لكل يوم دينار ومن ظالم يصح ما ادعا كما لا يلى ثم بالذلة على ان تفسيره مراد على ان المروي
 في الملك من الطقة والعلة اربعين يوما وكذا ما بين العلة والمضقة وهي ذلك ميعدين للسبب عن علي بن
 الحسين عليهما السلام ومعتدب مسلم عن ابي جعفر عليه السلام وابو حمزة الثمالى عن ابي عبد الله اكم الاثني
 فلم تقف بها على رواية ولو سلم الملك الذي ذكره من ان القاتل في الدية فمضت على الايام غايته
 لا احتمال وليس كل محتمل فلو قاسم انه محتمل ان يكون الاشارة بذلك على اربعة من الشياطين على اربعة

التي

في النحرين
 في الجانيته
 في الجرح
 في النخاعية
 في الاعضاء
 في الجراح
 في النخاعية
 في الاعضاء
 في الجراح

ابن عبد الله بن شهورها لكن لا على الصحيح بقا وقيل في كل طائفة عشرة من دهرها لا يعرف المستند في كل
الزمن فتنين من رواية لا بعد ذلك من الكلاب وغيرها ولا بعض فاما الحاشيا اما بلك الذي كان من
بعض فتنه عند سجدته وفي الجانية على اطراف الارش **مسائل** لولمف الذي حملوا انه وضعها السلف ولو
كان مسلما ويشرط في الثمان الاستناد ولو ظهر ما الذي لم يضع السلف ولكن ذلك لم يضع لبيان
على المقررات **التاسعة** اذا جرت الاشياء على النسخ لم يلاصق صاحبها ولو كان بها لم يضع ويستند
قلت رواية التوكلي وفي ضعف ولا قريب استلها التقرير في موضع الثمان ليل كان او غار **السادس**
روي عن امير المؤمنين عليه السلام انه قضى في بعض من اربعة عشر احدثهم فوقع فيهم فأنكر ان على الشك
لا يخطئ وضعه اليافون **السابعة** دية الكلاب الثلاثة معذرة على القاتل اما لو غضب احداهما وتلف بها
بعد القاصي فمن حيث السقوية ولو نادت عن القدر **الثاني** في كفارة القتل يجب كفارة النجس قبل العذر
الذي يتصل بالخطأ المباشرة لا مع السبب فلو طرح حجر او ضرب برسا ونصب سكين في غير ملكه فقتل عاشر
فخلت بها ضمن الدية ومن الكفارة ويجب قبل السلم فلو كان اذ اخطى حرا او عبدا وكذا يجب قبل الضرع
الجنون وروى المولى قبل عبده ولا يجب قبل الكافر فيما او ما هذا استناد الى البراءة الاصلية ولو
قبل مسلما في ما لم يربح العلم بالسابعة ولا ضرورة فعليه القدر والكفارة ولو ظن انك اذ اذ لا دية وعليه الكفارة
ولو كان اسيرا قال الشيخ ضمن الدية ولا كفارة لانه لا قدرة للاسير على التخلص وفيه تردد ولو اشتد
في قبل واحد فعلى كل واحد كفارة واذا قبل من العائد الدية وجبت الكفارة قطعا ولو قبل من اهل الجيرة في الدية
قال في المبسوط لا يجب فيها شكل يشاء من كون الجانية شيئا **الفصل الرابع** في العاقلة والظفر في عين المحل وفيه
التقسيم بيان للروايات انما المحل هو العصب والغضو وضامن الجيرة ولا ملام وضابط العصب من تقرب
بالاص كالاخوة والادام والعمة والادام ولا يشرط كونهم من اهل الارث في الحال وقيل لم الذين يرون
من اهل الارث ولو لم يروا فان الدية يرضها المذكور ولا يات والزوج والزوج ومن يقرب بالادام

على الحد الثمان ويقتضيه بالاقرب فالاقرب كما يثبت الاموال وليس كذلك العقل فانه يقتضيه المذكور
من العصبه دون من يقرب بالادام ودون الزوج والزوج ومن لا يحجب من جنس به الاقرب من يرب بها
لشتمه وضع غيره يترك في العقل من من يقرب بالادام مع من يقرب بالادام لا دية وهو ما استناد الى رواية
سلمة بن كهيل عن امير المؤمنين عليه السلام وفي سلمه ضعف وهل يدخل الا بالادام لا في العقل قال في المبسوط
والادام لا الا اقرب وهو لا يقرب الا من ادنى قوته ولا يتركهم القاتل في الثمان ولا يعقل المرأة ولا العبي
ولا الجنون وان رواه ابن الدية ولا يحل القتل شيئا ويعتبر فقره عند المطالبة وهو رجل الحول ولا يدخل في
ولا اهل البلد اذ لم يكونوا عصبية وفي رواية سلمة ما يدل على التزام اهل البلد القاتل مع هذا القرينة ولو قيل
في غير وهو مطرح ويقتضيه من يقرب بالادام على من انصرف بالادام ويعقل المولى من اعلى ولا يعقل
من اسفل وهل العاقلة دية للخصم فان اذ قطعوا وهل تحمل ما يقتض قال في الحلال نعم وضع في غيره وهو
المردى غير ان في الرواية ضعف ويقتضيه العاقلة دية للخطا في ثلث سنين كل سنة عند اناس اخرها اما ما
كانت الدية امانا فقتل كدية المرأة ودية الذي اما الارش فقد قال في المبسوط يشاء بالدية لا بالارش
قال ولو كان دون الثلثين حل الثلث الاول عند اناس اخر الحول في سنة واحد عند اناس اخرها اذا كانت ثلث
الدية فما دون ذلك لان العاقلة لا تعقل الا وفيه اشكال يشاء من احوال تخصيص انما يحل الحول طلبا في عند
استلخ الثاني ولو كان اكثر من الدية لقطع يدين وقطع عيدين وكان لا يرب من حل لكل واحد عند استلخ
لحول ثلث الدية واذا كان واحد حل له ثلث لكل جانية سدس الدية وفي هذا كله اشكال الا في قول ولا يقبل
العاقلة اقربا ولا صلحا ولا جانية عند منع وجه القاتل ولو كانت وجبة للدية كمثل الكلاب وللعالم الذي
او كثر الملوكة ولو جنى على نفسه خطا مثلا او جرحا طاع ولم يقتضه العاقلة بجانية الذي في الدية فان كانت خطا
دون عاقلة وضع حجر من الدية فعاقلة الامام لانه يردى اليه بغيره ولا يعقل مولى الجانية فان كانت
او دية او مكاتب او مولى او على الاشياء وضامن الجيرة يعقل ولا يقتضيه المستند في كل طائفة عشرة من دهرها لا يعرف المستند في كل

العقل هل النجاس

الحفظ

الانام فيها ديانا واكثر علماء الاسلام علموا اننا انما نخلص بالبنوة من
مصب البوة المحذرين للامانة من ذرع صاحب الاخوة الذي امر الله
بجانه بوزعهم وحث رسول الله عليه السلام من العلم بينهم
حتى دفعهم بالكتاب الجيد الذي لا ياتيه الا بالعلم من بين
يديهم ولا من خلفهم تزييل من العلم جدد ورساله
ان نضام الكون فيهم من غيرهم وان
يجعلنا من خلفنا فيهم من غيرهم وان
في شفاعتهم انه ولي ذلك
فمنهم العبد المذنب

الانام فيها دينا واكثر علماء الاسلام علماء فانا المخصوصين بالنوع من
نصب النوع المختارين للذات من ذرع صاحب الامعة الذي اسلمه
سجانه يودهم وحث رسول الله عليه السلام بهم والعمل بسنتهم
حق فيهم بالكتاب المجيد الذي لا ياتي الباطل من بين
يديه ولا من خلفه فترى من جهم جيد ورساله
ان تضاسا لكن نجتم متكبر نجتم وان
نجولنا من ضلنا سيعلم الداخلين
في شعاعهم انه ولي ذلك
رفع من سمر العمارة
التي هي
التي هي
التي هي

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

خطبه ٢٢٢
 الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
 ونور على من اتبع الهدى
 وقيل في عرجك حمار الزنزانة
 المرفوعة فضيلة لرفع المرفوعة
 كرم فضيلة اداء المهر من طين
 الرعيه ومن جملة النعمان
 وعلى الله التوفيق والتمسك

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible]

والله وريثا بغيره ولا يعاقبكم
فأجاب ما يسألونهم وأجابه
التي لا يعاقبهم ولا يعاقبكم
والله وريثا بغيره ولا يعاقبكم

وکلینی بنی سید جمیع روایت کرده است از شخصی
از بنی هاشم که گفت خیرتر حضرت ابوالحسن صلوات
الله علیه و آله و سلم و کفتم و غیر ما بدو حرام حضرت فرمودند که فی الله
داخل حرام مشو و چشم خود را حفظ کن که عبودت بنده از تو دور
نشود و حرام غسل مکن که در حرام غسل از نماز ناسپکند و ولد را غافل
نمیکند و دشمنان را ما اهل البیت غسل میکنند که بدین اعمامت
اند و بر او این دیگر از حضرت صادق فرمود که زنهار از غسل حرام
که در آن جمع نشده است غسل که بر او نصرتی و غیر می و دشمنان
ما اهل بیت را و بدین اعمامت است

[illegible][illegible][illegible]

فصل في بيان ما يجب من العلم بالدين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

[illegible][illegible]

Handwritten notes in Arabic script, likely a continuation of the text or a separate entry.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْغِي فَعَسَىٰ أَمْرُهُمْ فِيهِ شَرْحٌ لِّكُمْ

